مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

ملف العدد

الأزمة الأوكرانية في عامها الثاني

آفاق استراتيجية

السنة الثانية – العدد السابع – يونيو ٢٠٢٣

دورية تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

آفاق استراتيجية

سلسلة دورية تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – برئاسة مجلس الوزراء، ويُشارك في إعدادها نخبة من المفكرين والباحثين، وتقدم رؤى وتحليلات بشأن أهم القضايا المطروحة على الساحتين الإقليمية والعالمية.

ملف العدد

الأزمة الأوكرانية في عامها الثاني

رئيس المركز

السيد / أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس التحرير

د. خديجة عرفة

رئيس محور التواصل المجتمعي

مدير التحرير

د. إسراء أحمد إسماعيل

مدير الإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية

التصميم الجرافيكي

م. أيمن الشريف

أ. أسماء صلاح

أ. ماركو مجدي

المراجعة

أ. سمر فيصل

أ. نورهان سمير

أ. وليد رشاد

الآراء الواردة بالمجلة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعكس بالضرورة رأي أو سياسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

العدد (7) – يونيو ٢٠٢٣

حقوق النشر محفوظة

لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء المصري

المحتويات

كلمة المركز		٤
رؤى وتحليلات		
عام ٢٠٢٣... عام الزلازل الطبيعية أم السياسية؟	أ. د. عليّ الدين هلال	٩
الاتفاق السعودي-الإيراني وآفاق التسوية في اليمن	أ. د. أحمد يوسف أحمد	١٥
هل يمثل الاتفاق السعودي-الإيراني دفعةً لخطة العمل الشاملة المشتركة؟	أ. د. صالح بن محمد الخثلان	٢١
هل تتطور «حرب الظل» بين إسرائيل وإيران إلى حرب إقليمية؟	لواء/ جمال طه	٢٥
العلاقات العربية-السورية في ظل أزمة الزلزال	أ. د. إكرام بدر الدين	٣١
مسار شائك: تطبيع العلاقات التركية-السورية	أ. أحمد علية	٣٥
التنافس الروسي-الغربي وديناميات القوة في منطقة الساحل	أ. د. حمدي عبد الرحمن	٤١
المجمع الصناعي العسكري وحدود التأثير في دوائر صنع القرار الأمريكي	د. إسراء أحمد إسماعيل	٤٩
ملف العدد: الأزمة الأوكرانية في عامها الثاني		
عام على الأزمة الأوكرانية.. اتجاهات وتحولات	د. عبد المنعم سعيد	٥٧
هل يشهد العام الحالي تسوية الأزمة الأوكرانية؟	السفير/ د. عزت سعد	٦٣
أوكرانيا... نهاية الحرب النووية وبداية الحرب الاقتصادية	أ. د. نصر محمد عارف	٦٩
آفاق عدم الانتشار النووي في ظل تعليق الكرملين لمعاهدة ستارت الجديدة	أ.د. نورهان الشيخ	٧٥
تطورات السياسة الداخلية الأمريكية وتأثيرها على الوضع الأوكراني	السفير/ محمد توفيق	٨١
فرص نجاح الصين في إنهاء الأزمة الروسية-الأوكرانية	د. عماد الأزرق	٨٧
أثر استمرار الأزمة الروسية-الأوكرانية على أمننة الهجرة الأوروبية	د. أحمد عبد الحافظ فواز	٩٣
دور الأزمة الروسية-الأوكرانية في تعزيز أهمية القارة الإفريقية بعد عام من الأزمة	أ. فاروق حسين أبو ضيف	٩٩

متابعـــات

قـراءة في تطـورات المشهـد الليبي	د. خالد خميس السحاتي	١٠٧
الـذكـرى العشرون لغزو أمريكا للعراق: نظرة على الوثائق البريطانية التي تم الإفراج عنها في فبراير ٢٠٢٣	أ. د. مثنى العبيدي	١١٣
"بديل واشنطن".. دوافع وتحديات تصاعد الدور الصيني في العراق	أ. محمد علي سالم	١١٩
عقب التوصل إلى تفاهمات مع الوكالة: هل يمكن العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني؟	د. محمد عباس ناجي	١٢٣
التوجُّه جنوبًا.. دلالات زيارات الرئيس السيسي لدول القارة الإفريقية	د. نرمين توفيق	١٢٩
"الطائرات المسيّرة": أداة للسلام أم للصراع في إفريقيا جنوب الصحراء	أ. حسناء تمام كمال	١٣٣
التحديات السياسية والاقتصادية أمام "بولا تينوبو" الرئيس النيجيري الجديد	د. حكيم آلادي نجم الدين	١٣٩
إعادة ترشح "جو بايدن" لفترة رئاسية ثانية... الفرص والتحديات	أ. عمرو عبد العاطي	١٤٥
واشنطن ما بين قمة الديمقراطية الأولى والثانية.. قراءة في "القمة الثانية من أجل الديمقراطية ٢٠٢٣"	أ. أحمد ياسر عبد العظيم	١٤٩
التداعيات المحتملة على تصاعد الموقف ببحر الصين الجنوبي	د. هبة الله المسماري	١٥٣
دور الهند العالمي خلال رئاستها لمجموعة العشرين	أ. رانيا سليمان سعد الدين	١٦١
التحول في السياسة الدفاعية اليابانية: الأسباب وأبرز الملامح وتحديات التنفيذ	أ. جمال الدين محمد حسن	١٦٥
نفوذ واشنطن في آسيا الوسطى: حرب باردة جديدة أكثر تعقيدًا	د. السيد علي أبو فرحة	١٧١
الردع المعدل.. استراتيجية جديدة لحماية الدول	أ. أحمد حمادي	١٧٥

عـــروض

سبع تقنيات حاسمة لكسب حروب المستقبل	أ. ابتهال أحمد عبد الغني	١٨٣
المخاطر الأمنية الناشئة من أفغانستان ما بعد أغسطس ٢٠٢١.. تحديات جديدة تواجه المجتمع الدولي	أ. فيصل عبد الله	١٨٨
التاريخ المحطم: مذكرات البيت الأبيض لـ "جاريد كوشنر" (Jared Kushner)	أ. حبيبة ياسر	١٩٢

وفي الختـام

إعلان جدة ٢٠٢٣... والأمن القومي العربي	د. خديجة عرفة	١٩٥

كلمة المركز

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

كلمة المركز

في ضوء استمرار الأزمة الأوكرانية للعام الثاني على التوالي؛ حيث تستمر محاولات موسكو لبسط سيطرتها على المناطق الأوكرانية، بينما تتلقَّى كييف الدعم اللوجيستي والعسكري الغربي في مواجهة الدب الروسي دون أفق لتسوية تضع لتلك الأزمة حدًّا أو تحول دون خروجها عن نطاق السيطرة، يُسلِّط هذا العدد من دورية **"آفاق استراتيجية"** الضوء على ملف **"الأزمة الأوكرانية في عامها الثاني"**؛ وذلك في محاولة لبلورة أبرز اتجاهات وتحوُّلات الأزمة الأوكرانية في عامها الثاني، والإجابة عن أبرز التساؤلات المطروحة بشأن مستقبل تلك الأزمة، وكذا مستقبل النظام الدولي برُمّته في خضمها، وعمَّا إذا كان العام الجاري سيشهد تسوية للأزمة الأوكرانية، أم ستنذر الأزمة بحرب نووية أو تكون مقدمة لحرب عالمية اقتصادية، فضلًا عن مناقشة أوضاع السياسة الداخلية الأمريكية، وتداعياتها على مسار تلك الأزمة، وكذا فرص نجاح الصين في إنهاء الأزمة الأوكرانية، وغير ذلك من الموضوعات وثيقة الصلة بهذا الملف، وهو ما يأتي انطلاقًا من حرص **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار** -التابع لمجلس الوزراء المصري- على دعم متخذ القرار والمجتمع البحثي بمجموعة متنوعة من التحليلات، بما يُسهم في إثراء النقاش الفكري بشأنها.

كما يقدم العدد مجموعة متنوعة من الرؤى والمتابعات لأبرز المستجدات على الساحتين الإقليمية والعالمية.

هذا، وقد شارك في إثراء هذا العدد نخبة من المفكرين والخبراء من داخل مصر وخارجها، إضافة إلى مجموعة من باحثي المركز.

كما يدعو المركز الخبراء والمتخصصين إلى المشاركة بمقترحاتهم وكتاباتهم في إثراء الأعداد القادمة من الدورية.

تطبيق IDSC

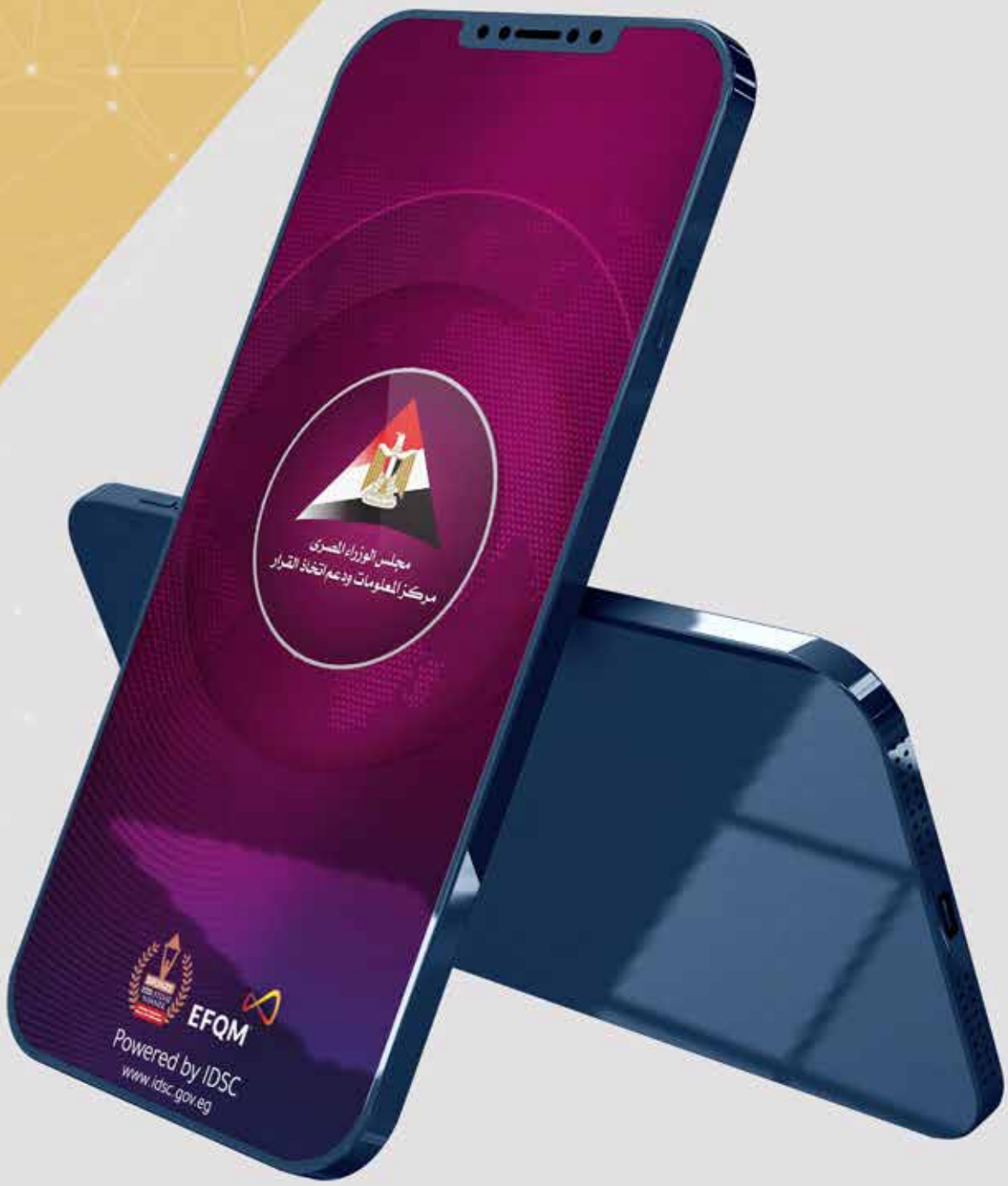

مصدرك الآمن للمعلومات

حمّل التطبيق الآن

GET IT ON
Google Play

Available on the
App Store

رؤى وتحليـلات

- عام ٢٠٢٣... عام الزلازل الطبيعية أم السياسية؟
- الاتفاق السعودي-الإيراني وآفاق التسوية في اليمن
- هل يمثل الاتفاق السعودي-الإيراني دفعةً لخطة العمل الشاملة المشتركة؟
- هل تتطور «حرب الظل» بين إسرائيل وإيران إلى حرب إقليمية؟
- العلاقات العربية-السورية في ظل أزمة الزلزال
- مسار شائك: تطبيع العلاقات التركية-السورية
- التنافس الروسي-الغربي وديناميات القوة في منطقة الساحل
- المجمع الصناعي العسكري وحدود التأثير في دوائر صنع القرار الأمريكي

عام ٢٠٢٣... عام الزلازل الطبيعية أم السياسية؟

أ.د. عليّ الدين هلال

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

يشير تعبير "الزلازل" إلى ظاهرة طبيعية تتمثل في اهتزاز مفاجئ، أي غير متوقَّع، وسريع تحت سطح الأرض، وعادة لا يقتصر على هزة واحدة، وإنما يتلوها عدد من الاهتزازات والارتدادات المتلاحقة، والتي قد تستمر عدة أيام كما حدث في الزلزال الذي أصاب جنوب وسط تركيا، وشمال سوريا في فبراير ٢٠٢٣، والذي استمرت ارتداداته لأكثر من عشرة أيام. ويترتب على حدوث الزلازل في أغلب الأحوال تدمير في البنى التحتية والممتلكات، وتعرض العديد من البشر للوفاة أو الإصابة، وذلك حسب معدل شدة الاهتزاز وفقًا لمقياس ريختر الذي طوره العالم الفيزيائي الأمريكي "تشارلز فرانسيس ريختر" عام ١٩٣٥.

انتقل استخدام التعبير من مجال الطبيعة إلى مجال السياسة والتغيرات السياسية، وذلك لوصف المظاهر والآثار السريعة لحدث سياسي ما، فيُقال مثلًا، إن الحرب الروسية في أوكرانيا التي بدأت، في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، أحدثت زلزالًا في العلاقات بين روسيا والدول الغربية، أو أن وصول حكومة اليمين الإسرائيلي بقيادة "بنيامين نتنياهو"، في ديسمبر ٢٠٢٢، والإجراءات التي اقترحتها في عديد من المجالات، أبرزها ما أسمته بالإصلاح القضائي، أحدث زلزالًا في السياسة الإسرائيلية دفع عشرات الآلاف إلى الخروج في مظاهرات ضخمة؛ اعتراضًا على هذا المشروع؛ مما أدى إلى قرار رئيس الوزراء بتأجيل النظر فيه في الكنيست.

من النماذج التي يمكن الإشارة إليها أيضًا، الاتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران، في مارس ٢٠٢٣، بوساطة صينية والذي تضمَّن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وإحياء العمل بالاتفاق الأمني المبرم بينهما، فقد أحدث ذلك زلزالًا في الشرق الأوسط والعلاقات التي تربط دولة بالقوى الكبرى.

ومنها أيضًا: الاقتتال الداخلي في السودان الذي بدأ في ١٥ أبريل ٢٠٢٣، وكان بمثابة الزلزال الذي غيَّر قواعد اللعبة السياسية، وأوقف عملية الانتقال إلى حكم مدني.

وفي مجال الاقتصاد، استُخدِم تعبير الزلزال أيضًا لوصف تطورات سريعة ومتلاحقة في أمر ما، مثل القول إن الارتفاع الكبير في أسعار النفط في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين مصر وإسرائيل أحدث زلزالًا في سوق النفط العالمية، وفي العلاقة بين المنتجين والمستهلكين فيه.

وعلى المنوال نفسه، فإن التأثيرات التي أعقبت الحرب الروسية في أوكرانيا، والعقوبات

الاقتصادية الغربية على روسيا، وتوقف إمدادات النفط والغاز الروسي إلى دول الاتحاد الأوروبي، وفرض الدول الغربية حدًّا أقصى لسعر النفط الروسي أدى إلى زلزال مماثل.

وبالطبع، فإن استخدام تعبير الزلزال لوصف حدث سياسي أو اقتصادي هو استخدام رمزي للإشارة إلى شدة التغيرات المترتبة على هذا الحدث وسرعتها وعمقها، ولكن هناك اختلافًا آخر في استخدام التعبير في المجالين: الطبيعي، والاجتماعي، ففي مجال الزلازل كظواهر طبيعية، من الثابت أن العلم لم يجد بعد سبيلًا للتنبؤ بحدوثها، ولم يتعرف بعد على مؤشرات للتنبؤ بها؛ مما يجعلها فعلًا مفاجئة ومدمرة.

أمَّا ما يسمى الزلازل السياسية والاقتصادية فهي أمر مختلف، فهي لا تحدث دون سابق إنذار، بل يكون لها مقدمات وإرهاصات، وعلى سبيل المثال، فإن الثورات والانتفاضات الاجتماعية لها مؤشراتها التي يعكف الباحثون على رصدها، وأنشأ عدد من المراكز البحثية "مراصد اجتماعية" لجمع البيانات، وتحليل المعلومات؛ للتنبؤ بمسار ظاهرة ما.

هذا، وقد تطور حقل "تحليل المخاطر" كمجال يجمع بين الدراسات النظرية، والوصول إلى توصيات محددة بشأن ما يجب القيام به أو الامتناع عنه.

ووفقًا لهذا الحقل، يتنبأ المحللون بحجم المخاطر السياسية والاقتصادية المحتملة في دولة ما، أو نشاط اقتصادي ما، وتكون هذه التحليلات والتنبؤات مرشدًا للبنوك والمؤسسات المالية في سياسات التمويل والإقراض، ولإدارات تحليل المخاطر في شركات التأمين عند تقدير رسوم التأمين المتعلقة بإحدى الدول، أو الأنشطة الاقتصادية.

> **"وصول حكومة اليمين الإسرائيلي بقيادة "بنيامين نتنياهو"، في ديسمبر ٢٠٢٢، والإجراءات التي اقترحتها في عديد من المجالات، أبرزها ما أسمته الإصلاح القضائي، أحدث زلزالًا في السياسة الإسرائيلية."**

وفي ضوء ما تقدم، **ما الصراعات التي يمكن أن تؤدي إلى زلازل سياسية في عام ٢٠٢٣؟**

على المستوى العالمي، تظل الحرب الروسية في أوكرانيا هي أكثر البؤر المتفجرة قابلية للتصعيد، وذلك في ضوء تطور الحرب، وعدم قدرة أحد الطرفين حتى الآن على إحراز نصر حاسم، مع الأخذ في الاعتبار استمرار الضغط العسكري، والتقدم الروسي البطيء للسيطرة على مدينة "باخموت" بإقليم "دونيتسك" الشرقي؛ مما أدى بـ "كييف" إلى تصعيد الموقف العسكري، وفتح جبهات جديدة، مثل قيامها بالهجوم على بعض الأهداف في شبه جزيرة القرم، ومغامرة توجيه طائرة مسيّرة صوب الكرملين؛ مما دفع "موسكو" إلى توجيه الاتهام لـ "واشنطن" بالضلوع في هذه العملية، على أساس أن أوكرانيا لا تجرؤ على القيام بها بدون علم "واشنطن" أو مشاركتها بالمعلومات، وهو الأمر الذي جعل "موسكو" تصف العلاقة مع "واشنطن" بعد حادثة الكرملين بأنها تدنت إلى درجة بالغة، قريبة من المواجهة العسكرية.

كان هناك أيضًا الحديث المتكرر عن هجوم الربيع الذي سوف تقوم به "كييف"، واستمرار تدفق أنواع متقدمة من السلاح الأمريكي والأوروبي إلى القوات الأوكرانية، وظهرت توقعات أخرى بهجوم روسي واسع النطاق، وصدرت تصريحات أوكرانية توقعت هذا الهجوم، وورد فيها أن الأشهر القادمة سوف تكون أكثر صعوبة على أوكرانيا.

تجدر الإشارة في هذا الشأن، إلى تحليل عالم السياسة الشهير "جون ميرشايمر"، في أغسطس ٢٠٢٢، الذي حذَّر فيه مبكرًا من احتمال هذا التصعيد، وذلك نتيجة لطبيعة هذه الحركة، فهي ليست حربًا إقليمية، وأن طبيعة هذه الحرب تسمح بالتصعيد، وهي حسب تعبيره "تكشف عن الصراع من أجل التحكم والسيطرة في النظام العالمي"، فهي في جوهرها إعلان من جانب روسيا أن النظام الدولي يتجه نحو شكل من التعددية القطبية، ورفض أمريكي لهذا الإعلان، وتصميمها على الحفاظ على موقعها القيادي، وتقويض التمدد الروسي؛ فهو إذن صراع عالمي لإعادة توزيع القوة في النظام الدولي، تتجاوز أبعاده الجغرافيا السياسية، وميادين القتال في أوكرانيا.

وتوقع "ميرشايمر" أن يتم التصعيد في حالتين، **الأولى** تدخُّل القوات الأمريكية بشكل مباشر في القتال لمنع هزيمة مؤكدة لحليفتها أوكرانيا، وحرمان روسيا من تحقيق الانتصار، والحالة **الثانية** استخدام روسيا الأسلحة النووية إذا واجهت احتمال هزيمة وشيكة، أو تم إنهاكها بحيث لا تكون قادرة على استمرار القتال في شكله الحالي.

ليس من المرجّح أن يكون التنافس الصيني-الأمريكي مصدرًا لزلازل سياسية، فهناك قدر كبير من المصالح المشتركة بين البلدين؛ مما يضع حدودًا له، وقيودًا على الانزلاق في هاوية الصدام العسكري المباشر، فهذه العلاقات تتسم صفتها الرئيسة بالتنافس الاستراتيجي السلمي، والذي يأخذ صورًا مختلفة، كالضغوط الاقتصادية، وتحذير دول العالم من استخدام التكنولوجيا الصينية في مجال الاتصالات بدعوى تهديدها للأمن القومي، والاستفزازات العسكرية في البحار المحيطة بالصين، ولكن دون التصعيد إلى ما هو أكثر من ذلك.

> "الحرب الروسية-الأوكرانية في جوهرها تعد إعلانًا من جانب روسيا أن النظام الدولي يتجه نحو شكل من التعددية القطبية، ورفض أمريكي لهذا الإعلان وتصميمها على الحفاظ على موقعها القيادي، وتقويض التمدد الروسي."

والاستثناء الرئيس لهذا الاستنتاج، هو قضية تايوان، وزيارة كبار المسؤولين الأمريكيين للجزيرة، والتي كان أبرزها: زيارة رئيسة مجلس النواب في عام ٢٠٢٢، ثم لقاء خلفها رئيسة تايوان في أبريل ٢٠٢٣، مما يُوجِد شبهة أن "واشنطن" تَعتبِر تايوان كيانًا سياسيًّا مستقلًا، وهو الأمر الذي يتناقض مع صلب عقيدة الدولة الصينية، وهي "الصين الواحدة"، وأن تايوان هي جزء أصيل من أرض الصين سوف تتم عودته إليها سلميًّا، وفي كل مرة تقْدِم أمريكا على تصرف يعطي هذا الانطباع، يقوم الجيش الصيني بإجراءات عسكرية تؤكد التزامه بعقيدة الدولة، وأنه إذا استدعت الظروف فإنه مستعد للتدخل لاستعادة الجزيرة.

وطرح بعض الخبراء الغربيين فكرة أنه في حالة تحقيق انتصار عسكري روسي في أوكرانيا، فإن

ذلك قد يفتح شهية الصين، ويتيح لها مناسبة لن تُفرط فيها، خاصة وأن الجيش الصيني قام بتدريبات على حصار الجزيرة.

على المستوى الآسيوي، هناك عدة بؤر محتملة لتصعيد الصراعات، من أكثرها خطورة: الوضع في شبه الجزيرة الكورية، والتي يشهد يوليو القادم مرور سبعين عامًا على انتهاء الحرب فيها، والتي استمرت ثلاث سنوات ١٩٥٠-١٩٥٣، وإقرار الهدنة، إلا أن مرور هذه السنوات لم يؤدِّ إلى إقرار السلام، بل على العكس توترت العلاقات بين الكوريتين.

وشهد عام ٢٠٢٣ قيام كوريا الشمالية بسلسلة من تجارب إطلاق الصواريخ قصيرة المدى، وأخرى عابرة للقارات تفوق سرعتها سرعة الصوت قادرة على حمل رؤوس نووية، بينما قامت كوريا الجنوبية بمناورات مشتركة جوية وبحرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، تزداد أهمية هذا التصعيد المتبادل بالنظر إلى شبكة تحالفات كل من الطرفين، فكوريا الشمالية حليفة الصين وروسيا، بينما تتحالف كوريا الجنوبية مع أمريكا واليابان؛ ومن ثمَّ، لا يمكن فصل هذا الصراع بما يجري في العالم.

ومن ذلك: أن أمريكا اتهمت "بيونج يانج" بدعم روسيا عسكريًّا، بينما قدّمت "سول" الدعم لأوكرانيا، واشترت منها أمريكا كميات من الذخائر لإرسالها إلى أوكرانيا.

توضح هذه التطورات أن العقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب على كوريا الشمالية لم تمنعها من مواصلة تطوير قوتها العسكرية الصاروخية والنووية، وأن فرص نزع سلاحها النووي قد تراجعت، ولكن المرجَّح أن اشتعال القتال بين الكوريتين لا يمكن أن يكون حدثًا إقليميًا، وإذا حدث سيكون مرتبطًا بتدهور العلاقات بين أمريكا من ناحية، وروسيا والصين من ناحية أخرى.

> **تزداد أهمية هذا التصعيد المتبادل بالنظر إلى شبكة تحالفات كل من الطرفين، فكوريا الشمالية حليفة الصين وروسيا، بينما تتحالف كوريا الجنوبية مع أمريكا واليابان؛ ومن ثمَّ، لا يمكن فصل هذا الصراع عما يجري في العالم.**

بالنسبة للمنطقة العربية، أزال الاتفاق السعودي_الإيراني كثيرًا من مظاهر التوتر في المنطقة، وفتح الباب للمفاوضات حول بعض بؤر الصراع كاليمن وسوريا.

تبقى سياسة إسرائيل مصدرًا للتوتر والتصعيد، ولأحداث غير متوقّعة، أبرزها: موقفها تجاه البرنامج النووي الإيراني، وإعلان رؤساء وزرائها الالتزام بمنع إيران من الحصول على السلاح النووي، وأن إسرائيل سوف توجه ضربة عسكرية لإيران إذا اقتربت من هذا الهدف، وأنها عازمة على تنفيذ ذلك حتى بدون مشاركة أمريكا، وإيران ترد على ذلك، بأنها مستعدة لمثل هذا السلوك، وسوف تلحق بإسرائيل أضرارًا بالغة إذا أقدمت على ذلك.

ومع استمرار التسريبات والتصريحات الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني من آن لآخر بشأن امتلاك إيران كميات كبيرة من اليورانيوم المخصّب بنسبة ٦٠%، وأجهزة الطرد المركزي المتطورة، ومع توقف المباحثات بين طهران والدول الغربية في فيينا، وتركيز "واشنطن" وحلفائها على هزيمة روسيا في أوكرانيا، فإن موضوع البرنامج النووي الإيراني تراجع نسبيًّا على جدول أعمال القوى الكبرى، وليس من المحتمل أن تقوم إسرائيل بعمل عسكري دون موافقة أمريكية، وربما مشاركتها في التخطيط

وجمع المعلومات، والذي يشير إليه حجم المناورات العسكرية بين البلدين في يناير ٢٠٢٣ ومهامها.

تمثل السياسة الإسرائيلية أيضًا مصدرًا للتوتر؛ بسبب استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية من عام ١٩٦٧، وبالذات في ضوء سياسات الاستيطان، والتهويد، والتمييز، والعنف لحكومة اليمين الإسرائيلي، واستخدامها المفرط للعنف في مواجهة الفلسطينيين؛ مما أدى إلى مواجهات مستمرة معهم، واحتمال نشوب انتفاضة فلسطينية جديدة.

من الوارد هنا أيضًا، الإشارة إلى مآل الصراع المسلح في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع، والتي فشلت كل الهُدَن في وقفه تمامًا، وتعددت مبادرات الوساطة التي كان من أحدثها الوساطة الأمريكية-السعودية، والتي تمت بموجبها مباحثات غير مباشرة بين الطرفين المتحاربين في مدينة "جدة"، في ٦ مايو ٢٠٢٣، وقرار مجلس وزراء الخارجية العرب في اجتماعه في اليوم نفسه بتشكيل لجنة من مصر، والسعودية، والأمين العام للجامعة، للاتصال بجميع الأطراف للوصول إلى تسوية، ولكن يبدو أن كل الوساطات والهُدَن السابقة لم تنجح؛ بسبب اعتقاد الطرفين المتحاربين بإمكانية تحقيق انتصار عسكري.

وأيًّا كان مسار الاتصالات الدبلوماسية بهذا الشأن، فإن الأمور في السودان لن تعود كما كانت عليه قبل اندلاع الاشتباكات في ١٥ أبريل الماضي، وأن العملية السياسية التي أفرزت الاتفاق الإطاري سوف تتم مراجعتها، وأن ذلك سوف يُوجِد حالة من الاضطراب السياسي في السودان حتى يتم الاتفاق على قواعد جديدة لتلك العملية.

> **أخطر ما يمكن أن يحدث في السودان هو استمرار القتال، وتحوله إلى حرب أهلية يمكن أن تؤدي إلى تقسيم جديد للسودان بعد التقسيم الأول عام ٢٠١١، والذي نشأت بموجبه دولة جنوب السودان، وإذا -لا قدر الله- وقعت حرب أهلية، فإن ذلك سوف يُمثل زلزالًا سياسيًّا.**

تنبع أهمية السودان من أنه ثاني أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة، وأن له حدودًا برية مع سبع دول إفريقية، وله سواحل على البحر الأحمر بالقرب من القرن الإفريقي، وخليج عدن، كما أن هناك دولًا عربية كمصر والسعودية والإمارات، وإقليمية كتركيا وإسرائيل، ودولية كأمريكا وروسيا، وعددًا من الدول الأوروبية لها ارتباطات ومصالح متداخلة في السودان.

أخطر ما يمكن أن يحدث هو استمرار القتال وتحوله إلى حرب أهلية يمكن أن تؤدي إلى تقسيم جديد للسودان بعد التقسيم الأول عام ٢٠١١، والذي نشأت بموجبه دولة جنوب السودان، وإذا -لا قدر الله- وقعت حرب أهلية، فإن ذلك سوف يُمثل زلزالًا سياسيًّا.

وختامًا، يبقى القول إن المفاجئات تحدث في السياسة كما تحدث في الطبيعة، ولا يمكن الادعاء بأن الأمثلة التي وردت في هذا المقال هي الوحيدة المؤهلة للتصعيد وخلق الزلازل.

نشرة مركز المعلومات

كن على اطلاع دائم..

للاشتراك في النشرة البريدية
يرجى التسجيل عبر موقعنا:

IDSC.GOV.EG

الاتفاق السعودي-الإيراني وآفاق التسوية في اليمن

أ. د. أحمد يوسف أحمد

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

كنت قد كتبت في العدد الثالث من دورية "آفاق مستقبلية" الرصينة، الصادرة في يناير٢٠٢٣، مقالة بعنوان "الأزمة اليمنية إلى أين في عام٢٠٢٣؟" استند التحليل فيها إلى تعرف الاتجاهات العامة للمتغيرات الداخلية والإقليمية المؤثرة على الصراع الدائر في اليمن؛ بهدف التوصل إلى استشراف تطوراته في هذا العام، وكان افتراض التحليل أن حالة تلك المتغيرات لا تكشف عن تغيرات ملموسة محتملة في مجرى العام الحالي (٢٠٢٣)، وأن التغيير المحتمل خلاله يمكن أن يترتب على تطورات المتغيرات الإقليمية، وإن كان هذا لا يعني أن آثاره سوف تكتمل خلال العام، وإنما يمكن أن توضع أسسه وتبدأ خطواته، علمًا بأنه إن حدث سيفضي على الأرجح إلى سيناريو للتسوية المتوازنة أو شبه المتوازنة، وليس انتصار طرف على آخر أو استبعاده.

واستندت في وضع هذا الافتراض إلى استمرار الاستقطاب الحاد بين قوى الشرعية اليمنية والحوثيين، وإلى أن الصراع في اليمن هو أقل الصراعات الدائرة في الوطن العربي تأثرًا بالعوامل العالمية، بحكم أن القوى الإقليمية المتمثلة في السعودية، والإمارات، وإيران، هي الأكثر تأثيرًا بوضوح في مجريات الصراع، ناهيك عن تراجع أولوية صراعات المنطقة عمومًا لدى القوى الكبرى؛ بسبب تفجر الحرب في أوكرانيا واستمرارها.

أمَّا المتغيرات الإقليمية فكانت هي التي أظهرت متابعة تطوراتها أنها شهدت حراكًا واضحًا يمكن أن يفضي إلى تغيير في مسار الصراع في اليمن، ومفاد هذا الحراك هو: التوجه الواضح لدى القوى الإقليمية نحو تخفيف الاحتقان، ومحاولة تطبيع العلاقات فيما بينها، كما حدث في الانفتاح الإماراتي على إيران، والحوار السعودي-الإيراني.

ومن هنا بنيت الأمل على تغيير محتمل يمكن أن يطرأ على المشهد الصراعي في اليمن يصبح سيناريو التسوية بموجبه هو الأكثر احتمالًا، وإن لم يكتمل بالضرورة في عام٢٠٢٣؛ لأن ميراث الصراع ينطوي على أمور بالغة التعقيد يستغرق التوصل إلى اتفاق حولها وقتًا يعتد به، وأن الأطراف المحلية بمقدورها إجهاض جهود التسوية، بغض النظر عن رغبة الأطراف الإقليمية، كما حدث لاتفاقية جدة ١٩٦٥ بين مصر والسعودية لتسوية الحرب الأهلية اليمنية التي أعقبت نجاح ثورة سبتمبر١٩٦٢؛ حيث تعثر تطبيق الاتفاق؛ بسبب تناقض فهم طرفي الصراع المحليين: (الجمهوريين والملكيين) للاتفاق.

أولًا: الاتفاق السعودي-الإيراني وتداعياته على الصراع في اليمن

استمر سيناريو التهدئة الإقليمية وفق ما ورد في التمهيد السابق، وتحققت في ١٠ مارس الماضي واحدة من أهم خطواته، إن لم تكن أهمها، بإعلان الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، وكان منطقيًّا أن يتوقع المراقبون انعكاسات إيجابية للاتفاق على عدد من الملفات المهمة في المنطقة، وعلى رأسها الصراع في اليمن؛ لسبب بسيط، وهو أن طرفيه الإقليميين الرئيسين: السعودية وإيران، هما الداعمتان الرئيستان لطرفي الصراع المحليين، وهما الحكومة الشرعية في اليمن، وجماعة "أنصار الله" الحوثية، كما أن الغلبة في العوامل الخارجية المؤثرة على الصراع للعوامل الإقليمية على العالمية، كما سبق إيضاحه في التمهيد السابق.

وقد بلغ التفاؤل بالبعض لدرجة توقع انعكاسات فورية للاتفاق على تسوية الصراع، وساعد على ذلك التوصل شبه الفوري بعد الاتفاق إلى تفاهمات حول تبادل الأسرى، وفات الذين بالغوا في تفاؤلهم أن مثل هذه التفاهمات قد حدثت من قبل، وأنها رغم أهميتها ليست سوى خطوة إنسانية يستفيد منها الطرفان، لكن دلالتها ليست مؤكدة على زوال التناقض بين طرفي الصراع المحليين، أو حتى تخفيف حدته، وفات المبالغون أيضًا أن بعض الأعمال العدائية ذات المغزى قد وقعت بعد الاتفاق، ففي ٢٥ مارس نسبت حكومة اليمن الشرعية محاولة اغتيال وزير الدفاع فيها، ورئيس هيئة الأركان العامة، ومحافظ "تعز" في هجوم بطائرة مسيرة لجماعة الحوثيين، والواقع أن المبالغة في التفاؤل كانت تعكس عدم دقة في فهم ديناميات الصراع، فصحيح أن الوفاق بين السعودية وإيران قد أزال العقبة الإقليمية من طريق التسوية، لكن

> يعد الصراع اليمني أقل صراعات الوطن العربي تأثرًا بالعوامل العالمية، بحكم أن القوى الإقليمية المتمثلة في: السعودية، والإمارات، وإيران، هي الأكثر تأثيرًا بوضوح في مجريات الصراع.

هذا التطور غير ذي صلة بالضرورة بالتناقض بين الأطراف المحلية في اليمن، وهو تناقض حقيقي يبدأ على الصعيد الأيديولوجي بالتباين التام بين عقيدة الحوثيين المستمدة من المذهب الزيدي، والتي ما زالت تتمسك بفكرة "الإمامة"، وهي أساس شرعية النظام الإمامي السابق على ثورة سبتمبر١٩٦٢، وعقيدة الحكومة الشرعية المستندة إلى النظام الجمهوري الذي أسسته تلك الثورة، وقد غُذِّي هذا التناقض وتعمق بالصراع المسلح الذي نشب بين الطرفين بدءًا بانقلاب سبتمبر ٢٠١٤، وتصاعد بعد "عاصفة الحزم" اعتبارًا من مارس ٢٠١٥، وفي غمار هذا الصراع تعقد العديد من المشكلات بين الطرفين كمشكلة دفع الرواتب والتعويضات، ومقر البنك المركزي والأسرى وغير ذلك، ناهيك عن تبلور مصالح بدرجة أو بأخرى لطرفي الصراع من استمراره، وهي ظاهرة باتت معروفة في تطور الصراعات بصفة عامة، حيث تتكسب أطراف معينة من استمراره؛ وبالتالي تصبح غير ذات مصلحة في إنهائه أصلًا.

وقد أظهرت الاتصالات اللاحقة التي جرت بعد اكتمال وصول الوفدين: العُماني والسعودي في ٨ أبريل لصَنعاء صحة الفرضية الخاصة بأن التناقض بين الطرفين المحليين في الصراع يمكن أن يعوق التوصل إلى تسوية، بغض النظر عن التفاهم بين الطرفين الإقليميين الرئيسين في الصراع، ولا يعني هذا استحالة التوصل إلى تسوية، ولكن معناه أن التوصل إليها لن يكون

تلقائيًّا لمجرد التفاهم الإقليمي، وبدون إيجاد حلول للتناقضات المحلية.

والدليل على هذا أن الاتصالات الثلاثية بين الوفدين: السعودي والعُماني، وممثلي الحوثيين استمرت قرابة أسبوع (من ٨ - ١٤ أبريل) ولم تُفضِ إلى أيَّة نتائج محددة، وفي البداية كانت هناك تسريبات كثيرة عن التوصل إلى تمديد الهدنة التي انتهت في أكتوبر ٢٠٢٢، ورفض الحوثيون تجديدها، وكذلك إلى وقف دائم لإطلاق النار، وتحديد مرحلة انتقالية يتم فيها التمهيد لانتخابات عامة تُسبغ نتائجها نوعًا من الشرعية على أي تعديلات قد تُجرى على التفاهمات التي انتهى إليها الحوار الوطني اليمني، وما ترتب عليه من صياغة لمشروع دستور دائم كان المفترض أن يُستفتى عليه الشعب اليمني، لولا الانقلاب الحوثي في سبتمبر ٢٠١٤، والذي أدى إلى التداعيات التي شهدها الصراع في اليمن حتى الآن، غير أن شيئًا من هذا لم يحدث، وعمومًا يمكن إيراد الملاحظات التالية التي تزيد ذلك الفرض تأكيدًا:

١. يُلاحظ أولًا أن الاتصالات لم تشمل ممثلين عن الشرعية اليمنية، وهو ما يمثل انتصارًا لوجهة نظر الحوثيين القائلة: إن الصراع ليس بينها وبين الحكومة الشرعية التي لا يعترفون بها، وإنما مع السعودية؛ وبالتالي فإن حضور ممثلين عن الشرعية لا قيمة له من وجهة نظرهم، وقد عززت تصريحات لمسؤولين سعوديين هذا المعنى على نحو غير مباشر، ومفادها أن الظروف ما زالت غير مهيأة للقاء مباشر بين الطرفين، وإلى أن يتم هذا اللقاء، وتمثيل وجهة نظر الحكومة الشرعية في أي مفاوضات تُجرى، ستبقى أي جهود في هذا الصدد منقوصة، وسيبقى الدليل على استمرار شدة الاحتقان بين طرفي الصراع المحليين.

٢. يُلاحظ ثانيًا أنه بالإضافة إلى عدم التوصل رسميًّا لأي مخرجات نجمت عن الاتصالات السعودية - العُمانية - الحوثية السابقة، فإن ما أُعلن عنه بخصوص عقد جولة ثانية من الاتصالات بعد عيد الفطر لم يتحقق، ولا توجد بوادر على تحديد موعد جديد حتى توقيت كتابة هذه المقالة (النصف الثاني من مايو ٢٠٢٣)، وهو ما يعني أن ثمة مشكلات ما زالت تعترض عقد هذه الجولة أيًا كان مصدر هذه المشكلات أو طبيعتها، والواقع أن جدول أعمال مفاوضات التسوية -إن عُقِدت- سوف يكون مزدحمًا بشبكة معقدة من المشكلات المزمنة منذ بداية الصراع المسلح بعضها يخرج عن دائرة المعقول، كمطالبة الحوثيين بدفع حكومة الشرعية رواتب جميع موظفي الحكومة اليمنية، بما في ذلك المناطق الخاضعة لسيطرتهم، وبعضها ينطوي على صراع من أجل السيطرة على مقدرات اليمن الاقتصادية، كمسألة مقر البنك المركزي،

وبعضها يمكن الحديث بشأنه كالتعويضات عن الأضرار التي نجمت عن العمليات المسلحة، وبعضها حيوي كالتباحث بشأن شكل الدولة اليمنية، وطبيعة نظام الحكم فيها، وما إذا كان سوف يتم الأخذ بمخرجات الحوار الوطني، ومشروع الدستور الذي تمت صياغته قبل الانقلاب -وهو ما يُعَد من الصعوبة بمكان في الظروف الراهنة- أم أن آلية الحوار الجديد سوف يتم الاتفاق عليها لإدخال تعديلات على هذه المخرجات على ضوء توازن القوى الجديد، الذي تبلور بعد الانقلاب الحوثي في سبتمبر ٢٠١٤.

٣. تدعيمًا للاستنتاجات السابقة، يُلاحظ أنه بينما هدأت نبرة التراشق الإعلامي بين طرفي الصراع المحليين بعد التوصل إلى الاتفاق، عاد هذا التراشق لحالة الاحتقان لاحقًا؛ بل إنه حتى في أعقاب انتهاء جولة الاتصالات في ١٤ أبريل مباشرة لم يتخلَّ الحوثيون عن المصطلحات الإعلامية المستخدمة في سياق الصراع، ففي اليوم التالي مباشرة لانتهاء المباحثات مع الوفدين: السعودي والعُماني، عقد رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين «مهدي المشاط» اجتماعًا للقيادات العليا صرح بعده بأن النقاشات كانت إيجابية، لكنه أكد "أن يد اليمن هي الطولى والأقوى إذا ما فكر تحالف العدوان ومن ورائه أمريكا في استعادة المواجهات العسكرية، وعرقلة خطوات السلام"، كما أكد الاجتماع أن على "تحالف العدوان" تحمل المسؤولية عن كل ما نجم من أضرار.

٤. يُلاحظ في كل ما سبق أن التحليل لم يتطرق لوضع الجنوب الذي يبدو حتى الآن أن الغلبة فيه للتيار الذي يريد العودة لأوضاع ما قبل عام ١٩٩٠ الذي شهد توحيدَ شطرَي اليمن، بحيث يؤسس مستقبل اليمن على أساس دولتين وليست دولة واحدة، والمفروض أن تُحل مشكلة مستقبل جنوب اليمن من حيث علاقته بدولة الوحدة بعد التوصل إلى حل المشكلة بين الحكومة الشرعية والحوثيين، لكن الأمور تبدو في الوقت الراهن بالغةَ التعقيد.

> **"من المفترض أن تُحل مشكلة مستقبل جنوب اليمن من حيث علاقته بدولة الوحدة بعد التوصل إلى حل المشكلة بين الحكومة الشرعية والحوثيين، لكن الأمور تبدو في الوقت الراهن بالغة التعقيد."**

ثانيًا: سيناريوهات المستقبل

ينطوي استشراف المستقبل -كما هو معروف- على صعوبات جسيمة؛ بسبب تعدد المتغيرات وتشابكها، ونقص المعلومات الشاملة الدقيقة بشأنها؛ بحيث يحاول المحلل استخدام ما لديه من معطيات عن الوضع الراهن، مدعومة بدلالات الخبرة الماضية ودروسها.

وفي المقالة التي سبق نشرها في العدد الثالث من سلسلة "آفاق مستقبلية"، الصادر في يناير ٢٠٢٣، طرح التحليل ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل الصراع في اليمن:

أولها: سيناريو الحسم العسكري الذي استُبعد بسبب توازن القوى بين طرفي الصراع المحليين، المدعوم بأطرافه الإقليمية، ناهيك عن تكلفته الإنسانية.

والثاني: هو سيناريو التسوية السياسية الذي ذهب التحليل إلى أنه سيكون ممكنًا إذا استمر مناخ التهدئة الإقليمية الذي اتُخذت بشأنه خطوات كافية لبدء اتصالات بهذا الصدد، واستشهد التحليل في هذا الصدد بخبرتي تسوية الحرب الأهلية في اليمن التي أعقبت ثورة سبتمبر١٩٦٢، وكذلك خبرة تسوية الحرب الأهلية اللبنانية التي دامت ١٥ سنة في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته، مع الإشارة إلى التعقيدات المحيطة بنجاح هذا السيناريو؛ بسبب الخلاف حول تفاصيل حلول المشكلات ودور الأطراف المحلية في عرقلة هذا السيناريو، إذا لم يحقق لها مصالحها على نحوٍ مُرْضٍ، ناهيك عن أن الشرعية اليمنية تعاني من انقسامات بين مكوناتها، وكذلك داخل ظهيرها الإقليمي.

> **"الاتفاق السعودي-الإيراني أكد استبعاد سيناريو الحسم العسكري؛ بسبب توازن القوى بين طرفي الصراع المحليين، المدعوم بأطرافه الإقليمية، حيث اتجهت السياسة الراهنة لطرفيه إلى التهدئة وليس التصعيد."**

أمَّا **السيناريو الثالث**، فهو بقاء الحال على ما هو عليه، بمعنى استمرار الانقسام الراهن بين شمال يسيطر الحوثيون على معظمه، ومناطق سيطرة الشرعية فيما تبقى من شمال اليمن، بالإضافة إلى جنوبه الخاضع نظريًّا للشرعية، وعمليًا لقوى ذات توجهات انفصالية، أهمها: المجلس الانتقالي على نحو يثير التساؤلات بشأن مستقبل الجنوب ضمن الدولة اليمنية.

ولنحاول الآن النظر فيما يمكن أن يكون قد طرأ من تطورات على احتمالات تجسد أي من السيناريوهات الثلاثة على ضوء التوصل إلى الاتفاق السعودي-الإيراني، والواقع أن هذا الاتفاق أكد بما لا يدع مجالًا لأي شك استبعاد سيناريو الحسم العسكري؛ لأنه -أي الاتفاق- يعني أن السياسة الراهنة لطرفيه قد اتجهت نحو التهدئة وليس التصعيد، ودورهما أساسي دون شك في هذا التصعيد، ومن الصعوبة بمكان تصور تخلي الطرفين عن الاتفاق؛ لأن استمراره يحقق مصالحهما أولًا؛ ولأن الصين ضامنة له ثانيًا؛ ولذلك فسوف تكون حريصة كل الحرص على استمراره؛ لأنه أيضًا يحقق مصالحها، سواء مع طرفيه المباشرين اللذين ترتبط معهما بمصالح حيوية، أو بالنسبة للمكانة العالمية التي تسعى إلى بنائها كوسيط في نزاعات دولية مهمة.

ويبقى السيناريو الثاني هو المطروح حاليًّا كما رأينا من الاتصالات السعودية-العُمانية-الحوثية الأخيرة، وإن كان التحليل قد بين صعوباته التي أوضحت تلك الاتصالات مدى تشدد الحوثيين بشأن التسوية؛ بحيث لم يتم التوصل إلى أيَّة نتائج محددة.

وقد ذهب بعض التقارير إلى أن الحوثيين قد رفضوا مطلبًا سعوديًا بإقامة منطقة عازلة بين الحدود السعودية-اليمنية، ناهيك عن اللغة الإعلامية الخشنة التي سبقت الإشارة لاستخدامها عقب الاتصالات مباشرة وبعدها، كذلك فقد أذاعت وكالة "سبأ" للأنباء التابعة للحوثيين في ١١ مايو الجاري (٢٠٢٣) تقريرًا بعنوان "جرائم العدوان الأمريكي-السعودي في مثل هذا اليوم" تتبع الهجمات التي شنها التحالف العربي في ١١ مايو في كل عام منذ بداية "عاصفة الحزم" في ٢٠١٥، وحتى ٢٠٢١، وهو تقليد دأبت عليه الوكالة منذ تفجُّر "عاصفة الحزم".

ولو كان هذا مفهومًا في سياق الحرب الإعلامية إبَّان احتدام الصراع، فإنه دون شك رسالة تشدد بعد الاتفاق السعودي-الإيراني، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن التسوية لن تكون سريعة بأي حال، إلا إذا قدَّم معسكر الشرعية مزيدًا من التنازلات؛ بسبب مشكلاته الداخلية، وهو أمر بعيد الاحتمال خاصة، وأنه سوف يثير مزيدًا من الخلافات داخل المعسكر، غير أن المؤشرات الحالية قد تطرح احتمال التوصل إلى تسوية ولو بعد حين، تكون بمثابة "مقلوب" تسوية ١٩٧٠ بين الجمهوريين والملكيين اليمنيين، وكانت تميل لصالح الجمهوريين بوضوح.

> **"المؤشرات الحالية قد تطرح احتمال التوصل إلى تسوية ولو بعد حين، تكون بمثابة "مقلوب" تسوية ١٩٧٠ بين الجمهوريين والملكيين اليمنيين، والتي كانت تميل لصالح الجمهوريين، أمَّا في ظل الأوضاع الراهنة، فإن ثمة احتمالًا بأن تأتي التسوية لصالح الحوثيين."**

أمَّا في ظل الأوضاع الراهنة، فإن ثمة احتمالًا لأنْ تأتي التسوية لصالح الحوثيين، وهو احتمال يجب أن يتحسَّب له معسكر الشرعية اليمنية جيدًا، خاصة وأن الحوثيين قد يستخدمون تكتيك تقديم تنازلات مغرية للسعودية تضمن أمنها تمامًا لكسب رضاها عن تسوية مجحفة بحق معسكر الشرعية.

وختامًا، لو استمرت الصعوبات والتعقيدات في طريق التسوية، فإن السيناريو الثالث (بقاء الحال على ما هو عليه) قائم بالفعل، وقد يستمر الهدوء العسكري الذي تتخلله بعض العمليات المحدودة، بمعنى أن يصبح الصراع منخفض التكلفة، وإن كان يعيب هذا السيناريو أنه لا يحل الأزمة الإنسانية؛ بل يفاقمها، ولا يخفض من تكلفة الصراع بالنسبة لأطرافه الإقليمية، ويفتح الباب لمزيد من التطورات غير المواتية في الجنوب بالنسبة للحكومة الشرعية، والواقع أن معسكر الشرعية بحاجة إلى حوار داخلي جاد لمواجهة متطلبات المرحلة الراهنة ومخاطرها، وهو حوار يجب ألا يقتصر على نخبة الشرعية الرسمية، وإنما يجب أن يشارك فيه كل اليمنيين داخل اليمن وخارجها؛ من أجل المشاركة في طرح الرؤى والحلول للمشكلات المعقدة التي ينطوي عليها التخطيط لمستقبل آمن لليمن.

هل يمثل الاتفاق السعودي-الإيراني دفعةً لخطة العمل الشاملة المشتركة؟

أ. د. صالح بن محمد الخثلان

أستاذ العلوم السياسية - جامعة الملك سعود - ومستشار مركز الخليج للأبحاث

يعد الاتفاق الذي وُقِّع بين المملكة العربية السعودية وإيران في "بكين" بداية شهر مارس الماضي أهم تطور تشهده منطقة الخليج لهذا العام. هذا الاتفاق الذي رعته الصين شمل: استئناف العلاقات الدبلوماسية، وإعادة فتح السفارات خلال مدة لا تتجاوز الشهرين، وتفعيل اتفاقية التعاون الأمني، والاتفاقية العامة للتعاون في مجالات: الاقتصاد، والتجارة، والاستثمار، والعلوم، والثقافة، والرياضة والشباب.

وتتضح أهمية الاتفاق من مستوى الاهتمام الذي أبداه الكثير من العواصم على مستوى العالم، والترحيب الرسمي به، انطلاقًا من افتراض أنه يمهد لمرحلة جديدة للعلاقات، وتجاوز الكثير من الإشكالات، ليس فقط في الخليج العربي، بل في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ويدل الاتفاق على استئناف العلاقات بعد مرور سبع سنوات على القطيعة، وعلى تحول في الرؤية لدى صُنَّاع القرار في البلدين، ليس فقط تجاه حالة العلاقات بينهما، بل تجاه تأثير البيئة الإقليمية على شؤونهما الداخلية.

فالرياض - التي تشهد مشروعًا تنمويًّا شاملًا تُعبِّر عنه رؤية المملكة ٢٠٣٠ - وجدت أن الوضع المتأزِّم في هذه البيئة، والذي يظهر في الخلافات، والصراعات، وعدم الاستقرار، يستهلك الكثير من الموارد، والجهد، والوقت لدول المنطقة، ويعوقها عن تنفيذ خططها التنموية الطموحة.

في المقابل، ومنذ صيف العام الماضي تحديدًا، تواجه طهران أوضاعًا داخلية صعبة؛ بسبب الاحتجاجات، وهو ما ولَّد قناعة لدى القيادة الإيرانية بضرورة تهدئة البيئة الإقليمية، بما يسمح بالتركيز على مواجهة هذه المصاعب، والحيلولة دون تراكمها لدرجة تهدد بقاء النظام.

الاهتمام بالاتفاق جاء من زاويتين: **الزاوية الأولى** تتمثل في رعاية الصين؛ حيث رأى الكثير من المراقبين في هذه الرعاية إيذانًا بحضور صيني قوي في قضايا المنطقة، واستعداد "بكين" للمساهمة في لعب دور دبلوماسي في حل الخلافات على الساحة الدولية، متجاوزة حذرَها التقليدي الذي استمر عقودًا، واكتفاءَها بالتحرك الاقتصادي.

ويرى البعض أن قبول الصين برعاية الاتفاق، وما يترتب على ذلك من مسؤولية لضمان نجاحه لم يكن ليحدث دون المحرك الاقتصادي، الذي جعل "بكين" تدرك أن استمرار نموها يقتضي التخلي عن موقفها الدبلوماسي المتحفظ تجاه النزاعات والقضايا الخلافية على الساحة الدولية، خاصة

في مناطق لها ارتباط وثيق بمستقبل نموها الاقتصادي، مثل الخليج العربي، حيث تستورد ٤٠% من احتياجاتها من النفط.

وتعد الولايات المتحدة أكثر الأطراف انشغالًا بالدور الصيني في الاتفاق؛ حيث لا تكاد التعليقات والكتابات عن الاتفاق تتوقف، سواء من المسؤولين، أو الباحثين والخبراء في المراكز البحثية، الذين ينظر بعضهم للاتفاق كرسالة تحذير لواشنطن من أنها في طريقها لفقد حضورها المهيمن في الخليج العربي لصالح منافسها الاستراتيجي.

الزاوية الثانية للنظر من خلالها للاتفاق السعودي-الإيراني تتمثل في محاولة معرفة، بل التنبؤ بآثاره وتداعياته على بقية قضايا المنطقة، بما فيها برنامج إيران النووي؛ حيث إن المملكة وإيران تعدان من القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، فالعلاقات بينهما لها آثار متعدية إلى الكثير من الملفات في المنطقة، وهذا ما يفسر الترحيب والاستبشار بالاتفاق؛ كونه سيمثل مدخلًا لإنهاء الصراع، واستعادة الاستقرار في اليمن وسوريا تحديدًا، إضافة إلى إنهاء حالة التوتر في الخليج العربي، ولا شك أن اليمن سيكون محطة الاختبار الأهم للاتفاق، وكشف حجم تأثير طهران على جماعة الحوثي.

أمَّا بالنسبة لتأثير الاتفاق على مفاوضات البرنامج النووي، أو ما يعرف بخطة العمل الشاملة المشتركة، فالصورة غير واضحة؛ وذلك لأن البرنامج النووي الإيراني يُعد مسألة دولية، أطرافها قوى كبرى، ولها مسار وتعقيدات ذات صلة محدودة جدًا بالقضايا الإقليمية.

ولتوضيح الأمر بشكل أدق نشير إلى أن الاتفاق بين المملكة وإيران يتعلق بالدرجة الأولى بالعلاقات الثنائية، وبسلوك إيران تجاه جيرانها

> **تتضح أهمية الاتفاق الذي وُقِّع بين المملكة العربية السعودية وإيران في "بكين" من مستوى الاهتمام الدولي به، انطلاقًا من افتراض أنه يمهد لمرحلة جديدة للعلاقات، وتجاوز الكثير من الإشكالات، ليس فقط في الخليج العربي، بل في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.**

وتدخلاتها، وتحديدًا في اليمن، ودعم المليشيات التي تستخدمها كأدوات لزيادة مساحة نفوذها.

ومنذ بدء المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني قبل عشر سنوات تقريبًا، استُبعد منها كل ما يتعلق بسلوك إيران في الإقليم، وهذا ما يفسر اعتراض دول مجلس التعاون على خطة العمل الشاملة المشتركة، ومطالبتها المستمرة للأطراف المشارِكة في المفاوضات بإدراج سلوك إيران وتدخلاتها في المفاوضات دون جدوى؛ ولذلك لا نرى أثرًا مباشرًا للاتفاق المُوقَّع في "بكين" على استئناف خطة العمل الشاملة المشتركة.

ولكن يمكن أخذ الاتفاق مع المملكة كدليل على تحول في التفكير الاستراتيجي الإيراني تجاه علاقاتها الخارجية؛ لأسباب تتعلق بما تواجهه طهران من احتجاجات واسعة تتجاوز المطالب التقليدية بتحسين مستوى المعيشة إلى مواجهة صريحة لأيدلوجية الثورة، وما يعنيه ذلك من خطر حقيقي على النظام. من هنا نستطيع أن نفترض أن هذا التحول في التفكير عند القيادة الإيرانية - إذا حدث هذا بالفعل - لن يقتصر على قضية العلاقة مع المملكة، أو على سياسات طهران الإقليمية، بل يتجاوزه إلى علاقاتها الدولية، بما يشمل تخفيف موقفها المتصلب في المفاوضات حول برنامجها النووي.

وهناك مؤشرات تدل على حدوث شيء من المرونة في الموقف الإيراني، ومن ذلك: زيارة رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيران، وتصريحه بأن طهران قبلت "إعادة توصيل كاميرات المراقبة في عدة مواقع نووية، وزيادة وتيرة عمليات التفتيش".

من هنا نستطيع الافتراض أن دوافع إيران لإنهاء خلافاتها مع المملكة قد يكون لها التأثير نفسه على موقفها من خطة العمل الشاملة المشتركة، وهو ما يعني أن الأسابيع القادمة قد تشهد تطورًا إيجابيًّا في هذا الملف.

ومن جانب آخر، فإن تراجع زخم الاحتجاجات؛ ومن ثَمَّ تخفيف الضغوط على النظام، واستعادته الثقة، وغياب أي تهديد حقيقي له، قد يجعل طهران تستمر في موقفها المتشدد فيما يتعلق بالمفاوضات، خاصة أننا مقبلون على الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، وهو ما يعني انشغال واشنطن، وانصراف إدارة الرئيس "بايدن" عن الملفات الدولية الساخنة، ومنها: خطة العمل الشاملة المشتركة.

ومن ناحية أخرى، هناك احتمال أن يكون للاتفاق السعودي-الإيراني تأثير سلبي على إحياء الاتفاق النووي من زاوية تعزيز الانطباع لدى القيادة الإيرانية أن عودة العلاقات مع المملكة برعاية صينية يضاف إلى تطورات أخرى يشهدها النظام الدولي تدفع باتجاه إضعاف الهيمنة الأمريكية، وبروز نظام متعدد الأقطاب، وهو ما يعني زيادة فرص طهران في الحصول على مكاسب أفضل في مفاوضاتها، أو حتى عدم الحاجة إلى المفاوضات، والاستمرار في تخصيب اليورانيوم، والسعي لامتلاك سلاح نووي.

فتعميق الشراكة الصينية-الروسية، والحديث عن توجه لترقيتها إلى مستوى التحالف، وتنامي النزعة الاستقلالية عند كثير من القوى الإقليمية تمثل تحديات تولد قناعة لدى القيادة الإيرانية بضعف

> **"نستطيع الافتراض أن دوافع إيران لإنهاء خلافاتها مع المملكة قد يكون لها التأثير نفسه على موقفها من خطة العمل الشاملة المشتركة، وهو ما يعني أن الأسابيع القادمة قد تشهد تطورًا إيجابيًّا في هذا الملف."**

موقف الولايات المتحدة على الساحة الدولية، لدرجة قد تجعلها غير قادرة على منع إيران من تطوير برنامجها النووي.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه من المتغيرات الجديدة التي تؤثر سلبًا على فرص إحياء الاتفاق النووي "تورط" إيران في حرب روسيا على أوكرانيا، من خلال تزويدها بطائرات مُسيَّرة، واعتبار ذلك اعتداء على الأمن في أوروبا، وهو ما أثار تحركًا أوروبيًّا مضادًا بفرض عقوبات على إيران، وتخلي الأطراف الأوروبية في المفاوضات عن الموقف التقليدي الذي يتسم بالمرونة، مقارنة بالموقف الأمريكي.

وختامًا، في ضوء ما سبق نستطيع القول بعدم وجود أثر مباشر لاتفاق "بكين" بين المملكة وإيران على مستقبل المفاوضات بشأن برنامجها النووي؛ كونهما تمثلان مسارين منفصلين تمامًا، وتحكمهما محددات واعتبارات مستقلة عن بعضهما.

العلاقة الوحيدة بين المسألتين قد تظهر من خلال دلالات قبول طهران بالاتفاق، وتبعات الالتزام لبكين، التي تنظر إليها كشريك استراتيجي، على حدوث تحول في التفكير الاستراتيجي للقيادة الإيرانية تجاه علاقاتها الدولية ناتج عن قراءة جديدة لأوضاعها الداخلية، والتحولات في البيئتين: الإقليمية والدولية، بما يقتضي التكيُّف معها من خلال القبول بما لم تكن مستعدة لقبوله قبل سنوات، وسوف تشهد الأسابيع القادمة تطورات قد تؤكد أو تنفي سلامة هذا الاستنتاج.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

برئاسة مجلس الوزراء **يحصد 5 جوائز**

من مؤسسة «ستيفي»

الشرق الأوسط

بودكاست

#IDSC_Podcast

GOLD
2022 STEVIE WINNER
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA STEVIE AWARDS

الجائزة الذهبية

BRONZE
2022 STEVIE WINNER
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA STEVIE AWARDS

الجوائز البرونزية

المركز كمؤسسة متميزة إداريًا

منتدى السياسات العامة
IDSC Public Policy Forum

منتدى السياسات العامة

مشروعات محور تكنولوجيا المعلومات

كتاب وصف مصر
open lab

هل تتطور «حرب الظل» بين إسرائيل وإيران إلى حرب إقليمية؟

اللواء/ جمال طه

خبير استراتيجي

تطورات وأبعاد «حرب الظل»

وصف قادة الثورة الإيرانية إسرائيل بـ «الشيطان الصغير»، لأنها حليفة الولايات المتحدة «الشيطان الأكبر»، وبمجرد توليهم السلطة في فبراير ١٩٧٩، قطعوا العلاقات معها وسلموا مبنى السفارة لمنظمة التحرير الفلسطينية، هكذا بدأت «حرب الظل» بينهما. وقد اعترف "نفتالي بينت"، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، في يونيو ٢٠٢٢، "نخوض «حرب الظل» ضد إيران منذ قرابة أربعة عقود، لكننا بتنا نطبق عقيدة «الأخطبوط»، باستهدافها مباشرة، ولن نلعب مع «المخالب»" قاصدًا وكلاءها بالمنطقة «حزب الله، حماس، الجهاد الإسلامي، أنصار الله الحوثيين، الحشد الشعبي، وفيلق القدس».

بدأت الحرب باستهداف إسرائيلي متكرر لمواقع صواريخ «حزب الله» في لبنان، الذي كان يرد بقصف مستوطنات شمال إسرائيل، والاشتباك البري مع قواتها عبر الحدود، ما حولها إلى «حرب ساخنة» عام ٢٠٠٦. اتسع الاستهداف الإسرائيلي ليشمل سوريا منذ نشوب الحرب بها عام ٢٠١١، وتركز على مواقع «حزب الله» و«فيلق القدس»، وخطوط إمدادهما، خاصة المطارات. أما العمليات بالداخل الإيراني فقد تنوعت بين القصف المباشر والأعمال السيبرانية والمخابراتية، واستهدفت علماء وقواعد بيانات الأنشطة النووية، وكبار مهندسي التصنيع الحربي، وقيادات الحرس الثوري، اعتمادًا على اختراقات عميقة بشبكات احترافية من مندوبي العمليات، تدعمهم تسهيلات لوجستية عبر الحدود. وقد نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية عن مسؤولين إسرائيليين في أبريل ٢٠٢٢، قولهم إن إسرائيل وجّهت منذ عام ٢٠١٧ أكثر من ٤٠٠ هجوم ضد إيران، مما أدى إلى تصفية ٣٠٠ قائد، وتدمير منشآت نووية وأخرى للتصنيع الحربي.

هدأت «حرب الظل» بعد توقيع الاتفاق النووي «خطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA» عام ٢٠١٥، واستمرت كذلك حتى نجحت إسرائيل في إقناع "ترامب" بالانسحاب من الاتفاق عام ٢٠١٨، دون وضع آلية بديلة للرقابة على النشاط الإيراني. وقد استأنفت إسرائيل «حرب الظل» ضد المنشآت النووية عقب محاولة إدارة "بايدن" إحياء الاتفاق، لكن واشنطن لم تطلب وقفها، وعدتها وسيلة ضغط، قد تدفع الإيرانيين لجدية التفاوض، خاصة وأنهم لم يتحمسوا للرد العسكري حرصًا على تخفيف العقوبات.

ومع وصول المفاوضات إلى طريق مسدود نتيجة رفض إيران فتح ملفي تدخلاتها في دول المنطقة، وتطوير الصواريخ البالستية، واشتراطها رفع الحرس الثوري من قائمة المنظمات الإرهابية، ازداد العداء الأمريكي-الأوروبي ضد تعنتها، وأضحوا متفهمين لمبررات «حرب الظل»، وشاركوا في تغذية الاحتجاجات المناهضة للنظام في سبتمبر ٢٠٢٢، لكنهم كانوا قد ضيعوا قرابة عام ونصف في مفاوضات صفرية، تعاظمت خلالها قدرات إيران النووية، وقطعت أشواطًا نحو امتلاك القدرات التقنية والمواد الانشطارية التي تؤهلها لصنع سلاح نووي.

وجاء احتدام «حرب الظل» نتيجة تصاعد الصراع الخفي على النفوذ الإقليمي بين إسرائيل وإيران، فتمدد الأخيرة صار يتعارض وطموحات إسرائيل ويهدد بتأسيس محاور استراتيجية تجمع طهران ببكين وموسكو، فقد وقّعت اتفاق تعاون استراتيجي طويل الأمد مع الصين، تضمّن مجالات التسليح والطاقة والخبرات النووية، وتتفاوض لتوقيع اتفاق مماثل مع روسيا، وتسعى إلى الانضمام إلى منظمة شنغهاي، التي تضم روسيا والصين و٤ من دول آسيا الوسطى، مما عزز ديناميكية تحركها بمنطقة آسيا الوسطى، وهذا التوجه أزعج الغرب الذي كان يعول على أن يخصم الدورين الإيراني والتركي في تلك المنطقة من النفوذ الروسي.

تطور القدرات النووية الإيرانية

كشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في يناير ٢٠٢٣، عن رصد تغيير شبكة الأنابيب التي تربط بين سلسلتين من أجهزة الطرد المركزي بمنشأة «فوردو» النووية، وهي خطوة تسمح بتخصيب اليورانيوم عند مستويات أعلى وبوتيرة أسرع، كما رصدت جزيئات من اليورانيوم المخصب بنسبة ٨٣,٧%، وذلك في تجاوز لنسبة الـ ٦٠% المعلنة

> هدأت «حرب الظل» بعد توقيع الاتفاق النووي «خطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA» عام ٢٠١٣، واستمرت كذلك حتى نجحت إسرائيل في إقناع "ترامب" بالانسحاب من الاتفاق عام ٢٠١٨، دون وضع آلية بديلة للرقابة على النشاط الإيراني.

سابقًا، وخطورة ذلك أن أول قنبلة نووية أمريكية دمرت مدينة هيروشيما اليابانية عام ١٩٤٥ كانت مصنوعة من يورانيوم مخصب بنسبة ٨٤%، وقدّرت الوكالة أن مخزون إيران من اليورانيوم المخصب قد تجاوز السقف المسموح به وفق الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ بـ ١٨ مرة.

وفي هذا الإطار، أكد وكيل وزارة الدفاع الأمريكية للشؤون السياسية "كولين كال"، أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب، «أن تطور إمكانات إيران النووية يسمح لها بتخصيب ما يكفي من اليورانيوم لصنع قنبلة نووية واحدة خلال ١٢ يومًا فقط».

ردود الفعل الإسرائيلية-الأمريكية

أكد موقع «أكسيوس» الأمريكي عزم إسرائيل توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، أعقبه سعي واشنطن للتشاور مع تل أبيب لإجراء تقدير موقف لمختلف أبعاد العملية، وقام "جيك سوليفان" مستشار الأمن القومي الأمريكي، بزيارة إسرائيل، في ١٨ يناير ٢٠٢٣، تبعه مدير وكالة المخابرات المركزية "وليام بيرنز" يوم ٢٧ يناير، و"أنتوني بلينكن" وزير الخارجية يوم ٢٩ يناير، وهؤلاء يمثلون ثالوث صنع القرار بنواحيه الأمنية والمخابراتية والسياسية بالإدارة الأمريكية.

> تعد مناورة «سنديان البازلت» بين إسرائيل وقوات القيادة المركزية الأمريكية التي انطلقت في أواخر فبراير ٢٠٢٣، ثالث مناورة مشتركة خلال عام واحد للتدريب على محاكاة عمليات قصف أهداف بعيدة المدى، لكنها كانت الأكبر، وذلك كمقدمة لعملية عسكرية مشتركة ضد إيران.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مناورة «سنديان البازلت» بين إسرائيل وقوات القيادة المركزية الأمريكية التي انطلقت في أواخر فبراير ٢٠٢٣، وهي ثالث مناورة مشتركة خلال عام واحد للتدريب على محاكاة عمليات قصف أهداف بعيدة المدى، لكنها كانت الأكبر، فقد شارك فيها أكثر من ٧٥٠٠ جندي، و١٤٢ طائرة، بينها قاذفات قادرة على حمل قنابل نووية، واستهدفت اختبار قدرة القوات في الوصول لأهدافها اعتمادًا على طائرات التزود بالوقود جوًّا، ثم تدمير أنظمة الدفاع الجوي المعادية.

وفي ٣ مارس ٢٠٢٣، قام رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال "مارك ميلي" بزيارة إسرائيل، اتجه بعدها لتفقد قواته (قرابة ٩٠٠ جندي) شمال شرق سوريا، لبحث تعزيز أمنها، تحسبًا لاستهدافها، وذلك قبل أن يبدأ وزير الدفاع "لويد أوستن" جولته في المنطقة بزيارة العاصمة الأردنية عمان، في ٥ مارس ٢٠٢٣، ومنها إلى بغداد ثم القاهرة، واختتمها بزيارة إسرائيل، التي طرحت مطالبها العسكرية العاجلة، خاصة مزيدًا من طائرات (F-35)، وسرعة تسليم طائرات (F-15EX)، و (Boeing KC-46) لتزويد الطائرات بالوقود جوًّا، ومزيدًا من الذخائر دقيقة التوجيه.

المنظور الغربي للحرب ضد إيران

تهدف إسرائيل إلى تدمير مشروع إيران النووي، وإنهاء نفوذها المنافس بالمنطقة، أما أمريكا -بتأييد بريطاني- فقد تعددت أهدافها: **الأول**: فرصة لتصحيح ما ارتكبته من أخطاء استراتيجية تتعلق بتخفيض وجودها العسكري في الشرق الأوسط لحساب انتشارها بالشرق الأقصى، الأمر الذي فتح الباب للوجود العسكري الروسي في سوريا، وكشف أن الصراع مع موسكو وبكين على منطقة أوراسيا الاستراتيجية لا يمكن الفوز فيه دون وجود قوى فعالة بالشرق الأوسط. **الثاني**: عقاب طهران جرّاء دعمها لروسيا في الحرب الأوكرانية. **الثالث**: الحيلولة دون دخول دول المنطقة مرحلة التسابق النووي. **الرابع**: قطع مسار طريق الحرير الذي يمر بإيران، مما يحجم طموحات الصين الاقتصادية.

مدى جدية الهجوم على إيران

يصعب تأكيد احتمالات تنفيذ الهجوم من عدمه، فالإدارة الأمريكية تقيدها الخشية من التورط في خيار عسكري جديد يُضاف للمستنقع الأوكراني، وهذه الرؤية يتبناها جناح قوي داخل البنتاجون، يميل إلى قبول إيران نووية -على غرار الهند وباكستان- بدلًا من شن هجوم تداعياته خطيرة، وأهمها استهداف المراكز الحيوية في إسرائيل، ومواقع القوات الأمريكية بالمنطقة، فضلًا عن عدم الثقة في إمكانية تدمير البرنامج النووي الإيراني بكامل منشآته، نتيجة توزُّع المراكز وتحصينها وطرق إخفائها المتقنة، والمخاطر التي قد تتعرض لها الطائرات المهاجمة، من جانب شبكة «S-300» للدفاع الصاروخي، وما تردد عن موافقة روسيا على تزويدها بصواريخ S-400 ومقاتلات سوخوي SU-35، مما قد يسمح بإجهاض ولو جزء من الهجوم، والاحتفاظ برد فعل انتقامي صاروخي.

أما من ناحية إسرائيل فإن الهجوم تعوقه عقبات شديدة، أبرزها الشقاق الداخلي وامتداد اعتراضات الرأي العام الإسرائيلي على إجراءات "نتنياهو" لإضعاف القضاء لتشمل سلاح الطيران؛ حيث توقف ٣٧ طيارًا من أصل ٤٠ -ممن يشكلون السرب ٦٩ المسمى "المطرقة" والمتخصص في مهاجمة الأهداف البعيدة- عن المشاركة في التدريبات، مما جعل قائد سلاح الجو السابق الجنرال "إيتان بن إلياهو" يحذر من أن "انتشار هذه الظاهرة قد يعصف بسلاح الجو الإسرائيلي".

> رغم اتفاق دول التحالف الغربي على الحرب ضد إيران، فإن دوافعها مختلفة؛ حيث ترى واشنطن أنها فرصة لتصحيح ما ارتكبته من أخطاء استراتيجية تتعلق بتخفيض وجودها العسكري في الشرق الأوسط لحساب انتشارها بالشرق الأقصى.

المصالحة السعودية-الإيرانية برعاية الصين

انطلاقًا من أن الحرب الأوكرانية في حقيقتها صراع يستهدف تغيير النظام الدولي الذي يحكم العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، روسيا تديره عسكريًّا، والصين تديره سياسيًّا واقتصاديًّا، وإيران تشارك بفاعلية، وقد تنبهت الصين إلى أن اضطرار طهران لاستهداف السعودية ردًّا على الهجوم الإسرائيلي يهدد استقرار الخليج ويعرقل وصول النفط والغاز إليها، كما أنه قد يبعد المملكة عن الصين وروسيا، وربما يليِّن موقفها الخاص برفض الانضمام للاتفاق الإبراهيمي، وبالتالي تجد إيران نفسها في مواجهة محور إسرائيلي خليجي موحد، هذه المخاطر فرضت على الصين الوساطة في اتفاق لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، والذي تم الإعلان عنه في ١٠ مارس ٢٠٢٣، واعتبر بمثابة إنجاز دبلوماسي لبكين.

إذ أنهت رعاية الصين للمصالحة المماطلات التي تعرقلها منذ عامين، الأمر الذي سبَّب إرباكًا للمساعي الإسرائيلية لحصار إيران، وأسقط الرهان الأمريكي على مبررات تخوف العرب من التهديدات الإيرانية، وبدّد الأمل في أن استهداف طهران يمكن أن يؤدي إلى ميل دول الخليج نحو مزيد من الارتباط الأمني مع الولايات المتحدة وإسرائيل، خاصة وأن الإمارات سبقت المصالحة برفع علاقاتها مع طهران لمستوى السفير، أسوة بالكويت، في الوقت الذي قام فيه الأردن بتطبيع علاقاته مع سوريا حليف إيران الإقليمي، والتوافق العربي لاستعادة سوريا عضويتها بالجامعة العربية. هكذا انقلبت خريطة المحاور والتحالفات.

وتجدر الإشارة إلى أن تقدُّم السعودية بطلب للانضمام لعضوية تجمع «بريكس» -الذي يضم روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا- أدى إلى تعليق البت في طلب عضوية إيران، لأن أحد شروط العضوية هو عدم وجود نزاعات ناشبة بين عضوين بالتجمع، هنا أصبحت المصالحة خيارًا مفروضًا على الدولتين. وقد بادرت الصين -أكبر دول المجموعة- بالوساطة؛ لأنها وجدت في انضمام السعودية لـ«بريكس» لطمة قوية لواشنطن، ودعمًا للمنظمة في مواجهة العالم أحادي القطبية ومؤسساته الغربية، كما أن انضمام إيران يؤمِّن طريق الحرير الصيني في عبوره نحو أوروبا، فضلًا عما يؤدي إليه نجاح الصين في الوساطة من دعم نفوذها السياسي بالشرق الأوسط.

تغيرات الإقليم

يشهد الإقليم ترتيبات مهمة تدعم التحولات الاستراتيجية فيه، فقد اتفقت تركيا مبدئيًّا مع العراق على إنشاء ممر يربط أراضيها بدول الخليج، لتنشيط حركة التجارة بينهما، وكذا بين الخليج وأوروبا، وذلك يمثل إضافة إلى طريق الحرير الصيني، هذا بخلاف ما قد تأتي به الانتخابات التركية من نتائج؛ لأن احتمال فوز المعارضة بقيادة "كمال كليتشدار أوغلو" يعني احتمالية سرعة تطبيع تركيا للعلاقات مع النظام السوري، وهو ما يحاول "أردوغان" السبق إليه دعمًا لموقفه الانتخابي.

ورغم حاجة روسيا الشديدة لقواتها في سوريا للعمل بأوكرانيا، فإنها لم تفكر في التخفيف منها؛ لأنها تعد وجودها أداة رئيسة لتأمين مصالحها في حوض المتوسط، الظهير الجنوبي لساحة الحرب الأوكرانية. وقد نجحت موسكو في احتواء القوى الإقليمية التي تصاعدت أدوارها بعد تراجع الوجود الأمريكي، خاصة الدورين التركي والإيراني في سوريا والعراق، وذلك داخل "صيغة آستانا" التي تولّت مراحل تسوية الأزمة السورية منذ استلام روسيا زمام المبادرة فيها، كما وفرت لهما حوافز الارتباط، سواء من خلال المزايا التي حققتها تركيا بوساطتها في الأزمة الأوكرانية «مركز تجارة الغاز الروسي واتفاق الحبوب...»، أو بوعود لإيران بالحصول على حصة من عقود إعادة الإعمار في سوريا.

وختامًا، يمر الإقليم بمرحلة تغيير جذري في المحاور والتوازنات، حيث تتراجع أدوار أمريكا والغرب لصالح روسيا والصين، وتحركت القوى الإقليمية بديناميكية تحقيقًا لمصالحها الوطنية. ويمثل تحويل «حرب الظل» إلى حرب ساخنة أحد كروت الغرب الدفاعية المتوقعة؛ لإرباك مسارات التطور المضادة لمصالحه، لكن ذلك لن يجهض التحولات، ولن يعيد التوازنات كما كانت، بل سيعمقها ويعجل بها، حتى لو أدت تداعياتها إلى بعض الدمار والفوضى.

جمهورية العراق

العلاقات العربية-السورية في ظل أزمة الزلزال

أ. د. إكرام بدر الدين
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

ترتبط سوريا بمحيطها العربي بروابط وثيقة حضاريًّا، وثقافيًّا، وأمنيًّا، وتطرح هذه الروابط آثارها على المنطقة العربية ككل؛ سواء من الناحية الأمنية، أو السياسية، كما تطرح تداعياتها أيضًا على قضايا الإقليم، وعلى القضية الأساسية أو المحورية للدول العربية وهي القضية الفلسطينية، مع ملاحظة أن ارتباط سوريا بمحيطها العربي وأهمية هذا الارتباط لا تقتصر فقط على الآونة الحديثة والمعاصرة، بل توجد جذور تاريخية عميقة لهذا الارتباط؛ حيث كانت الانتصارات المهمة عبر التاريخ نتيجة للتحالف بين سوريا ومحيطها العربي، وخصوصًا مع مصر؛ حيث ارتبط الأمن القومي للدولتين، وهو ما تحتمه الظروف الجغرافية، والتاريخية، والاستراتيجية.

ونتناول في هذا المقال ثلاثة محاور أساسية، يتعلق أولها بأهمية سوريا في المنظومة العربية، ويدور ثانيها حول الاقتتال الذي شهدته سوريا لأكثر من عقد من الزمان وأثره على علاقاتها العربية، ويتناول المحور الثالث تأثير أزمة الزلزال على علاقات سوريا العربية.

أولًا: أهمية سوريا في المنظومة العربية

تمثل سوريا عبر التاريخ درجة كبيرة من الأهمية في المنطقة العربية قديمًا وحديثًا سواء من الناحية الأمنية، أو الجغرافية، أو الحضارية؛ حيث تعد مع مصر والعراق موطن الحضارات القديمة التي عرفها العالم وأثرت عليه، كما أن لموقعها الجغرافي أهمية كبرى في الربط بين ثلاث قارات، ولها أهميتها في خطوط التجارة الدولية، كما يطرح الموقع الجغرافي لسوريا أهمية كبرى من الناحية الأمنية والاستراتيجية فهي تقع في الجناح الشرقي من المنطقة العربية، وفرض عليها هذا الموقع ضرورة الارتباط بالدول العربية الأخرى، وخصوصًا مصر، وذلك باعتبار أن أغلب الغزوات التي تعرضت لها المنطقة كانت تأتي من الشرق، وأن الانتصارات العربية الكبرى تاريخيًّا كانت نتاجًا للتحالف بين مصر وسوريا لمواجهة هذه الغزوات، كما كانت الوحدة بين مصر وسوريا -رغم فترتها الزمنية القصيرة- تعكس الانتماء العروبي لسوريا، ومدى ارتباطها بمحيطها العربي لا سيما مصر، كما مثّلت مشاركة سوريا في حرب ١٩٧٣ إلى جوار مصر نموذجًا آخر للانتماء العروبي لسوريا وأهميتها من النواحي الأمنية والاستراتيجية، وهي أهمية ممتدة عبر الزمن.

ثانيًا: الاقتتال في الداخل السوري وتأثيره على علاقاتها العربية

شهدت سوريا منذ مارس ٢٠١١ انتفاضة شعبية متأثرة في ذلك بانتفاضات مشابهة شهدتها عدة دول عربية وذلك في إطار ما أطلق عليه الربيع العربي، وتزايدت وتيرة الأحداث داخل سوريا وتحولت من كونها مطالبة بالديمقراطية، واعتراضًا على الفساد والبطالة لتتخذ شكل المواجهة العنيفة ضد النظام، واستخدام القوة المفرطة في صراع استمر لأكثر من عقد من الزمان، لا سيما مع ظهور جماعات متطرفة تواجه النظام، وترتب على ذلك هجرة ملايين السوريين بحثًا عن مأوى يوفر لهم الأمن خاصة بعد التصاعد في المجابهة المسلحة بين النظام السوري وقوى المعارضة، والذي ترتب عليه تصاعدٌ خطير في الاقتتال داخل سوريا، والتحول إلى ما يشبه الحرب الأهلية، وارتفعت أعداد القتلى إلى مئات الآلاف، وتزايد حجم التدمير في المدن والمناطق السورية، ومما ساعد على تزايد حدة الأزمة تدخل أطراف أخرى إقليمية ودولية مستغلين في ذلك التركيبة الطائفية لسوريا، والتي ساعدت على اندلاع واستمرارية الأزمة وتزايد أعداد القتلى والمفقودين. ولعل من أهم الأطراف التي تدخلت في سوريا، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، روسيا، وإيران، وتركيا، وإسرائيل، وبعض الدول الغربية، إضافة إلى تدخلات من دول عربية، مما أسهم في تزايد حدة الأزمة واستمراريتها، وزيادة تعقيدها نظرًا لتدخل أطراف متعددة ذات مصالح متضاربة، سواء كانت تتدخل لمساندة النظام السوري، أو لمساعدة المعارضة، ولذلك ينظر البعض إلى الأزمة السورية باعتبارها خليطًا أو مزيجًا من عدة أشكال من الحروب الأهلية والإقليمية والدولية والطائفية والحرب بالوكالة، وقد تسبب هذا التعقيد في تفاقم الأزمة واستمراريتها.

> "تدخل العديد من الأطراف في الأزمة السورية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أسهم في تزايد حدة الأزمة واستمراريتها، وزيادة تعقيدها نظرًا لتدخل أطراف متعددة ذات مصالح متضاربة، سواء كانت تتدخل لمساندة النظام السوري، أو لمساعدة المعارضة."

وبالنظر إلى الموقف العربي تجاه النظام السوري فقد قرر وزراء الخارجية العرب تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية اعتبارًا من السادس عشر من شهر نوفمبر ٢٠١١، كما أعلنوا فرض عقوبات اقتصادية وسياسية ضد دمشق لحين التزامها بالتنفيذ الكامل للتعهدات التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة، كما طالبوا الدول العربية بسحب السفراء من دمشق، واتُخِذ قرار تعليق عضوية سوريا بالجامعة العربية بأغلبية ١٨ دولة عربية، واعترضت عليه ثلاث دول فقط، وهي سوريا، ولبنان، واليمن، بينما امتنع العراق عن التصويت، ومعنى ذلك أن الدول العربية في معظمها اتخذت موقفًا قويًّا من الناحية السياسية والدبلوماسية كنتاج للتداعيات والاقتتال في سوريا.

ثالثًا: أثر كارثة الزلزال على العلاقات العربية-السورية

تعرضت سوريا في السادس من فبراير ٢٠٢٣ لكارثة طبيعية خطيرة، وهي الزلزال القوي الذي ترتب عليه العديد من الآثار السلبية والمتمثلة في انهيار المساكن وتهجير أعداد كبيرة من الأسر، كما سقطت أعداد كبيرة من القتلى والمصابين، ويبدو أن الطبيعة الغاضبة قد زادت من معاناة السوريين التي استمرت لفترة تتجاوز العقد من الزمان نتيجة للحرب الأهلية السورية.

> ما فرقته السياسة بين سوريا والدول العربية وحدته كارثة الزلزال، فالدول العربية المختلفة والتي اتخذت مواقف متشددة تجاه النظام السوري وصلت إلى حد تعليق العضوية في الجامعة العربية لم تتردد في اتخاذ موقف موحد لمساعدة الشعب السوري على تجاوز محنته نتيجة لأزمة الزلزال.

وسارعت عدة دول عربية إلى تقديم مساعدات لسوريا لمواجهة هذه الأزمة، وتخفيف المعاناة التي تعرض لها الشعب السوري، وكانت مصر في صدارة الدول العربية التي قدمت مساعدات لسوريا من خلال إرسال طائرات عسكرية محملة بمساعدات طبية عاجلة، وكذلك إرسال سفينة إمداد تابعة للقوات البحرية المصرية محملة بمئات الأطنان من المواد الغذائية والمواد الإغاثية للمساعدة في مواجهة هذه الكارثة، وتعبيرًا عن التضامن مع سوريا وشعبها في مواجهة هذه المحنة القاسية، كما بادرت عدة دول عربية أخرى إلى إرسال مساعدات عاجلة، حيث قامت المملكة العربية السعودية بتقديم مساعدات طبية، وأغذية، ومستلزمات الإغاثة إلى سوريا، وذلك من خلال جسر جوي لتخفيف المعاناة عن الشعب السوري، كما بادرت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تقديم مساعدة مالية قدرها مائة مليون دولار لإغاثة المتضررين من الزلزال في سوريا وتركيا، كما أعلن لبنان تضامنه مع الشعب السوري في مواجهة هذه المحنة، وأوفد بعثة لبنانية للمساعدة في أعمال الإغاثة الإنسانية، وقام أيضًا بتقديم التسهيلات اللوجستية للشركات والمؤسسات التي ترغب في إرسال مساعدات لسوريا، كما قامت أيضًا الجزائر، وتونس، والأردن باتخاذ خطوات مماثلة لمساعدة الشعب السوري على مواجهة تداعيات الزلزال، سواء من خلال إرسال مواد الإغاثة والمستلزمات الطبية، أو إرسال خبراء متخصصين في عمليات الإنقاذ والبحث عن المفقودين.

ويمكن القول إن هذه الأزمة الخطيرة التي واجهتها سوريا نتيجة للزلزال قد ساعدت على بلورة موقف عربي موحد بشأن مساعدة سوريا ودعمها لمواجهة تداعيات الزلزال وآثاره الخطيرة، وبعبارة أخرى فإن الزلزال قد طرح آثاره السياسية على العلاقات السورية-العربية، وأن ما فرقته السياسة بين سوريا والدول العربية قد وحدته كارثة الزلزال، بمعنى أن الدول العربية المختلفة والتي اتخذت مواقف متشددة تجاه النظام السوري وصلت إلى حد تعليق العضوية في الجامعة العربية لم تتردد في اتخاذ موقف موحد لمساعدة الشعب السوري على تجاوز محنته نتيجة لأزمة الزلزال، سواء كانت دول عربية خليجية، أو مصر، أو دول شمال إفريقيا العربية.

وظهرت خلال أزمة الزلزال وفي أعقابها عدة مؤشرات تعكس بداية العودة العربية إلى سوريا من المدخل الإنساني والذي يمكن أن يكون مقدمة للعودة السياسية، أو ما أطلق عليه البعض بداية ذوبان الجليد في العلاقات العربية السورية، حيث أعرب الرئيس "السيسي" في اتصال هاتفي مع الرئيس "بشار الأسد" عن العزاء لسوريا وشعبها في ضحايا الزلزال المدمر، وأكد تضامن مصر مع سوريا واستعدادها للمساعدة والإغاثة، بينما أعرب الرئيس السوري عن اعتزاز سوريا بالعلاقات التاريخية والأخوية التي تربط البلدين الشقيقين، ولعل من المؤشرات المهمة أيضًا في هذا الإطار قيام وزير الخارجية المصري بزيارة دمشق في أواخر فبراير ٢٠٢٣ للتعبير عن تضامن القاهرة مع سوريا عقب أزمة الزلزال، كما قام وزير الخارجية السوري "فيصل المقداد" بدوره بزيارة مصر في الأول من أبريل ٢٠٢٣ والتقى

فيها وزير الخارجية المصري في زيارة هي الأولى من نوعها لوزير خارجية سوري للقاهرة منذ أكثر من عقد من الزمان، وربما يعكس هذا اللقاء بين الوزيرين المصري والسوري إضافة إلى الأبعاد الإنسانية بطبيعة الحال منظورًا يتعلق أيضًا بالأبعاد السياسية وعودة العلاقات المصرية-السورية إلى مسارها الطبيعي.

ويمكن القول إن أزمة الزلزال قد أدت إلى تخفيف حدة الحصار الذي تعرضت له سوريا، لا سيما على المستوى العربي نتيجة لرغبة الدول العربية في مساعدة سوريا، والوقوف معها في مواجهة هذه الأزمة، وتجددت الدعوات العربية التي تنادي بعودة سوريا إلى محيطها العربي، وبحيث يبدو الأمر كما لو أن الاعتبارات الإنسانية ومساندة الدول العربية لسوريا في أزمتها الناجمة عن الزلزال كانت بمثابة المدخل السياسي لعودة العلاقات السياسية مع سوريا، أو على الأقل كانت بمثابة عوامل مشجعة لتحقيق ذلك، وفي هذا الإطار جاءت دعوة رئيس مجلس النواب العراقي إلى تحقيق ذلك ومطالبته لمصر بأن تتبنى هذه القضية، كما حدثت لقاءات وزيارات بين مسؤولين سوريين ومسؤولين من دول عربية خليجية، ويمكن الإشارة في هذا الصدد، على سبيل المثال، إلى زيارة "عبدالله بن زايد" وزير الخارجية الإماراتي إلى سوريا، واللقاء مع الرئيس "بشار الأسد"، كما اتخذ الرئيس التونسي قرارًا برفع التمثيل الدبلوماسي مع دمشق، كذلك كان اتصال الرئيس "السيسي" بالرئيس "بشار" لتقديم العزاء في ضحايا الزلزال إضافة إلى المساعدات المقدمة من مصر لسوريا في هذه الأزمة من المؤشرات المهمة على إمكانية عودة العلاقات المصرية-السورية إلى سابق عهدها، وفي إطار هذا الاتجاه نحو تقارب سوريا مع محيطها العربي حدث العديد من الاتصالات بين قادة عرب والرئيس السوري، كما قام "بشار الأسد" بزيارة إلى سلطنة عمان، وتعد الزيارة الأولى منذ اندلاع الأزمة السورية في ٢٠١١، كما قام أيضًا بزيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة في مارس ٢٠٢٣، كما استقبل الرئيس السوري أيضًا السيد "أيمن الصفدي" نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني، في أول زيارة لوزير خارجية أردني إلى سوريا منذ أكثر من عقد من الزمان، كما أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير "فيصل بن فرحان آل سعود" عن وجود توافق في العالم العربي على عدم جدوى عزل سوريا عن محيطها العربي، وأن الحوار مع دمشق من الأمور المهمة والمطلوبة.

وختامًا، فقد عكست هذه المؤشرات السابقة وجود توجه عربي لإنهاء مقاطعة سوريا، وعودتها إلى محيطها العربي بعد فترة انقطاع دامت أكثر من عقد من الزمان، تعرض فيها الأمن القومي العربي لأخطار متعددة وتدخلات إقليمية ودولية في الشأن العربي وفي القضايا العربية، وهو ما تجلى في دعوة سوريا لحضور القمة العربية الثانية والثلاثين في مايو ٢٠٢٣، وحضور الرئيس "بشار الأسد"، وذلك بعد تعليق عضويتها لسنوات.

مسار شائك: تطبيع العلاقات التركية-السورية

أ. أحمد عليبة

خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

تتناقض مؤشرات التفاؤل الأولية بشأن التقارب السوري-التركي، والتي عكستها آلية التفاوض في إطار اللجنة الرباعية (الروسية - التركية - السورية - الإيرانية) برعاية موسكو عبر أربع جولات ما بين ديسمبر ٢٠٢٢ - مايو ٢٠٢٣ مع الرسائل المباشرة للرئيس السوري "بشار الأسد" في مؤتمر القمة العربية في "جدة"، فآلية موسكو للوساطة بين الطرفين نُظِر إليها على أنها انفتاح غير مسبوق بين الجانبين على تسوية ملفات الأزمة المشتركة، وإمكانية الوصول إلى ترتيبات أمنية مشتركة بين الطرفين، خاصة وأن هناك جدية في الطرح بينهما، فالجانب التركي يتحدث عن مكافحة الإرهاب (الملف الكردي) كأولوية تركية، والجانب السوري يطرح إنهاء مظاهر الوجود العسكري التركي في سوريا، ورد الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" على ذلك بلهجة دبلوماسية أن تركيا جادة في التسوية شرط أن يقوم النظام بالعمل على مكافحة الإرهاب.

أولًا: دمشق وأنقرة (استحقاقات متباينة للتطبيع)

كاستنتاج مبدئي من مؤشرات التناقض بين آلية التسوية الروسية للتقارب وبين الرسائل المتبادلة، يبدو أنه ما يزال من المبكر القول إن مسار موسكو قد يكون مسارًا منتجًا للتطبيع على الجانبين على المدى المنظور، وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه يتعين الأخذ في الاعتبار أن حسابات التسوية بين الطرفين لا تتوقف على مجرد مواقفهما المتبادلة حتى وإن كانت تلك المواقف كاشفة عن نواياهما الحقيقية، التي تتجه إلى توظيف مسار التقارب سياسيًّا، فالرئيس التركي يوظف ملف التقارب في أكثر من سياق، منها استثمار التقارب داخليًّا في الانتخابات التركية في ضوء حل مشكلة اللاجئين السوريين (يزيد عددهم على ٣ ملايين وفق الإحصاءات الرسمية التركية)، إضافة إلى ترتيبات تركية لإبعاد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) عن الحدود التركية، وإعادة توطين اللاجئين في مناطق كردية، وخارجيًّا تهدف تركيا إلى استثمار مسار "تصفير الأزمات" كاتجاه إقليمي؛ حيث تسعى تركيا إلى التقارب مع مصر، ولديها مساحة مشتركة مع إيران، وتتجاوب مع الرغبة الروسية في التفاوض.

على العكس من التوجهات التركية، فإن الجانب السوري، يرى أن الاستحقاق المباشر للتطبيع يتمثل في خروج القوات التركية من الأراضي السورية، وأن عودة سوريا إلى الحاضنة العربية قد تكون مكسبًا يعزز من وضع النظام السوري

إقليميًّا، بالإضافة إلى أن النظام يسير وفق الاتجاه السياسي الذي تتبناه أغلب الأنظمة العربية المعادية للإخوان المسلمين، وكذلك فكرة التخادم المشترك بين الإخوان ومشروع "العثمانية الجديدة"، كما أن ورقة الأكراد لا يمكن استثمارها داخليًّا من خلال قناة التفاوض الهادئة مع الأكراد، وعلى عكس الرؤية التركية بشأن تحديد التنظيمات الإرهابية في (قسد)، فإن النظام يميل بوضوح إلى تصنيف أطياف المعارضة الإسلاموية التي تدعمها تركيا، سواء ما يسمى الجيش الحر، أو هيئة تحرير الشام على أنها تنظيمات إرهابية.

ومن اللافت للانتباه في هذا السياق، هو مخرجات القمة العربية، التي لم تتناول آلية المباحثات والتقارب السوري-التركي برعاية روسيا، بل قدمت طرحًا مختلفًا يتعلق بضرورة إنهاء الأزمة السورية من وجهة نظر عربية، كما أشار بيان "جدة" إلى التعويل على أن تسهم عودة سوريا إلى الجامعة العربية في "دعم استقرار الجمهورية العربية السورية، وتحافظ على وحدة أراضيها، واستئناف دورها الطبيعي في الوطن العربي، وأهمية مواصلة وتكثيف الجهود العربية الرامية إلى مساعدة سوريا على تجاوز أزمتها، اتساقًا مع المصلحة العربية المشتركة والعلاقات الأخوية التي تجمع الشعوب العربية كافة".

ثانيًا: تنافس الفاعلين في الأزمة السورية

لا يمكن تصور أن عملية التقارب السوري-التركي مقصورة على الإطار الثنائي بين الجانبين السوري والتركي، أو حتى أطراف الطاولة الرباعية في موسكو، صحيح أنه لا يمكن إغفال مدى فاعلية هذه الدائرة، لكن ديناميكيات الأزمة السورية كاشفة عن أنه لا يمكن في المقابل تجاهل

> "يتعين الأخذ في الاعتبار أن حسابات التسوية بين الطرفين السوري والتركي لا تتوقف على مجرد مواقفهما المتبادلة حتى وإن كانت تلك المواقف كاشفة عن نواياهما الحقيقية، التي تتجه إلى توظيف مسار التقارب سياسيًّا."

أدوار لاعبين آخرين غير موجودين على الطاولة في موسكو، فالولايات المتحدة الأمريكية لديها مقاربة مختلفة تتعلق بمسار إضعاف النظام السوري وحلفائه، لا سيما إيران وروسيا، وكل هذه الأطراف تفرض عليها الولايات المتحدة عقوبات بأشكال مختلفة، بالإضافة إلى أن دعم واشنطن للأكراد يمثل عائقًا مشتركًا أمام كلٍّ من تركيا وإيران والنظام السوري، صحيح أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى منح الأكراد الفرصة للتقدم في مشروع الحكم الذاتي، لكن من جهة أخرى، فإنها توظف التقارب مع الأكراد ضد توسع نفوذ مناطق النظام السوري (يهمين الأكراد على ما يزيد على ٢٢% من مساحة البلاد)، كما أنها تستغل مناطق النفوذ التركي عسكريًّا في الحيلولة أيضًا دون تقدم إيران في تلك المناطق، هذا وقد وقع أكثر من احتكاك عسكري (أمريكي-إيراني) في تلك المناطق، فالنظام ومعه إيران يسعيان إلى الوصول إلى مناطق النفط الواقعة في مناطق سيطرة (قسد)، يؤكد ذلك شن إيران هجمات على حقل "العمر النفطي" الذي تسيطر عليه قوات مشتركة أمريكية وكردية.

من زاوية أخرى، أقحمت إيران نفسها على طاولة التفاوض السوري-التركي في روسيا، في مؤشر أولي على حسابات إيران، فهي تحجز موقعها على طاولات المباحثات الخاصة بسوريا قدر الإمكان، بالنظر لعدة اعتبارات، من بينها أن إيران تعد

> تعدّ إيران نفسها شريكًا لروسيا في تثبيت النظام السوري في السلطة، وترى أن أي ترتيبات أمنية بين دمشق وأنقرة يتعين أن تكون حاضرة فيها بحكم انتشارها إلى جانب الجيش السوري في مناطق التماس، خاصة في حلب وإدلب.

نفسها شريكًا لروسيا في تثبيت النظام السوري في السلطة، وترى أن أي ترتيبات أمنية بين دمشق وأنقرة يتعين أن تكون حاضرة فيها بحكم انتشارها إلى جانب الجيش السوري في مناطق التماس خاصة في حلب وإدلب، كما تسعى إلى التمدد في سوريا، فكل تمدد للنظام في سوريا هو تمدد للقوات والفصائل الإيرانية بالتبعية، بالإضافة إلى توظيف هذا الحضور وتلك الخطط في المواجهة مع إسرائيل من جهة، وهناك تقديرات من جهة أخرى تشير إلى أن طهران نفسها لديها شكوك في نوايا النظام السوري تجاه إيران، حتى وإن أبقى على حيوية العلاقة والمكتسبات الإيرانية في سوريا على ألا يشكل ذلك إخلالًا بالتوازنات في سوريا وميلها لصالح أي طرف على حساب النظام حتى لو كان حلفاءه.

من الأهمية بمكان أيضًا أخذ حسابات الفاعلين من غير الدول في إطار هذه التطورات، وهو ما ظهر من تحولات خطاب هيئة تحرير الشام، الذي يرمي إلى التقارب مع الولايات المتحدة وتوجيه انتقادات للجانب التركي في سياق مسار التطبيع، فهيئة تحرير الشام سعت إلى أن تفصل نفسها عن الفصائل المرتبطة بتنظيم القاعدة، لا سيما تنظيم "حراس الدين"، كما تستغل موقفها المعارض علنيًّا للنظام وتركيا في هذا الصدد (رغم وجود تقديرات وتقارير عديدة تشير إلى دعم تركيا للهيئة انطلاقًا من تقاسم المصالح).

ثالثًا: مكاسب مسار التقارب

على الرغم من إدراك أطراف الطاولة الرباعية وجود مكاسب ممكنة من هذا المسار، لكن من المتصور أن النظام السوري هو المستفيد الأول من هذا التطور، فهو يرى أنه ليس في موقف ضعف يضطر فيه للتطبيع مع تركيا، على العكس من ذلك يَعد أن أغلب تلك التطورات إيجابية بالنظر لعدة اعتبارات، منها على سبيل المثال:

- أن النظام ليس مضطرًّا للدخول في تسوية مع تركيا على حساب الأكراد في حين أن الموقف التركي من الأكراد يعمل على إضعافهم في كل الأحوال، مما قد يدفع الأكراد إلى اللجوء للنظام السوري لتسوية الأزمة، خاصة وأن الأكراد يدركون أن مشروع "روج آفا" (أي الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا؛ حيث تسيطر قوات سوريا الديمقراطية "قسد") ليس قابلًا للتحقيق من الناحية الواقعية في المرحلة الحالية، لا سيما وأن الشريك الأهم للأكراد هو الولايات المتحدة، وهي ليست الحليف المضمون (خلال إدارة الرئيس "دونالد ترامب" السابقة كان هناك اتجاه لسحب القوات الأمريكية وخفض الدعم العسكري للأكراد)، وبالتالي من الوارد أن تتغير حسابات واشنطن في أية مرحلة.
- كذلك، فإن النظام السوري مستفيد من انعكاسات الحديث عن التقارب بين تركيا وقوى المعارضة، لا سيما هيئة تحرير الشام والجيش الحر، حيث تعكس المؤشرات الميدانية تصادم الطرفين مع إقدام هيئة تحرير الشام على قضم مساحات نفوذ من مواقع المعارضة السورية (بحدود ١٠ - ١١%)، وبالتدريج سيوظف النظام السوري الملمح الراديكالي لهيئة تحرير الشام في إثبات نظرية

الحرب على الإرهاب، وأن كلًّا من أنقرة أو واشنطن توصلتا في الأخير إلى التعاطي مع هيئة تحرير الشام (الإرهابية) مما يتناقض مع خطابهما بشأن حرب الإرهاب، وإضعاف قوة الجيش السوري الحر من جانب آخر.

- كذلك تعزز هذه التطورات من مكاسب النظام على جبهة التقارب مع محيطه العربي، حيث يتقارب عربيًّا بناءً على تغير المواقف العربية منه، ومن جانب آخر القيمة المضافة إلى مسار التقارب الذي تقوده روسيا في مقابل الضغوط الأمريكية عليه، وبالتالي يظهر وكأنه من يدير هذه التوازنات والتقاربات المعقدة التي تصب لصالحه في كل الأحوال.

رابعًا: خريطة طريق شائكة للتطبيع

لا يمكن القول إن أطراف الطاولة الرباعية في موسكو تعمل تحت عنوان مسار التطبيع السوري-التركي بقدر ما يمكن القول إن العنوان الأدق هو إرساء التفاهمات بهدف تعزيز المصالح والمكاسب بغض النظر عن التطبيع على المستوى الثنائي التركي-السوري، ففي الأخير هناك قنوات اتصال (محدودة) قائمة بين الاستخبارات التركية السورية، جرى ترقيتها من خلال آلية آستانا للتطبيع بشكل متسارع، فقد بدأت اللقاءات على مستوى نواب وزراء الخارجية، ثم ارتقت إلى مستوى الوزراء، وكذلك نواب الدفاع والاستخبارات.

وعلى الرغم من ترقية مستوى الاجتماعات، فإن ذلك لم يعكس تقدمًا نوعيًّا في الملفات المطروحة للنقاش، ومع ذلك لا يمكن وصف الجولات السابقة بالفشل، فلا تزال مساحات الاستكشاف متبادلة ما بين الجانبين، وبالتبعية اختبار الثقة والبحث عن آليات وضمانات تطبيق المخرجات، وفي هذا السياق من الأهمية بمكان الإشارة إلى عدد من النقاط في هذا الصدد، ومنها:

- كشف العديد من التقارير أن الجانب الروسي يتحرك باتجاه ترتيبات أمنية متسارعة لإعادة تشغيل طريق (M4) الدولي (حلب-اللاذقية)، وهو ما يعني إتاحة الحركة على الطريق من تركيا إلى الساحل السوري، وستضعف هذه الترتيبات من وضع الفصائل المهيمنة على بعض النقاط على هذا الطريق في حلب، مما يستتبع التوصل إلى ترتيبات أمنية في هذا الاتجاه يمكن البدء بها خاصة وأن هناك إلحاحًا على هذا الأمر منذ مذكرة التفاهم ٢٠٢٠ التي تم توقيعها بين سوريا وأنقرة، وبالتالي فالمبادرة من هذا الجانب يتعين أن تبدأ من جانب أنقرة لإبعاد فصائل المعارضة عن الطريق، كما سيضفي ذلك نوعًا من المرونة على استعادة قدر من التبادل التجاري بين الطرفين.

- في إطار استكشاف الآراء المتبادلة بين الأطراف في موسكو خلال الجولات المتعددة يظهر أن هناك قواسم مشتركة في العناوين الرئيسة للملفات على الرغم من التحديات القائمة في طريق التوصل إلى اتفاق سريع، من بين تلك القواسم التوافق الرباعي على إضعاف المشروع الكردي، لكن كل طرف لديه محدداته في مسار الإضعاف، والخطوات التي يتعين البدء بها في هذا المسار، واستكشاف ردود الأفعال.

> لا يمكن القول إن أطراف الطاولة الرباعية في موسكو تعمل تحت عنوان مسار التطبيع السوري-التركي بقدر ما يمكن القول إن العنوان الأدق هو إرساء التفاهمات بهدف تعزيز المصالح والمكاسب بغض النظر عن التطبيع على المستوى الثنائي التركي-السوري.

فعلى سبيل المثال، جدد الأكراد طرح شروطهم للتقارب مع النظام بمجرد إطلاق مسار التقارب مع تركيا، وهي الشروط التي سبق طرحها من قبل حول إقرار (نظام لامركزي) لكن النظام السوري عدّ أنه التفاف على صيغة الإدارة الذاتية، وأن الأكراد لم يقدموا تنازلًا رغم تراجع فرصهم، وبالتالي يراهن النظام على المزيد من التنازلات من الأكراد، وهو ما سيستفيد به في مساومة أنقرة في هذا الملف.

- هناك اتفاق أيضًا على عنوان إعادة اللاجئين، إلا أن هناك تباينًا واضحًا في توظيف العودة، بالنسبة لسوريا تسعى إلى توظيفه على التوازي مع عملية إعادة الإعمار، وطرحت صيغة بهذا المضمون في أثناء التحضيرات للقمة العربية، ويمكن تفسير ذلك بأن النظام يريد تعويض تكلفة الحرب بتمويل عملية العودة، وتحدي العقوبات الأمريكية (قانون قيصر) من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك يمكن القول إنه رغم استفادة النظام من عملية (الإغراق الديموجرافي للاجئين) في مناطق الأكراد، فإنه يعارض في الوقت ذاته نهج تركيا فيما يتعلق بشكل إعادة اللاجئين. على سبيل المثال، تقوم تركيا بإنشاء مناطق سكنية وجامعات ومستشفيات تحمل الهوية التركية وليست السورية في تلك المناطق، كما تفرض نظامًا أمنيًّا في تلك المناطق تديره تركيا، وهو ما يفسر ما سبق وأشارت إليه تقارير أن تركيا تهدف إلى إدارة مناطق الانتشار العسكري أو مناطق نفوذها بشكل عام خلال مرحلة انتقالية، وهو ما يرفضه النظام السوري الذي يؤكد استعداده لملء الفراغ بعد إنهاء الوجود العسكري التركي فيها.

وختامًا، من المتصور أن مسار التقارب السوري-التركي كاشف عن بادرة لتحول في المشهد السوري ضمن تحولات كثيفة يشهدها الملف السوري باتجاه الخروج من الأزمة في المرحلة الحالية لعل أبرزها عودة سوريا إلى الحاضنة العربية، ويعتقد أن التحول الأخير -السوري على المستوى العربي- أسرع بكثير من المسار الموازي السوري-التركي، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى الخبرات السورية في مسار المفاوضات عمومًا، فالنظام السوري ينتهج سياسة النفس الطويل في التفاوض، كما ينطلق من نقاط رئيسة في التفاوض لا يعدل عنها بغض النظر عن نجاح التفاوض من عدمه، وفي المقابل فإن لدى تركيا رصيدًا من الخبرة ذاتها هي الأخرى؛ حيث تعمل على مسار التفاوض مع فرض خطوات على الأرض على نحو ما يجري من التدخل العسكري لتقويض القدرات العسكرية للأكراد، بالإضافة إلى أنها قطعت شوطًا في ملف إعادة توطين قدر من اللاجئين بما يتماشى مع الحسابات التركية، كما أن أي تقدم في المباحثات سيتعين أن يأخذ في اعتباره رهانات أطراف أخرى، صحيح أن روسيا هي الوسيط في المباحثات لكنها طرف في الوقت ذاته لديه مصالح متعددة في سوريا، ولا يختلف الأمر بالنسبة لإيران التي تسعى إلى تعزيز المكاسب وجني أرباح بدورها في سوريا منذ ما يقرب من عقد من الزمن. وبالتالي فإن محصلة أي تفاوض يتعين أن تراعي هذه المصالح. ومن المتصور أن هناك إمكانية للبدء بتطبيع اقتصادي يهدف إلى دفع تركيا لفتح المعابر والطريق الدولي الساحلي، مما يبشر بإمكانية تحقق انفراجة تكتيكية، ستتبعها ترتيبات أمنية، لكن سيظل عامل التباطؤ والتقدم والتراجع في المفاوضات هو سمة هذا المسار الشائك.

إتحضر للأخضر

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

المؤسسة الخضراء

منظومة بيئية قائمة على المواد الصديقة للبيئة؛ للوصول إلى علاقة مثالية مع البيئة، والمحافظة على حالة التوازن البيئي، باستخدام مصادر الطاقة النظيفة؛ كطاقة الشمس، والرياح، والمياه، وغيرها، مع تعزيز المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة.

التنافس الروسي-الغربي وديناميات القوة في منطقة الساحل

أ.د. حمدي عبد الرحمن حسن

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة وجامعة زايد

بينما تتجه الأنظار العالمية إلى الحرب الأوكرانية، تسعى روسيا إلى توسيع دائرة نفوذها، وكسب حلفاء جدد في إفريقيا؛ لمواجهة تبعات انهيار علاقاتها مع الغرب، ولا يوجد مكان يُحتمل فيه أن يؤدي هذا التنافس الدولي إلى زعزعة الاستقرار أكثر من منطقة الساحل؛ إذ تعاني هذه المنطقة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ١٠٠ مليون نسمة، وتمتد من السنغال إلى البحر الأحمر، من عدم الاستقرار السياسي، وأعمال التمرد المسلحة العنيفة، وسوء الإدارة، منذ حصولها على الاستقلال في الستينيات من القرن الماضي، وعلى الرغم من أن المنطقة غنية بالموارد الطبيعية، فإن بلدانها واجهت تحديات بناء الدولة الوطنية؛ مما أدى إلى صعوبة إدارة مؤسساتها، والقيام على دولاب العمل بها بما يُرضي طموحات المواطنين، وفي الوقت ذاته تسيطر جماعات التمرد الإرهابية على أجزاء كبيرة من المنطقة، وتقاتل القوات الحكومية؛ من أجل بناء دولة الخلافة المزعومة، وفي الغالب الأعم يقع المدنيون في فخ هذا الصراع المحتدم؛ مما يؤدي إلى أزمة إنسانية متنامية مع نزوح الملايين من ديارهم.

ولعل ذلك هو ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريش" إلى إعلان أن منطقة الساحل تمثل تهديدًا عالميًّا في سبتمبر ٢٠٢٢، ففي بوركينا فاسو وحدها، ارتفع عدد النازحين داخليًّا من ٤٧٠٠ إلى أكثر من ١,٨ مليون نازح بين عامَي: ٢٠١٨ و٢٠٢٢، ناهيك عن مقتل أكثر من عشرة آلاف شخص في هجمات داخل هذه الدولة منذ عام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من الشراكات والتمويل من الدول الغربية عبر السنين، فإنها لم تُسفر عن تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي المتوقعين، بدلًا من ذلك، على مدى العقد الماضي، شهدنا زيادة غير مسبوقة في الهجمات الإرهابية على منطقة وسط الساحل، والتي تُعد الآن موطنًا لتركز الجماعات الإرهابية التي تزعزع استقرار هذه الدول، وتهدد الاستقرار والسلام العالميين، وقد استغلت روسيا الأزمات السياسية والأمنية الجارية، وقامت في الواقع بشن "حرب غير معلنة" ضد الدول الغربية في منطقة الساحل، مستخدمة أدوات الحرب الهجينة كسلاحها الأساسي، ومن المرجّح أن يهدد التكالب الدولي بتقويض آمال الاستقرار والازدهار في منطقة الساحل للأجيال القادمة.

أولًا: عوامل الصعود الروسي في الساحل

استفادت روسيا من عقم المبادرات الدولية والإقليمية في مواجهة خطر الإرهاب، وعدم

الاستقرار بمنطقة الساحل بإفريقيا، فضلًا عن قضايا الحوكمة، وتردِّي الأوضاع الاقتصادية والبيئية؛ لكي تعزز من نفوذها هناك، ويمكن الإشارة إلى عدد من العوامل التي أسهمت في تنامي النفوذ الروسي في الساحل على النحو التالي:

١) فشلت حملات مكافحة الإرهاب التقليدية في وقف العنف في منطقة الساحل؛ مما أدى إلى انقلابات عسكرية متعددة منذ عام ٢٠٢٠، فقد أثبتت الآليات الدولية والإقليمية، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، المتعددة الأبعاد؛ لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)، ومبادرات دول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الإيكواس) عدم فعاليتها في منع الفوضى وعدم الاستقرار، كما حققت العمليات العسكرية الفرنسية في مالي وبوركينا فاسو نجاحًا محدودًا؛ مما أدى إلى انهيار الخدمات الأساسية في بعض أجزاء من كِلا البلدين، وغضب شعبي موجه نحو فرنسا.

٢) أدَّى تدهور العلاقات بين الغرب، ومالي، وبوركينا فاسو؛ بسبب عدم الاستقرار السياسي إلى ظهور أنظمة شعبوية، ومن الملاحظ أن روسيا استفادت من إخفاقات الحوكمة والأمن، كما يتضح من دخولها إلى جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي، وبعد التوسط في رفع حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على جمهورية إفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٧، أرسلت "موسكو" بسرعة أسلحة ومدربين عسكريين من مجموعة "فاجنر" إلى ذلك البلد، وتعد "فاجنر" حاليًّا أهم وكيل للكرملين في جمهورية إفريقيا الوسطى، حيث توفر الأمن للحكومة، وتعزز من التأثير السياسي والدبلوماسي الروسي، فضلًا عن الوصول إلى

> **"على مدى العقد الماضي، شهدت منطقة وسط الساحل زيادة غير مسبوقة في الهجمات الإرهابية، وتُعد الآن موطنًا لتركز الجماعات الإرهابية التي تزعزع استقرار هذه الدول، وتهدد الاستقرار والسلام العالميين."**

أصول التعدين المربحة، وبالمثل، في مالي، زودت "موسكو" البلاد بأربعمائة من المرتزقة من خلال مجموعة "فاجنر" بشكل أساسي؛ لمحاربة الجماعات الجهادية، بالإضافة إلى ذلك، تتوسع مجموعة "فاجنر" في تشاد، وتقدم الدعم المادي والعملي للمتمردين المحليين الذين يسعون إلى زعزعة استقرار حكومة الرئيس التشادي المؤقت.

٣) تستفيد روسيا من أخطاء السياسة الغربية، وتنامي المشاعر المعادية لأوروبا، والفشل طويل الأمد للفاعلين الدوليين والمحليين في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار الإقليمي، في حين أن نفوذ موسكو عبر القارة ليس واسعًا أو عميقًا بشكل خاص، فإن إدارة "بايدن" لديها القليل من الخيارات العملية للرد، كما أن المجتمع الدولي أخفق في جهوده للتصدي للعنف المتصاعد في منطقة الساحل، في حين أن مشاركة روسيا في إفريقيا كانت محدودة، فقد أحرزت تقدمًا مطردًا في بلدان مختلفة؛ إذ يوفر وجودها دعاية جيدة تقوِّض المحاولات الغربية لعزل روسيا، ومع ذلك، فإن سجل روسيا مختلط؛ فقد حققت أكبر نجاح في دول الساحل المعزولة دوليًّا، وغير المستقرة للغاية، وتكافح من أجل إحراز تقدم في العديد من الدول الإفريقية الأكثر ديمقراطية، ومع ذلك، فقد أثبتت موسكو أنها تعرف كيف تستغل إخفاقات الحوكمة والأمن في منطقة الساحل بإفريقيا.

ثانيًا: كيف تسعى روسيا إلى تحقيق أهدافها؟

تسعى روسيا إلى تحقيق أهدافها في منطقة الساحل باستخدام عدة وسائل، بما في ذلك اتفاقيات التعاون العسكري، ومبيعات الأسلحة، واستخدام شركات الأمن الخاصة، كما تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية في الأمم المتحدة، لا سيما من خلال الدعم المتبادل في عمليات حفظ السلام والتصويت، كما تتضمن السياسة الروسية في منطقة الساحل أيضًا تكتيكات الحرب الهجينة، وهو ما نوضحه على النحو التالي:

١) اتفاقيات التعاون العسكري

في السنوات الأخيرة، وقع العديد من الدول الإفريقية اتفاقيات تعاون عسكري تقني مع روسيا، والتي تتضمن أحكامًا تتعلق بنقل الأسلحة، والتدريب، والتعليم، هذه الاتفاقات تفيد روسيا سياسيًّا، ويمكن أن تحل محل المساعدات الأمنية الغربية عندما تواجه الدول عقوبات أو حظر توريد الأسلحة.

ومن الأمثلة على هذه الاتفاقيات تجديد التعاون الأمني بين روسيا والسودان في عام ٢٠٢٢، بعد أن أوقفت الولايات المتحدة تسليم المساعدات؛ بسبب الانقلاب العسكري، وكذلك تجديد الكاميرون للتعاون العسكري مع روسيا في عام ٢٠٢٢، بعد قطع الولايات المتحدة للمساعدات العسكرية في ٢٠١٩؛ بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، كما وقَّعت روسيا اتفاقية تعاون عسكري تقني مع إثيوبيا بعد أن قامت الولايات المتحدة بتقييد المساعدة الأمنية؛ ردًّا على الصراع في تيجراي، بالإضافة إلى ذلك، وقَّعت نيجيريا اتفاقية رفيعة المستوى مع روسيا في أغسطس ٢٠٢١، على الرغم من كونها شريكًا أمنيًّا مهمًّا للغرب.

٢) مبيعات الأسلحة

تشكل مبيعات ونقل الأسلحة الروسية جزءًا كبيرًا من اتفاقيات التعاون العسكري التقني مع الدول الإفريقية، وتقدم منفعة متبادلة؛ حيث يمكن لإفريقيا استيراد المعدات والأسلحة اللازمة (غالبًا بسعر تنافسي وبشروط قليلة)، بينما تعزز روسيا قاعدتها الصناعية الدفاعية، وترسخ مبدأ حسن النية مع الدول الشريكة، ووفقًا لبيانات من معهد "ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" (SIPRI)، منذ عام ٢٠١٠، أصبحت روسيا مصدرًا رائدًا لتصدير الأسلحة إلى إفريقيا، وباعت معدات لما لا يقل عن ٢٤ دولة إفريقية، وتمثل الدول الإفريقية أبرز المتعاملين مع مقاولي الدفاع الروسيين.

وخلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، شكّلت روسيا ٤٤% من صادرات الأسلحة الرئيسة إلى إفريقيا، و٢٤% فقط من صادرات الأسلحة العالمية، وفي العام الذي أعقب قمة "سوتشي" ورد أن الشركات الروسية المصنعة للأسلحة المملوكة للدولة وقّعت عقودًا بقيمة ١,٧ مليار دولار في إفريقيا.

٣) شركات الأمن الخاصة

تم التعاقد مع الشركات العسكرية الروسية الخاصة، ولا سيما مجموعة "فاجنر" من قِبل دول إفريقية تواجه صراعات مستمرة، وتحتاج إلى دعم قتالي، وتحاول روسيا الترويج لنجاحها في مكافحة الإرهاب في سوريا للعملاء الإفريقيين رغم أن الشركات العسكرية الخاصة الروسية لم تحقق نجاحًا يُذكر في مسرح العمليات الميدانية في القارة، وإذا تغاضينا عن سجلها التشغيلي المشكوك فيه، وسمعتها فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، فقد حققت الشركات العسكرية الخاصة انتصارات سياسية واستراتيجية للدول العميلة وموسكو على حد سواء؛ مما أدى إلى

تأخير أو استبدال التدخلات أو المساعدة الغربية ومتعددة الأطراف، وتسهيل بناء العلاقات بين روسيا والقادة الإفريقيين، وتحقيق أرباح تجارية مربحة من خلال عقود الموارد الطبيعية والأسلحة، ومع ذلك، فإن تقدم هذه الشركات إلى مناطق وساحات صراع جديدة قد ولّد قلقًا كبيرًا لدى المجتمع الدولي، بما في ذلك في الأمم المتحدة، والولايات المتحدة.

٤) توظيف مقعدها الدائم في مجلس الأمن

تهدف روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية في الأمم المتحدة، لا سيما من خلال الدعم المتبادل في عمليات حفظ السلام والتصويت، وفي حين تضاءلت مساهمات روسيا بقوات في بعثات الأمم المتحدة، فإن مقعدها الدائم في مجلس الأمن يسمح لها بممارسة السلطة المتعلقة بالموافقة على عمليات حفظ السلام وتنفيذها.

إن دفاع روسيا عن سيادة الدولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية قد أثار إعجاب الشركاء الإفريقيين الذين يقاومون التدخلات متعددة الأطراف أو الدولية، ومع ذلك، غالبًا ما يأتي التعاون من خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتصويت على حساب المعايير الخاصة بحقوق الإنسان أو الحكم الرشيد، على الرغم من أن بعض الدول الإفريقية تصوت باستمرار مع روسيا، فإن تكوين التحالفات ليس مستقرًا تمامًا، ولا مرنًا تمامًا، ففي تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٢ على القرار الذي يدين الغزو الروسي لأوكرانيا، امتنعت سبع عشرة دولة إفريقية عن التصويت، وصوتت دولة واحدة ضده.

> تتمثل السياسة الروسية في منطقة الساحل في المقام الأول في التودد إلى القادة السياسيين والعسكريين؛ من أجل بناء شراكات أمنية بلا قيود مع تعزيز التوجهات الشعبوية بين السكان المحليين وشركائهم الدوليين القدامى.

٥) تكتيكات الحرب الهجينة

تتمثل السياسة الروسية في منطقة الساحل في المقام الأول في التودد إلى القادة السياسيين والعسكريين؛ من أجل بناء شراكات أمنية بلا قيود مع تعزيز التوجهات الشعبوية بين السكان المحليين، وشركائهم الدوليين القدامى، وهو ما يعني تنامي المشاعر الوطنية المعادية للغرب في دول الساحل، وتبدو التكلفة بالنسبة لروسيا منخفضة نسبيًّا، ويتم تحقيقها من خلال حملات دعائية معقدة، خاصة من خلال الشبكات الاجتماعية، ووسائل الإعلام، وبين الطبقة السياسية، وأعضاء المجتمع المدني.

وتهدف هذه الحملات في المقام الأول إلى تشويه سمعة الديمقراطية الليبرالية، وإضفاء الشرعية على النموذج الروسي كبديل للقادة للتعامل مع التهديدات الأمنية الحادة والمتصاعدة، كذلك تنجح الدعاية الروسية المعادية للغرب أيضًا بين الجمهور الذي يجد صعوبة في فهم سبب تدهور الوضع الأمني كثيرًا على الرغم من طول أمد العمليات العسكرية الفرنسية، ووجود الآلاف من قوات الأمم المتحدة (في مالي)، ناهيك عن البعثات التدريبية للاتحاد الأوروبي، ومشاركة حكومة الولايات المتحدة، ومن المحتمل أن نجاح الروايات الروسية المعادية للغرب يعزى - ولو جزئيًّا - إلى انخفاض معدل إتمام الدراسة بشكل ملحوظ، وضعف المؤسسات المدنية الديمقراطية، مثل وسائل الإعلام المحايدة.

> إن منطقة الساحل بالنسبة لباريس لا تقل أهمية عن مناطق ما بعد الاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى، والقوقاز، وأوروبا الشرقية بالنسبة لموسكو، وربما يفسر ذلك سبب اعتبار الفرنسيين أن التوسع الروسي غير مقبول، بل ووصفه بالاستعمار الجديد.

ثالثًا: التحولات الجيوسياسة في الساحل

يأتي الصعود الروسي في إفريقيا على خلفية الأزمة الأوكرانية، ويؤثر على نهج فرنسا تجاه الجناح الشرقي لحلف الناتو. فإذا اكتسبت روسيا موقعًا مهيمنًا في منطقة الساحل، فستكون قادرة على الضغط على الدول الأوروبية من خلال الهجرة والتهديدات الإرهابية، وليس هناك شك في أن تقييم باريس للإجراءات الروسية ضد أوكرانيا (وعلى نطاق أوسع: الوضع على الجانب الشرقي لحلف الناتو) مرتبط بالوضع في منطقة الساحل، ومن المعروف أيضًا أن لفرنسا مصالحها الاقتصادية في هذه المنطقة، ويكفي للتدليل على ذلك أن مناجم اليورانيوم في النيجر تزود فرنسا بنحو ١٥% من هذه المادة الخام الرئيسة في إنتاج الطاقة (وقد بدأ الفرنسيون في السنوات الأخيرة، مع ذلك، في تنويع مصادر إمدادهم).

وتشكل دول الساحل، وكذلك دول غرب ووسط إفريقيا المجاورة لها، خاصة جمهورية إفريقيا الوسطى، فضاء ما بعد الاستعمار الذي تعتبره باريس لعقود من الزمان مجال نفوذها الحصري، من خلال دعم وكلائها المحليين هناك، بيد أنه بعد انتهاء الحرب الباردة، وخاصة في السنوات الأخيرة، تغير الوضع؛ حيث بدأت فرنسا في إيلاء المزيد من الاهتمام لقضايا حقوق الإنسان، والديمقراطية، والشرعية الدستورية للسلطة. كان لهذا تأثير سلبي على الاستقرار السياسي، وأدى إلى الإطاحة بالنظم التسلطية الموالية لفرنسا، مثل: "فرانسوا بوزيزي" في جمهورية إفريقيا الوسطى، أو "بليز كومباوري" في بوركينا فاسو، ولعل ذلك هو ما أعطى الفرصة لروسيا لبدء التوسع السياسي، والعسكري، والاقتصادي في المنطقة.

إن منطقة الساحل بالنسبة لباريس لا تقل أهمية عن مناطق ما بعد الاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى، والقوقاز، وأوروبا الشرقية بالنسبة لموسكو، وربما يفسر ذلك سبب اعتبار الفرنسيين أن التوسع الروسي غير مقبول، بل ووصفه بالاستعمار الجديد.

ويجب التأكيد أن روسيا تنفذ استراتيجيتها الجديدة بمساعدة القوات الخاصة "فاجنر" في محاولة لإخفاء وجودها، والاستمرار في ممارسة الخداع الاستراتيجي مع فرنسا. وفي هذا السياق تعتمد السياسة الفرنسية تجاه موسكو على الوضع في منطقة الساحل، وهي تدرك أنه كلما زاد الضغط الروسي الذي تمارسه على باريس هناك، سيكون رد فعلها أكثر ليونة تجاه الإجراءات الروسية في مناطق أخرى، خاصة في تلك المناطق التي ليس للفرنسيين فيها مصالح مباشرة (على سبيل المثال، في شرق أوروبا).

ولا تقتصر مشكلة الساحل بأي حال من الأحوال على فرنسا وحدها، فقد كان الطريق الإفريقي، المؤدي من موانئ غرب إفريقيا الفرنكوفونية عبر الساحل والصحراء إلى أوروبا، هو الطريق الرئيس لنقل الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى

أوروبا لأكثر من عقد من الزمان، كما تمر طرق الهجرة الرئيسة من إفريقيا الاستوائية إلى القارة الأوروبية عبر منطقة الساحل.

علاوة على ذلك، فقد أصبح الآن هذا الممر مركزًا للتطرف الإسلامي، ومصدرًا رئيسًا للتهديد باتجاه أوروبا. في هذا الصدد، لا يمكن اعتبار الوضع في منطقة الساحل مشكلة فرنسا وحدها، ولا يمكن ربط وجودها هناك بحماية المصالح الفرنسية فقط. ففي العام الماضي، رأت بولندا أن مشكلة الهجرة يمكن أن تنتقل من الجانب الجنوبي إلى الجانب الشرقي.

اقترحت فرنسا استراتيجية جديدة لمنطقة الساحل من خلال فرقة عمل "تاكوبا" وهي آلية عسكرية متعددة الأطراف، مقرها "نيامي" في النيجر، كما أعلن الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" عن نهج جديد للشراكة مع الدول الإفريقية، والابتعاد عن التدخل في مستعمراتها السابقة، وبدلًا من ذلك يتم تبني نهج الشراكة مع الدول الإفريقية بطريقة متوازنة ومتبادلة.

وبينما تسعى فرنسا إلى الحفاظ على سيطرتها في المنطقة، أعرب بعض الشركاء الأوروبيين عن مخاوفهم بشأن الخطط التي تهيمن عليها فرنسا، أضِف إلى ذلك، فقد أعطت الولايات المتحدة الأولوية لإعادة تأكيد قيادتها العالمية، وتحسين العلاقات الأمريكية-الإفريقية، ويعكس تخصيص مبعوث خاص للولايات المتحدة لمنطقة الساحل في عام ٢٠٢٠ التحديات متعددة الأوجه التي تواجه المنطقة، لكن يتضح أن الولايات المتحدة بحاجة إلى التركيز على المبادرات البناءة، بدلًا من مجرد التنافس مع روسيا والصين.

وفي نهاية المطاف تكمن قوة إفريقيا المتزايدة في حرية وقدرة الدول والتجمعات الإقليمية الإفريقية على متابعة مصالحها في بيئة عالمية متغيرة؛ مما يؤدي إلى تنوع الشراكات، وتقليل الاعتماد على الشركاء التقليديين.

ويسعى الفاعلون الإفريقيون إلى جَني مزايا من المنافسة بين القوى الدولية المتنافسة عبر مختلف المجالات ولا يهتمون بالدخول في شراكات حصرية محصلتها صفر؛ وعليه تعد التعددية القطبية في إفريقيا حقيقة راسخة بعمق، وتمكن مشاركة الدول الإفريقية مع القوى الصاعدة من ممارسة نفوذها من خلال الاستفادة من التعاطف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والتاريخي، والقواسم المشتركة.

رابعًا: تحديات الوجود الروسي في الساحل

صحيح أن الوجود الروسي في إفريقيا في ازدياد في السنوات الأخيرة، لا سيما في بلدان مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، ومالي، وبوركينا فاسو، ولكنه يواجه تحديات كثيرة، بينما يرى البعض انخراط روسيا في إفريقيا كبديل مرحب به عن الوجود الغربي التقليدي، يعرب آخرون عن قلقهم بشأن التحديات والمخاطر المحتملة لتدخل روسيا، ويسعى هذا الجزء إلى استكشاف التحديات التي تواجهها روسيا في تغلغلها في إفريقيا، مع التركيز على حالة بوركينا فاسو، ودراسة قضايا مثل الذاكرة التاريخية، والقيود الاقتصادية، والعقوبات الدولية:

> **"تكمن قوة إفريقيا المتزايدة في حرية وقدرة الدول والتجمعات الإقليمية الإفريقية على متابعة مصالحها في بيئة عالمية متغيرة؛ مما يؤدي إلى تنوع الشراكات، وتقليل الاعتماد على الشركاء التقليديين."**

> تشكل الذاكرة التاريخية، والافتقار إلى التعاون الاقتصادي الهادف تحديًا لوجود روسيا في إفريقيا. فبينما تستشهد روسيا غالبًا بمساعدتها لإفريقيا منذ زمن الحقبة السوفيتية، فإن تعاونها الاقتصادي مع القارة كان محدودًا، ويركز على عدد قليل من البلدان ذات الموارد الطبيعية الوفيرة.

١) تشكل الذاكرة التاريخية، والافتقار إلى التعاون الاقتصادي الهادف تحديًا لوجود روسيا في إفريقيا، فبينما تستشهد روسيا غالبًا بمساعدتها لإفريقيا منذ زمن الحقبة السوفيتية، فإن تعاونها الاقتصادي مع القارة كان محدودًا، ويركز على عدد قليل من البلدان ذات الموارد الطبيعية الوفيرة، مثل: أنجولا، وغينيا.

لقد تلقَّت الحكومات اليسارية في مالي، وبوركينا فاسو بعض المساعدات من الاتحاد السوفيتي، لكن لم يكن لها تأثير كبير على التنمية في هذه البلدان.

٢) على الرغم من أن أنشطة التعدين في منطقة الساحل مفيدة للشركات المعنية، فإنها لا تسهم كثيرًا في النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي لبلدان المنطقة.

وفي هذا الصدد، نبهت وسائل إعلام روسية إلى استثمارات محتملة بقيمة ١١ مليار دولار في جمهورية إفريقيا الوسطى، لكن هوية المستثمرين غير واضحة، ومثل هذه الاستثمارات محفوفة بالمخاطر.

٣) يبدو التعاون واسع النطاق بين روسيا وإفريقيا صعبًا للغاية؛ بسبب العقوبات الدولية ضد روسيا، هذا مهم بشكل خاص لبلدان الساحل، التي تفتقر إلى بنية تحتية متطورة، فضلًا عن أنها حبيسة، أي ليست ساحلية؛ مما يجعل الأنشطة الاقتصادية والعسكرية صعبة، ومن المرجّح أن يؤدي إعلان الولايات المتحدة مؤخرًا تصنيف مجموعة "فاجنر" كمنظمة إجرامية عابرة للحدود إلى تعقيد أنشطتها في إفريقيا.

٤) تخضع البنية التحتية في البلدان الإفريقية لسيطرة الشركات الغربية والصينية إلى حد كبير؛ مما يجعل من غير المرجّح أن تشارك روسيا في أنشطة اقتصادية وعسكرية تتجاوز الهياكل القائمة.

وختامًا، يمكن القول إجمالًا إنه على مدار العقد الماضي، تميزت العلاقة بين روسيا ودول الساحل بالتركيز على مبيعات المعدات العسكرية، وتدريب جيوش دول الساحل في روسيا، ومن الواضح أن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" - لا سيما في ظل تبعات الحرب الأوكرانية - يسعى إلى تكريس اعتماد الدول الإفريقية على الأصول العسكرية لموسكو، بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى الموارد الإفريقية، لقد تحدت روسيا القوى الغربية في المنطقة، مثل: فرنسا، والاتحاد الأوروبي، واستفادت من انعدام الثقة المتزايد تجاه الوجود الفرنسي في منطقة الساحل، ويمكن إرجاع التغلغل الروسي في منطقة الساحل إلى السعي إلى تحقيق ثلاث مصالح استراتيجية محددة، وهي: مواصلة وزيادة تصدير الأسلحة، والحفاظ على الوصول إلى الموارد الطبيعية، ومواجهة القوى الغربية، وبالإضافة إلى نشر مجموعة "فاجنر" في مالي، شاركت روسيا في حملات الحرب الهجينة في المنطقة؛ مما أدى إلى احتجاجات شعبية ضد فرنسا، ارتبطت هذه الحملات بانقلابات في منطقة الساحل على مدى السنوات الماضية، واستغلت روسيا وضع فرنسا الضعيف في المنطقة لتحقيق مصالحها، ومع ذلك، فمن

غير المؤكد ما إذا كانت روسيا أو مجموعة "فاجنر" ستتمتع بالقدرة على إبرام اتفاقيات مماثلة في دول الساحل الأخرى في السنوات المقبلة؛ نظرًا لالتزام روسيا الحالي في أوكرانيا.

وعلى أية حال، يمكن أن تشهد منطقة الساحل توسعًا في نفوذ روسيا على المدى القصير؛ حيث تبحث موسكو عن شراكات وتحالفات جديدة في الخارج، ومن المرجّح أن يؤدي فشل حملات مكافحة الإرهاب الغربية، وتصاعد الأنشطة الإرهابية في المنطقة إلى دفع الدول الإفريقية إلى طلب المساعدة الروسية، بينما ستعتمد السياسة الروسية في منطقة الساحل بشكل متزايد على شركات المقاولات العسكرية الخاصة.

وعلى الرغم من عزلة روسيا الناتجة عن حرب أوكرانيا، ستواصل الدولة تحسين علاقاتها مع دول منطقة الساحل لمواجهة هذه العزلة، مع ملاحظة أن معظم الدول الإفريقية تعارض فرض عقوبات على روسيا، ومع ذلك، ليس من المناسب توقع توسع كبير في التعاون الاقتصادي والعسكري بين روسيا ودول الساحل الكبير، فقد تصبح الاختراقات الروسية الحالية بدلًا من ذلك بمثابة احتياطي استراتيجي لمستقبل بعيد أو سيناريو أقل احتمالًا في ظل نظام عالمي قيد التشكل.

المجمع الصناعي العسكري وحدود التأثير في دوائر صنع القرار الأمريكي

د. إسراء أحمد إسماعيل

مدير الإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

لطالما نادت الولايات المتحدة الأمريكية بالديمقراطية، والتي تتجلى أولى مظاهرها في الفصل بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية، على اعتبار أن النظام الأمريكي يمثل نموذجًا ديمقراطيًّا مثاليًا يعكس غَلبة الطابع المدني على العسكري، وهو ما أطلق عليه "صامويل هنتنجتون" "الإدارة المدنية الموضوعية" Objective Civilian Control[1]، واتفق معه اتجاه من المنظرين الأمريكيين، وفي المقابل اتهمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة الدول التي تنتهج نموذجًا مخالفًا بأنها دول غير ديمقراطية؛ ومن ثَمَّ، مارست ضدها مختلف ألوان الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية؛ ومن ثَمَّ تُثَار التساؤلات: هل استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل تطبيق هذا النموذج المثالي؟

نشأة المجمع الصناعي العسكري الأمريكي

في خطاب ألقاه الرئيس الأمريكي "دوايت أيزنهاور" قبل أكثر من ٦٠ عامًا، تنبأ بظهور المجمع الصناعي العسكري الأمريكي؛ حيث أشار إلى الحاجة إلى تدشين صناعة عسكرية متطورة، محذرًا في الوقت ذاته من خطورة التحالف بين شركات تصنيع الأسلحة والحكومة، ومن اكتساب شركات إنتاج الأسلحة نفوذًا سياسيًّا كبيرًا، والتأثير على صناعة القرار الأمريكي؛ لأن المنتجين والمشترين لديهم أهداف تتجاوز الأمن القومي الأمريكي، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات تصب في مصلحة أعضاء المجمع الصناعي العسكري والمرتبطين به، وليس بالضرورة في مصلحة الأمن القومي الأمريكي.

وقد صدقت توقعاته؛ حيث يرى المراقبون أن هذا التحالف أنتج علاقة جديدة مختلفة يمكن أن يُطلق عليها "المجمع الصناعي السياسي" "the political industrial complex"؛ إذ أصبحت السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بصناعة الأسلحة؛ ومن ثمَّ، أضحى النظام السياسي هو الآخر صناعة تمامًا مثل صناعة الدفاع، فإذا كان لدى المؤسسة العسكرية حافز لزيادة الميزانية العسكرية، فلدى النخبة السياسية أو من يُطلَق عليهم "القائمون على الصناعة السياسية political industry" حافز أيضًا لزيادة الإنفاق على المجال السياسي.[2]

لقد وُلدت المجمعات الصناعية العسكرية الحديثة من رحم الثورة الصناعية في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر؛ حيث مكَّنت الثورة في مجال النقل (البواخر والسكك الحديدية) هذه الدول من القيام بالتعبئة العسكرية لمسافات طويلة؛ لتعزيز سياساتها الاستعمارية.

ويمكن القول إن صناعة الحروب غذَّت هذا التوجه أيضًا، حيث كانت للإمكانات العسكرية التي تم إطلاق العنان لها في أوروبا مع بداية الحرب العالمية الأولى، عواقب إنسانية واقتصادية وخيمة.

ويستخدم مفهوم "المجمع الصناعي العسكري" MIC للإشارة إلى العلاقات السياسية والمالية بين المشرعين، والقوات المسلحة الوطنية، والقائمين على صناعة الدفاع، أي الجناح السياسي والعسكري، والقطاع الخاص، وتشمل هذه العلاقات: الموافقة السياسية على الإنفاق العسكري، والإشراف على الصناعات الدفاعية.[٣]

وبنهاية الحرب العالمية الأولى كان هناك تحول نحو سرعة دمج التكنولوجيا في المجال العسكري، وأدى ذلك إلى تعزيز العلاقة بين المسؤولين الحكوميين، والشركات العسكرية الخاصة، وإنشاء مجمعات صناعية عسكرية في دول عديدة، بما في ذلك: اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالتزامن مع تضاعُف الإنفاق العسكري.

ثم شهدت مرحلة الحرب العالمية الثانية أيضًا تخصيصَ جانب كبير من الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق العسكري، لا سيما في ظل ظهور أسلحة متقدمة، خاصة الأسلحة النووية.[٤]

> **"حوّلت الحرب العالمية الثانية العلاقة بين الشركات الخاصة والمسؤولين من علاقة متكافئة بين طرفين متساويين إلى حد ما في معاملة تجارية إلى علاقة غير محددة المعالم، مما خلق مجموعة من التشابكات بين المسؤولين الحكوميين وشركات الصناعات العسكرية الخاصة."**

وقد حوّلت الحرب العالمية الثانية العلاقة بين الشركات الخاصة والمسؤولين من علاقة متكافئة بين طرفين متساويين إلى حد ما في معاملة تجارية إلى علاقة غير محددة المعالم، مما خلق مجموعة من التشابكات بين المسؤولين الحكوميين وشركات الصناعات العسكرية الخاصة، يرى المراقبون أنها استمرت حتى يومنا هذا.[٥]

وشهدت مرحلة الحرب الباردة سباقَ تسلحٍ لا هوادة فيه بين القوتين العُظميَيْن، طغى عليها التهديد باحتمالية اندلاع نزاع نووي، وقد سمحت هذه التطورات بتهيئة الأجواء لزيادة شراء الأسلحة والمعدات العسكرية، البرية والجوية والبحرية، وزيادة الروابط بين السياسيين والعسكريين وشركات الصناعات العسكرية الخاصة، ومن هذه البيئة وُلِد المجمع الصناعي العسكري الأمريكي.

هذه الروابط القوية، والتي تبدو غير قابلة للفصل بين المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية دعت بعض الخبراء، ومن أبرزهم: المؤرخ والكاتب البريطاني "إدوارد بالمر طومسون" "E.P. Thompson" في عام ١٩٨٢ إلى القول إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي "ليس فقط لديهما مجمعات صناعية عسكرية، بل أصبحت الأنظمة تمثل هذه المجمعات".[٦]

تأثير شركات الأسلحة الأمريكية على صناعة القرار الأمريكي

في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٢، أقرّ الرئيس الأمريكي "جو بايدن" ميزانية الدفاع الجديدة لعام ٢٠٢٣، والتي تُقدر بنحو ٨٥٨ مليار دولار أمريكي، لتُصبِح الميزانية الدفاعية الكبرى في تاريخ البلاد، وفي الوقت الذي تتعاظم فيه التحديات المستجدة من قبيل الأوبئة، وتغير المناخ، والخلافات الداخلية، ثارت التساؤلات بشأن سبب استمرار تخصيص مبالغ هائلة للبنتاجون، وصناعة الأسلحة.

ويرى المراقبون أن جزءًا من الإجابة عن هذه التساؤلات يتعلق باستراتيجية عسكرية طموحة تسعى إلى تغطية الكرة الأرضية؛ ومن ثمّ، سيذهب أكثر من نصف هذه الأموال إلى شركات إنتاج الأسلحة، ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يضيف المراقبون أن جزءًا كبيرًا آخر من المشكلة يتعلق بالتأثير السياسي الذي يمارسه المجمع الصناعي العسكري.[٧]

لقد أصبح المجمع الصناعي العسكري الأمريكي يمثل مجموعة مصالح مختلفة، ويؤدي هذا التضارب والتنافس على الموارد إلى ضغوط داخلية لزيادة الإنفاق العسكري؛ حيث غالبًا ما يتم تضخيم حجم التهديدات الخارجية لتوفير المبرر لذلك.

> يمثل المجمع الصناعي العسكري الأمريكي مجموعة مصالح مختلفة، ويؤدي هذا التضارب والتنافس على الموارد إلى ضغوط داخلية لزيادة الإنفاق العسكري؛ حيث غالبًا ما يتم تضخيم حجم التهديدات الخارجية لتوفير المبرر لذلك.

ومن هذا المنطلق تشير التحليلات إلى أن تحديد توجهات السياسة الخارجية الأمريكية أضحى مرتبطًا بمصالح الشركات الخاصة لإنتاج الأسلحة، والنخبة السياسية المقربة من هذه الشركات.[٨]

هذا، وتشمل أكبر شركات القطاع الصناعي العسكري الأمريكي شركة "لوكهيد مارتن" Lockheed Martin، و"بوينج" Boeing، و"جنرال داينامكس" General Dynamics، و"نورثروب جرومان" Northrop Grumman، و"رايثيون" Raytheon.

ويعني السماح لمثل هذه الشركات بتقديم تبرعات للسياسيين خلال الحملات الانتخابية أن مصنعي الأسلحة يمكنهم تأمين عقود الدفاع الحكومية، كما يعني أن بإمكانها التأثير على الميزانية من خلال التأثير على أعضاء مجلسَي النواب والشيوخ -من الجمهوريين والديمقراطيين- في لجان الاعتمادات التي تشرف على الإنفاق العسكري والدفاع.[٩]

وفي هذا الصدد، تشير بعض التقديرات إلى أن شركات الصناعات العسكرية، مثل شركة "لوكهيد مارتن"، تأمل في زيادة الحروب؛ من أجل زيادة الإيرادات، والأمر نفسه قد ينطبق على "تجار" الصراعات السياسية، وهم بعض أعضاء النخبة السياسية الذين يرون أنه كلما زادت وتيرة الخلافات السياسية، كان أداء المجمع الصناعي السياسي أفضل من الناحية الاقتصادية.

هذا، وتجدر الإشارة إلى زيادة التبرعات المقدَّمة للحملات الانتخابية في عام ٢٠٢٠ من قِبل الأثرياء والشركات الكبيرة لتعزيز مصالحها الاقتصادية، مما أسهم في تغذية المجمع الصناعي السياسي، فأولئك الذين يتمتعون بالقوة الاقتصادية يمثلون الداعم الرئيس للمجمع الصناعي السياسي، بما يسمح له بالازدهار.[١٠]

بعد يومين من انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، صوتت لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأمريكي على تحديد ميزانية البنتاجون لعام ٢٠٢٢، وعلى الرغم من مزاعم المسؤولين الأمريكيين أنهم بصدد إنهاء حروب استمرت عقودًا، فإن معطيات الواقع أشارت إلى استمرار منحى التصاعد في الإنفاق العسكري[١١]، وليس أدل على ذلك من زيادة ميزانية الدفاع الأمريكية لعام ٢٠٢٣، (بلغ حجم الزيادة نحو ١٠١ مليار دولار أمريكي مقارنة بعام ٢٠٢٢)، بما يتجاوز الميزانية العسكرية الكاملة للعديد من دول العالم، بما في ذلك القوى الكبرى، مثل: ألمانيا، واليابان، وفرنسا، والمملكة المتحدة، الأمر الذي أثار التساؤلات حول مدى الحاجة إلى زيادتها.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى إصدار مركز أبحاث الكونجرس (CRS) في مارس ٢٠٢٢، تقريرًا بعنوان "حالات استخدام القوات المسلحة الأمريكية في الخارج ١٧٩٨-٢٠٢٢" Instances of Use of United States Armed Forces Abroad, 1798-2022، وقد قام بتصنيف ٤٦٩ تدخلًا عسكريًّا أمريكيًّا في العالم أقره الكونجرس، فمنذ عام ١٩٩١، عندما تفكك الاتحاد السوفيتي، وانتهت الحرب الباردة رسميًّا، كان من المتوقَّع أن تُقلِّص الولايات المتحدة تدخلاتها العسكرية في الخارج، بافتراض تراجع التهديدات التي تواجهها، لكن على العكس؛ زادت الولايات المتحدة من تدخلاتها العسكرية في الخارج، وقامت بإطلاق نحو ٢٥١ عملية عسكرية على الأقل.

ويرى المراقبون أن هذه تعد تقديرات متحفظة؛ إذ لا تشمل هذه القائمة العمليات السرية أو مشاركة القوات العسكرية في العمليات الخاصة بالمنظمات الأمنية المشتركة، أو الاتفاقيات العسكرية الخاصة بإنشاء قواعد عسكرية، أو عمليات تدريب مشتركة على الصعيد العالمي.

> "تشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة كانت في حالة حرب في مكان ما أو آخر كل يوم تقريبًا على مدار الأعوام المائتين الماضية، لكن حكومة الولايات المتحدة أعلنت الحرب رسميًّا في خمس حروب منفصلة فقط، بما في ذلك الحربان العالميتان في القرن العشرين."

وفي ضوء ذلك تشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة كانت في حالة حرب في مكان ما أو آخر كل يوم تقريبًا على مدار الأعوام المائتين الماضية، لكن حكومة الولايات المتحدة أعلنت الحرب رسميًّا في خمس حروب منفصلة فقط، بما في ذلك الحربان العالميتان في القرن العشرين.[١٢]

وتشير التحليلات إلى أنه منذ الحادي عشر من سبتمبر، ذهب ما بين ثلث ونصف المبلغ الذي يقدر بنحو ١٤ تريليون دولار، والذي أنفقه البنتاجون على الإنفاق العسكري إلى مقاولي الدفاع، هذا فضلًا عن امتلاك العشرات من أعضاء الكونجرس أسهمًا تقدر بملايين الدولارات في شركات إنتاج الأسلحة، كما حقق بعض مسؤولي البنتاجون السابقين ثروات من خلال الانضمام إلى مجالس إدارات شركات إنتاج الأسلحة في ضوء خبراتهم في إدارة صراعات استمرت نحو ٢٠ عامًا، وكلفت دافعي الضرائب تريليونات الدولارات، وأودت بحياة مئات الآلاف من الأشخاص، لكن دون تحقيق الهدف منها، وهو القضاء على الإرهاب، والنتيجة هي: أن القرارات المتعلقة بالانخراط في صراعات عسكرية يتخذها أشخاص وجهات لديها مصلحة راسخة في إدامة هذه الصراعات، الأمر الذي دفع بعض الأصوات إلى الدعوة إلى

بذل الجهود لتعطيل علاقة تبادل المنفعة بين البنتاجون والقطاع الخاص؛ وذلك لتحجيم اتساع نفوذ المجمع الصناعي العسكري.[١٣]

ويؤكد مراقبون أنه مع استمرار الأزمة الأوكرانية بلا نهاية تلوح في الأفق، فإن الجهة الرئيسة المنتفعة هي المجمع الصناعي العسكري الأمريكي.

لقد قُتل أكثر من مائة ألف شخص، وفقد الملايين منازلهم، وارتفعت معدلات التضخم في الغرب، فضلًا عن أزمة الطاقة في أوروبا، وأزمة إمدادات الغذاء التي أصبحت تمثل تهديدًا خطيرًا لكثير من دول العالم، لكن المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، والنخبة المرتبطة به تستفيد من استمرار الأزمة[١٤]، لا سيما في ظل ما أشار إليه تقرير صادر عن صحيفة "وول ستريت جورنال" من نقص مخزون الأسلحة الأمريكية؛ بسبب إمداد أوكرانيا بالمساعدات العسكرية[١٥]، ما يعني نشاط شركات الأسلحة الأمريكية لتعويض هذا النقص، وهو ما يصب في مصلحتها والمسؤولين الذين كانوا يسعون إلى خوض حرب جديدة بعد مغادرة الولايات المتحدة لأفغانستان العام الماضي[١٦].

وختامًا، عندما حذر "أيزنهاور" العالم للمرة الأولى من تأثير المجمع الصناعي العسكري، لفت الانتباه إلى احتمالية الصعود الكارثي للقوة في غير محلها، وهو ما تحقق وتجلّى في العلاقة الارتباطية بين المسؤولين الأمريكيين وشركات الأسلحة، وهو ما ينعكس بدوره على قرارات وتوجهات السياسة الأمريكية، فبدلًا من العمل على إنهاء الصراعات تشير معطيات الواقع إلى العمل على إدارتها، بما يضمن مضاعفة دورة أرباح الحروب والأزمات للمجمع الصناعي العسكري الأمريكي[١٧]، وفي النهاية العالم هو من يدفع الثمن.

ملـف العـدد:

الأزمة الأوكرانية في عامها الثاني

- عام على الأزمة الأوكرانية.. اتجاهات وتحولات
- هل يشهد العام الحالي تسوية الأزمة الأوكرانية؟
- أوكرانيا... نهاية الحرب النووية وبداية الحرب الاقتصادية
- آفاق عدم الانتشار النووي في ظل تعليق الكرملين لمعاهدة ستارت الجديدة
- تطورات السياسة الداخلية الأمريكية وتأثيرها على الوضع الأوكراني
- فرص نجاح الصين في إنهاء الأزمة الروسية-الأوكرانية
- أثر استمرار الأزمة الروسية-الأوكرانية على أمننة الهجرة الأوروبية
- دور الأزمة الروسية-الأوكرانية في تعزيز أهمية القارة الإفريقية بعد عام من الأزمة

عام على الأزمة الأوكرانية.. اتجاهات وتحولات

د. عبد المنعم سعيد

رئيس مجلس إدارة المصري اليوم، ورئيس مجلس المستشارين بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قبل عام، كانت غيوم كثيرة قد تجمعت في سماء العلاقات الدولية إثر قيام روسيا بعمليات حشد عسكري واسعة النطاق على الحدود الشمالية لأوكرانيا. صاحبت عمليات التعبئة العسكرية حملات سياسية ودبلوماسية تطايرت فيها الاتهامات بين موسكو والعواصم الغربية، من ناحية كان هناك رفض تام لأي أمر يوحي باقتراب كييف من دخول حلف شمال الأطلسي، مما يشكل تهديدًا مباشرًا لروسيا، ومن ناحية أخرى، يرى الغرب أن روسيا تريد الاعتداء على دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة كما فعلت من قبل عندما ضمّت أجزاءً من جورجيا -أوسيتيا- في عام ٢٠٠٨، وأجزاء أخرى من أوكرانيا -القرم- في عام ٢٠١٤. مما تسبب في تصاعد الأزمة ودفع المخابرات المركزية الأمريكية للبدء في الإعلان عن نية روسيا في غزو أوكرانيا.

وما جعل الأزمة تأخذ بعدًا عالميًّا هو توقيع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، والصيني "شي جين بينج" بيانًا مشتركًا، في ٤ فبراير ٢٠٢٢، خلال الدورة الأوليمبية الشتوية في بكين. كان البيان صيحة مطالبة بمراجعة النظام الدولي، الذي استقر منذ نهاية الحرب الباردة، والقائم على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم، والتي يستند إليها الأمن والسلام والتعاون في كوكب الأرض. وتضمنت الوثيقة أن الديمقراطية تمثل قيمة إنسانية عامة وليست امتيازًا لبعض الدول، ويمثل إحلالها والدفاع عنها مهمة مشتركة للمجتمع الدولي بأكمله. و"لكن لدى كل شعب الحق في اختيار سبل إحلال الديمقراطية"، و"ليس من حق أحد سوى هذا الشعب تقييم مدى ديمقراطية دولته"، وأن "محاولات بعض الدول فرض معايير ديمقراطية خاصة بها على بلدان أخرى تمثل إساءة للديمقراطية، وتشكل خطرًا ملموسًا على السلام والاستقرار العالميْن والإقليميْن وتقوض النظام العالمي".

كانت الدعوة إلى التغيير تقوم على وجوب المشاركة مع دول العالم الأخرى، وبالطبع القوى القائدة الجديدة، التي منها روسيا، والتي ترى في نفسها أنها لم تعد الاتحاد السوفيتي الذي انهار، والصين من ناحيتها تعبر عن قوة اقتصادية هائلة، فضلًا عن القوة العسكرية. الكلمة المفتاح في البيان وما تلاه من تصريحات هي ضرورة معاملة الولايات المتحدة لقرينتيها -روسيا والصين- باحترام، وليس بإعطاء الدروس في الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وهكذا، فبينما يدخل العالم أزمة جيوسياسية تدور حول الأحلاف وتهديد الحدود، فإنه دخل إلى ساحة إعادة ترتيب النظام الدولي بالإعلان عن الصين كقوة عظمى ثالثة، ولكن بطريقة مختلفة عن تلك التي ظهر بها القطبان الآخران، فالولايات المتحدة أصبحت قوة عظمى بعد دخولها وانتصارها في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧، والاتحاد السوفيتي أصبح قوة عظمى بعد مشاركته في الانتصار في الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥. والصين أصبحت كذلك دون إطلاق طلقة واحدة، معلنة بذلك نوعًا جديدًا من القوى العظمى.

اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية

في ظل هذه الظروف، نشبت الحرب الروسية-الأوكرانية عندما عبرت القوات الروسية الحدود الأوكرانية في ثلاثة محاور اعتبارًا من فجر ٢٤ فبراير ٢٠٢٢. المدهش هنا أن اشتعال الحرب أعلن فشل نظريتين من نظريات العلاقات الدولية؛ النظرية الأولى: هي توازن القوى، والتي تفيد أنه في حالة التوازن لا تنشأ الحرب، وعلى الرغم من التوازن الذي حدث بين روسيا والغرب نتيجة الردع النووي، فإن ذلك لم يمنع نشوب الأزمة والحرب الأوكرانية. والنظرية الثانية: هي الاعتماد المتبادل، بمعنى لو أن هناك تبادلًا بين أطراف دولية فلا تنشأ الحرب لأنها تضر الطرفين. لكن الحرب نشأت وأدت إلى ضرر الطرفين (روسيا وأوكرانيا) والعالم كله.

على مدى عام، سارت الحرب طاحنة على جبهات متعددة، وتغير مسار الحرب عدة مرات، وفيما فشلت روسيا في "غزوها" للعاصمة كييف، فإنها نجحت في ضم أربع مقاطعات أوكرانية في الشرق والجنوب، وتشكل في مجموعها ٢٠% من الأراضي الأوكرانية. وعلى الجانب الآخر، فإن أوكرانيا، التي نجحت في الدفاع عن عاصمتها والمحافظة على

> ما جعل الأزمة الأوكرانية تأخذ بعدًا عالميًّا هو توقيع الرئيس الروسي والصيني بيانًا مشتركًا، في ٤ فبراير ٢٠٢٢، والذي كان بمثابة صيحة مطالبة بمراجعة النظام الدولي الذي استقر منذ نهاية الحرب الباردة، والقائم على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم.

شخصيتها الدولية، بات عليها أن تقود هجومًا مضادًا نجح في تحرير عدد من المدن في الشرق والجنوب والتي أبقت صلتها مفتوحة مع البحر الأسود. وفي موازاة العمليات الحربية، فإن روسيا، التي دخلت الحرب لمنع اتساع حلف الناتو، حققت من خلال العمل العسكري أعلى درجات التضامن التي عرفها الحلف منذ وقت طويل، وفوق ذلك طلبت السويد وفنلندا المحايدتان الانضمام إلى الحلف. ونتيجة استطالة أمد الحرب، فإن التعبير الروسي بأن الحرب ما هي إلا "عملية عسكرية خاصة" تغير لتصبح حربًا شاملة تستدعي التعبئة العسكرية الشاملة، وتغيير القيادات العسكرية ثلاث مرات، وإقحام الميليشيا الروسية المعروفة باسم "فاجنر" في ساحة العمليات. وقد أدى الصمود الأوكراني على الجانب المقابل إلى تدمير الجزء الأعظم من الطاقة الاقتصادية الأوكرانية، وبعد عام من الحرب، فإن استقبال اللاجئين الأوكرانيين (نحو ثمانية ملايين)، وتقديم العون العسكري والمخابراتي، وضع ضغوطًا اقتصادية وسياسية على الدول الأوروبية والولايات المتحدة. وبعد عام من الحرب، فإنها أخذت شكل استنزاف متبادل، وتشكُّل جبهات عسكرية تشبه تلك التي كانت في الحرب العالمية الأولى، مع اتساع نطاق التدمير المتبادل للأهداف المدنية، وكلها داخل أوكرانيا.

المبادرة الصينية لتسوية الأزمة

طرح الرئيس الصيني "شي جين بينج" ثلاث ملاحظات حول أوكرانيا، تضمنت أن الصراعات والحروب لا تنتج أي فائز، ولا يوجد حل بسيط لقضية معقدة، ويجب تجنب المواجهة بين البلدان الكبرى. هذه الملاحظات شكّلت الإطار العام الذي تطرحه الصين للتعامل مع الحرب الروسية-الأوكرانية، وبعدها جاء كثير من التفاصيل يمكن إجمالها تحت عنوان "المبادرة الصينية".

وفيما بدا من قبول الطرفين المتحاربين استعدادًا للتعامل مع المبادرة، وهو ما يقع في دائرة الأخبار الطيبة، فإن الولايات المتحدة سرعان ما بدأت هجومًا دبلوماسيًّا قام على أساس أنه لا يمكن أن تكون الصين قادرة على تقديم مبادرات طيبة. لم يكن هناك لدى الولايات المتحدة أي نوع من المبادرات، وإنما كان متاحًا معها استمرار الحرب التي تستنزف روسيا وتحرق أوكرانيا وتصب على العالم نارًا ولهبًا من التضخم والفقر والارتباك.

الصين من ناحية أخرى قريبة من روسيا ومن ثمّ بات لديها الكثير الذي تحققه من إيجاد علاقات مستقرة مع موسكو، وببساطة فإن روسيا لا تستطيع تحمل المعارضة الصينية، فضلًا عن أنها ترى تفهم بكين لموقفها. ومنذ اليوم التالي لنشوب العمليات العسكرية، فإن الرئيس الصيني اتصل بالرئيس "بوتين" معبرًا عن رغبته في دخول روسيا وأوكرانيا في محادثات سلام "في أقرب وقت ممكن". وبشكل عام باتت هناك مبادرة صينية منذ الأيام الأولى للحرب تقوم على جناحين: أن جميع البلدان تستحق الاحترام لسيادتها وسلامتها الإقليمية، وأنه ينبغي مراعاة أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما ينبغي أن تؤخذ المخاوف الأمنية المشروعة لأي طرف على محمل الجد، ويجب تقديم الدعم لجميع الجهود التي تفضي إلى حل الأزمة بسلام. الموقف الصيني هنا كان متسقًا مع سلوكيات الدولة الصينية إزاء قضاياها. ومن جانب آخر، فإنه متسق مع المواقف الصينية إزاء السلوك الروسي، سواء كان في جورجيا (٢٠٠٨) أو في أوكرانيا (٢٠١٤) في الأزمة الأولى الخاصة بشبه جزيرة القرم، أو الأزمة/الحرب الجارية الآن؛ حيث لا تقبل بالاستيلاء على الأراضي بالقوة، ولا تُجيز الاعتداء على دولة ذات سيادة. على الجانب الآخر، فإن الصين تعلم جيدًا ضرورة أن تؤخذ المخاوف الأمنية المشروعة للدول في الاعتبار؛ حيث إن التوسع الدائم لحلف الناتو في أوروبا لا يبعد كثيرًا عن بناء الأحلاف العسكرية الأمريكية في منطقة الإندو-باسيفيك.

هذا الموقف الصيني تم التعبير عنه في عمليات التصويت المستمرة في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة عندما امتنعت عن التصويت لصالح هذا الطرف أو ذاك. هذا وقد حددت الصين مبادرة من ست نقاط تضاف إلى النقاط المنهجية المشار إليها سابقًا، تدعو إلى التأكد من أن العمليات الإنسانية تلتزم بمبادئ الحياد والنزاهة، وتولي اهتمامًا تامًّا للأشخاص النازحين في أوكرانيا، وتضمن حماية المدنيين، وتوفر أنشطة مساعدة إنسانية آمنة وسلسة، وتنص على سلامة المواطنين الأجانب في أوكرانيا، وتدعم دور التنسيق للأمم المتحدة في توجيه المساعدات الإنسانية، وكذلك أن يكون عمل منسق الأمم المتحدة معنيًّا بالأزمة في أوكرانيا.

وفي العموم، تصرفت الصين كدولة كبرى مسؤولة ودولة عضو دائمة في مجلس الأمن. ووقفت الصين بجدارة، والتزمت الاستقلال

والموضوعية والحياد. وبالتالي، فإن الرفض الأمريكي المباشر والأوروبي اللاحق دون تقديم بديل للتعامل مع واقع الألم العالمي من الحرب يجعل تأييد المبادرة الصينية لإيقاف الحرب وبدء مفاوضات جادة فرصة ينبغي لها ألا تمر. وفي هذا الصدد، فإن الحديث الأمريكي عن مدّ الصين لروسيا بالسلاح لا يوجد ما يؤيده، ولعل الصين تعلم جيدًا أنها في دورها الجديد كحمامة سلام في أوروبا لا تستطيع أن تقدم السلاح والمفاوضات في الوقت نفسه.

> باتت هناك مبادرة صينية منذ الأيام الأولى للحرب تقوم على جناحين: أن جميع البلدان تستحق الاحترام لسيادتها وسلامتها الإقليمية، وأنه ينبغي مراعاة أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما ينبغي أن تؤخذ المخاوف الأمنية المشروعة لأي طرف على محمل الجد.

إلى أين تسير الحرب؟ وهل سيأتي عام آخر ونتساءل كيف سيكون حال الحرب في عام ٢٠٢٤؟

يجيب المتشائمون عن السؤال بالإيجاب، وهو أن الحرب مستمرة لفترة طويلة مقبلة، وبالتأكيد لأكثر من العام الجاري. والدليل على ذلك ما جاء في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي "جو بايدن" في العاصمة الأوكرانية "كييف" الذي جاء إليها متحديًا ومؤكدًا أن الولايات المتحدة وحلفاءها لن يسمحوا لبوتين بالانتصار، ومن أجل ذلك سوف يقدمون المساعدات العسكرية الملائمة بما فيها طائرات "F - 16" الهجومية. هذه ليست لحظة حوار مع موسكو، وإنما لحظة الوقوف أمام أحلام توسعية روسية، لا تشمل أوكرانيا فقط، وإنما قد تمتد لدول أوروبية أخرى في البلقان وشرق أوروبا.

في المقابل، جاء خطاب "بوتين" في موسكو، في ذكرى مرور عام على الحرب، متحديًا ومؤكدًا أن روسيا لن تقبل بالهزيمة، ولن تقبل حتى بأن تُعطى أسلحة لأوكرانيا تقترب من الحدود الروسية، وفي الأول والآخر، فإن روسيا صمدت في وجه العقوبات الاقتصادية الغربية، ولم يتراجع حجم الاقتصاد الروسي إلا بنسبة ضئيلة (٢% فقط)، وباتت العملة الروسية "الروبل" الآن عملة عالمية. وأكثر من ذلك فإن الحرب عززت من الروح الوطنية الروسية وباتت أكثر التفافًا حول قيادة الرئيس "بوتين" الذي زادت بنود مطالبه في تغيير النظام العالمي، وزاد فوقه "تعليق" العمل باتفاقية خفض إنتاج الأسلحة الاستراتيجية (ستارت أو Strategic Arms Reduction Treaty).

أما المتفائلون على العكس، يرون وجود نافذة للجهود الدبلوماسية لكي توقف الحرب، وتبدأ عملية سياسية بين الطرفين الروسي والأوكراني.

صحيح أنه خلال سنة الحرب لم تفلح هذه الجهود من قبل فرنسا وتركيا والأمم المتحدة، وتوقفت إنجازاتها على فتح ممرات آمنة للاجئين والنازحين، وتبادل الأسرى بين الطرفين، ولكن الأمر قد يكون مختلفًا هذه المرة. وينبع وجه الخلاف من حقيقة أن الصين طرحت مبادرة شاملة للسلام في ظل مرور عام على الحرب. المبادرة الصينية كما ذُكر سوف تحتوي على شقين: الأول أنه لا يجوز احتلال أراضي دولة ذات سيادة (أوكرانيا). والثاني هو الاستجابة للقلق الأمني الروسي الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار (روسيا وموقفها من توسع حلف الناتو). المعادلة على هذا النحو تعكس مواقف تيارات "واقعية" وسلمية توجد في الغرب تطالب بوقف الحرب التي باتت مكلفة ومستنزفة للقدرات الغربية، وتمثل إحدى نقاط الانقسام بين الليبراليين والمحافظين في المجتمعات الغربية، والتي عبّر عنها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كيسنجر" في الأشهر الأولى من الحرب. هنا، فإن النظرة تختلف مقارنة بخطوة الرئيس الأمريكي في زيارة "كييف" والالتقاء مع الرئيس الأوكراني "فلوديمير زيلينسكي" في أنها ليست فقط للضغط على "بوتين"، وإنما أيضًا تحتمل أن تكون ضاغطة على هذا الأخير من أجل تخفيض مطالبه التي طالت سقوف تحرير إقليم القرم بحيث تكون قابلة للتفاوض، خاصة بعد أن بات في إمكان أوكرانيا الإعلان عن الحفاظ على كيانها كدولة مستقلة ذات سيادة.

المتفائلون أيضًا يعتمدون على أنه رغم الخطاب المتشدد للرئيس "بوتين"، فإنه في الحقيقة أشهر استعداده للحوار، كما أن موقفه من اتفاقية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية لم يكن سلبيًّا كله؛ حيث علق العمل بالاتفاقية ولم يلغها. موقف الصين في هذه المعادلة يبدو متميزًا من حيث قدرتها على القيام بدور قبة الميزان الذي يسعى إلى السلام في عالم لم يعد يتحمل المزيد من الحرب، فيما لديها ما يكفي من القدرات التي لا يريد أي طرف أن تذهب كاملة لصالح الطرف الآخر.

ما يزيد المتفائلين تفاؤلًا أن المبادرة الصينية تأتي في وقت بات فيه العالم أجمع ساعيًا إلى وقف الحرب التي أضرت بالكثير من دول العالم، خاصة تلك الدول المهمة والواقعة في الحلقة الثانية من هياكل القوة في العالم، مثل الهند والبرازيل واليابان، وكلها تشكو من أن زيادة التوتر الدولي واستمرار الحرب لن يفضي فقط إلى تجاهل القضايا الكبرى للإنسانية من مقاومة الأوبئة الدولية إلى الاحتباس الحراري إلى المشكلات التي يولدها التقدم التكنولوجي للبشرية؛ وإنما أكثر من ذلك، فإن زمام الحرب ذاته قد يفلت ويقود إلى حرب نووية حينما تشعر روسيا أنها بسبيلها إلى خسارة الحرب نتيجة التدخلات الخارجية بالسلاح والتكنولوجيا والمخابرات. ولكن المعضلة في هذا الشأن أن الصين تعد من قبل الغرب طرفًا أساسيًّا في الصراع، بل ربما تكون هي الأصل الجديد في الاستقطاب الدولي؛ حيث تعد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين هي المحرك الأساسي للنظام الدولي المعاصر.

وختامًا، بقي بعد ذلك كله، أن القضايا الدولية الكبرى لا تحكمها مشاعر التفاؤل أو التشاؤم، وإنما توازنات القوى العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، والأخرى الناعمة والذكية. الحرب الجارية سوف تأخذ كل هذه التوازنات إلى العلن، وحينها ربما تواجه البشرية امتحانًا آخر عندما تصل الحرب الروسية-الأوكرانية إلى عامها الثاني.

وفي الحقيقة، فإنه لم تكن روسيا وأوكرانيا، أو روسيا والعالم الغربي، هي التي تحملت وحدها نتائج الحرب، وإنما العالم أجمع، كان عليه

دفع ثمن العولمة، التي لم تعد فاعلة، فيما أن النيران مشتعلة. العالم أجمع دفع الثمن نتيجة العمليات العسكرية، مما تسبب في تضاعف الاختلال الحادث منذ جائحة كورونا في سلاسل الإمداد العالمية، والاضطراب الواقع على صادرات الغذاء والطاقة وارتفاع أسعارهما معًا، ومع ارتفاع أسعار تأمين ونقل البضائع والسلع، فإن النظام الاقتصادي العالمي واجه موجات من التضخم غير المسبوق. وجاءت العقوبات الاقتصادية التي أجرتها الدول الغربية على روسيا نوعًا من سحب الثقة من النظام الرأسمالي العالمي، الذي تمدد خلال العقود الأخيرة إلى جميع أنحاء المعمورة.

وما لا يقل خطورة عن ذلك أن نظام الأمم المتحدة العالمي لم يفشل فقط في منع الحرب، وإنما أكثر من ذلك لم ينجح في وقفها؛ وأصبحت الشكوك والهواجس وعدم اليقين غالبة على العلاقات الدولية، فيما رحى الحرب تبشر باستعدادات كبرى لها تجرى خلال الفترة الأخيرة. وفيما تعبئ روسيا مزيدًا من القوات بدأت باستدعاء ٣٠٠ ألف مقاتل، ويبدو أنها لن تنتهي باستدعاء ٥٠٠ ألف مقاتل آخر؛ فإن أوكرانيا على الجانب الآخر، ومن ورائها المعسكر الغربي، باتت جاهزة لاستقبال أسلحة هجومية مثل الدبابات، وهو ما جرى الاتفاق عليه، والطائرات التي لا تزال تحت البحث، ولكن السوابق تُفضي إلى أنها سوف تكون حاضرة في أي مواجهة مرتقبة.

> إن نظام الأمم المتحدة العالمي لم يفشل فقط في منع الحرب، وإنما أكثر من ذلك لم ينجح في وقفها؛ وأصبحت الشكوك والهواجس وعدم اليقين غالبة على العلاقات الدولية.

هل يشهد العام الحالي تسوية الأزمة الأوكرانية؟

السفير / د. عزت سعد

مدير المجلس المصري للشؤون الخارجية

بعد أكثر من أربعة عشر شهرًا على بدء الحرب في أوكرانيا، لم تفعل الأطراف الرئيسة المنخرطة فيها، أو غيرها، أي شيء لتمكين الدبلوماسية وبدء عملية سياسية قد تقود إلى إنهاء العمليات العسكرية.

ومن الواضح، حتى الآن، أن الإدارة الأمريكية عازفة عن تحديد رؤيتها لكيفية وضع نهاية الحرب، مولية تركيزها إلى المزيد من فرض عقوبات واسعة النطاق على روسيا، وضخ المزيد من الأسلحة الحديثة لكييف. ولا يزال أركان الإدارة، يؤكدون أن هدف واشنطن هو إضعاف روسيا حتى لا تتمكن في المستقبل من تكرار ما فعلته في أوكرانيا، مع تأكيد سلامتها الإقليمية وضمان سيادتها.

وفي هذا السياق أعاد البيان الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية مجموعة السبع الصناعية الكبرى G7، في كارويزاوا باليابان، في ١٦ أبريل ٢٠٢٣، دعمه لكييف "طالما تطلب الأمر توفير دعم أمني واقتصادي ومؤسسي دائم لمساعدتها في الدفاع عن نفسها، وتأمين مستقبلها الحر والديمقراطي، وردع أي عدوان روسي في المستقبل".

وفي السياق ذاته، أعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في ختام مؤتمر لوزراء دفاع الحلف في قاعدة رامشتاين الجوية في ألمانيا، في ٢١ أبريل ٢٠٢٣، أنه "واثق من أن أوكرانيا قادرة على استعادة المزيد من الأراضي".

ولا تزال روسيا من جانبها واثقة من الخروج من هذه المعركة منتصرة، خاصة في ضوء استمرار الدعم الشعبي لحكومة الرئيس "فلاديمير بوتين" داخل البلاد، وتماهي أغلبية المواطنين مع الخطاب السياسي للقيادة الروسية والالتفاف حولها، لا سيما مع تصاعد الخطاب العدائي الغربي ضد روسيا والعقوبات الأشد والأكبر الموقَّعة عليها. وتذهب تقديرات عديدة إلى أن القيادة الروسية تعوِّل على تزايد المعارضة الشعبية في الغرب للحرب، خاصة مع تفاقم تداعياتها الاقتصادية على الأحوال المعيشية في العديد من الدول، وهو ما يمكن أن يمهد - من وجهة النظر الروسية- إلى تجميد الصراع على نحو مستدام، أو لتسوية تفاوضية مرضية لموسكو.

ويتناول هذا المقال فرص تسوية الأزمة الأوكرانية، سواء في الأطر متعددة الأطراف، أو من خلال وساطات أو مبادرات من أطراف ثالثة خارج تلك الأطر، واحتمالات المستقبل، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: فرص التسوية في الأطر متعددة الأطراف

بادئ ذي بدء يُنظر إلى الحرب في أوكرانيا على أنها عنوان للفشل الذريع للتنظيمين الإقليمي والدولي في منع الحرب. وبعد تجميد عضوية روسيا في **منظمة مجلس أوروبا**، ثم مقاطعتها من قِبل **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)**، هيمنت الأزمة على الدبلوماسية في منظمة الأمم المتحدة منذ بدايتها وحتى الآن، حيث يُنظَر إليها على أنها التحدي الأكبر لمبادئ المنظمة، على الأقل منذ غزو الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣. وكما هو حال جميع الصراعات التي شارك فيها مباشرة أحد أعضاء مجلس الأمن الذين يتمتعون بحق النقض، عجزت الأمم المتحدة عن تبني موقف حاسم من الأزمة الأوكرانية. فقد منعت روسيا اتخاذ أي إجراء ذي مغزى في مجلس الأمن، فيما اعتمدت الجمعية العامة سلسلة من قرارات الإدانة، التي لم تكن لها سوى عواقب متواضعة على أرض الواقع.

وتكشف مداخلات الدول غير الغربية في النقاش الدائر في أجهزة المنظمة حول الأزمة عن ميلها الواضح إلى وقف الحرب والتوصل إلى سلام تفاوضي. ومع ذلك، اتسم طرح هذه الدول بالعمومية والبعد عن التفاصيل. وفي هذا السياق اعتمدت الجمعية العامة للمنظمة قرارًا، في ٢٣ فبراير ٢٠٢٣، يدعو إلى "سلام شامل وعادل ودائم" بين روسيا وأوكرانيا. وصوّت لصالح القرار -الذي وافق ذكرى مرور عام على بدء الحرب- ١٤١ دولة من أصل ١٩٣. وكشفت بيانات ممثلي الدول، قبل التصويت وبعده، عن اختلافات كبيرة حول النتيجة المتصورة. كذلك كان لدى الدول التي امتنعت عن التصويت أو تلك التي صوّتت ضد القرار آراء أكثر تباينًا. وتكشف مداخلات حلفاء أوكرانيا الغربيين عن إدانة واضحة لموسكو، ووعود باستمرار تقديم الدعم لكييف طالما كان ذلك ضروريًّا والدعوة إلى محاسبة روسيا "على جرائمها".

> **"تعزف الإدارة الأمريكية عن تحديد رؤيتها لكيفية وضع نهاية للحرب الروسية-الأوكرانية، وتولي تركيزها إلى المزيد من فرض عقوبات واسعة النطاق على روسيا، وضخ المزيد من الأسلحة الحديثة لكييف."**

ومع ذلك، لم يكن لدى هؤلاء الحلفاء أية مبادرة دبلوماسية جديدة للتسوية. وعلى النقيض من ذلك، دعا ممثلو الدول الأعضاء غير الغربية إلى إنهاء مبكر للحرب عن طريق التفاوض. وفي بعض الحالات، أشارت التعليقات إلى إحباط بعض الدول من موقف الغرب القوي ضد روسيا. والواقع أن مواقف الأغلبية الساحقة من الدول النامية تعكس امتعاضًا واضحًا من استمرار الحرب بتداعياتها الكارثية على اقتصادات هذه الدول، والنظر إليها على أنها مشكلة أوروبية لا تعني العالم ككل.

وفي هذا السياق، أشارت دراسة حديثة لمجموعة الأزمات الدولية (مارس ٢٠٢٣) -تناولت مداخلات قادة أفارقة وآسيويين وأمريكيين لاتينيين أمام الشق رفيع المستوى من دورة الجمعية العامة في سبتمبر ٢٠٢٢- إلى أن الكثيرين من هؤلاء القادة تجنبوا ذكر مصطلح "الحرب" على الإطلاق، مع الإشارة -بإيجاز- إلى الحاجة إلى وقف إطلاق النار أو المفاوضات. وقد قدمت المكسيك اقتراحًا أكثر تفصيلًا، بأن يجري بابا الفاتيكان اتصالات بالأمين العام للأمم المتحدة وبرئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" للتوسط في التفاوض على اتفاق سلام، غير أن الاقتراح سقط دون أي ردود فعل.

ولقد كشفت وثائق وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) المصنفة على أنها وثائق سرية للغاية -ظهرت مؤخرًا على شبكات التواصل الاجتماعي (تويتر وتيليجرام ومنصة المراسلة الفورية Discord)- أن الولايات المتحدة تتجسس بشكل روتيني على الأمين العام للأمم المتحدة وكبار المسؤولين في الأمانة العامة، وأن لدى واشنطن تقييمًا مفاده أن -الأمين العام- "مستعد تمامًا لاستيعاب المصالح الروسية... وأنه كان حريصًا جدًّا على الحفاظ على صفقة تصدير الحبوب (التي توسط في إتمامها بالتعاون مع تركيا)، لدرجة أنه كان على استعداد لتحسين قدرة روسيا على التصدير، حتى لو شمل ذلك كيانات أو أفرادًا روسيين يخضعون للعقوبات". ويعكس ذلك الحساسية الشديدة للولايات المتحدة لأي دور للأمين العام، يختلف عن موقفها، رغم المخاوف الإنسانية من تفاقم أزمة الغذاء العالمية التي دفعت للقيام بالوساطة.

ثانيًا: مبادرات بعض الدول

عبَّرت دول عديدة غير غربية عن الرغبة في إنهاء الحرب وبدء عملية تفاوضية بين الأطراف. ومع ذلك، لم يعلن عن مبادرات أو خطط للسلام سوى عدد محدود من الدول. وفي هذا الصدد تحدث الرئيس البرازيلي "لويس إيناسيو لولا داسيلفا" عن الحاجة إلى تشكيل مجموعة اتصال -قيل إنها قد تضم دولًا مثل الصين والهند وإندونيسيا- للمساعدة في التوسط من أجل إحلال السلام، وذلك قبيل زيارته لبكين، وبعدها خلال توقفه في زيارة لأبو ظبي، في ١٤ أبريل ٢٠٢٣. وكرر "لولا" أن قرار بدء الحرب "اتخذته دولتان"، وبدا لبعض المراقبين أنه يلقي ببعض اللوم على أوكرانيا. ويمكن القول إن مسعى الرئيس البرازيلي سقط بعد تصريحات له أشاد فيها بالموقفين الصيني والروسي، متهمًا الغرب بإطالة أمد النزاع، وأنه يجب على واشنطن أن توقف "شحن الأسلحة إلى أوكرانيا"، وتبدأ الحديث عن السلام؛ حيث أدى ذلك إلى توجيه انتقادات حادة له، حيث وصفته واشنطن بأنه يردد رواية روسيا والصين.

وبصفة عامة، يمكن القول إن العدد القليل من الدول التي تحدثت عن الحاجة إلى تسوية سياسية للأزمة الأوكرانية اقتصرت على تصريحات عامة حول الحاجة إلى "الحوار والدبلوماسية" لإنهاء القتال، وتباينت الرؤى حول كيفية نجاح المفاوضات المحتملة بين روسيا وأوكرانيا. وعلى سبيل المثال اقترحت مصر إنشاء "آلية دبلوماسية لحل الأزمة"، فيما دعت إندونيسيا إلى "مفاوضات سلام مباشرة" بين الجانبيْن. أما سيريلانكا فقد أكدت الحاجة إلى "وسطاء محايدين لصياغة حل يشعر بموجبه كلا الطرفين أنهما ربحا شيئًا"، فيما دعت فنزويلا -التي تتحدث باسم تحالف من أصدقاء روسيا- إلى محادثات تيسرها الأمم المتحدة بين روسيا وحلف الناتو لوقف الصراع.

وفي ذكرى مرور عام على بدء الحرب، أعلنت الصين عن "ورقة موقف" من ١٢ نقطة تشمل: احترام سيادة جميع البلدان - التخلي عن عقلية الحرب الباردة - وقف الأعمال العدائية - استئناف محادثات السلام - حل الأزمة الإنسانية - حماية المدنيين وأسرى الحرب - الحفاظ على سلامة محطات الطاقة النووية - الحد من المخاطر الاستراتيجية - تسهيل صادرات الحبوب - وقف العقوبات أحادية الجانب - الحفاظ على استقرار سلاسل الصناعة والإمداد وتعزيز إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

وعلى حين تحدث الرئيس "زيلينسكي" عن الخطة الصينية دون الإفصاح عن موقف واضح بشأنها، صرح المتحدث باسم الكرملين بأن موسكو "تولي الكثير من الاهتمام للخطة".

وقد تحدث "زيلينسكي" مع نظيره الصيني عبر الهاتف، بناء على طلب الأول، في ٢٦ أبريل ٢٠٢٣. ووفقًا لما نشرته صحيفة "جلوبال تايمز" الصينية الرسمية في اليوم التالي: "كرر الرئيس "شي" موقف الصين الثابت ومقترحها للسلام، مشيرًا إلى أن الصين سترسل المبعوث الخاص للحكومة المعني بالشؤون الأوروبية والآسيوية إلى أوكرانيا ودول أخرى لإجراء اتصالات معمقة مع جميع الأطراف بشأن التسوية السياسية اللازمة". ووصفت الصحيفة مقاربة الصين للأزمة بأنها "طريق مختلف مليء بالحكمة الشرقية"، وأن الأزمة "شبكة معقدة ويصعب حلها، ولكن ليست كل العقد ميتة. ومن الممكن حل العقد ببطء، الواحدة تلو الأخرى..".

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد عشرة أيام من توقيع اتفاق إيراني-سعودي باستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما برعاية صينية، زار الرئيس الصيني موسكو في ٢٠/٢٢ مارس ٢٠٢٣، مما خلق توقعات لدى الكثيرين بأن زيارته هي مسعى إلى وساطة محتملة أخرى من قِبل الصين، هذه المرة بين روسيا وأوكرانيا، وذلك على خلفية مبادرة الأمن العالمي الصينية التي أطلقتها بكين رسميًّا في ٢١ فبراير ٢٠٢٣.

وربما قدّرت الصين أن موقفها الحيادي من الحرب في أوكرانيا يؤهلها للقيام بدور وساطة في هذا الشأن. فصحيح أن بكين لم تدن عملية التدخل العسكري الروسي، غير أنها لم تعترف بضم روسيا لإقليم القرم عام ٢٠١٤، أو الأقاليم الأوكرانية الأربعة الأخرى في سبتمبر ٢٠٢٢. في الوقت ذاته، ترى الصين أن واشنطن هي المتسببة في هذه الأزمة، من خلال تجاهلها المخاوف الأمنية الروسية بالإصرار على فتح الباب أمام انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو.

وقد جاء الرفض الأمريكي للمبادرة الصينية واضحًا، حيث انتقدتها واشنطن بشدة، على اعتبار أن وقف إطلاق النار أو الهدنة في هذه المرحلة سيعني رمزيًّا الاعتراف بالغزو الروسي واحتلال الأراضي الأوكرانية. وكثيرًا ما تقوم واشنطن بتحذير بكين من عواقب تقديم الدعم العسكري لموسكو، ويلاحظ في هذا الصدد، أن الوثائق الأمريكية المسربة تشير إلى أنه على الرغم من عدم وجود مؤشر حالي على أن الصين قدمت مساعدات عسكرية فتاكة لروسيا، فإنه في حال مهاجمة كييف موسكو باستخدام أسلحة قدمتها الولايات المتحدة أو الناتو، فمن المحتمل أن ينظر إليها على أنها تدخل أمريكي مباشر في الصراع، لا يستبعد معه أن تجد بكين مبررًا لتسليح موسكو.

والخلاصة هنا هي أن أغلب التقديرات الغربية تشير إلى أن الصين لا تمتلك القدرة على التوسط لإنهاء الحرب في أوكرانيا، وأن هناك مبالغة في تقدير قدرتها في هذا الشأن. ويشار في ذلك إلى أن حياد الصين، من المنظور الغربي على الأقل، "حياد موالٍ لروسيا" بدأ حتى قبل الأزمة، وبالتالي لا ينظر إلى الصين على أنها وسيط جدير بالثقة من قِبل الغرب.

وعلاوة على ما تقدم، فمن المهم الإشارة إلى أن الصين لم تقدم، حتى الآن، أي أفكار حول كيفية جذب الأطراف إلى طاولة المفاوضات، كما لا يبدو أن الصين تسعى إلى الحصول على موافقة الأمم المتحدة على خطة السلام التي طرحتها.

ثالثًا: احتمالات المستقبل

مع استمرار تأكيد كل من روسيا وأوكرانيا مواصلة القتال، وعدم توافر الظروف الكفيلة بإطلاق عملية سياسية لتسوية الصراع عن طريق التفاوض، طرح بعض الكتاب الأمريكيين سيناريو يقوم على فكرة أن الأهداف التي أعلنتها أوكرانيا من وراء الحرب أصبحت تتعارض مع المصالح الغربية الأخرى؛ لأن تكاليف الحرب آخذة في الارتفاع، وبات الرأي العام الغربي وحكومات الدول الداعمة لأوكرانيا تشعر بالضجر بسبب استمرار الدعم. وبالتالي أفضل طريق للمضي قدمًا من قِبل الغرب هو تبني استراتيجية متسلسلة ذات شقين، تهدف أولًا إلى تعزيز القدرة العسكرية لأوكرانيا، وبعد ذلك، "وعندما ينتهي موسم القتال في أواخر هذا العام" (الهجوم المضاد الذي يتردد أن أوكرانيا سوف تشنه منذ فترة)، ينقل الغرب موسكو وكييف من ساحة المعركة إلى طاولة المفاوضات. وتقوم وجهة النظر هذه على افتراض أن الغرب سيسرّع من دعم أوكرانيا بأحدث الأسلحة والعتاد، بحيث يضمن نجاح الهجوم الأوكراني المضاد، وفرض خسائر فادحة على روسيا، وتقليص خياراتها العسكرية، بما يجعلها أكثر استعدادًا للتفكير في تسوية دبلوماسية.

أما الشق الثاني من الاستراتيجية الغربية المقترحة، فيتمثل في طرح خطة في وقت لاحق من هذا العام للتوسط في وقف إطلاق النار وعملية سلام لاحقة تهدف إلى إنهاء الصراع بشكل دائم. ولا تستبعد وجهة النظر هذه إمكانية فشل هذه المناورة الدبلوماسية، وأنه حتى لو استمرت روسيا وأوكرانيا في تكبد خسائر كبيرة، فقد تفضل إحداهما أو كلتاهما مواصلة القتال. ويضيف أنه مع تصاعد تكاليف الحرب واحتمال حدوث مأزق عسكري يلوح في الأفق، فإن الأمر يستحق الضغط من أجل التوصل إلى هدنة دائمة، "يمكن أن تمنع تجدد الصراع، والأفضل من ذلك أن تمهد الطريق لسلام دائم".

وهنا يتصور البعض سيناريو يقوم على موافقة روسيا على وقف إطلاق النار من أجل الحصول على مكاسبها الإقليمية في أوكرانيا "دون توافر حسن النية لديها لتأمين تسوية سلمية دائمة من خلال التفاوض". ومن المفترض أن تدخل أوكرانيا من جانبها في مثل هذه المفاوضات ولديها أولوياتها القصوى ممثلة في استعادة حدودها عام ١٩٩١، والتعويضات الضخمة التي ستطلبها، ومساءلة روسيا عن جرائم الحرب. وبما أن الرئيس "بوتين" سيرفض بالتأكيد كل هذه المطالب، فإن الجمود الدبلوماسي المطوَّل سوف يفرض نفسه، مما ينتج عنه فعليًّا صراع مجمد جديد مستدام، مثل ذلك السائد في شبه الجزيرة الكورية، التي ظلت مستقرة إلى حد كبير دون اتفاق سلام رسمي لمدة ٧٠ عامًا. وبالمثل، كانت قبرص مقسمة ولكنها مستقرة منذ عقود. "هذه ليست نتيجة مثالية، إلا أنها أفضل من حرب شديدة الحدة تستمر لسنوات".

ومع ذلك لا تستبعد وجهة النظر هذه أن تفشل هذه "الانفراجة الدبلوماسية"، بمعنى رفض كييف الموافقة على وقف إطلاق النار وبدء جهود دبلوماسية، متجاهلة الضغوط الغربية المحتملة للتخلي عن هدف استعادة جميع أراضيها، بما فيها شبه جزيرة القرم. هنا تعتقد هذه الرؤية أن تحقيق انفراجة ممكن فقط في حالة إزاحة الرئيس "بوتين" عن السلطة، وهو أمر سبق أن عبَّر عنه الرئيس "بايدن" العام الماضي قبل أن تعود إدارته وتؤكد أنها لا تؤمن بمسألة تغيير النظام. ففي تلك الحالة يمكن للحكومات الغربية أن تعد برفع العقوبات بالكامل عن روسيا وتطبيع العلاقات معها، "فقط إذا وقَّعت موسكو اتفاق سلام مقبول لكييف".

وهكذا تخلص وجهة النظر هذه إلى "أن السلام في أوكرانيا لا يمكن أن يكون رهينة لأهداف الحرب، التي من المحتمل أن تكون بعيدة المنال، مهما كانت مبرَّرة أخلاقيًّا. وفي الوقت نفسه، ينبغي للغرب ألا يكافئ العدوان الروسي بإرغام أوكرانيا على القبول الدائم بخسارة الأراضي بالقوة. إن إنهاء الحرب مع تأجيل التصرف النهائي في الأراضي التي لا تزال تحت الاحتلال الروسي هو الحل". في هذا السياق، سبق لـ"هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق اقتراح إجراء استفتاءات، تحت إشراف دولي، في المناطق التي ضمّتها روسيا. ومع ذلك من المشكوك فيه أن تقبل روسيا بذلك.

وختامًا، تشير المواقف الفعلية لأطراف الصراع والأهداف التي أعلنها كل طرف كسبب للحرب، إلى صعوبة التوصل إلى حل وسط. ومع استمرار تطلُّع كل جانب إلى إمكانية تحقيق مكاسب عسكرية على حساب الآخر، تبدو مسألة التوصل إلى تسوية رسمية أمرًا بعيد المنال في الوقت الحالي. وفي هذا السياق يؤكد خبراء كثر، من الجانبين، أن كل ذلك يشير إلى حرب تتوافر بشأنها عناصر استراتيجية الحرب الطويلة الأمد والمفتوحة، ممثلة في: تزويد أوكرانيا بالأسلحة والذخيرة والتدريب والمعلومات الاستخباراتية التي تحتاج إليها للدفاع عن نفسها ضد روسيا، والتأكد من أن حلف الناتو لا يزال قويًّا بما يكفي لردع روسيا عن تصعيد الصراع، أو إعاقة وصول الإمدادات إلى أوكرانيا. وفي المقابل لا تزال النخبة الروسية الرئيسة ترى أن حربها وجودية من أجل بقاء الدولة ذاتها. وتشير تقديرات غربية عديدة إلى أنه "لا يوجد في روسيا من يدعم أي شكل من أشكال التنازلات الإقليمية من خلال عملية تفاوضية، وأن النخب في البلاد لن تجرؤ على الانقلاب على "بوتين"، الذي بالرغم من إخفاقاته، يظل الرهان الأفضل لهم للحفاظ على النظام والأمن.

أوكرانيا... نهاية الحرب النووية وبداية الحرب الاقتصادية

أ.د. نصر محمد عارف

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

يمكن القول بدرجة عالية من اليقين إن عصر استخدام الأسلحة النووية قد ولى إلى غير رجعة، وأن أقصى درجات توظيف السلاح النووي في الصراعات هو الردع والتهديد، ومنع الخصم من تجاوز خطوط معينة، ولكن الاستخدام الفعلي للسلاح النووي في عصر الفضاءات المفتوحة، والعولمة الشاملة، والرغبة العارمة في التمسح بالأطر الأخلاقية والحقوقية والإنسانية من جميع الدول والحكومات بغض النظر عن حقيقة التمسك بهذه الأطر وتنفيذها في أرض الواقع. في ظل واقع دولي كهذا يكون من الصعب استخدام أسلحة دمار شامل.

كما إن استخدام القنبلة القذرة -التي هي عبارة عن تركيب مزيج من المتفجرات، مثل الديناميت والمسحوق الإشعاعي والرصاص، وتُعرف أيضًا باسم جهاز تشتيت الإشعاع RDD- قد أصبح من الصعوبة بمكان؛ حيث إن ما يسببه استخدامها من خسائر على مستوى المسؤولية القانونية، والأخلاقية الدولية التي تنال من سمعة وشرعية الدولة التي تستخدمها تفوق بمراحل النتائج الميدانية التي يحققها استخدامها. وانطلاقًا من أن العالم اليوم يعيش حالة غير مسبوقة من سرعة المعرفة، ومن تأثير المعرفة على مكانة الدول ومصالحها. فسيكون من الصعب أن يغامر أي نظام سياسي بمصالح دولته من أجل تحقيق أهداف عسكرية بأسلحة نووية يمكن تحقيقها بأسلحة تقليدية لم تعد تختلف كثيرًا في قوتها التدميرية وفي إخضاع العدو، عن الأسلحة النووية.

يمر العالم اليوم بلحظة تاريخية فارقة، ما بعدها سيكون مختلفًا كثيرًا عما قبلها. فالأزمة الأوكرانية التي مر عليها أكثر من عام، وهي تمثل مواجهة عسكرية حقيقية بين أضخم القوى العسكرية في العالم، لم ولن يتم فيها استخدام الأسلحة النووية بأي شكل أو نوع، أو على أي مستوى. وكان واضحًا منذ البداية أن السلاح الأقوى الذي تم توظيفه فيها هو السلاح الاقتصادي، وقد تم استخدام هذا السلاح من قبل أكبر تحالف عسكري في تاريخ البشرية، وهو حلف شمال الأطلسي، وهذا الأمر لم يأتِ عبثًا، أو مصادفة، بل يمثل توجهًا استراتيجيًا لدى القوى الغربية؛ خصوصًا أن الزمن القادم هو زمن اقتصادي بكل معنى الكلمة، وأن السلاح الموجع هو الاقتصاد، حتى وإن لم يحقق أهدافه مع روسيا، ولكنه سيؤتي ثماره مع القوى الأخرى التي يعدّها العالم الغربي معادية له، مثل الصين وغيرها.

أولًا: الاقتصاد يعيد تشكيل التفاعلات الدولية

يُجمع العديد من الخبراء على أن الحرب الاقتصادية العالمية قد بدأت فعلًا، وأننا الآن في خضم اندفاعاتها الأولى. ولأننا في عصر تغلب فيه القوة الناعمة على القوة الخشنة؛ فإن ميدان هذه الحرب سيكون الاقتصاد بكل وسائله وأدواته. لقد بدأت أولى بواكير هذه المرحلة بإعادة تشكيل التحالفات الدولية في العالم الغربي ذاته، وكانت أولى الخطوات "البريكست" الذي أُطلق على عملية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وحينها نشر كاتب هذه السطور مقالًا عنوانه "بريطانيا تخرج من الجغرافيا لتصنع التاريخ" في يوم الإثنين ٧ أكتوبر ٢٠١٩، جاء فيه "الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي "بريكست"، خروج من جغرافية أوروبا المثقلة بالمشكلات والأزمات، والتي تلبد سماء مستقبلها بغيوم كثيفة، تصعب معها الرؤية الواضحة؛ وفي الوقت نفسه دخول في صناعة تاريخ جديد للحضارة الغربية؛ يجمع الدول التي يديرها الأنجلوساكسون في أمريكا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا في كيان اقتصادي واحد، وقوة استراتيجية واحدة، تمثل القلب الجديد الذي يعيد ضخ دماء جديدة للحضارة الغربية تبقيها على قيد الحياة، وفي موقع الصدارة لقرن جديد. لذلك لا بد من وضع الصورة كاملة أمام أعيننا لتتضح الرؤية، هذه الصورة تشتمل على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ومواجهة الولايات المتحدة للصين، والخلاف العنيف بين بريطانيا وأمريكا من جانب وروسيا من جانب آخر.

وبعد ذلك بعامين وفي سبتمبر ٢٠٢١ تم الإعلان عن إنشاء تحالف استراتيجي يجمع الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأستراليا وأطلق عليه "أوكوس" AUKUS اختصارًا لأسماء الدول

> **"يعيش العالم اليوم حالة غير مسبوقة من سرعة المعرفة، ومن تأثير المعرفة على مكانة الدول ومصالحها، لذلك من الصعب أن يغامر أي نظام سياسي بمصالح دولته من أجل تحقيق أهداف عسكرية بأسلحة نووية يمكن تحقيقها بأسلحة تقليدية لم تعد تختلف كثيرًا في قوتها التدميرية وفي إخضاع العدو، عن الأسلحة النووية."**

الثلاث المشاركة، ويهدف هذا التحالف إلى تسهيل تبادل المعلومات، والابتكارات التكنولوجية في مجال الذكاء الاصطناعي والأنظمة السيبرانية وتكنولوجيا الغواصات، وكذلك ظهور إمكانية توجيه ضربات من مسافات بعيدة، ونقل تكنولوجيا بناء الغواصات النووية إلى أستراليا. ويعدّ هذا التحالف الجديد بداية للمواجهة المباشرة بين الغرب، وعلى رأسه أمريكا وبريطانيا من جانب والصين من جانب آخر، وردًّا على ذلك التحالف قامت الصين ببناء قاعدة في جزر سليمان في مارس ٢٠٢٢، وبدأت في توثيق العلاقات مع جزر فيجي وكلتاهما تقع في جنوب المحيط الهادئ إلى الشرق من أستراليا.

ثم جاءت الحرب الأوكرانية وتحققت المواجهة المباشرة بين الغرب مجتمعًا في حلف الناتو وبين روسيا، واشتعلت الحرب الاقتصادية بصورة غير مسبوقة في التاريخ الحديث، وكان الهدف منها تدمير الاقتصاد الروسي، ولكن نتيجة للتخطيط الاستراتيجي للقيادة الروسية كانت آثار تلك الحرب الاقتصادية أكثر تدميرًا في اقتصادات أوروبا والولايات المتحدة؛ مما قاد إلى سقوط حكومات، وتهديد أخرى بالمصير نفسه في أول انتخابات قادمة، وبدأت المجتمعات الأوروبية تعرف حقيقة معنى اقتصاد الحرب؛ من حيث تقنين استهلاك السلع، وانقطاع الكهرباء،

والعودة للفحم، والأخشاب، بالإضافة إلى ظهور أزمات اقتصادية واجتماعية لم تعرفها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

وحيث لم تفلح الأزمة الأوكرانية في فك الارتباط بين الصين وروسيا فكان الخيار الاستراتيجي هو إشعال أزمة تايوان لدفع الصين للمواجهة العسكرية، أو التورط في غزو تايوان، ومن ثمّ، الدخول في حالة اقتصاد حرب، وبذلك يتم إرباك الخطط الصينية في التفوق الاقتصادي على الولايات المتحدة. وهناك في الجعبة الغربية الكثير الذي سيخرج في الأيام القادمة.

ثانيًا: الحروب العالمية القادمة حروب اقتصادية

الحرب العالمية الثالثة بدأت بالفعل بين الشرق ممثلًا في الصين وروسيا، وبين الغرب ممثلًا في واشنطن ومن سيكمل المسار معها، خصوصًا بريطانيا وكندا وأستراليا، لأن بقية أوروبا إما ستشهد تغيير حكومات في الفترة القادمة، أو سوف تضطر حكوماتها تحت الضغوط الشعبية للتراجع للاهتمام بالأوضاع الاقتصادية لشعوبها. هذه الحرب تدور في ميدان الاقتصاد بأدوات مختلفة، إما بالوسائل العسكرية، أو من خلال الأوبئة والفيروسات، أو من خلال افتعال الأزمات وفرض العقوبات والمقاطعة الاقتصادية، وما على شعوبنا في العالم العربي إلا أن تدرك أن الاقتصاد هو الميدان الحقيقي للمواجهة في الزمن القادم، وأن القوة العسكرية دون قوة اقتصادية كافية لن تكون قادرة على ضمان الأمن القومي للدول والمجتمعات.

إن محور تفاعلات العالم السلمية والحربية هو الاقتصاد، والهدف الأسمى للدول والمؤسسات والأفراد هو الاقتصاد، إما لمعالجة أزمة، أو لتحقيق حظوة مالية. وهذه الحقيقة الواضحة للعيان أعادت تشكيل صورة العالم الذي نعيش فيه، وأعادت ترتيب أوزان الدول والمجتمعات، ومن ثمّ، أعادت خلق الحروب والصراعات. وبناءً على ذلك يجدر بالباحث السياسي الجاد أن يفتش عن الاقتصاد خلف كل الحروب والصراعات التي ينشغل بدراستها وتحليلها، فكل صراع من تلك الصراعات خلفه أبعاد اقتصادية هي التي تشعله أو تحركه أو تغذيه. ومن ثمّ، فإن الكشف عن الأساس الاقتصادي للصراعات السياسية والحروب سيجعل فهمها أيسر، وتفسيرها أقرب إلى الحقيقة.

وهنا من الضروري تأكيد أن الحضور الاقتصادي القوي في الصراعات والحروب -سواء كسبب للحرب، أو كهدف لها لتنشيط اقتصادات الحرب- قد ساهم في إعادة صياغة طبيعة تلك الحروب، وأعاد تحديد مجالاتها وأبعادها، بحيث صارت **أولًا**: حروبًا محدودة في نطاق ضيق، ولم تعد حروبًا كبرى أو شاملة، كما كان في الحربين العالميتين أو الحرب الكورية، أو حرب فيتنام، أو حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣، لأن الهدف منها محدد وحسابات الكسب والخسارة مدروسة بدقة؛ و**ثانيًا**: صارت حروبًا طويلة وتستغرق أزمانًا أطول، وتتحول إلى صراع اجتماعي ممتد، قابل للتفجير في أية لحظة، حتى تستمر اقتصادات الحرب في العمل والإنتاج. و**ثالثًا**: أنها أصبحت تركز على البنية التحتية وتدور في المدن والمناطق المعمورة، ولم تعد تقتصر على ساحات القتال البعيدة عن السكان، لأنه دائمًا مع كل حرب ترتفع شعارات "إعادة الإعمار"، وكأن الهدف هو اقتصادات إعادة الإعمار.

وهنا لا بد من التمييز بين الحروب الاقتصادية من جانب، واقتصادات الحروب من جانب آخر، فالحروب الاقتصادية هي التي يكون سبب اشتعالها الصراع على موارد اقتصادية، أو مصالح اقتصادية يتنافس عليها أطراف يفشلون في

الوصول إلى صيغة لاقتسامها بالطرق السلمية؛ فيسعى أحدهما، أو كلاهما إلى الاستحواذ عليها بالوسائل العسكرية، وذلك عندما يكون الطرفان متكافئين، أما في حالة الحروب التي تشعلها القوى الكبرى الاستعمارية السابقة، أو الوارثون من المستعمرين الجدد، فعادة يتم تحريك وكلاء محليين لإشعال الحرب للسماح للقوى الاستعمارية السابقة، أو الحالية بأن تنهب الثروات بصورة هادئة، فيما يتصارع المخدوعون من الأطراف المحلية على أهداف قد لا تكون لها علاقة على الإطلاق بالاقتصاد أو بالثروات موضع الحرب. وقد تكرر هذا المشهد في العديد من الدول في العالم الثالث عامة، بأن تشتعل حرب بين دول، أو داخل دول على أسباب قد لا تستحق الحرب، لأن "الماريونيت" Marionette الذي يحرك مسرح العرائس أراد لهذه العرائس الخشبية أن تتقاتل لتفتح له الباب للدخول وتحقيق أهدافه في الاستيلاء والنهب والسرقة.

ثالثًا: العلاقة التبادلية بين الاقتصاد والحروب

نتيجة للأزمات الاقتصادية المتتالية منذ عام ٢٠٠٨ أصبحت دول العالم تضع المصالح الاقتصادية في قمة أولوياتها لمواجهة المشكلات التي تعاني منها مجتمعاتها، وفي ظل حالة من البرجماتية والنفعية تمثل الخلفية الفلسفية للنظام الدولي الذي صاغته وتحركه القوى الرأسمالية/الليبرالية، فإن جميع الوسائل تصبح متاحة ومبررة أخلاقيًّا لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية للقوى الدولية المسيطرة. هنا تكون الحروب من أهم الوسائل التي يتم من خلالها تنشيط الاقتصاد، وخلق الحاجات، وتشغيل الصناعات سواء العسكرية في وقت الحرب، أو الصناعات المدنية بعد انتهاء الحرب. ومن ثمّ، سوف تتوسع الحروب الاقتصادية، وتتمدد معها اقتصادات الحرب، وتصبح العلاقة بين الحروب والاقتصاد علاقة جدلية تبادلية، كل منهما يخلق الآخر ويغذيه.

فاقتصادات الحروب قد تكون أخطر من الحروب الاقتصادية، لأنه يكون هدفها الحرب ذاتها، وليس آثارها، أو ما يمكن أن يحدث أثناءها من استيلاء، ونهب للموارد والثروات، فاقتصادات الحروب غايتها استمرار الحرب واشتعالها، حتى يتم تزويد الأطراف المتحاربة بالسلاح والذخيرة، وحتى يتم استغلال الآثار التي تخلفها الحروب من ندرة السلع، وارتفاع الأسعار، وتعطل سلاسل التوريد... إلخ.

وإذا كانت الدول هي الفاعل الرئيس في الحروب الاقتصادية، خصوصًا الدول الكبرى، أو الدول الإقليمية الأقوى، فإن اقتصادات الحروب تتعدد ويتنوع الفاعلون فيها، والمستفيدون منها. ابتداء من المركبات الصناعية العسكرية في الدول المصنعة، والمصدرة للأسلحة، إلى الشركات الاقتصادية العابرة للقارات، إلى المنظمات غير الحكومية الدولية التي تستفيد من الحروب في الحصول على تبرعات ضخمة، إلى التجار المحليين، ورجال الأعمال الذين ينتمون للأطراف المتحاربة، كل هؤلاء يستفيدون غاية الاستفادة من اقتصادات الحروب إلى حد أنه قد يسعون إلى إطالتها، ويستثمرون في استمرارها.

وإذا نظرنا في المحيط الجغرافي الذي نعيش فيه؛ والذي تعددت فيه الحروب وتوسعت، نراها أصبحت حدثًا شبه عادي، لا يثير الكثير من الدهشة والتوقف، بل صار اشتعالها هو الاحتمال الأقرب عند ظهور أي خلاف بين دولتين، أو داخل أية دولة، وذلك لكثرة وتعدد هذه الحروب التي لم يكن هناك سبب منطقي يبررها من

الأسباب التي اعتادت البشرية عليها. بل صارت الحروب تشتعل لأسباب قد تكون غير مفهومة في العديد من الحالات، لأنه كانت هناك وسائل عديدة لتحقيق الأهداف، وتصفية الخلافات غير الحرب، وما تجره من ويلات ودمار.

ولكن البحث عن الأهداف الاقتصادية -خصوصًا للقوى الدولية التي شاركت في إشعال الحروب بصورة ظاهرة أو خفية- في كل تلك الحروب التي عانت منها الدول العربية قد يسهم في تفسيرها، ويقدم صورة واضحة لما حدث، ولماذا حدث، ومن المستفيد مما حدث. كذلك، فإن فهم ما يدور في العالم من حولنا يحتاج إلى أن نستحضر اقتصادات الحرب كما في حالة أوكرانيا، حيث نجحت المجمعات الصناعية العسكرية في الدول الغربية في أوروبا وأمريكا وكندا في التخلص من الأسلحة القديمة من خلال تزويد أوكرانيا بها، وهم يعلمون أن روسيا سوف تدمرها، وذلك لتنشيط الصناعات العسكرية في تلك الدول للابتكار وتصنيع أسلحة جديدة، وهكذا يتم تدوير عجلة الاقتصاد من خلال استمرار الحرب في أوكرانيا بصورة مشروعة داخليًّا تحت غطاء الديمقراطية وحقوق الإنسان والسيادة... إلخ.

والحروب الاقتصادية القادمة في مختلف مناطق إفريقيا، سواء كانت حروبًا صغيرة تشعلها "بوكوحرام"، أو "داعش"، أو "القاعدة"، أو حروبًا يشعلها المغامرون من العسكريين في انقلابات بدأت تعود لدول إفريقيا من جديد. فكل ذلك سوف يعيد تنشيط سوق السلاح، والصناعات العسكرية، والجيوش الاقتصادية الخاصة مثل بلاك ووتر الأمريكية، وفاجنر الروسية، وفي الوقت نفسه يعيد فتح الأسواق لكل متطلبات إعادة الإعمار التي تأتي بعد انتهاء الحروب، وفوق كل ذلك وأثناء كل ذلك تتم سرقة ونهب الموارد والمواد الخام النادرة والاستراتيجية من الدول الإفريقية.

وختامًا، عالم اليوم قد دخل بقوة في حالة تصارع اقتصادي شرسة لعل أفضل توصيف لها هو سلسة الأفلام الأمريكية "ألعاب الجوع" Hunger Games التي تضفي الأخلاقية والبطولة على كل عمليات التخلص من الآخرين والقضاء عليهم لضمان بقاء الذات واستمرارها، وما يتم في هذه السلسلة من الأفلام على مستوى الأفراد سوف يطبق على العلاقات بين الدول، وسيكون محور الصراع هو اقتصادات البقاء من الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية للإنسان.

آفاق عدم الانتشار النووي في ظل تعليق الكرملين لمعاهدة ستارت الجديدة

أ.د. نورهان الشيخ

أستاذ العلاقات الدولية - جامعة القاهرة

أثار إعلان الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، في ٢١ فبراير ٢٠٢٣، تعليق مشاركة روسيا في معاهدة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية "ستارت-٣" الكثير من المخاوف حول مستقبل جهود حظر الانتشار النووي التي استمرت على مدى ما يزيد على نصف قرن، فقد كانت معاهدة "ستارت -٣"، المعاهدة الأخيرة المتبقية بين روسيا والولايات المتحدة، والمتعلقة بخفض ومراقبة الأسلحة النووية بين أكبر قوتين نوويتين.

تعود المعاهدة إلى عام ٢٠١٠ عندما تم توقيعها بين الرئيسين (آنذاك) الروسي "ديميتري مدفيديف"، والأمريكي، "باراك أوباما"، في العاصمة التشيكية "براج"، ودخلت حيِّز التنفيذ في ٥ فبراير ٢٠١١، بعد المصادقة عليها، وحُددت مدتها بـ ١٠ سنوات، قابلة للتمديد ٥ سنوات إضافية. وتتألف المعاهدة من ثلاثة أجزاء، وهي: نص المعاهدة، والبروتوكول، والملاحق الفنية، وجميعها ملزمة قانونًا، ويتضمن نص المعاهدة والبروتوكول، حقوق الطرفين وواجباتهما الأساسية، بما فيها تبادل المعلومات بينهما؛ للتحقق من الامتثال لبنود المعاهدة.

وتنص معاهدة "ستارت -٣"، على خفض كمية الرؤوس الهجومية "النووية" العابرة للقارات، التي يمتلكها كل من روسيا والولايات المتحدة بنسبة ٣٠%، وكذلك خفض الحدود القصوى لمنصات الإطلاق الاستراتيجية بنسبة ٥٠%، وتمَّت صياغتها على أساس التساوي في عدد الرؤوس النووية، وضمان أمن كِلا البلدين بشكل متكافئ.

وحددت الاتفاقية نوعية وكمية الأسلحة التي يمكن للبلدين امتلاكها بعد ٧ سنوات من توقيعها، بحيث لا يتجاوز عدد الرؤوس النووية في كِلا البلدين، ٧٠٠ رأس نووي في القواعد الأرضية، و١٥٥٠ رأسًا نوويًّا في القواعد البحرية والجوية، كما تنص على ألَّا يتجاوز عدد المنصات الأرضية الثابتة والمتنقلة لإطلاق الصواريخ النووية ٨٠٠ منصة.

ويمتلك الطرفان بموجب المعاهدة، حرية تحديد هيكل الثالوث النووي، مزيج من ناقلات جوية وبحرية وبرية، ونشر أنواع جديدة أخرى من الصواريخ والناقلات، شريطة أن يُخطِر كل منهما الآخر.

مع انتهاء المعاهدة عرضت روسيا على واشنطن تمديدها، دون شرط أو قيد، والبدء بتجميد عمل الترسانات النووية إلى حين إتمام الاتفاق بين الطرفين، الأمر الذي رفضته إدارة "ترامب" بذريعة أنه لا يصب في مصلحة الأمن القومي الأمريكي، وأصرت على أن تمتد المعاهدة

لتشمل منظومات روسية جديدة لم تكن موجودة عند توقيعها.

وفي يناير ٢٠٢١، أعلن "جو بايدن" موافقته على المقترح الروسي، بتمديد معاهدة "ستارت -٣"، والتفاوض مع روسيا حول التفاصيل، وبدأت اللقاءات بين الطرفين، وتم التوصل إلى اتفاق ينص على تمديدها مدة ٥ سنوات إضافية، إلا أن المصادقة لم تتم؛ بسبب توقف المباحثات مع بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا.

في هذا السياق، تنطوي الخطوة الروسية الخاصة بتعليق العمل بالمعاهدة من جانب واحد على مخاطر وتهديدات عديدة.

أولها: تقويض الثقة بين أكبر قوتين نوويتين في العالم اللتين تتحملان المسؤولية عن الاستقرار الاستراتيجي العالمي، فقد تطور نظام الحد من التسلح وحظر الانتشار النووي في إطار إجراءات لبناء الثقة بين موسكو وواشنطن، والتي بدأت في ستينيات القرن الماضي باتفاقية "سولت ١" الشهيرة مطلع السبعينيات، وكُللت باتفاقات "ستارت ١" عام ١٩٩١، وتأكدت مع "ستارت ٢"، ثم "ستارت ٣".

واعتُبِرت الأخيرة إنجازًا غير مسبوق بالنظر إلى تجاوزها مجرد تخفيض حجم الترسانة النووية للطرفين، إلى نظام تفتيش متبادل يدعم الثقة بينهما، ويمثل رافدًا لتعزيز التعاون في مجال منع الانتشار النووي، وغيره من المجالات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، حيث تتشكل بموجب الاتفاقية لجان مشتركة من كلا البلدين تقوم بعمليات التفتيش داخل القواعد العسكرية التي توجد فيها الأسلحة الاستراتيجية بمعدل ١٨ عملية تفتيش سنويًّا.

كما كانت المعاهدة علامة بارزة لنهاية الحرب الباردة، وما صاحبها من رعب نووي، وتهديدات بنشوب حرب عالمية ثالثة، نووية بالضرورة، تفني العالم والبشرية بأسرها، ليعود بتعليقها شبح المواجهة النووية، عزز من ذلك التصعيد بين موسكو وواشنطن على خلفية الأزمة الأوكرانية، وتكرار الحديث عن احتمال لجوء موسكو لاستخدام أسلحة نووية تكتيكية في أوكرانيا، ومن المعروف أن العقيدة النووية الروسية الصادرة في ٢ يونيو ٢٠٢٠ تجيز لموسكو الحق في استخدام الأسلحة النووية؛ ردًّا على استخدام الأسلحة النووية، وأنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل ضدها، و/أو ضد حلفائها، وكذلك في حالة حدوث عدوان ضد روسيا باستخدام الأسلحة التقليدية يمثل تهديدًا لوجود الدولة الروسية.

ثانيها: تجدد سباق التسلح النووي خاصة مع التوجهات السابقة لتحديث الثالوث النووي (البري والجوي والبحري) لكلا البلدين، وإحداث قفزات نوعية بترساناتهما النووية، ففي ٩ ديسمبر ٢٠٢٢ أعلن وزير الدفاع الأمريكي "لويد أوستن" عن خطط لتحديث الثالوث النووي للقيادة الاستراتيجية "ستراتكوم" للقوات المسلحة الأمريكية، ويتضمن ذلك اعتماد غواصات من طراز كولومبيا، وصواريخ سينتينيل البالستية العابرة للقارات، وزيادة وتيرة الاختبارات والبحث في مجال الصواريخ فرط الصوتية للحاق بروسيا والصين في هذا الإطار .

يأتي هذا في إطار العقيدة النووية الأمريكية الجديدة الصادرة في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢، التي أعادت تأكيد ما تضمنته سابقتها الصادرة في يناير ٢٠١٨ بشأن تحديث القدرات النووية الأمريكية، وكانت الأخيرة قد تضمنت عزم واشنطن زيادة الإنفاق على ترسانتها النووية لأكثر من ضعفين مع تخفيف القيود المفروضة على استخدام السلاح

النووي، وتحديث "الثالوث النووي" للولايات المتحدة الذي يتضمن الطيران الاستراتيجي، والصواريخ البالستية العابرة للقارات، والغواصات الحاملة للرؤوس النووية، وزيادة عدد القنابل النووية منخفضة القوة؛ من أجل تعزيز قدرة الولايات المتحدة على الردع النووي، علمًا بأن القوات المسلحة الأمريكية تملك أكثر من ألف قطعة من هذا السلاح، ومن المعروف أن القنابل النووية التي أسقطتها واشنطن على مدينتي: هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين في ٦ و ٩ أغسطس ١٩٤٥، كانت "منخفضة القوة".

هذا إلى جانب تقليص قوة القنابل النووية مع زيادة مداها، وعلى وجه الخصوص، تزويد الصواريخ البالستية النووية العابرة للقارات من طراز Trident المثبتة على الغواصات النووية بالرؤوس النووية الجديدة، وهو ما يتيح تحويل تلك الصواريخ إلى سلاح نووي تكتيكي؛ مما دفع البعض لوصف العقيدة النووية الأمريكية باستراتيجية "حرب نووية محدودة"؛ حيث تعتمد على توجيه ضربة نووية على نطاق ضيِّق دون إلحاق "ضرر مدمر" في الولايات المتحدة.

تتميز الأسلحة النووية التكتيكية في معظم الأحيان بحجمها ومداها واستهدافها لأهداف عسكرية محدودة دون سحق المنطقة بأسرها، والتسبب في تداعيات إشعاعية واسعة النطاق، والسلاح التكتيكي قصير المدى يكون مزودًا برؤوس نووية صغيرة تدعم نظام توجيه، ورأسًا حربيًا قويًا. ويبلغ مدى الأسلحة النووية التكتيكية، أقل من ٥٠٠ كيلومتر برًّا، وتصل إلى ٦٠٠ كيلومتر جوًّا وبحرًا.

وتنقسم الأسلحة النووية التكتيكية من حيث القوة إلى نوعين، **الأول** تفوق قوتها القنبلة التي سقطت على هيروشيما، و**الثاني** يتضمن أسلحة أخرى لا تزيد قوتها التدميرية على دُفعة نيران مدفعية، ويمكن تحميل الرؤوس الحربية النووية التكتيكية على أنواع مختلفة من الصواريخ التي تحمل عادة رؤوسًا تقليدية، مثل الصواريخ المجنحة، وقذائف المدفعية، ووفقًا للاستخبارات الأمريكية تمتلك روسيا نحو ٢٠٠٠ سلاح نووي تكتيكي.

في السياق ذاته، تعمل روسيا على تطوير قدراتها النووية، وتعتمد القوات النووية الاستراتيجية الروسية على أنظمة أرضية ثابتة ومتحركة من الصواريخ البالستية العابرة للقارات، وغواصات الصواريخ الاستراتيجية، والقاذفات الاستراتيجية المجهزة بصواريخ كروز الاستراتيجية جو أرض، والقنابل الجوية.

وأعلن الرئيس "بوتين" خلال اجتماع موسَّع مع قيادات وزارة الدفاع في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٢ استكمال تحديث الثالوث النووي الروسي بنسبة ٩٠%، وأكَّد عزم روسيا الاستمرار في هذا التطوير، لا سيما الصواريخ البالستية الفرط صوتية، وتتسلح قوات الصواريخ الاستراتيجية بعدة أنواع من الصواريخ البالستية العابرة للقارات: "يارس "RS-24، "ساتانا" (الشيطان)، "توبول "RT-2PM2، "سارمات "RS-28، "أفانجارد"، إلى جانب الصاروخ "تسيركون" فرط الصوتي، و"كاليبر" المجنح، و"بولافا"، كما تعمل موسكو على بناء ١٠ غواصات نووية (بوريه) إضافية بحلول عام ٢٠٢٧ لتعزيز أسطولها النووي الذي يضم ١١ غواصة نووية.

وفي ٢٧ مارس أعلنت موسكو أن عملية بناء بنية تحتية ساحلية في المحيط الهادئ ستنتهي في بداية عام ٢٠٢٤، وذلك لنشر الغواصتين ذواتَا المهام الخاصة "بيلجورود" و"خاباروفسك"، والقادرتين على حمل طوربيدات "بوسيدون" المُسيَّرة، والمزودة برؤوس حربية نووية.

ثالثها: دعم التوجه نحو نشر أسلحة وتكنولوجيا نووية في دول غير نووية، من أهم بنود معاهدة "ستارت ٣" هو ذلك المتعلق بحظر نشر أسلحة استراتيجية هجومية، خارج نطاق الحدود الجغرافية لكلا البلدين، وقد يؤدي تعليق المعاهدة، والتحرر من الالتزامات المنصوص عليها إلى مخاطر نشر أسلحة نووية في دول غير نووية حليفة.

وفي هذا الإطار، أعلن الرئيس "بوتين" في ٢٥ مارس ٢٠٢٣ نشر أسلحة نووية تكتيكية على أراضي بيلاروس، ومن المعروف أن كُلًّا من روسيا وبيلاروس يجمعهما صيغة كونفدرالية تتمثل في دولة الوحدة، كما أن كليهما عضو في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وهي حلف عسكري تقوده روسيا، ويضم خمس دول إلى جانبها من الفضاء السوفيتي السابق، وقد تم بالفعل إرسال عشر مقاتلات روسية إلى "مينسك" تستطيع حمل أسلحة نووية تكتيكية، وبدأ الخبراء الروسيون تدريب الأطقم البيلاروسية عليها في ٣ أبريل، وسينتهي إنشاء مستودع خاص بالأسلحة النووية التكتيكية الروسية في بيلاروس في الأول من يوليو المقبل.

وتتضمن الأسلحة النووية التكتيكية التي تنشرها روسيا في بيلاروس الصواريخ الجوية المزوّدة برؤوس نووية، وستحملها الطائرات العشر التي ستتبع سلاح الجو البيلاروسي، وسيتم تجهيز تلك الطائرات لتكون قادرة على حمل السلاح النووي، ويبلغ مدى عمل تلك الصواريخ ٢٥٠٠ كيلومتر، بالإضافة إلى منصات منظومة "إسكندر" العملياتية التكتيكية التي يصل مدى صواريخها مسافة ٢٥٠٠ كيلومتر أيضًا، وباستطاعة الرأس القتالية التي يحملها صاروخ "إسكندر" أن تُحدِث انفجارًا بقوة ٥٠ كيلوطنًا، أي ما يزيد بمقدار نحو ٣ أضعاف على قوة القنبلة التي تم إسقاطها على هيروشيما اليابانية عام ١٩٤٥، وتمتلك الصواريخ الجوية المواصفات نفسها تقريبًا.

> "تم إرسال عشر مقاتلات روسية إلى "مينسك" تستطيع حمل أسلحة نووية تكتيكية، وبدأ الخبراء الروسيون تدريب الأطقم البيلاروسية عليها في ٣ أبريل، وسينتهي إنشاء مستودع خاص بالأسلحة النووية التكتيكية الروسية في بيلاروس في الأول من يوليو المقبل."

وقد يمتد الأمر إلى نشر روسيا سلاحًا نوويًّا استراتيجيًّا في بيلاروس، إضافة إلى السلاح النووي التكتيكي، يدعم ذلك كون الأخيرة لا تزال تحتفظ بأكثر من ٨٠ منصة ثابتة تحت الأرض للصواريخ البالستية العابرة للقارات في حالة تقنية جيدة.

كان الرئيس البيلاروسي "ألكسندر لوكاشينكو" قد طلب مرارًا من روسيا نشر أسلحة نووية على أراضي بلاده كجزء من عملية ردع عسكري ضد حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مؤكدًا أن "مينسك" تعرضت على مدار السنوات الأخيرة لضغوط من الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أوروبية، وأن هذه الضغوط طالت الداخل البيلاروسي، في إشارة إلى سعي الدول الغربية إلى إسقاط نظامه، واستبدال نظام آخر موالٍ للغرب به عبر ثورة ملونة؛ حيث شهدت بيلاروس احتجاجات قادتها المعارضة في أغسطس ٢٠٢٠، وذلك بعد فوز الرئيس "لوكاشينكو" بأكثر من ٨٠% من الأصوات في الانتخابات، وقامت المرشحة الرئاسية والمعارضة "سفيتلانا تيخانوفسكايا"، بالاحتجاج على نتيجة الانتخابات، وتحريك احتجاجات في الشارع البيلاروسي، وهي الاحتجاجات التي تم قمعها بعد اتهام الغرب بالوقوف خلفها، فضلًا عن طرد "تيخانوفسكايا" خارج البلاد، والتي بدورها حصلت على دعم غربي.

من ناحية أخرى، تؤكد موسكو أن نشر مثل هذه الأسلحة في بيلاروس لا يتعارض مع نظام عدم الانتشار النووي، وأنه جاء كرد فعل لاتخاذ واشنطن ترتيبات مماثلة مع العديد من حلفائها الأوروبيين؛ حيث قامت بتخزين ١٠٠ سلاح نووي أمريكي، في ست قواعد عسكرية أمريكية، في خمس دول أوروبية، فضلًا عن إعلان بولندا إمكانية استضافتها أسلحة نووية أمريكية، في أكتوبر ٢٠٢٢. كما أعلنت بريطانيا عن عزمها على إمداد أوكرانيا بذخيرة اليورانيوم المنضب، والتي وإن كانت لا تُعد من أسلحة الدمار الشامل، لكنها تترك غبارًا مشعًا، وبالتالي فهي خطيرة جدًا. وحذَّر الرئيس "لوكاشينكو" من أنه "إذا زودت بريطانيا "كييف" باليورانيوم، ستزود موسكو "مينسك" بيورانيوم حقيقي".

يضاف إلى هذا، أن الشراكة الدفاعية بين الولايات المتحدة، وأستراليا، وبريطانيا، التي تم إعلانها في ١٥ سبتمبر ٢٠٢١ "أوكوس"، تتضمن تبادل التكنولوجيات العسكرية، وتزويد أستراليا بغواصات نووية أمريكية، الأمر الذي يشكل تحديًا لنظام منع الانتشار النووي، من وجهة نظر موسكو، حيث لم تشاطر واشنطن دولة أخرى تقنية الدفع النووي سوى مرة واحدة عندما زودت بريطانيا بتلك التقنية عام ١٩٥٨، كما ستصبح أستراليا بحصولها على الغواصات النووية، بين خمس دول في العالم تتمتع بمثل هذه القدرات العسكرية النووية، ويتيح ذلك لأستراليا الدخول إلى نادي الدول المالكة للغواصات النووية، وذلك في إطار توطين التكنولوجيا بها بما فيه الشق النووي للمحركات النووية بنسبة تخصيب (٩٣ - ٩٧%)، وهي النسبة التي تسمح بتصنيع الأسلحة النووية (٩٠% فأكثر)، ويعد هذا خيارًا استراتيجيًّا لدول التحالف الثلاثة؛ حيث إنه كان من الممكن تعديل الغواصات الفرنسية التي تم العدول عنها من جانب أستراليا لتعمل بالطاقة النووية، ولكن بتخصيب ٢٠%، هذا فضلًا عن أن الغواصات سيتم تزويدها بصواريخ "توماهوك" التي يمكنها حمل رؤوس نووية.

ويعني ذلك أن أستراليا ستكون قادرة على بناء غواصات أسرع تعمل بالطاقة النووية، يصعب اكتشافها من خلال الأساطيل البحرية التي تعمل بالطاقة التقليدية، وبإمكانها أن تظل في المياه لأشهر، فضلًا عن قدرتها على إطلاق صواريخ لمسافات أطول محملة برؤوس نووية، على الرغم من أن أستراليا تؤكد أنها لا تعتزم تجهيزها بأسلحة نووية.

وعلى صعيد آخر، يؤدي قبول واشنطن بتزويد أستراليا بقدرات نووية إلى فقدانها المصداقية فيما يتعلق بدعوتها لدول أخرى إلى الالتزام الصارم بنظام منع الانتشار النووي، مما يشجع دولًا طامحة على امتلاك التكنولوجيا، والقدرات النووية المؤهلة للاستخدامات غير السلمية بالضرورة.

وختامًا، فإن كل هذه الإجراءات والإجراءات المضادة من الجانبين تدخلهما معًا، والعالم أجمع، في معضلة أمنية، وحلقة مفرغة من التصعيد، يخشى معها الكثيرون من أن تنزلق الأمور إلى مواجهة نووية، كان مجرد التفكير فيها أو الحديث عنها ضربًا من الخيال حتى وقت قريب.

تطورات السياسة الداخلية الأمريكية وتأثيرها على الوضع الأوكراني

السفير/ محمد توفيق

سفير مصر الأسبق بواشنطن

أولًا: المشهد الداخلي الأمريكي

تدخل الولايات المتحدة دورتها الانتخابية الجديدة بتوجيه لائحة اتهام جنائية ضد رئيسها السابق "دونالد ترامب"، وهي المرة الأولى التي توجَّه فيها مثل هذه التهم لرئيس أمريكي سابق. ودور "ترامب" السياسي لا يقتصر على كونه رئيسًا سابقًا، ولكنه أيضًا أول من أعلن ترشحه للانتخابات الرئاسية التي ستُجرى في نوفمبر ٢٠٢٤، فضلًا عن احتفاظه بشعبية كبيرة بين قطاع معتبَر من الأمريكيين، ولا يمكن إغفال أن قيادات الحزب الجمهوري أعربت عن دعمها لترامب رغم التهم الموجهة إليه والتي لا تتماشى مع القيم المحافظة التي يتبناها الحزب، بل ووجهت هذه القيادات انتقادات حادة إلى المدعي العام في نيويورك، علاوة على اتهامات "ترامب" له بالتربص والتسييس.

ونظرًا إلى أن الاتهام والمحاكمة بل والإدانة لا تُسقِط الحق في الترشح للرئاسة بصفة عامة، ولعدم اتضاح مدى توفر الأدلة الدامغة التي تثبت التهم الموجهة لترامب من جهة أخرى، فإن هذه القضية -إن لم تسقط- ستخلق مناخًا مشتعلًا بالاتهامات المتبادلة ونظريات المؤامرة في فترة ذات حساسية خاصة للحملات الانتخابية، من شأنها زيادة حالة الاستقطاب الموجودة في المجتمع الأمريكي.

وبغض النظر عما تؤول إليه القضية، وتأثيرها على مستقبل "ترامب" السياسي والشخصي، فلا يمكن إغفال تأثير حالة الشد والجذب التي تتسم بها الأوضاع الداخلية الأمريكية على توجهات السياسة الخارجية، ومع هذا من المهم عدم المبالغة في تقدير عمق مثل هذا التأثير، وعلى الأرجح فإنه سيأتي في سياق التوجه الاستراتيجي العام للسياسة الأمريكية وليس على حسابه.

ثانيًا: الصدام الأمريكي-الروسي في أوكرانيا

لا يمكن النظر للغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢ بمعزل عن السياسة الأمريكية تجاه روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، والتي عملت على تحجيم الدور الروسي دوليًّا من خلال توسع حلف شمال الأطلسي شرقًا بشكل متدرج وممنهج في آن واحد، وتكثيف الوجود العسكري الأمريكي في منطقة وسط آسيا، وتقليص الدور الروسي عالميًّا بصفة عامة، ولذلك فقد جاء التحرك العسكري الروسي في جورجيا عام ٢٠٠٨

وأوكرانيا في ٢٠١٤ ثم ٢٠٢٢ كرد فعل لهذه السياسة بمحاولة الحفاظ على وضعية الدولة الكبرى صاحبة مناطق النفوذ في محيطها الإقليمي - وفقًا للتصور الروسي- بغض النظر عن عدم توافق هذا التصور مع قواعد القانون الدولي.

وقد شاهدنا أن الغزو الروسي لأوكرانيا ساهم في تعزيز وحدة حلف الناتو في أوروبا، وقيام الحلفاء الأوروبيين بتحسين قدراتهم العسكرية، وعلى الأخص ألمانيا (مع الإبقاء على اعتمادهم الاستراتيجي على الولايات المتحدة)، فضلًا عن تحول السويد وفنلندا عن مواقفهما الحيادية التقليدية بطلب الانضمام للحلف، ورغم الثمن الباهظ الذي تحملته الدول الأوروبية، وروسيا ذاتها جراء الحصار الشامل الذي فُرِض عليها اقتصاديًّا وتكنولوجيًّا وسياسيًّا وثقافيًّا، فضلًا عن تكلفة الحرب ذاتها، وطبعًا أوكرانيا التي يدفع شعبها الثمن الأكبر، فإن الولايات المتحدة تبدو في وضع أفضل، وهو ما أكده الرئيس "بايدن" في بيانه أمام الكونجرس حول حالة الأمة State of the Union Address في ٧ فبراير ٢٠٢٣، حيث ركز على تماسك الولايات المتحدة داخليًّا، وتعافيها اقتصاديًّا، وتفوقها على الساحة الدولية، بل وأشار إلى أن الدول الديمقراطية بصفة عامة في وضع أقوى مما كانت عليه قبل عامين. أي إن الوضع الأوكراني حقق -في رأي الرئيس الأمريكي- أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بما يتعدى قيمة المساعدات المباشرة التي تقدمها الولايات المتحدة لأوكرانيا.

وفي الوقت الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون منذ البداية أن هدفهم من التصدي للغزو الروسي هو إضعاف الأخيرة للحد الذي لا تستطيع معه تكرار مثل هذا العدوان مستقبلًا، أي استنزاف روسيا في المستنقع الأوكراني دون أن تتمكن من تحقيق نصر حقيقي،

> "بغض النظر عما تؤول إليه قضية "ترامب"، وتأثيرها على مستقبله السياسي والشخصي، فلا يمكن إغفال تأثير حالة الشد والجذب التي تتسم بها الأوضاع الداخلية الأمريكية على توجهات السياسة الخارجية."

فإن شعار تحرير الأراضي الأوكرانية كافة الذي تطلقه القيادات الأوكرانية والغربية من آن لآخر لا يبدو واقعيًّا، خاصة مع تلويح القادة الروسيين بلا مواربة باستخدام السلاح النووي.

وهنا يطرأ سؤالان: **أولهما**، إلى أي مدى يستطيع التحالف الغربي التمسك بخطه السياسي الحالي، أي هل يخدم عامل الزمن الجانب الغربي أم الروسي في أوكرانيا؟ و**ثانيهما**، ما تأثير الأزمة الأوكرانية بمساراتها المحتملة (التصعيد - التهدئة - التحول إلى أزمة مزمنة) على شكل النظام الدولي الآخذ في التبلور، وعلى المصالح المصرية بصفة خاصة؟

ثالثًا: موقع الأزمة الأوكرانية من إعادة تشكيل النظام الدولي

لم تسمح الولايات المتحدة لاشتعال الموقف في أوروبا بأن يثنيها عن توجهها الاستراتيجي نحو احتواء الصين، ومحاولة تقويض نموها الاقتصادي والعسكري. فقد اهتمت بإنشاء وتنشيط سلسلة من التجمعات السياسية والاقتصادية والعسكرية في آسيا ("كواد" بين الولايات المتحدة، وأستراليا، والهند، واليابان) - ("أوكوس" بين الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأستراليا، والذي قامت الأخيرة في إطاره بشراء غواصات نووية أمريكية، رغم تداعيات ذلك على نظام منع الانتشار النووي) - (الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ Indo-Pacific Economic Framework for Prosperity - IPEF)، فضلًا عن تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في المسرح الآسيوي، وتعزيز التعاون العسكري مع تايوان واليابان وكوريا الجنوبية. ونلاحظ في هذا الإطار تحول التفكير الاستراتيجي الأمريكي من نطاق آسيا والمحيط الهادئ ASIA PACIFIC إلى نطاق المحيطين الهندي والهادئ INDO PACIFIC، مما يؤكد تصاعد أهمية الهند المطردة في الاستراتيجية الجديدة.

وفي هذا السياق أكد الرئيس "بايدن" في نهاية بيانه أمام الكونجرس حول حالة الأمة، في ٧ فبراير الماضي، أن بلاده تواجه نقطة تحول Inflection Point ، وذلك على سبيل تأكيد أهمية الاستمرار في التوجه الذي طبقته إدارته بالفعل، ومن بين عناصره الدعم الكبير للجانب الأوكراني في تصديه للغزو الروسي، وتثبيت سياسات محكمة لاحتواء الصين، ويأتي هذا البيان في أعقاب إطلاق استراتيجية الأمن القومي الأمريكية التي صدرت في أكتوبر ٢٠٢٢، والتي تناولت رؤية الإدارة بشكل أشمل.

ونلاحظ أن البيانات والوثائق الأمريكية المعلنة والخطوات السياسية المتخذة منذ الغزو الروسي -وقبله أيضًا- تطرح خطوطًا عريضة جديدة للأمن القومي الأمريكي، كما نلاحظ أن لهذه التصورات جذورًا واضحة في إدارتي "أوباما" و"ترامب"، تبلورت بشكل أكثر وضوحًا في إدارة "بايدن"، ومن ثمّ فهي تُعبِّر عن رؤية المؤسسة الحاكمة، ولا تقتصر على موقف مؤقت للإدارة الحالية.

تعبر استراتيجية الأمن القومي الجديدة عن إدراك للتحولات العميقة التي حدثت للنظام الدولي والإقليمي، وتقر بنهاية نظام ما بعد الحرب الباردة (الذي اتسم بالأحادية القطبية)، وتؤكد أن نظامًا عالميًّا جديدًا سيتشكل خلال السنوات القليلة القادمة، وتضع تصورًا لكيفية إدارة التحول وهندسة نظام دولي يحقق مصالحها في ظل التحديات المتنوعة، وذلك من خلال سياسة احتواء جديدة للصين، واستنزاف ممنهج لروسيا، واعتبارهما (مع اختلاف أشكال التعامل مع كل منهما) كتلة استراتيجية معادية، وتصوير هذا الصراع على أنه قيمي ووجودي ما بين الأنظمة الديمقراطية وتلك السلطوية.

وللرؤية الأمريكية الجديدة -والتي ظهرت بشكل أشمل في بيان الرئيس أمام الكونجرس- بعد اقتصادي أساسي، فهي تتصور شكلًا جديدًا للعلاقات الاقتصادية الدولية، أو شكلًا جديدًا للعولمة. وقد يكون هناك قدر من المبالغة في شعار أطلقه الرئيس الأمريكي بأن سلاسل الإنتاج يجب أن تبدأ في أمريكا وتنتهي فيها، وتأكيده أن كل المواد المستخدمة في المشروعات الممولة فيدراليًّا يجب أن تكون منتجة في الولايات المتحدة، لأن أية إدارة أمريكية لا تستطيع أن تتجاهل مصالح شركاتها، وإن كان حديث الرئيس مع هذا يُعبِّر عن توجه لا يمكن تجاهله سيكون

له تأثيره على العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى مصالحنا المباشرة أيضًا.

ونستطيع أن نقول إن الأزمة الأوكرانية محرك مهم للتفكير الاستراتيجي الأمريكي، لكنها ليست المحرك الرئيس له، وإن كان مآلها إلى التجميد عاجلًا أم آجلًا، فإن حدوث ذلك لن يزيل التوتر المتنامي للنظام الدولي.

رابعًا: موقع الأزمة الأوكرانية من إعادة تشكيل النظام الدولي

لم تسمح الولايات المتحدة لاشتعال الموقف في أوروبا بأن يثنيها عن توجهها الاستراتيجي نحو احتواء الصين. فقد اهتمت بإنشاء وتنشيط سلسلة من التجمعات السياسية والاقتصادية والعسكرية في آسيا ("كواد" بين الولايات المتحدة، وأستراليا، والهند، واليابان) - ("أوكوس" بين الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأستراليا، والذي قامت الأخيرة في إطاره بشراء غواصات نووية أمريكية، رغم تداعيات ذلك على نظام منع الانتشار النووي) - بالإضافة إلى الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ Indo-Pacific Economic Framework for Prosperity، وتكثيف الوجود العسكري الأمريكي في المسرح الآسيوي، وتعزيز التعاون العسكري مع تايوان واليابان وكوريا الجنوبية. ونلاحظ في هذا الإطار تحول التفكير الاستراتيجي الأمريكي من نطاق آسيا والمحيط الهادئ ASIA PACIFIC إلى نطاق المحيطين الهندي والهادئ INDO PACIFIC، مما يؤكد تصاعد أهمية الهند المطردة في الاستراتيجية الجديدة.

وفي هذا السياق أكد الرئيس "بايدن" في نهاية بيانه أمام الكونجرس حول حالة الأمة، في ٧ فبراير الماضي، أن بلاده تواجه نقطة تحول Inflection Point ، وذلك على سبيل تأكيد أهمية الاستمرار في التوجه الذي طبقته إدارته بالفعل، ومن بين عناصره الدعم الكبير للجانب الأوكراني في تصديه للغزو الروسي، وتثبيت سياسات محكمة لاحتواء الصين، ويأتي هذا البيان في أعقاب إطلاق استراتيجية الأمن القومي الأمريكية التي صدرت في أكتوبر ٢٠٢٢، والتي تناولت رؤية الإدارة بشكل أشمل.

ونلاحظ أن البيانات والوثائق الأمريكية المعلنة والخطوات السياسية المتخذة منذ الغزو الروسي -وقبله أيضًا- تطرح خطوطًا عريضة جديدة للأمن القومي الأمريكي، كما نلاحظ أن لهذه التصورات جذورًا واضحة في إدارتي "أوباما" و"ترامب"، تبلورت بشكل أكثر وضوحًا في إدارة "بايدن"، ومن ثمّ فهي تُعبِّر عن رؤية المؤسسة الحاكمة، ولا تقتصر على موقف مؤقت للإدارة الحالية.

تعبر استراتيجية الأمن القومي الجديدة عن إدراك للتحولات العميقة التي حدثت للنظام الدولي والإقليمي، وتقر بنهاية نظام ما بعد الحرب الباردة (الذي اتسم بالأحادية القطبية)، وتؤكد أن نظامًا عالميًّا جديدًا سيتشكل خلال السنوات القليلة القادمة، وتضع تصورًا لكيفية إدارة التحول وهندسة نظام دولي يحقق مصالحها في ظل التحديات المتنوعة، وذلك من خلال سياسة احتواء جديدة للصين، واستنزاف ممنهج لروسيا، واعتبارهما (مع اختلاف أشكال التعامل مع كل منهما) كتلة استراتيجية معادية، وتصوير هذا الصراع على أنه قيمي ووجودي ما بين الأنظمة الديمقراطية وتلك السلطوية.

وللرؤية الأمريكية الجديدة -والتي ظهرت بشكل أشمل في بيان الرئيس أمام الكونجرس- بعد اقتصادي أساسي، فهي تتصور شكلًا جديدًا للعلاقات الاقتصادية الدولية، أو شكلًا جديدًا

للعولمة. وقد يكون هناك قدر من المبالغة في شعار أطلقه الرئيس الأمريكي بأن سلاسل الإنتاج يجب أن تبدأ في أمريكا وتنتهي فيها، وتأكيده أن كل المواد المستخدمة في المشروعات الممولة فيدراليًّا يجب أن تكون منتجة في الولايات المتحدة، لأن أية إدارة أمريكية لا تستطيع أن تتجاهل مصالح شركاتها، وإن كان حديث الرئيس مع هذا يُعبِّر عن توجه لا يمكن تجاهله سيكون له تأثيره على العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى مصالحنا المباشرة أيضًا.

ونستطيع أن نقول إن الأزمة الأوكرانية محرك مهم للتفكير الاستراتيجي الأمريكي، لكنها ليست المحرك الرئيس له، وإن كان مآلها إلى التجميد عاجلًا أم آجلًا، فإن حدوث ذلك لن يزيل التوتر المتنامي للنظام الدولي.

خامسًا: التفاعل المصري مع السياسات الأمريكية

عانت مصر -كما عانت الغالبية العظمى من البلدان- من آثار التطورات الأخيرة للنظام الدولي، وخاصة من تبعات الغزو الروسي لأوكرانيا، ولكن الوضع مرشح لمزيد من التدهور باتساع نطاق الصراع إلى مناطق جوارنا المباشر، فالوجود العسكري الروسي -ممثل في شركة فاجنر- في كل من ليبيا والسودان، فضلًا عن عدد متزايد من دول الساحل والصحراء ووسط إفريقيا، يمثل مصدرًا للقلق والمتابعة الأمريكية والغربية، ولا يمكن استبعاد أن تتخذ هذه الدول خطوات للحد من انتشار الشركة بل وتقويض دورها، بما يمثل تهديدًا عميقًا للأمن القومي المصري، وخاصة مع اشتعال الوضع في السودان.

وفي الوقت الذي شاهدنا فيه دورًا مصريًّا نشطًا في جهود تسوية الأزمة السودانية مؤخرًا، استمرارًا للدور المماثل في ليبيا، فمن المهم أن نعمل على منع تطور الوضع في جوارنا المباشر إلى حرب بالوكالة بين القوى الدولية. وفي هذا السياق علينا الحفاظ على فعالية التنظيمات الدولية والإقليمية التي لنا دور تاريخي نشط في فعالياتها، ومثلًا من المفيد أن تقوم جامعة الدول العربية بنشاط مكمل لدور الاتحاد الإفريقي، لاحتواء الأزمة قبل وصولها لمرحلة اللا عودة.

وبالنسبة لتعاملنا مع الأزمة الأوكرانية وغيرها من القضايا الدولية ليس أمام السياسة الخارجية المصرية خيار سوى التمسك بتحقيق استقلالها الاستراتيجي بالحفاظ على علاقاتها مع القوى الدولية الفاعلة وتعميقها، والسعي في الوقت ذاته إلى تأكيد نقاط التلاقي في المصالح المصرية والأمريكية بوجه خاص على الأصعدة الثنائية والإقليمية والدولية.

وبمتابعة التهديدات المتزايدة باللجوء للسلاح النووي في إطار الأزمة الأوكرانية، تبرز أهمية تكثيف دورنا التقليدي في مجال نزع السلاح النووي، والتفكير في مبادرات جديدة في هذا الشأن، خاصة مع تزايد مخاوف العديد من الدول من احتمال استخدام أسلحة نووية، بما يمثل خطرًا حقيقيًّا على مستقبل البشرية.

وختامًا، يمكن القول إن تصادم الرؤية الاستراتيجية الأمريكية مع أهداف ومصالح القوى الكبرى الأخرى (الصين وروسيا) تخلق مناخًا دوليًّا غير مواتٍ لمصالح الدول النامية بصفة عامة، ومصالحنا بصفة خاصة، إلا أن التحولات الحادثة في النظام الدولي تتيح في الوقت ذاته فرصًا جديدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي من المهم الاستفادة منها.

فرص نجاح الصين في إنهاء الأزمة الروسية-الأوكرانية

د. عماد الأزرق

رئيس مركز التحرير للدراسات والبحوث

في الرابع والعشرين من شهر فبراير الماضي، وتزامنًا مع مرور عام على اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، أطلقت الصين مبادرتها لوقف العمليات العسكرية الدائرة، وإنهاء الأزمة سياسيًّا، تحت عنوان "موقف الصين تجاه الحل السياسي للأزمة في أوكرانيا" متضمنة ١٢ بندًا، جاءت متسقة مع مبادئ السياسة الخارجية الصينية، والتي تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وحل الصراعات والأزمات بالطرق السلمية، وعدم اللجوء إلى الحرب، والتعاون وتبادل المنافع، والفوز المشترك كأساس للعلاقات الدولية.

أولًا: قراءة في بنود المبادرة الصينية لإنهاء الأزمة الأوكرانية

ركزت البنود التي أعلنتها الصين، والتي نطلق عليها تجاوزًا "مبادرة"، وإن كانت الصين لم تستخدم هذا المصطلح؛ حتى تتحلل هي وطَرفي الأزمة من أيّ ضغوط في التعامل مع مقترحاتها، وتعطي لنفسها فرصة أكبر للمناورة السياسية، كما حرصت على أن تأتي صياغة المقترحات بشكل حيادي ومتوازن؛ بحيث لا يستطيع طرف أن يتهمها بالانحياز لصالح طرف على حساب الآخر، بما يجعلها قابلة للنقاش من طرفي الأزمة.

وأهم ما ميَّز المقترحات الصينية أنها أبرزت السلبيات التي يمكن أن يخلِّفها استمرار اللجوء إلى الخيار العسكري للتعامل مع الأزمة، والإيجابيات التي يمكن أن تنتج عن حلها سياسيًّا، ووضعت خريطة طريق مبدئية للحل يمكن البناء عليها من خلال التواصل المباشر مع الأطراف المختلفة.

وجاءت المقترحات كذلك متسقة مع مبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية، فنجدها تؤكد في صدارة مقترحاتها احترام سيادة كل الدول، وأن يكون هناك التزام صارم بالقانون الدولي المعترف به، وأنه يجب الحفاظ على سيادة كل الدول، واستقلالها، ووحدة أراضيها، وهذا يشمل كل الدول، صغيرة كانت أم كبيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة، فهي كلها متساوية في المجتمع الدولي، وطالبت جميع الأطراف بالتمسك بالمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، والدفاع عن العدالة الدولية، وتعزيز المساواة، والتطبيق المتكافئ للقانون الدولي، مع رفض المعايير المزدوجة.

وطالبت الصين في مقترحاتها بالتخلي عن عقلية الحرب الباردة، مشددة على أن أمن دولة ما أو منطقة ما يجب ألا يتم عبر تعزيز أو توسيع التكتلات العسكرية، وأنه يجب على كل الأطراف أن تتبع رؤية مشتركة، وشاملة، وتعاونية، ومستدامة للأمن،

مع مراعاة السلام والاستقرار على المدى الطويل، وتلافي المواجهة بين التكتلات.

كما طالبت "بكين" بالعمل على وقف الأعمال العدائية، داعية كل الأطراف لدعم روسيا وأوكرانيا للعمل بالاتجاه نفسه؛ لاستعادة الحوار المباشر بأسرع وقت ممكن؛ من أجل خفض التصعيد تدريجيًّا، وفي النهاية التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار، واستئناف محادثات السلام، باعتبار الحوار والمفاوضات هما الخيار الوحيد القابل للتطبيق لحل الأزمة الأوكرانية، والعمل كذلك على إيجاد حل للأزمة الإنسانية، ودعم جميع التدابير التي تؤدي إلى تخفيف حدتها، وأن تخضع العمليات الإنسانية لمبادئ الحياد وعدم التحيز.

وحثَّت أطراف الأزمة على حماية المدنيين، وتبادل أسرى الحرب، وتفادي مهاجمة المدنيين والمنشآت المدنية، وحماية النساء والأطفال وبقية ضحايا الصراع، واحترام الحقوق الأساسية لأسرى الحرب، وأيضًا الحفاظ على سلامة المنشآت النووية، والسعي الدؤوب إلى تقليص الأخطار الاستراتيجية، وتجنب خوض حروب نووية، ومعارضة التهديد باستخدام الأسلحة النووية، ومنع الانتشار النووي.

كما حثَّت الصين في مقترحاتها على تسهيل تصدير الحبوب، ووقف العقوبات أحادية الجانب، على اعتبار أن الضغوط القصوى لن تحل القضية، إنما تتسبب فقط في خلق مشكلات جديدة، وضرورة الحفاظ على استقرار سلاسل الصناعة والتوريد، والمحافظة جديًا على النظام الاقتصادي العالمي القائم، ومعارضة استخدام الاقتصاد كوسيلة أو سلاح لتحقيق أهداف سياسية، وشددت على أهمية دعم مرحلة إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب في مناطق النزاع، معربة عن استعدادها لتقديم المساعدة، ولعب دور بنَّاء في هذا المسعى.

> "تجنبت الصين استخدام مصطلح "مبادرة" لوصف مقترحاتها لحل الأزمة الأوكرانية؛ حتى تتحلل من أيّ ضغوط في التعامل مع مقترحاتها، وتعطي لنفسها فرصة أكبر للمناورة السياسية، كما حرصت على أن تأتي صياغة المقترحات بشكل حيادي ومتوازن."

ثانيًا: ما بعد المقترحات الصينية

لم تكتفِ الصين بتقديم حزمة المقترحات التي قدمتها في نوفمبر الماضي لحل الأزمة الروسية-الأوكرانية، وإنما أتبعتها بسلسلة من الزيارات والاتصالات، لعل من أهمها: قيام الرئيس الصيني "شي جين بينج" بزيارة "موسكو" في مارس الماضي، ولقاءه في جلسة مطولة امتدت لنحو أربع ساعات مع نظيره الروسي "فلاديمير بوتين" الذي أكَّد احترامه للمقترحات الصينية، واعدًا بدراستها.

كما تلقَّى "شي" دعوة من نظيره الأوكراني "فولوديمير زيلينسكي" لزيارة "كييف"، وهو مؤشر قوي على التعاطي الإيجابي للجانب الأوكراني مع المقترحات الصينية.

وكانت الأزمة الروسية-الأوكرانية، أحد المحاور المهمة المطروحة على جدول أعمال الرئيس "شي" مع كل من الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"، ورئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لاين"، وقبلهما رئيس الوزراء الإسباني "بيدرو سانشيز" الذين تناوبوا على زيارة الصين في الفترة الأخيرة، والالتقاء مع "شي"، وكان هناك اتفاق على أهمية الدور الصيني في إقناع الرئيس الروسي بتغيير موقفه تجاه الأزمة، فضلًا عن الكثير من الاتصالات الدبلوماسية التي جرت في السياق نفسه.

ثالثًا: أبرز التحديات التي تواجه الجهود الصينية في التعامل مع الأزمة الأوكرانية

- الموقف الأمريكي

من المؤكد أن الجهود الصينية للتعامل مع الأزمة الأوكرانية ستصطدم بشدة بالموقف الأمريكي، والتوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية، الساعية إلى استنزاف روسيا بأكبر قدر ممكن، وخلق أكبر قدر ممكن من بؤر التوتر في المحيط الإقليمي، والمجال الحيوي للصين لاستنزاف قدراتهما وجهودهما، باعتبار الصين وروسيا تمثلان التحديين الأبرزين في الاستراتيجية الأمريكية.

كما أن الجهود الصينية ستصطدم بمخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من تنامي الدور الدولي للصين على الساحة السياسية؛ ولذا فإن "واشنطن" لن تسمح بنجاح "بكين" في حل الأزمة الأوكرانية؛ لأن هذا النجاح سيجعل الصين تقدم نفسها باعتبارها راعي السلام والأمن والاستقرار في العالم، وسيكون بمثابة اعتماد رسمي للصين كلاعب دولي مؤثر وفاعل سياسيًّا في النظام الدولي، وليس مجرد قوة اقتصادية وتجارية فحسب كما كانت من قبل، وهو ما لن تقبل به الولايات المتحدة، وهو ما دفع الرئيس الأمريكي "جو بايدن" للتقليل والقدح في المقترحات الصينية قائلًا: إن مقترحات الصين بشأن الحرب في أوكرانيا ليست "عقلانية"، معتبرًا أن مجرد ترحيب الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" بها يعني أنها "غير جيدة" بحسب "بايدن".

وأضاف الرئيس الأمريكي في حديث مع قناة ABC NEWS، وهو حديث كاشف لموقف بلاده من أيّ مقترحات صينية "لم أرَ شيئًا في الخطة من شأنه أن يشير إلى أن هناك شيئًا سيكون مفيدًا لأي شخص غير روسيا في حالة اتباع الخطة الصينية".

كذلك، فإن نجاح الصين في هذه الجهود قد يؤدي إلى انفراط عقد التحالف الأمريكي-الأوروبي، ومن شأنه أن يدفع دول الاتحاد الأوروبي إلى الاتجاه شرقًا؛ بحثًا عن مصالحها الاقتصادية والتجارية، والتنموية والسياسية مع الصين، ربما تحت مبرر أو راية احتواء الصين، وضمان عدم جموحها، أو انفرادها بالنظام الدولي مستقبلًا، وأن تكون تحت التأثير الغربي بدافع من مصالحها الاقتصادية والتجارية.

وكانت الصين قد سبق ودعت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من مرة إلى العمل على تسوية الأزمة الأوكرانية سياسيًّا بدلًا من تأجيجها، ودعت كذلك إلى وقف الحرب، وأكدت أنّ علاقتها مع روسيا ليست ضد أي طرف.

- الموقف الأوروبي

رغم كون دول الاتحاد الأوروبي من أكثر الأطراف تأثرًا بالأزمة الأوكرانية، وانعكاسها سلبًا عليها اقتصاديًّا؛ ما أدى إلى معاناة هذه الدول، وبروز نقص حاد في الكثير من السلع، وفي مقدمتها: السلع البترولية، مع استمرار الدول المنتجة للبترول، والغاز الطبيعي في الحفاظ على سقف الإنتاج، وعدم الانصياع للضغوط الأمريكية- الأوروبية بزيادة الإنتاج لتغطية نقص الإنتاج الروسي، ورغم حرص الدول الأوروبية وسعيها الحثيث إلى حل الأزمة سياسيًّا، تجنبًا لاتساع نطاق الحرب، فإنها تجد نفسها بين شقي رحى: **الأول** استمرار الحرب وتأثيراتها السلبية عليها، و**الثاني** هزيمة النموذج الغربي بكل ما يعنيه ذلك أمام النموذج الشرقي بقيادة الصين وروسيا، وهو ما لا يمكن أن يقبله العقل الأوروبي.

كما أن نجاح جهود الصين لحل الأزمة قد يثير مخاوف بأن تجد الدول الأوروبية نفسها مضطرة إلى القبول بضم روسيا للمناطق الأوكرانية التي أصبحت تحت سيطرتها، ما يعزز استمرار روسيا في سياسة "القضم" بشكل مرحلي بعد ضم القرم من قبل، ما يرسخ قيام روسيا كل فترة بضم أجزاء من أوكرانيا، أو غيرها من الدول المحيطة، واستمرار سياسة "قبول الأمر الواقع" ما يجعل ذلك بمثابة تهديد للأمن القومي الأوروبي.

لذا، تأتي المطالبات الأوروبية للقيادة الصينية دائمًا بإقناع الرئيس "بوتين" بالتراجع التام عن سياساته، وسحب القوات الروسية من الأراضي الأوكرانية، ما يشكل ضغطًا على الجهود الصينية، ويدفع الجانب الأوكراني إلى التشدد في مواقفه، وعدم القبول بالأمر الواقع، وإلا قد تسحب أوروبا دعمها لكييف؛ ما يجعلها في مهب الريح في مواجهة روسيا منفردة.

رابعًا: فرص نجاح المساعي الصينية لوقف الحرب الروسية-الأوكرانية

رغم كل هذه التحديات، فإن فرص نجاح المساعي الصينية لتسوية الأزمة، ووقف الحرب الروسية-الأوكرانية قائمة وبقوة؛ وذلك للعديد من الأسباب، من بينها:

- دوافع صينية

هناك دوافع قوية تحفز الصين على بذل أقصى جهودها لإنجاح مساعيها في تسوية الأزمة الأوكرانية، لعل من أبرزها: نجاح الدبلوماسية الصينية في تحقيق المصالحة بين المملكة العربية السعودية وإيران، والإجراءات التي يتوالى اتخاذها بناءً على ذلك، وتأثير هذه المصالحة على الكثير من الملفات والقضايا الشائكة، والتي بدأت ترى انفراجة كبيرة في أعقاب هذا الاتفاق، سواء في اليمن، أو سوريا، أو العراق، أو أمن الخليج بشكل عام، وما أسفرت عنه هذه التطورات من أصداء واسعة ليس في المنطقة فحسب، وإنما على مستوى العالم؛ نظرًا للتشابكات الكثيرة والمعقدة في علاقات دول هذه المنطقة مع دول العالم، وما حققته من مكاسب سياسية كبيرة نتيجة هذا النجاح.

وبالتأكيد، فإن نجاح الصين في لعب دور محوري في تسوية الأزمة الأوكرانية سيؤكد أن نجاح الصين في ملف الخليج لم يكن محض صدفة، وإنما يؤرخ لبداية مرحلة جديدة من التحرك الصيني كفاعل دولي على الساحة السياسية.

كما أن الصين تنطلق في هذا الدور من توجهاتها الجديدة التي رسخها المؤتمر الوطني العام للحزب الشيوعي الصيني، وانتهاج دبلوماسية الدولة الكبرى، وتسعى الصين إلى ترجمة هذه التوجهات من خلال إجراءات عملية، وتفاعل مستمر مع الأزمات الدولية، ولعب دور أكثر فاعلية وتأثيرًا.

وتهدف الصين من خلال ذلك إلى تقديم نفسها للعالم في إطار مختلف عن الشكل التقليدي للقوى الكبرى في العالم، باعتبارها قوى صانعة للسلام والأمن والاستقرار، في سياق سعيها إلى التبشير بتأسيس نظام دولي جديد يقوم على التعاون، وتبادل المنافع، والاستفادة المشتركة.

> "إن نجاح الصين في لعب دور محوري في تسوية الأزمة الأوكرانية سيؤكد أن نجاح الصين في ملف الخليج لم يكن محض صدفة، وإنما يؤرخ لبداية مرحلة جديدة من التحرك الصيني كفاعل دولي على الساحة السياسية."

- الموقف الروسي

اتجهت روسيا والصين في السنوات الأخيرة إلى التعاون الاستراتيجي فيما بينهما، ليس في المجالات الاقتصادية والتجارية فحسب، وإنما في مختلف المجالات؛ ما دفع بالعلاقات الثنائية قدمًا، جاء ذلك مشفوعًا بتقارب الأهداف الاستراتيجية بين الجانبين بشكل كبير، ويأتي في مقدمتها: العمل على وضع أسس لنظام دولي جديد يقوم على التعددية القطبية، ويضمن مصالح جميع القوى، وعدم انفراد قوة واحدة بقيادة العالم، أو الاستئثار بثرواته ومكاسب التنمية فيه على حساب الدول الأخرى، بما يحقق مصالحها فقط على حساب باقي دول العالم.

هذا التقارب قد يجعل قبول "موسكو" للمقترحات الصينية، ولو بشكل مرحلي أمرًا واردًا للغاية، ولا يُستبعد أن يكون قد تمت اتصالات بين الجانبين: الروسي والصيني حول هذه المقترحات قبل إعلانها، خاصة في ظل التدخل القوي من جانب حلف الناتو، وعدم تصور قدرة أيٍّ من الطرفين على حسم المواجهة عسكريًّا في المنظور القريب، وأيضًا عدم القدرة على الاستمرار فيها لأمد بعيد بما يحقق الأهداف الأمريكية لاستنزاف روسيا عسكريًّا واقتصاديًّا.

وختامًا، فإن التقارب الكبير في الرؤى الاستراتيجية بين روسيا والصين دفع الدولتين إلى تنحية خلافاتهما الحدودية والسياسية جانبًا أمام أهمية الأهداف الاستراتيجية التي يمكن أن تعيد روسيا إلى مكانتها في النظام الدولي، وتدشن الصين كقطب دولي جديد، غير أن هذا لا يعني أن روسيا على استعداد للانسحاب الكامل من الأراضي التي سبق وسيطرت عليها من قبل، ولكن موقفها سيكون أكثر مرونة، خاصة وأن لديها مساحة للمناورة السياسية، والخروج بمكاسب عديدة.

أثر استمرار الأزمة الروسية-الأوكرانية على أمننة الهجرة الأوروبية

د. أحمد عبد الحافظ فواز

أستاذ مساعد العلوم السياسية
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

تزايد الاهتمام بقضايا الهجرة غير الشرعية واللجوء عقب انتهاء الحرب الباردة، والتي أظهرت -بجانب قضايا أخرى كالانقسامات العرقية والقومية وتصاعد الحركات المتطرفة والإرهاب- أن مصطلح الأمن لا يقتصر فقط على الأمن الخارجي للدول ومصالحها الوطنية، وإنما هناك ارتباط جلي بين الأمن الداخلي والخارجي للدول. وقد ظهر مصطلح "الأمننة" في إشارة لتلك العملية التي من خلالها يسعى ممثلو الدولة إلى تحويل قضايا سياسية إلى مسائل أمنية؛ فتحظى تلك القضايا بمزيد من الاهتمام وتخصيص موارد أكثر للتصدي لها، بحيث يصبح بالإمكان الاعتماد على وسائل غير اعتيادية لمعالجتها.

أولًا: الاتحاد الأوروبي وأزمة الهجرة واللجوء

امتدت تأثيرات ما اصطُلِح على تسميته الربيع العربي للاتحاد الأوروبي عبر موجة هجرة ولجوء كثيفة من مناطق الاضطرابات والصراعات سواء بدول الشرق الأوسط أو تلك الموجات التي استغلت ضعف السيطرة الأمنية على حدود العديد من تلك الدول لتسهيل الهجرة غير الشرعية لأوروبا. ثم ازدادت الأمور سوءًا بالنسبة للقارة العجوز عندما ضربت اقتصاداتها جائحة كورونا التي ما إن بدأت محاولات التعافي منها تتحقق حتى اندلعت الحرب الروسية-الأوكرانية لتضع دول القارة من جديد أمام أزمة لاجئين وُصِفت بأنها الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية.

لكن طبيعة الأزمة هذه المرة تختلف عن مثيلاتها الناجمة عن اضطرابات الشرق الأوسط والبقاع الساخنة في كلٍ من آسيا وإفريقيا. فالمهجَّرون واللاجئون ينتمون لأوكرانيا، دولة الجوار التي تحظى بدعم أمريكي-أوروبي في مواجهة روسيا. ومن هنا فإن العامل الإنساني لم يكن المحرك الوحيد للتعامل الأوروبي مع الأزمة، وإنما الاعتبارات السياسية والاستراتيجية أيضًا، والتي تجلّت في تصريحات قادة دول عُرِف عنها من قبل عدم الترحيب باللاجئين، لكنهم عبّروا عن عزمهم المضي قدمًا في دعم اللاجئين والفارين من الحرب في أوكرانيا. وهو الأمر الذي كان غائبًا في التعامل مع اللاجئين غير الأوروبيين، الذين انقسمت حولهم سياسات الدول الأوروبية وغاب عنها التوافق، فبرزت ثلاثة أنماط من تلك الدول؛ الأولى: هي الدول غير المرحبة باللاجئين والمهاجرين، والثانية: هي المرحبة عمومًا بالمهاجرين واللاجئين، والثالثة: هي التي تقبل بكونها دول ممر وليست دول إقامة لهؤلاء اللاجئين.

أ. الدول غير المرحبة باللاجئين

تضم قائمة الدول الأوروبية غير المرحبة باللاجئين دولًا مثل: المجر وكرواتيا واليونان وبلغاريا. هذه الدول التي توصف سياساتها بالقلعة الحصينة لم تبد ترحيبًا باللاجئين غير الأوروبيين، ولجأت في غالب الأحيان لعمليات الصد والترحيل الفوري للمهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا لأراضيها.

لم تقتصر القائمة على هذه الدول الواقعة على حدود الاتحاد الأوروبي، ولكنها ضمت دولًا أخرى بعيدة عن تلك الحدود، مثل الدنمارك التي قبلت في عام ٢٠١٥ -تحت ضغوط من الاتحاد الأوروبي- استقبال ٣٥ ألف لاجئ سوري، لكنها سرعان ما سنّت من التشريعات ما يُظهر بوضوح عدم ترحيبها بهؤلاء اللاجئين مثل "قانون المجوهرات" الذي سمح للحكومة بأن تصادر أية مقتنيات بحوزة طالبي اللجوء تتجاوز قيمتها ما يعادل نحو ألف دولار آنذاك.

يمكن أيضًا أن نضم فرنسا لتلك القائمة؛ ففي منتصف مارس ٢٠٢٣ عرضت الحكومة الفرنسية على مجلس الشيوخ (الغرفة الأعلى للبرلمان) مشروع قانون يقلص من حقوق الأجانب في فرنسا ويضع مزيدًا من القيود على المهاجرين غير الشرعيين. من بين بنود القانون تشديد الرقابة على المؤسسات والشركات لمنع توظيف من لا يملكون إقامات قانونية، وزيادة أعداد المرحلين والمطرودين لاعتبارهم خطرًا على النظام العام.

وشهدت مناقشات القانون تطرق الأحزاب اليمينية بالمجلس لملف العلاقات مع الجزائر والمطالبة بوقف منح التأشيرات للجزائريين؛ ردًّا على مزاعم قيام الجزائر بوقف إصدار التراخيص القنصلية للمهاجرين غير النظاميين الصادر بحقهم قرارات بالترحيل، وتهديد جزائري بوقف منح تأشيراتها للفرنسيين الراغبين في دخول الجزائر،

> **"امتدت تأثيرات ما اصطُلِح على تسميته الربيع العربي للاتحاد الأوروبي عبر موجة هجرة ولجوء كثيفة من مناطق الاضطرابات والصراعات، سواء بدول الشرق الأوسط أو تلك الموجات التي استغلت ضعف السيطرة الأمنية على حدود العديد من تلك الدول لتسهيل الهجرة غير الشرعية لأوروبا."**

وهي المزاعم التي سبق أن نفتها الخارجية الجزائرية. لكن لم يكن ذلك الأمر بالمفاجئ في ظل توترات سابقة بين الدولتين -ودول المغرب العربي عمومًا- في سياق ملف الهجرة تحديدًا. ففي سبتمبر ٢٠٢١ قرّرت باريس تقليص عدد تأشيرات الدخول التي تمنحها لمواطني كل من تونس والجزائر والمغرب، في إجراء يرمي للضغط على حكومات الدول الثلاث للتعاون معها في مكافحة الهجرة غير النظامية وتيسير استعادة مواطنيها المطرودين من فرنسا. واستمر ذلك التوتر حتى ديسمبر ٢٠٢٢.

ب. الدول المرحبة باللاجئين

تأتي ألمانيا على رأس قائمة الدول المرحبة بالمهاجرين إلى الدرجة التي تغيرت معها التركيبة السكانية بأن وصل عدد المنحدرين من أصول أجنبية لأكثر من ربع سكان الدولة، بحسب مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني في أبريل ٢٠٢٢. وبالطبع فإن النسبة مرشحة للزيادة في ظل استمرار تلك السياسة من ناحية وتدفق اللاجئين الأوكرانيين، ومن ثمّ استقرارهم المحتمل بشكل دائم بالبلاد في المستقبل القريب من ناحيةٍ أخرى.

وقد لوحظ أن الزيادات السكانية بألمانيا منذ إعادة توحيدها عام ١٩٩٠ تلت جميعها صراعات في مناطق خارجها، نجم عنها موجات من اللاجئين، مثلما حدث عام ١٩٩٢ عندما استقبلت نحو ٧٠٠ ألف شخص فروا من الحرب في يوغوسلافيا السابقة، وسماحها في

عام ٢٠١٥ لقرابة مليون لاجئ بدخول أراضيها نتيجة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، وأخيرًا موجة اللجوء الأوكرانية.

لكن على الرغم من ذلك، فقد خرجت أصوات بالداخل الألماني -مثلما جاء على لسان رئيسة وكالة التوظيف الألمانية- تنادي بثقافة ترحيب جديدة بالمهاجرين، استنادًا لإحصاءات رسمية كشفت عن استقبال ألمانيا مليون ومائة ألف مهاجر في عام ٢٠٢١، لكنها كشفت في الوقت ذاته عن مغادرة ٧٥٠ ألف شخص البلاد نتيجة صعوبة استقدام عائلاتهم وعملهم بوظائف أدنى بكثير من مؤهلاتهم المهنية. فعلى الرغم من الترحيب بالمهاجرين، فإن السياسة الألمانية تتميز بالانتقائية الشديدة لنوعية المهاجرين. يأتي ذلك في الوقت الذي تتمتع ألمانيا فيه بحد أدنى من معدلات الخصوبة في العالم، مع ارتفاع نسبة كِبار السن (المُسنين)، وتزايد الحاجة لسد الفجوة بالقطاع الصحي، حيث تعود تلك الفجوة في جانب منها لعدم اجتذاب وظائف الأطباء -بساعات العمل الممتدة وطبيعة العمل الشاقة- للشباب الألماني. من ثمّ سعت الدولة إلى اجتذاب المهاجرين من أصحاب الكفاءات مثل الأطباء السوريين الذين نجحوا في معادلة شهاداتهم العلمية وتعلم اللغة الألمانية واجتياز الاختبارات المهنية المطلوبة، لكن هناك من هؤلاء اللاجئين من فشل في ذلك فاضطر للعمل في وظائف أدنى من مؤهلاته.

تلك الصعوبات كان من تبعاتها خروج تقديرات رسمية تعلن عن شغور مليون وسبعمائة ألف وظيفة بألمانيا مما دفع وزيري العمل والداخلية الألمانيين للدعوة في أغسطس ٢٠٢٢ إلى اجتذاب المزيد من العمال عبر إجراء تعديلات تسمح باستقدام المزيد منهم. وإذا كان القطاع الطبي له خصوصيته من حيث صرامة القواعد الحاكمة لمن يُسمح لهم بالتعامل المباشر مع المرضى، والسعي إلى استقدام كفاءات تجيد الألمانية والمصطلحات الطبية بتلك اللغة، إلا أن الانتقادات كانت توجه أيضًا لقطاعات أخرى كالتجارية والصناعية، والتي من الممكن فيها تجنيب المتقدمين لها تلك العملية الطويلة لمعادلة شهاداتهم، وبالإمكان فيها منح تأشيرات لمدة عام للباحثين عن عمل.

جـ. دول الممر

تضم هذه الفئة في أوروبا دولًا مثل النمسا. وبالرغم من اعتبار النمسا دولة ممر لعدد كبير من المهاجرين الذين تستقبلهم أوروبا، ومن ثمّ تنتفي الحاجة مع هذه الوضعية إلى توفير أماكن إقامة للمهاجرين لفترات طويلة، فإنها شهدت تزايدًا لطلبات اللجوء في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٢ بزيادة قدرها نحو ٤٠ ألف طلب مقارنة بعام ٢٠٢١، بالإضافة إلى استضافتها ما يزيد على ٨٥ ألف لاجئ من أوكرانيا.

وفي هذا الصدد أيضًا تجدر الإشارة إلى إبداء النمسا ودول أخرى تحفظها على سياسات الهجرة داخل الاتحاد الأوروبي، وانتقدت السماح لطالبي اللجوء من بلدان جنوب الاتحاد الأوروبي بالتوجه إلى بلدان شمال الاتحاد الأوروبي لتقديم طلبات اللجوء.

"توجد ثلاثة أنماط من الدول فيما يتعلق بملف اللاجئين؛ الأولى: هي الدول غير المرحبة باللاجئين والمهاجرين، والثانية: هي المرحبة عمومًا بالمهاجرين واللاجئين، والثالثة: هي التي تقبل بكونها دول ممر وليست دول إقامة لهؤلاء اللاجئين."

ثانيًا: ازدواجية المعايير الأوروبية في التعامل مع قضايا الهجرة واللجوء

تكشف قضايا الهجرة واللجوء ازدواجية واضحة في تعامل بعض الدول الأوروبية مع تلك القضايا. ويظهر ذلك عند مقارنة سياسات تلك الدول حيال اللاجئين الأوروبيين مقارنة بغيرهم. فنجد على سبيل المثال، أن دولة مثل بولندا -مع الإقرار بكونها دولة جوار لأوكرانيا- تستضيف العدد الأكبر من لاجئي أوكرانيا تليها ألمانيا ثم التشيك. لكن بالعودة لعام ٢٠١٥ في ذروة أزمة اللاجئين السوريين كانت بولندا وكذلك التشيك وسلوفاكيا من الدول التي رفضت استقبال اللاجئين السوريين، وأعلنت استعدادها فقط قبول المسيحيين منهم. وعاد الأمر ليظهر على المستوى الإعلامي عام ٢٠٢٢ على لسان وكالات الأنباء الغربية، مثل مراسلة قناة "إن بي سي"، التي وصفت اللاجئين الأوكرانيين المتجهين إلى بولندا قائلة: "ليسوا لاجئين من سوريا، بل من أوكرانيا المجاورة. بصراحة هؤلاء مسيحيون؛ إنهم بيض، ويشبهون الأشخاص الذين يعيشون في بولندا". وفي السياق ذاته انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع مصورة تظهر رفض الشرطة البولندية استقبال الطلاب الأفارقة الذين يدرسون في أوكرانيا وهم يرددون "نحن طلاب، لسنا لاجئين".

ولم تختلف أحيانًا التصريحات الرسمية لمسؤولين أوروبيين كبار، مثل رئيس وزراء بلغاريا، الذي صرح قائلًا: "اللاجئون الأوكرانيون ليسوا من اللاجئين الذين اعتدناهم، ولذلك سنرحب بهم. هؤلاء أوروبيون أذكياء ومتعلمون، ولا يملكون ماضيًا غامضًا كأن يكونوا إرهابيين".

لذلك، لم يكن مستغربًا أن دولًا عُرِفت بعدم ترحيبها باللاجئين واتباعها ما اصطُلِح على تسميته سياسة "صفر لجوء" أبدت ترحابًا واضحًا باللاجئين الأوكرانيين، مثل الدنمارك التي امتلأت صفحات وسائل التواصل الاجتماعي فيها بإعلانات تعرض غرفًا بالمنازل لاستضافتهم، بل وتتولى المجالس المحلية دفع الأموال للمستضيفين. كما أعلنت وزارة الهجرة عن إنشاء "قرى أوكرانية" تكون فيها الخدمات وحضانات الأطفال والمدارس باللغة الأوكرانية تسهيلًا على اللاجئين.

في المقابل أجرت الحكومة الدنماركية محادثات مع نظيرتها الرواندية لإرسال طالبي اللجوء "غير الأوروبيين" إلى الجمهورية الإفريقية وهي الخطوة التي سبقتها إليها المملكة المتحدة التي نجحت في توقيع الاتفاق بالفعل مع رواندا. كما خرجت تقارير في أبريل ٢٠٢٣ تشير إلى سعي إيطاليا إلى القيام بأمر مشابه ولكن في الجنوب الليبي. وجدير بالذكر أن سياسة إعادة توجيه اللاجئين لمناطق غير موطنهم وبلاد اللجوء ليست بالسياسة الجديدة على المجتمع الدولي، فقد اتبعتها من قبل أستراليا -على سبيل المثال- عبر إرسال طالبي اللجوء إليها لغينيا الجديدة وناورو.

ثالثًا: الهجرة واللجوء بين التسييس والأمننة

الأحداث والتصريحات والوقائع التي وردت سابقًا لا تعني أن أمننة قضايا اللجوء في أوروبا هي المعضلة الوحيدة، وإنما هناك من الدلائل ما يشير إلى التوظيف السياسي لتلك القضايا من جانب أطراف عديدة داخل الدول الأوروبية. وهو ما يمكن عرضه بإيجاز في السطور الآتية.

أ. تسييس اللجوء

في السنوات الأخيرة أصبح ملف اللاجئين على رأس أولويات الأحزاب المختلفة خلال السباقات الانتخابية. ولم يعد خطاب كراهية الأجانب واللاجئين قاصرًا على أحزاب اليمين المعروفة بتلك التوجهات. وبالعودة إلى حالة الدنمارك صرحت رئيسة الوزراء وزعيمة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم عقب فوزها في انتخابات ٢٠١٩، بأنها تنوي وضع نهاية لطلبات اللجوء في الدنمارك. وبالفعل قامت السلطات في عام ٢٠٢١ بمراجعة إقامات ١٢٠٠ سوري، ودراسة إمكانية عودتهم إلى بلادهم عقب إعلان حكومة كوبنهاجن في عام ٢٠١٩ منطقتي دمشق وريفها آمنتين بما يكفي لعودة اللاجئين إليهما، وهو الإعلان الذي انتقدته المنظمات الحقوقية الدولية، خاصةً بعد أن أضافت لاحقًا دائرة الهجرة الدنماركية في مارس ٢٠٢٣ منطقتي طرطوس واللاذقية لتلك المناطق الآمنة. وجاء الرد الدنماركي على تلك الانتقادات على لسان المتحدث باسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم قائلًا: "نحن دولة صغيرة وتعدادنا ٦ ملايين نسمة، ولا نستطيع أن نستضيف كل اللاجئين في العالم. لقد ساعدنا السوريين أيضًا، ولكن يجب على حكومات الشرق الأوسط أن تعتني بجيرانها كما نعتني بجيراننا الأوكرانيين".

أما في فرنسا وفيما بدا سعيًا إلى اجتذاب الأصوات الانتخابية من مؤيدي اليمين اقترب أحيانًا خطاب الحزب الحاكم -حزب النهضة "الجمهورية إلى الأمام سابقًا"- وهو المحسوب على تيار الوسط، من خطاب نظيره اليميني المتطرف فيما يمكن تفسيره أيضًا بالسعي إلى تشتيت انتباه الرأي العام عن قضية تعديل سن التقاعد وما أثارته من احتجاجات. فقد تحدث وزير المالية "برونو لومير" -المعروف بانتماءاته اليمينية قبل الانضمام للحزب الحاكم- عن احتيال مالي من قِبل أفراد يتلقون مساعدات اجتماعية من الدولة الفرنسية لكنهم يرسلونها لذويهم في "المغرب العربي" مخالفين بذلك القوانين الفرنسية. وفي السياق ذاته أعلن الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" عن "تشديد الضوابط على الهجرة غير القانونية" واتخاذ إجراءات ضد الاحتيال الاجتماعي والمالي.

وحينما حاولت الحكومة الفرنسية تفعيل منظومة توزيع طالبي اللجوء من "بلدان الدخول الأول" للاتحاد الأوروبي اصطدمت برفض الحكومة اليمينية في إيطاليا والتي تسعى إلى منع المهاجرين ابتداءً من الانطلاق والرسو على الشواطئ الإيطالية عبر فرض ما يشبه الحصار البحري قبالة سواحل ليبيا وتونس لوقف تدفقات الهجرة غير الشرعية.

> **"أنشأت هولندا إدارة خاصة بالبحث في الماضي الأمني للاجئين السوريين بهولندا، حيث أضحى الاستعلام الأمني عاملًا رئيسًا في عملية منح الإقامة للاجئ. ولا يقتصر التاريخ الأمني على ما قام به الشخص في بلده الأم، بل يمتد لأنشطة كتهريب البشر وتجارة المخدرات والانضمام للتنظيمات المسلحة غير المشروعة."**

ب. أمننة ملف اللاجئين السوريين

الملامح السابق الإشارة إليها في أمننة قضايا الهجرة واللجوء وتسييسها أحيانًا لأغراض متباينة تزامنت مع مظاهر أكثر وضوحًا لأمننة ملف اللجوء السوري على وجه الخصوص. فقد أنشأت هولندا على سبيل المثال إدارة خاصة بالبحث في الماضي الأمني للاجئين السوريين بهولندا، وكان من ضمن أنشطتها نشر إعلان باللغة العربية عبر صفحات الفيسبوك، في أغسطس ٢٠٢٢، يطالب السوريين بالإبلاغ عن أي مجرمين اندسوا وسط اللاجئين وتمكنوا من دخول البلاد. بل أضحى ذلك الاستعلام الأمني عاملًا رئيسًا في عملية منح الإقامة للاجئ. ولا يقتصر هذا التاريخ الأمني على ما قام به الشخص في بلده الأم، بل يمتد لأنشطة كتهريب البشر وتجارة المخدرات والانضمام للتنظيمات المسلحة غير المشروعة.

وختامًا، يحق لهولندا وغيرها من الدول ضمان ألا يستغل المجرمون الجانب الإنساني للتسلل لأراضيها بما يهدد بشكل مباشر أمنها، لكن المعضلة هنا تكمن في تجاوز الهاجس الأمني أهمية الجانب الإنساني والاجتماعي، والذي انعكس في الميزانيات المخصصة له، وعدد العاملين بتلك الإدارات الأمنية ونوعياتهم. فقد وصلت دقة التحقيقات إلى اختبار سرديات طالب اللجوء عبر دراسة المصطلحات التي استخدمها بملف طلب اللجوء والمقابلات، وهو ما مكّن على سبيل المثال من اكتشاف انتماء شخص للنظام الحاكم بسوريا قام بتزوير كل وثائقه. واتضح ذلك من خلال استخدامه لمعجم مصطلحات يستعمله جيش النظام.

دور الأزمة الروسية-الأوكرانية في تعزيز أهمية القارة الإفريقية بعد عام من الأزمة

أ. فاروق حسين أبو ضيف

باحث سياسي - الإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

تعد المنطقة الإفريقية واحدة من أكثر المناطق منافسة في العالم؛ وأصبحت تحظى باهتمام دولي كبير من مختلف القوى الدولية والإقليمية، لا سيما في أعقاب الأزمة الروسية-الأوكرانية، والتي سلطت الضوء بشكل متزايد على القارة الإفريقية خلال الفترة الماضية؛ إذ مثلت الأزمة واحدة من أهم التطورات التي عصفت بالمنطقة، والتي خلقت شكلًا جديدًا للتنافس الدولي في إفريقيا بين القوى المختلفة، كما لعبت الأزمة دورًا رئيسًا في دفع الدول المختلفة إلى السيطرة على القارة، بعد أن برزت أهمية إفريقيا كمصدر للموارد الطبيعية والموقع الجيوسياسي، في ظل السعي المتزايد للدول نحو تشكيل نظام دولي على أساس التعددية القطبية، وهو الأمر الذي لا يمكن إغفال تأثيره في جميع أرجاء القارة، وبعد مرور ما يزيد على عام على الأزمة الروسية-الأوكرانية، أصبحت القارة الإفريقية ساحة للصراع والتنافس الدولي، فضلًا عن تحول القارة إلى مركز لتصفية حسابات القوى الكبرى، وهو الأمر الذي ظهر جليًّا في تصويت الدول الإفريقية على قرار الأمم المتحدة بإدانة التدخل الروسي العام الماضي. ومن هذا المنطلق يسعى المقال إلى الإجابة عن تساؤل رئيس حول كيف عززت الأزمة الروسية-الأوكرانية من أهمية الدول الإفريقية في الساحة الدولية.

أولًا: تأثير الأزمة الروسية-الأوكرانية على القارة الإفريقية

في سياق تداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية على دول القارة الإفريقية، فقد كشفت بعض التقارير الغربية عن تداعيات الأزمة على القارة، سواء من ناحية تزايد صراع النفوذ والحروب بالوكالة بين روسيا والدول الغربية في العديد من المناطق بالقارة، خاصة في ظل استخدام روسيا لقوات "فاجنر"، والتي تقوم بأنشطة عسكرية واسعة في العديد من الدول الإفريقية، كما تسيطر روسيا حاليًّا على نصف واردات إفريقيا من السلاح؛ إذ تعدّ إفريقيا ثاني أكبر جهة مستوردة للأسلحة الروسية بعد القارة الآسيوية، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بمساعي روسيا إلى تعزيز نفوذها بالقارة الإفريقية، ومن ناحية أخرى تحركات روسيا لتوطيد وجودها العسكري بالاتفاق مع السودان على إنشاء أول قاعدة عسكرية لها على البحر الأحمر، فضلًا عن تخطيطها لإنشاء مركز لوجستي عسكري في بورتسودان على البحر الأحمر.

وبالنظر إلى أن العديد من البلدان الإفريقية تعاني من زيادة حجم الديون، فإن التعامل مع القارة سيعتمد أيضًا على الجهات الخارجية الفاعلة، كما ستلعب المؤسسات المالية وكذلك المقرضون

الرئيسون، مثل الصين، دورًا مهمًّا من خلال إعادة تسوية الديون وإلغائها، وربما تسعى بكين إلى تحويل هذا النفوذ إلى ميزة تنافسية، وهو ما يؤثر على النفوذ الأمريكي، ومن المتوقع أيضًا أن تؤثر الأزمة في أوكرانيا على مستوى العلاقات بين واشنطن مع إفريقيا مستقبلًا؛ إذ تسعى واشنطن إلى كسب ود إفريقيا لإدانة العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.

وفي هذا الصدد، يمكن تناول التحولات الاستراتيجية على القارة الإفريقية بعد اندلاع الأزمة الروسية-الأوكرانية، والتي كان لها أثر كبير على القارة، على النحو الآتي:

- **تداعيات اقتصادية:** في الوقت الذي مثلت فيه الأزمة تهديدًا كبيرًا على اقتصاد معظم دول العالم، فإن القارة الإفريقية ظلت هي المنطقة الأكثر تأثرًا بهذه الأزمة؛ فقد شهدت القارة ارتفاعًا غير مسبوق في أسعار النفط والسلع الغذائية كالقمح والزيوت، لا سيما في ظل اعتماد أغلب دول القارة على السلع الغذائية الواردة من كييف وموسكو.
- **تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا:** لا شك في أن الأزمة الروسية-الأوكرانية كشفت عن محاولات القوى الكبرى لتعظيم نفوذها، وبالتالي، حاولت بعضها كسب تأييد دول القارة أمام مجلس الأمن الدولي في القضايا المتعلقة بالأزمة، وهو الأمر الذي أعطى القارة ثقلًا سياسيًّا كبيرًا، وبالإضافة إلى ذلك سعت روسيا وبعض الدول الأوروبية نحو استقطاب دول القارة للاصطفاف لخدمة مصالح كلا الطرفين.
- **تنامي الصراعات بالوكالة:** إذ أصبحت القارة تُمثل مركزًا للتنافس الأمريكي-الأوروبي من جهة، والروسي-الصيني من جهة أخرى، فضلًا عن السعي من أجل كسب تأييد الرأي العام الإفريقي لصالح كل طرف في مقابل الطرف الآخر، ومن هذا المنطلق، يمكن ملاحظة أن واشنطن قد أطلقت استراتيجية جديدة في أغسطس ٢٠٢٢ لتعزيز نفوذها الإفريقي، فضلًا عن تعزيز موسكو نفوذها بمنطقة الساحل وغرب إفريقيا ونشر مجموعة الأمن الخاصة "فاجنر" داخل عدد من دول المنطقة لتعزيز النفوذ الروسي.
- **تنامي أهمية إفريقيا كمصدر للطاقة:** أبرزت الأزمة الروسية-الأوكرانية أهمية القارة بصفتها منطقة بديلة للنفط والغاز الطبيعي في القارة الإفريقية؛ إذ إن من بين ٥٤ دولة توجد ١١ دولة إفريقية مصدرة للطاقة ، وهو الأمر الذي قد يعزز من التحولات الإفريقية في مجال الطاقة، بصفتها منطقة بديلة للغاز الطبيعي الروسي. ونتيجة للعقوبات الأوروبية على روسيا، فإنه من المتوقع أن يعزز ذلك من فرص إفريقيا نحو تصدير الطاقة -لا سيما الغاز الطبيعي- إلى البلدان الأوروبية. وربما تشهد الجزائر تحولات كبيرة بصفتها بديلًا للغاز الروسي، ومع وضع بعض الدول الأوروبية استراتيجية جديدة للتعامل مع روسيا، ومن ضمنها إنهاء الاعتماد على النفط والغاز الروسي قبل عام ٢٠٣٠، يمثل هذا الأمر مكاسب إفريقية كبيرة،

> أبرزت الأزمة الروسية الأوكرانية أهمية القارة كمنطقة بديلة للنفط والغاز الطبيعي؛ إذ أن من بين ٥٤ دولة توجد ١١ دولة إفريقية مصدرة للطاقة، وقد يعزز ذلك من التحولات الإفريقية في مجال الطاقة، بصفتها منطقة بديلة للغاز الطبيعي الروسي.

لا سيما في نيجيريا وأنجولا وليبيا والجزائر، كما ستكون القارة بديلًا موثوقًا لأوروبا، وهو الأمر الذي يزيد من التنافس الدولي عليها، لا سيما بعد قرار المجلس الأوروبي في مايو ٢٠٢٢، بحظر نسبة كبيرة من واردات النفط الروسي، وهو الأمر الذي يقود إلى توجه الدول الأوروبية إلى إفريقيا للبحث عن مصادر بديلة لواردات الطاقة الروسية.

ثانيًا: مظاهر الاهتمام الدولي بالقارة الإفريقية

أدت الأزمة الروسية-الأوكرانية إلى تسليط الضوء على الدول الإفريقية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقط، بل أصبحت القارة مسرحًا للتنافس الدبلوماسي بين الدول؛ حيث شهدت خلال الفترة الماضية عدة زيارات روسية وأمريكية، ولعل أبرزها:

- جولة وزير الخارجية الروسي " سيرجي لافروف" إلى جنوب إفريقيا، وذلك بالتزامن مع جولة وزيرة الخزانة الأمريكية "جانيت يلين" في عدد من الدول الإفريقية، من بينها جنوب إفريقيا، هذا وقد زار وزير الخارجية الروسي جنوب إفريقيا في ٢٣ يناير الماضي؛ لبحث سبل تعزيز العلاقات بين البلدين؛ لا سيَّما وأن جنوب إفريقيا تُعد واحدة من أهم حلفاء موسكو في القارة الإفريقية ، ويُذكر أن جنوب إفريقيا أعلنت في وقت سابق عن رغبتها في التوسط لحل النزاع القائم بين كييف وموسكو لتسوية النزاع بالطرق السلمية.
- زيارة وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" إلى إثيوبيا والنيجر خلال الفترة (١٤-١٧) مارس ٢٠٢٣، لبحث تنفيذ اتفاق السلام وتعزيز إجراءات العدالة الانتقالية في إقليم تيجراي في إثيوبيا، كما التقى منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية لبحث تقديم المساعدات والأمن الغذائي، كما التقى "بلينكن" في إثيوبيا رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي "موسى فقي محمد" لمتابعة الالتزامات الصادرة عن القمة الأمريكية-الإفريقية التي انعقدت بواشنطن في ديسمبر ٢٠٢٢، وإظهار الدعم الأمريكي للتمثيل الإفريقي "الدائم" في المنظمات والهيئات متعددة الأطراف. فضلًا عن زيارة "بلينكن" إلى النيجر في أول زيارة يقوم بها وزير خارجية أمريكي للبلاد؛ حيث بحث تطبيق برامج (نزع السلاح وإعادة الدمج) في مناطق الصراع. وتأتي جولة "بلينكن" في إطار عدد من الخطوات التي اتخذتها واشنطن على مدار الأشهر الماضية لاستعادة نفوذها في القارة، وكان أبرزها إصدار وثيقة "استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء" في أغسطس ٢٠٢٢، وانعقاد القمة الأمريكية-الإفريقية في ديسمبر ٢٠٢٢، وزيارة وزيرة الخزانة الأمريكية في يناير ٢٠٢٣. وهي خطوات تستهدف تأكيد التزام واشنطن بدعم الشركاء الأفارقة، والحضور في الملفات المهمة خصوصًا تلك المتعلقة بأمن واستقرار القارة؛ وذلك في محاولة لاحتواء النفوذ الروسي-الصيني المتزايد في القارة.
- اختتام نائبة الرئيس الأمريكي "كامالا هاريس" جولتها الإفريقية، والتي أُجريت خلال الفترة من ٢٥ مارس - ٢ أبريل ٢٠٢٣ والتي شملت ثلاث دول؛ وهي: غانا وتنزانيا وزامبيا. واستهدفت الجولة عقد عدد من اللقاءات المكثفة مع رؤساء تلك الدول، وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث ركَّزت المباحثات على تعزيز العلاقات التجارية بين واشنطن والدول الإفريقية، ودعم النمو الاقتصادي طويل الأجل في هذه الدول، فضلًا عن بحث تخفيف الديون عن الدول الإفريقية، وتداعيات الأزمة الروسية- الأوكرانية وتأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي للقارة.

- جولة الرئيس الفرنسي "ماكرون" في إفريقيا، حيث قام الرئيس الفرنسي "ماكرون" بجولة إفريقية تشمل دول الجابون بالإضافة إلى أنجولا، وجمهورية الكونغو (برازافيل)، والكونغو الديمقراطية، في مارس الماضي، لحضور قمة مخصصة لحماية الغابات الاستوائية، وتعزيز العلاقات الثنائية بين إفريقيا وباريس، ومواجهة النفوذ الروسي والصيني المتزايد، بعد أن عانت باريس من سلسلة انتكاسات عسكرية وسياسية في منطقة نفوذها السابقة، وتتركز الزيارة على المناطق البعيدة عن المستعمرات الفرنسية السابقة في منطقة الساحل المضطربة، والتي تتصاعد فيها المشاعر المعادية لفرنسا؛ إذ تأتي الجولة بعد أكثر من أسبوع من قيام بوركينا فاسو بطرد القوات الفرنسية، وإنهاء اتفاق عسكري سمح لفرنسا بقتال المسلحين في الدولة الواقعة غرب إفريقيا، لتصبح أحدث دولة إفريقية ترفض مساعدة باريس، وفي وقت سابق، كانت فرنسا قد سحبت قواتها من مالي العام الماضي، بعد أن بدأ المجلس العسكري هناك العمل مع متعاقدين عسكريين روسيين، مما أنهى ١٠ سنوات من العمليات ضد الجماعات المسلحة، وتواجه فرنسا حالة من الشعور المناهض لها في إفريقيا، وهو الأمر الذي قد يدفعها إلى تطوير موقفها باتجاه مزيد من الإصغاء والتواضع"، لكنها تحذر أيضًا من الذين يلجؤون إلى روسيا ومجموعة المرتزقة الروسية "فاجنر".

وتجدر الإشارة إلى أنه في الآونة الأخيرة، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار بمطالبة روسيا بضرورة الانسحاب الفوري من أوكرانيا، وهو الأمر الذي سلط الضوء على الانقسامات بين إفريقيا وأوروبا؛ لا سيما وأن أغلب الدول التي امتنعت عن التصويت هي دول إفريقية، أبرزها إثيوبيا وغينيا وموزمبيق وجنوب إفريقيا والسودان وأوغندا وزيمبابوي وجمهورية الكونغو، وربما يؤثر استمرار الأزمة في أوكرانيا على القارة الإفريقية، التي قد تدفع بلدانها والعديد من الحكومات الجنوبية ثمنًا باهظًا نتيجة استمرارها، وقد تخسر بعض الدول عقدًا من النمو.

ثالثًا: الأدوات التي اعتمدت عليها القوى الدولية في تحركاتها داخل القارة الإفريقية لخدمة أهدافها

تجدر الإشارة إلى أن القوى الدولية اعتمدت في تحركاتها داخل القارة الإفريقية على مجموعة من الأدوات لخدمة أهدافها لتحقيق مصالحها، لا سيما في ظل الأحداث التي طرأت عقب الأزمة الروسية-الأوكرانية، وتتمثل أبرز هذه الأدوات في:

التقارب الدولي مع دول إفريقيا ومحاولة التأثير الاقتصادي عليها؛ إذ بذلت عدة دول مساعيها إلى تحقيق التقارب مع إفريقيا، وتعزيز أواصر العلاقات خاصة الاقتصادية، ومحاولة التأثير في صنع السياسة الإفريقية، وكذلك استغلال موارد دول القارة. وعقب الأزمة الروسية-الأوكرانية، قامت عدة دول غربية بجولات إفريقية لبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية، ومواجهة تزايد النفوذ الروسي-الصيني بالمنطقة، وهو الأمر الذي سعت بكين إلى مواجهته بتقديم الدعم للدول الإفريقية، فخلال يناير ٢٠٢٣ دشَّنت بعض الدول الإفريقية مجموعة من المشروعات التعاونية "الصينية-الإفريقية"، ففي نيجيريا، أنشأ الرئيس النيجيري "محمد بخاري" ميناء "ليكي" الجديد في لاجوس، والذي يعد واحدًا من أكبر موانئ غرب إفريقيا، بالإضافة إلى تدشين خط السكك الحديدية بطول نحو ٢٧ كيلومترًا بمشاركة صينية، كما أنشأت أوغندا منصة نفطية (Kingfisher)، والتي تقع على بحيرة ألبرت، ومن المتوقع أن يعزز ذلك من حجم إنتاج الدولة من النفط.

أهمية الكتلة الإفريقية التصويتية، حيث تسعى الدول الكبرى إلى الاستفادة من الكتلة التصويتية الإفريقية (٥٤ دولة)، والتي أصبحت تمتلك تأثيرًا كبيرًا داخل المنظمات الدولية، وتعمل القوى المختلفة على الاستفادة منها في تحقيق أهدافها، وقد عززت الأزمة الروسية-الأوكرانية من أهمية الكتلة التصويتية الإفريقية، وهو الأمر الذي بات واضحًا خلال التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا -كما سبقت الإشارة- وبلغت نسبة تصويت الدول الإفريقية على القرار نحو ٢٧,٩٧% من نسبة الأصوات.

تعزيز التعاون العسكري؛ حيث عملت بعض الدول الكبرى على تعزيز التقارب العسكري مع الدول الإفريقية، وسعى بعضها إلى تأسيس قواعد عسكرية؛ حيث توصلت روسيا إلى اتفاق ضمني مع السودان من أجل تأسيس قاعدة عسكرية روسية، بالإضافة إلى أن هناك مجموعة من التقارير تشير إلى احتمالات إنشاء قاعدة عسكرية صينية في غينيا الاستوائية، ويرى البعض أن هذه الخطوة قد تأتي تأسيسًا على إرث الشراكة التنموية بين بكين ومالابو، في حين يرى آخرون أنها جاءت بسبب تفاقم ديون البلاد لصالح الصين، والتي قُدِّرت خلال عام ٢٠٢١، بنحو ٤٩,٧% من الناتج المحلي الإجمالي لغينيا الاستوائية، بما يجعل البلاد ترضخ تحت وطأة النفوذ الصيني، ويجعلها تقبل باستضافة قاعدة عسكرية بحرية صينية على أراضيها.

سعي الدول الإفريقية للتقارب مع القوى الدولية، وهو ما يظهر جليًّا في سعي بعض دول القارة للحصول على تمثيل دائم بمجلس الأمن الدولي، والذي يُعبِّر عن ثقلها الدولي من حيث عدد دول القارة وموقعها، وهو الهدف الذي تسعى إليه الدول الإفريقية بقوة، وتجدر الإشارة إلى أن القارة قد حصلت على بعض الوعود الغربية بتحقيق هذا الهدف في أعقاب الأزمة الروسية-الأوكرانية، وهو ما يمكن تفسيره على أنه وسيلة ضغط من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة النفوذ الروسي المتزايد في القارة، بالإضافة إلى مواجهة الجهود الروسية والصينية الرامية إلى دعم نظام دولي عالمي عادل، والتصدي لتحركات بكين وموسكو لمنح حق التصويت للدول الواقعة جنوب العالم.

وفيما يتعلق بالموقف الأمريكي بحق الدول الإفريقية بالحصول على تمثيل دائم بمجلس الأمن الدولي، كان الرئيس الأمريكي "جو بايدن" قد أكد دعم واشنطن لحق القارة الإفريقية في الحصول على تمثيل دائم بمجلس الأمن، وذلك خلال القمة الأمريكية-الإفريقية التي عقدت في ديسمبر ٢٠٢٢، فضلًا عن دعم حق إفريقيا في الانضمام إلى مجموعة العشرين (G 20)، ومن المتوقّع أن يكون دعم هذا الحق الإفريقي بمثابة اختبار حقيقي لهذه الدول تجاه إفريقيا، وهو الأمر الذي قد يؤثر على أهداف وتطلعات القمة الروسية-الإفريقية التي سيتم عقدها في يوليو ٢٠٢٣.

> من المتوقّع أن تجد القارة الإفريقية الفرصة سانحة لإعادة صياغة دور قوي على المستوى الدولي مستقبلًا، لا سيما في ضوء تصاعد وبروز اهتمام القوى الدولية للموارد النفطية، وهو ما يعظم نفوذ القارة على المدى القريب.

وختامًا، يمكن التأكيد على أن الأزمة الروسية-الأوكرانية سلطت الضوء على المنطقة الإفريقية، والتي مثلت جزءًا من ساحة التنافس الدولي بين القوى والفاعلين الدوليين، بهدف سعيهم إلى الاستفادة من العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بالقارة، فضلًا عن كونها مسرحًا جيوسياسيًّا مهمًا، من شأنه أن يُسهم في تعزيز وتخفيف حدة العزلة الدولية التي تتعرض لها بعض القوى الدولية كروسيا والصين، نتيجة العقوبات التي تتعرض لها من جانب الدول الغربية، كما دفعت هذه الأزمة الدول الكبرى إلى استمالة بعض دول القارة الإفريقية؛ حيث وجدت بعض هذه الدول في ذلك فرصة جيدة للاستفادة من ضخ هذه الدول مزيدًا من المساعدات الاقتصادية والتنموية والقروض في مقابل تبني موقف مؤيد لأحد الطرفين في الأمم المتحدة، ومن المتوقّع أن تجد القارة الإفريقية الفرصة سانحة لإعادة صياغة دور قوي على المستوى الدولي مستقبلًا، لا سيما في ضوء تصاعد وبروز اهتمام القوى الدولية بالموارد النفطية، وهو ما يعظم نفوذ القارة على المدى القريب.

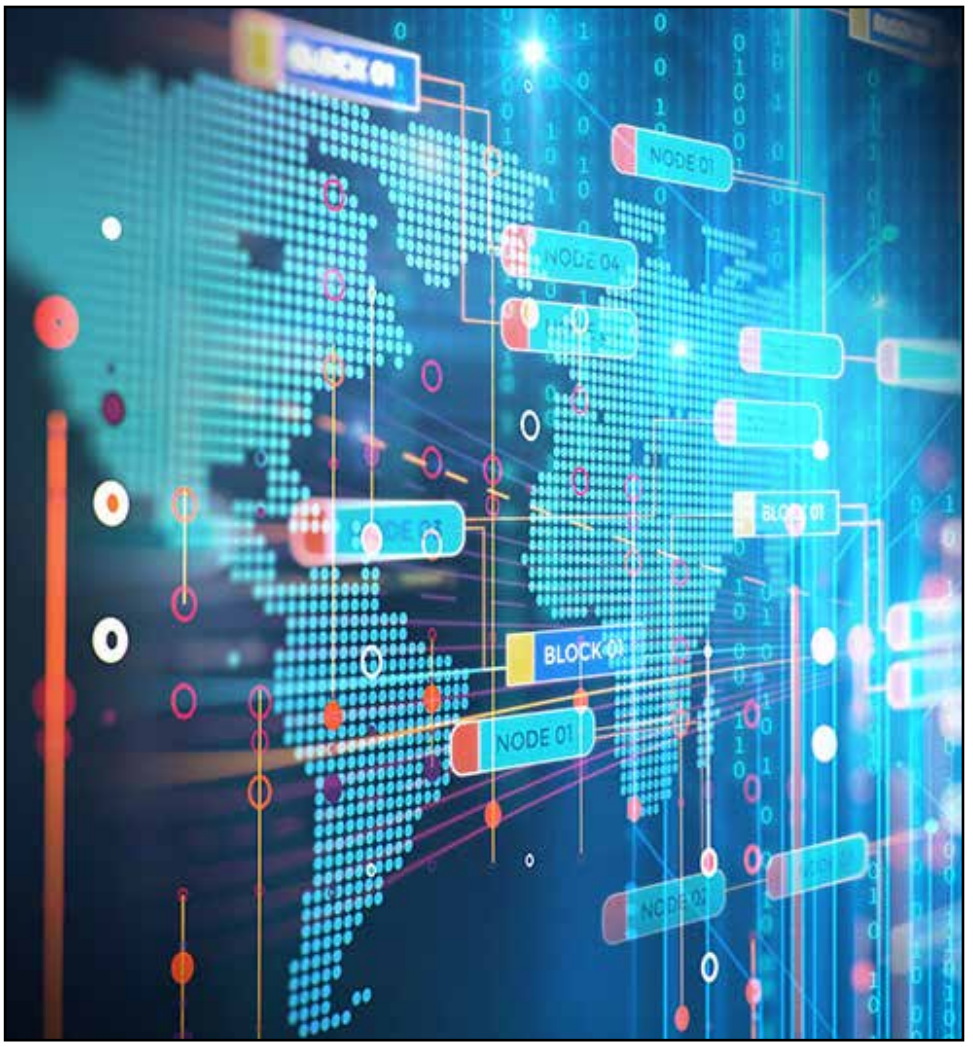

متابعـــات

- قراءة في تطورات المشهد الليبي
- الذكرى العشرون لغزو أمريكا للعراق: نظرة على الوثائق البريطانية التي تم الإفراج عنها في فبراير ٢٠٢٣
- "بديل واشنطن".. دوافع وتحديات تصاعد الدور الصيني في العراق
- عقب التوصل إلى تفاهمات مع الوكالة: هل يمكن العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني؟
- التوجُّه جنوبًا.. دلالات زيارات الرئيس السيسي لدول القارة الإفريقية
- "الطائرات المسيّرة": أداة للسلام أم للصراع في إفريقيا جنوب الصحراء
- التحديات السياسية والاقتصادية أمام "بولا تينوبو" الرئيس النيجيري الجديد
- إعادة ترشح "جو بايدن" لفترة رئاسية ثانية... الفرص والتحديات
- واشنطن ما بين قمة الديمقراطية الأولى والثانية.. قراءة في "القمة الثانية من أجل الديمقراطية ٢٠٢٣"
- التداعيات المحتملة على تصاعد الموقف ببحر الصين الجنوبي
- دور الهند العالمي خلال رئاستها لمجموعة العشرين
- التحول في السياسة الدفاعية اليابانية: الأسباب وأبرز الملامح وتحديات التنفيذ
- نفوذ واشنطن في آسيا الوسطى: حرب باردة جديدة أكثر تعقيدًا
- الردع المعدل.. استراتيجية جديدة لحماية الدول

قراءة في تطورات المشهد الليبي

د. خالد خميس السحاتي

أستاذ العلوم السياسية المساعد - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

تتسم الأزمة الليبية بالتداخل والتعقيد في الوقت نفسه؛ حيث يلاحظ أنها ترقى إلى مستوى الأزمة الإقليمية بل والدولية أيضًا، فهي أزمة تتداخل فيها الأسباب والفواعل بشكل واضح، وهي في الأصل نتيجة لعوامل داخلية وأخرى خارجية، تشابكت مع بعضها البعض، وساهمت في مزيد من التعقيد والتشابك لتلك الأزمة، فهناك حالة من الصراع المسلح بين عدد من الفرقاء من جهة، وحالة من تشتت المشهد السياسي بين العديد من الحكومات والمؤسسات المتنازعة حول الشرعية من جهة أخرى، ونظرًا للأهمية الجيوسياسية للدولة الليبية وما تطرحه حالة عدم استقرارها من تهديدات، بات الدور الخارجي عنصرًا أساسيًّا في الأزمة الليبية، غير أن ثمّة تفاوتًا في المشهد الليبي بين القوى الإقليمية والدولية؛ إذ إن الأولى تبدو أكثر تأثيرًا في موازين الصراع من الثانية. وقد شهد مطلع العام الحالي مجموعة من التطورات المهمة في المشهد الليبي الراهن، على الأصعدة كافة، السياسية منها والعسكرية والأمنية، وغيرها. وفي هذا الصدد، سوف نتناول في هذه المقالة المحاور الرئيسة التالية: أولًا: التطورات على الصعيد السياسيّ. ثانيًا: التطورات على الصعيد العسكري، ثالثًا: التطورات على الصعيد الأمني.

أولًا: التطورات على الصعيد السياسي

١- استمرار إشكالية الانقسام السياسي في ليبيا:

حيث إنه توجد حاليًّا حكومتان، الأولى: برئاسة "عبد الحميد الدبيبة" تعمل من العاصمة طرابلس، وترفض تسليم السلطة للحكومة المكلفة من البرلمان برئاسة "أسامة حماد" -المكلف بتيسير مهام الحكومة خلفًا لـ "فتحي باشاغا" الذي تمت إقالته وإحالته للتحقيق مؤخرًا. ويعني ذلك استمرار الانقسام في بعض المؤسسات، والتضارب في القرارات... إلخ، وربما كان آخرها الاختلاف الأبرز الذي حدث في الإعلان عن غرة شهر شوال وعيد الفطر لعام ١٤٤٤هـ بين دار الإفتاء الليبية التابعة لحكومة "الدبيبة" والهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية التابعة لحكومة "باشاغا"، حيث أعلنت الأخيرة أن عيد الفطر هو يوم الجمعة (٢٠٢٣/٤/٢١)، فيما أعلنت الأولى أن الجمعة هو المتمم لشهر رمضان، والسبت هو غرة شوال، مما أثار ردود فعل واسعة ومتناقضة في الشارع الليبي من خلال الإذاعات والفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي. وكانت هيئة الأوقاف والشؤون الإسلامية قد نشرت على صفحتها الرسمية (عبر فيس بوك) قانون مجلس

النواب رقم (٨) بشأن حل دار الإفتاء الليبية وإحالة اختصاصاتها إلى الهيئة العامة للأوقاف، الصادر بتاريخ (٢٠١٤/١٢/١٦)، وكتاب مجلس النواب الموجه لحكومة الوحدة الوطنية بتاريخ: (٢٠٢١/٦/٢) بشأن عدم تدخل دار الإفتاء الليبية المنحلة باختصاصات الهيئة العامة للأوقاف.

٢- التعديل الدستوري الثالث عشر: حيث تم إقرار التعديل الدستوري الثالث عشر بإجماع النواب الحاضرين في جلسة مجلس النواب المنعقدة في بنغازي بتاريخ (٧/فبراير/٢٠٢٣). وقد نشر نص هذا التعديل في الجريدة الرسمية الصادرة عن المجلس في: (٢٠٢٣/٢/٢٣)، وتضمن التعديل ثلاثًا وثلاثين مادة، وحسب التعديل تتكون السلطة التشريعية من غرفتين الأولى هي مجلس النواب ويكون مقره بنغازي، والغرفة الثانية هي مجلس الشيوخ، ويكون مقره طرابلس. ويتولى سن القوانين وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية". وتضمن التعديل مواد تتعلق بتكوين مجلس النواب ومشروعات القوانين ومقترحاتها، والسؤال والاستجواب، وتكوين مجلس الشيوخ، والعضوية فيه، وانعقاد جلساته، واختصاصاته، واللجنة المشتركة وغيرها. ونصت المادة (٣٠) من التعديل الدستوري على: (حكم انتقالي لانتخابات مجلس الأمة ورئيس الدولة)، حيث أشارت إلى أنه: "تُجرى انتخابات الرئيس والمجلس خلال ٢٤٠ يومًا من تاريخ دخول قوانين الانتخابات حيز التنفيذ، وفي حال تعذُّر إجراء الانتخابات الرئاسيَّة لأي سبب كان، تعدّ كل الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية كأنها لم تكن".

> نظرًا للأهمية الجيوسياسية للدولة الليبية وما تطرحه حالة عدم استقرارها من تهديدات، بات الدور الخارجي عنصرًا أساسيًّا في الأزمة، وتعد القوى الإقليمية أكثر تأثيرًا في موازين الصراع من القوى الدولية في المشهد.

جدير بالذكر أن المجلس الأعلى للدولة الاستشاري عقد جلسة طارئة في (٢/مارس/٢٠٢٣) برئاسة رئيس المجلس: "خالد المشري"، بمقر المجلس في طرابلس. وصوَّت المجلس خلال هذه الجلسة، بموافقة غالبية الأعضاء الحاضرين بعد اكتمال النصاب، على التعديل الدستوري الثالث عشر الذي أقره مجلس النواب بالتشاور مع المجلس الأعلى للدولة. كما تم الاتفاق على الشروع في تشكيل لجنة لوضع القوانين الانتخابية.

٣- تشكيل اللجنة المشتركة لإعداد القوانين الانتخابية (٦+٦): جاء في المادة: (٣٠) الفقرة (ب)، حسب التعديل الدستوري الثالث عشر أنه "تتشكل لجنة مشتركة من قِبل مجلسي النواب والدولة بواقع ستة أعضاء عن كل مجلسٍ، للتوافق بأغلبية الثلثين من أعضاء كل مجلس؛ وذلك لإعداد مشروعات قوانين الاستفتاء والانتخابات، وفي حال عدم التوافق على النقاط الخلافية، تضع اللجنة آلية اتخاذ القرار بشأنها، وتكون قراراتها نهائية وملزمة، وتقدم القوانين إلى مجلس النواب لإصدارها كما توافق عليها دون تعديل".

وبناءً على هذه المادة تم تشكيل اللجنة من قِبل المجلسين (النواب والأعلى للدولة)، وعقدت تلك اللجنة المشتركة «٦+٦»، بتاريخ (٥/أبريل/٢٠٢٣)، اجتماعها الأول بمقر المجلس الأعلى للدولة في طرابلس.

وعلى هامش اجتماعات وفدي لجنة "٦+٦" المنعقدة في مدينة بوزنيقة المغربية منذ ٢٢ مايو الماضي، أعلنت اللجنة يوم ٦ يونيو الجاري، توافقها حول قوانين الانتخابات الرئاسية والتشريعية. ومن أبرز البنود التي تم التوافق بشأنها، ما ينص على أن يكون تحديد موعد الانتخابات الرئاسية بالاتفاق مع مجلسي النواب والأعلى للدولة، وبالتنسيق مع مفوضية الانتخابات، وذلك بعدما كان من صلاحيات المفوضية فقط فيما سبق. وبخصوص شرط ازدواج الجنسية، ألزمت التعديلات الجديدة المرشح بتقديم ما يفيد بتنازله عن الجنسية الثانية.

٤- مبادرة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا "عبد الله باتيلي": تم تعيين السيد "عبد الله باتيلي"، من السنغال، في ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٢، ممثلًا خاصًا للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، ورئيسًا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، خلفًا للسيد "يان كوبيش"، من سلوفاكيا، الذي عمل في السابق بصفة المبعوث الخاص ورئيس البعثة. وبعد عدد من الجولات والمباحثات التي أجراها "باتيلي" مع الفرقاء الليبيين، وبعض دول الجوار، أطلق مبادرته حول الأزمة الليبية، والتي ارتكزت على أن معظم مؤسسات الدولة فقدت شرعيتها منذ أعوام، وأن مجلسي النواب والدولة أخفقا في التوافق على قاعدة دستورية للانتخابات. وأوضح في مبادرته: "يتطلب تنفيذ الانتخابات الرئاسية والتشريعية توافقًا وطنيًّا واسعًا ينطوي على التأييد والمشاركة الفاعلين لطيْف أوسع من الأطراف المعنية، بما في ذلك المؤسسات الوطنية، والشخصيات السياسية، والأطراف الأمنية، وزعماء القبائل وغيرهم من الفاعلين". واقترح "باتيلي" إنشاء "لجنة توجيه رفيعة المستوى في ليبيا". وستعمل الآلية المقترحة على الجمع بين مختلف الأطراف الليبية المعنية، بمن فيها ممثلو المؤسسات السياسية وأبرز الشخصيات السياسية وزعماء القبائل، ومنظمات المجتمع المدني، والأطراف الأمنية الفاعلة، وممثلون عن النساء والشباب. وبالإضافة إلى تيسير اعتماد إطار قانوني وجدول زمني ملزم لإجراء الانتخابات في ٢٠٢٣، فإن اللجنة المقترَحة سوف تمنح منصة للدفع قدمًا بالتوافق حول الأمور ذات الصلة، مثل: تأمين الانتخابات، واعتماد ميثاق شرف لجميع المرشحين.

ثانيًا: التطورات على الصعيد العسكري

بعد أن عقدت اللجنة العسكرية المشتركة (٥+٥) سلسلة من الاجتماعات والمباحثات المهمة داخل ليبيا وخارجها، قامت اللجنة بتنظيم اجتماع بحضور الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، في ٢٦ مارس ٢٠٢٣، ضم عددًا من قادة الوحدات العسكرية والأمنية في المناطق الغربية والشرقية والجنوبية. وتم خلال الاجتماع مناقشة دور المؤسسات العسكرية والأمنية في توفير بيئة مناسبة للدفع بالعملية السياسية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة خلال هذا العام ٢٠٢٣. وكانت أبرز النقاط التي تم الاتفاق عليها ما يأتي:

- أن يكون الحوار ليبيًّا - ليبيًّا، وداخل الأراضي الليبية، ورفض التدخل الأجنبي في الشأن الليبي.
- الالتزام الكامل بكل ما نتج عن الحوار بين القادة العسكريين والأمنيين مع اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في اجتماعها الأول في تونس والثاني في طرابلس.
- نبذ الاقتتال والعنف بأشكاله كافة على كامل التراب الليبي، واستكمال جهود المصالحة الوطنية وجبر الضرر.

- مواصلة العمل في طريق توحيد المؤسسات العسكرية من خلال رئاسات الأركان، وتوحيد المؤسسات الأمنية وباقي مؤسسات الدولة، بما فيها إيجاد حكومة واحدة ممثلة لليبيا.
- زيادة المجهودات لحل مشكلات المهجرين والنازحين والمتضررين من الاقتتال والحروب.
- المضي في مسعى الانتخابات، وحث مجلسي النواب والأعلى للدولة على استكمال الإجراءات المنوطة بهما، كما تم الاتفاق على عقد الاجتماع التالي خلال شهر رمضان في مدينة بنغازي، وبالفعل، عُقِد الاجتماع التالي في بنغازي، في (١٦ رمضان ١٤٤٤، المُوافق ٧ أبريل ٢٠٢٣)، بحضور الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وعدد من قادة الوحدات العسكرية والأمنية من المناطق الغربية والشرقية والجنوبية. واتفق المجتمعون على مجموعة من النقاط، كما يأتي:
  - الالتزام الكامل بكل ما نتج عن الحوار بين اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ والقادة العسكريين والأمنيين في اجتماعي تونس وطرابلس.
  - أكد المجتمعون استعدادهم لتقديم كل أشكال الدعم لتأمين الانتخابات بمراحلها كافة.
  - الحث على دعم جهود اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ ولجنة التواصل الليبية المنبثقة عنها في إخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب.
  - البدء بإجراءات عملية للبدء بمعالجة مشكلات النازحين والمهجرين والمفقودين وضمان العودة الآمنة لهم بالتنسيق بين الأجهزة الأمنية المعنية في مختلف مناطق ليبيا.
  - تبادل المعلومات فيما يخص المحتجزين لدى الطرفين والبدء باتخاذ خطوات عملية لتبادل المحتجزين بأسرع وقت.

ومن خلال متابعة وقراءة أبرز مخرجات تلك الاجتماعات يُلاحظ أن هناك توافقًا إلى حد كبير -رغم التحديات العديدة في المشهد الليبي- على توحيد المؤسسة العسكرية، وإنهاء الانقسام السياسي في البلاد، وتوفير بيئة ملائمة للدفع بالعملية السياسية إلى الأمام، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة خلال هذا العام.

ثالثًا: التطورات على الصعيد الأمني

رغم الجهود المبذولة أمميًّا وإقليميًّا ودوليًّا لتحقيق السلام في ليبيا، والحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار (الذي وُقِّع في أكتوبر ٢٠٢٠)، فإن تحديات الواقع وفوضى السلاح، خصوصًا في غرب البلاد، تشكل أكبر تحدٍّ في هذا الملف المعقد، فالاشتباكات تتجدد بين الفينة والأخرى، ويدفع غالبًا المدنيون ثمن هذا الصراع بين الجماعات المسلحة، المختلفة في التوجهات والانتماءات.

ففي ٤ يناير ٢٠٢٣، اندلعت اشتباكات عنيفة بين مجموعات مسلحة في مدينة العجيلات غرب العاصمة طرابلس، مما أدى إلى تعليق الدراسة خوفًا على حياة الطلاب، فيما دعا الهلال الأحمر السكان إلى اتخاذ الحيطة وتفادي الخروج من المنازل. كما شهدت الزاوية -في الفترة ذاتها- اشتباكات مسلحة بعد مقتل شابين في منطقة ضي هلال.

واندلعت فجر الخميس ١٩ يناير ٢٠٢٣، اشتباكات بالأسلحة الثقيلة واستمرت لساعات في منطقة قصر بن غشير جنوب طرابلس، بين جهاز الردع برئاسة "عبد الرؤوف كارة"، واللواء ١١١ مجحفل بقيادة "عبد السلام الزوبي" (كما ذكرت بعض المصادر الصحفية)، على خلفية نزاع على عقدٍ لصيانة مطار طرابلس الدولي، المغلق منذ سنوات.

وباستخدام الأسلحة الثقيلة والمتوسطة اندلعت ليلة السبت ٢٥ مارس ٢٠٢٣ اشتباكات مسلحة بين عناصر ميليشيا "أسود تاجوراء" المتمركزين بمقر القاعدة الجوية بمنطقة تاجوراء وعناصر من المجموعة ذاتها المتمركزين في المقر القديم للمجموعة المسلحة في بئر الأسطى ميلاد، وذلك بحسب مصادر إعلام محلية. مما اضطر العديد من العائلات إلى ترك بيوتهم. وقد شهدت هذه المنطقة منذ مدة اضطرابات أمنية واشتباكات متفرقة ومتكررة، ومواجهات دامية.

وخلال إجازة عيد الفطر ٢٤ أبريل ٢٠٢٣ اندلعت اشتباكات عنيفة في الزاوية، سقط فيها أربعة قتلى، وتم إسعاف ستة جرحى، وإجلاء أكثر من عشرين عائلة، جرت الاشتباكات بالقرب من "مصفاة الزاوية" لتكرير النفط، بين مجموعات مسلحة تابعة لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة "الدبيبة"، على خلفية استهداف أحد قادتها، فيما تجاهلت حكومة "الدبيبة" هذه الاشتباكات، ولم تصدر بشأنها أي بيان، على الرغم من مطالبة حكماء وأعيان الزاوية لها بـ"التدخل وتحقيق وقف فوري ودائم لإطلاق النار في المدينة". لكن فرع الهلال الأحمر بالزاوية، أعلن "الاتفاق على إنهاء الاشتباكات المسلحة". ونقلت وسائل إعلام محلية عن مصدر في مديرية أمن الزاوية، موافقة طرفي الاشتباكات مبدئيًّا على «وقف إطلاق النار». وأشارت إلى "ترقب دخول قوة عسكرية محايدة للفصل بينهما".

وختامًا، ثمّة عناصر مهمة لا يمكن تجاهلها من أجل الوصول بالبلد إلى بر الأمان، وتتمثل تلك العناصر في: مدى توافر بيئة ملائمة لإجراء الانتخابات، ورغبة جميع الفرقاء الليبيين في إنهاء نزيف الوطن، وتقديم مصلحته على مصالحهم الضيقة، وكذلك تضافر المسارات الثلاثة السياسي والعسكري والأمني لإنقاذ البلد، والعبور به إلى بناء دولة القانون والمؤسسات، ونتمنى أن يكون ذلك قريبًا.

50

الذكرى العشرون لغزو أمريكا للعراق: نظرة على الوثائق البريطانية التي تم الإفراج عنها في فبراير ٢٠٢٣

أ.د. مثنى العبيدي

أستاذ العلوم السياسية والدراسات الدولية - كلية العلوم السياسية - جامعة تكريت

لقد مر عشرون عامًا على الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على العراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ وأدت إلى إسقاط النظام السياسي فيه في ٩ أبريل ٢٠٠٣، ليتم بعدها إعلان أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا دولتا احتلال وأن العراق دولة محتلة بموجب موافقة مجلس الأمن على ذلك، وفقًا لقراره المرقم ١٤٨٣، الذي اعتُمِد في ٢٢ مايو ٢٠٠٣، بعد طلب أمريكي قُدِّم بهذا الخصوص لتتحمل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مسؤوليتهما كدولتي احتلال للعراق. وكانت بريطانيا هي الشريك الأول والأساسي للولايات المتحدة الأمريكية في شن هذه الحرب، والإعداد لها سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا، لتتحول هذه الحرب إلى غزو خارج الشرعية الدولية لدولة عضو في الأمم المتحدة ولها سيادتها أسوة بغيرها من الدول.

وقد استند كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى عدة مبررات لشن الحرب على العراق على الرغم من أن قرار الحرب كان قد تم الاتفاق عليه بغض النظر عما جاء من أسباب ومبررات حقيقية أم مفبركة، والتي كان في مقدمتها أن العراق يشكل خطرًا على الأمن والسلم الدوليين؛ وذلك لامتلاكه أسلحة دمار شامل، جرثومية، وأسلحة كيمياوية، وصواريخ بعيدة المدى. كل هذه الأسباب التي تم الترويج لها أمريكيًّا وبريطانيًّا لم تستطع الدولتان إثباتهما على أرض الواقع، بل على العكس؛ حيث تم الكشف عما يثبت نفي هذه الأسباب وكل المبررات الأخرى من قِبل الحكومات البريطانية اللاحقة، وذلك عبر ما عُرف بـ "رفع السرية" عن وثائق ومستندات تتعلق بالحرب على العراق.

بريطانيا والحرب: الدور والمسوغات

منذ أزمة الخليج وحربها الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، جاءت السياسات البريطانية متوافقة ومتناسقة مع السياسات الأمريكية إزاء العراق، وقبيل عدة أشهر من شن الحرب عام ٢٠٠٣ على العراق كانت الحكومة البريطانية قد حسمت أمرها في تأييد قرار الحرب الأمريكية على العراق، وقدمت الحكومة البريطانية التي كان يرأسها "توني بلير" اقتراحًا إلى مجلس العموم البريطاني من أجل الحصول على الموافقة بتفويضها لاستخدام جميع الوسائل اللازمة التي من شأنها أن تضمن تحقيق "عملية نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق"، وبالفعل حصلت الحكومة البريطانية على موافقة مجلس

العموم البريطاني على الاقتراح بأغلبية كبيرة في ١٨ مارس ٢٠٠٣، الأمر الذي كان يعني الموافقة على مشاركة القوات البريطانية في الحملة العسكرية لغزو العراق.

لم يكن التأييد البريطاني لغزو العراق والمشاركة فيه إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية مرتكزًا إلا على عدد من المسوغات والمبررات، كان في مقدمتها: أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل ومنها أسلحة كيمياوية وبيولوجية، وأن العراق أعاد العمل ببرنامج الأسلحة النووية الذي كان من المفترض أنه قد تم تدميره سابقًا، وأن العراق قد سعى إلى الحصول على "كميات كبيرة من اليورانيوم من إفريقيا"، وأنه من الممكن أن تكون أسلحة الدمار الشامل جاهزة لدى العراق خلال ٤٥ دقيقة لاستخدامها ضد خصومه، فضلًا عن الادعاء بأن العراق امتلك صواريخ بعيدة المدى يتجاوز مداها ١٠٠٠ كم، وهو المدى الذي تجاوز المقدار المحدد لامتلاك العراق لصواريخ لا تتعدى ١٥٠ كم بحسب قرارات الأمم المتحدة المفروضة عليه.

كل هذه المسوغات والادعاءات استندت فيها الحكومة البريطانية على تقارير استخباراتية، نُشِر الأول منها في سبتمبر ٢٠٠٢، والثاني في مارس ٢٠٠٣، وعلى ضوئها استطاعت الحكومة الحصول على تفويض من البرلمان البريطاني باستخدام القوة ضد العراق. والواقع يكشف لنا الأسباب الحقيقية لموقف بريطانيا من العراق ومشاركتها في غزوه؛ فعلى الصعيد السياسي سعت بريطانيا إلى توثيق العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الصعيد الاقتصادي سعت بريطانيا إلى السيطرة على النفط ومحاولة تخفيض السعر العالمي له، ومن الناحية العسكرية والأمنية أرادت بريطانيا الوجود في منطقة الخليج العربي خاصة، والشرق الأوسط بشكل عام، ناهيك عن إزاحة نظام سياسي صُنِّف بأنه يهدد المصالح الغربية في المنطقة.

> "فيما يخص ملف العراق وغزوه عام ٢٠٠٣ فإن هنالك العديد من الوثائق التي سُرِّبت أو تم رفع السرية عنها، والتي كشفت أسرار هذه الحرب، وبطلان المسوغات الأمريكية والبريطانية لشنها."

رفع السرية أم تفنيد المبررات

اعتادت الحكومة البريطانية أن ترفع السرية والقيود المفروضة على العديد من الملفات والوثائق السرية ومحاضر الجلسات لاجتماعات الحكومة والمراسلات بين الأجهزة الإدارية في وزارة الخارجية والسفارات البريطانية في مختلف دول العالم، وهذه الملفات والوثائق يحكمها "قانون السرية" في بريطانيا، وفي شهر ديسمبر من كل عام ترفع الحكومة البريطانية السرية عن الوثائق والملفات التي مضى عليها أكثر من ثلاثين عامًا بموجب "قانون السرية"، لتتم إتاحتها بشكل علني، وهذه الوثائق تتضمن الكثير من الحقائق والأسرار حول الكثير من القضايا والأحداث التي شاركت فيها بريطانيا، أو كان لها دور فيها أو موقف منها، ولا تقتصر عملية كشف هذه الوثائق على رفع السرية عنها من قِبل الحكومة البريطانية، بل كان للتسريبات دورها في كشف العديد من الوثائق المهمة. وفيما يخص ملف العراق وغزوه عام ٢٠٠٣ فإن هنالك العديد من الوثائق التي سُرِّبت أو تم رفع السرية عنها، قد كشفت أسرار هذه الحرب وبطلان المسوغات الأمريكية والبريطانية لشنها، فقد رفضت الحكومة البريطانية في عام ٢٠٠٨ طلبًا مقدمًا بموجب "قانون حرية المعلومات" للكشف عن سجلات مناقشات الحكومة البريطانية بخصوص شرعية الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، وكان مبررها آنذاك أن الكشف عن هذه السجلات سيخاطر بإلحاق الضرر بالحكومة البريطانية، وأنه من الضروري الموازنة بين متطلبات الانفتاح والشفافية وبين الأداء السياسي والفعال للحكومة.

وفي عام ٢٠٠٩ تم نشر وثائق حول تورط بريطانيا في غزو العراق عام ٢٠٠٣، وتضمنت انتقادات عديدة لمشاركة بريطانيا في هذا الغزو، لا سيما ادعاء رئيس الوزراء البريطاني آنذاك "توني بلير" بأن الحرب كانت من أجل "نزع السلاح" في العراق، فيما أن الهدف الحقيقي كان تغيير النظام فيه، فضلًا عما سُمي "فشل التفكير فيما سيحدث بعد إسقاط النظام".

في أبريل ٢٠١٠ كشفت الحكومة البريطانية برئاسة "ديفيد كاميرون" -وبشكل غير مسبوق- عن وثائق سرية تعود إلى عام ٢٠٠٣، وتشير إلى أن النائب البريطاني العام حينها "جولد سميث" ظل لفترة طويلة يعتقد أن شن الحرب على العراق أمر غير شرعي، ولكن تغير موقفه بشكل مفاجئ وأجاز قيام بريطانيا بشن الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، وذلك استجابةً لضغوط رئيس الحكومة حينها "توني بلير"، في الوقت الذي كشفت فيه تلك الوثائق أن "جولد سميث" قد بيّن وبوثائق مكتوبة أن الحرب على العراق لن تكون مشروعة من دون استصدار قرار أممي جديد يعقب القرار ١٤٤١، وأن ذريعة امتلاك العراق أسلحة دمار شامل وحدها لا تمنح إجراء استخدام القوة صبغةً قانونية.

وفيما يخص العراق أيضًا تم الكشف عن وثائق بريطانية في نهاية ديسمبر ٢٠١٤، تضمنت هذه المرة معلومات عن العراق تعود إلى حقبة ثمانينيات القرن الماضي، لا سيما مرحلة الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، ورسائل متبادلة بين السفارة البريطانية في العراق ومكتب رئيسة الوزراء آنذاك "مارجريت تاتشر"، ومعلومات عن ترتيب لقاءات خلال العامين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ بين وزير خارجية العراق حينها "طارق عزيز" و"مارجريت تاتشر"، كما كشفت الوثائق تفاصيل اللقاء بينهما ومحاولة العراق استمالة بريطانيا وعدم تزويدها إيران بالأسلحة، وطلب العراق من بريطانيا الضغط السياسي في المحافل الدولية من أجل أن تقبل إيران وقف إطلاق النار.

اختلف الأمر فيما بعد وبالتحديد في عام ٢٠١٦ عندما أكملت "لجنة التحقيق بشأن حرب العراق" أو ما تسمى "لجنة تشيلكوت" (التي تشكلت في يونيو ٢٠٠٩) أعمالها وأعلنت نتائجها في يوليو ٢٠١٦، وقد اعتمدت اللجنة في سير عملها وتحقيقاتها على الكثير من الوثائق السرية ومحاضر الجلسات والمراسلات التي سبقت الحرب، وكان للوثائق أهميتها في نتائج هذه اللجنة التي كشفت عن أن المعلومات الاستخباراتية التي اعتمدتها الحكومة البريطانية بخصوص امتلاك أسلحة دمار شامل "مغلوطة وغير صحيحة"، وأنها "لم تُقدم بشكل يقطع الشك باليقين"، وأن الأحكام المتعلقة بوجود تهديدات تمثلها أسلحة الدمار الشامل العراقية يشوبها تأكيد غير مبرر، وأن بريطانيا اختارت المشاركة في غزو العراق قبل أن يتم استنفاد الخيارات السلمية في التعامل معه، ولم تكن هنالك حاجة في ذلك الوقت إلى اللجوء للعمل العسكري ضد العراق، فضلًا عن أن اللجنة كشفت بعض الوثائق السرية التي أكد فيها "توني بلير" في ٢٨ يوليو ٢٠٠٢ للرئيس الأمريكي حينها "جورج دبليو بوش" أنه "سيكون معه مهما كان" فيما يخص شن حرب على العراق، والعديد من الحقائق الأخرى التي تضمنتها نتائج "لجنة تشيلكوت".

في ديسمبر ٢٠٢٠ كشف الأرشيف الوطني البريطاني عن وثائق سرية، وكان منها ما يخص العراق وسياسة بريطانيا تجاهه خلال عقد التسعينيات، وبينت هذه الوثائق السرية نهج بريطانيا وتعاملها مع الأحداث والتوترات التي كان يشهدها تحصل مع العراق خلال تلك المرحلة، وكشفت الوثائق عن مخاوف بريطانيا من الانجرار إلى عمل عسكري أو حرب أخرى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية

ضد العراق، وأنها لا نية لها للإقدام على مزيد من استخدام القوة العسكرية في التعامل مع العراق.

أما الوثائق السرية التي تم إطلاقها في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، فقد كشفت عن أن مسؤولين في حكومة "توني بلير" قد ناقشوا في عام ٢٠٠٢ مشروعَ أو فكرة "تغيير النظام في العراق" و"تفكيك منظمة أوبك"، والهدف من ذلك يتجلى في إغراق الأسواق العالمية بالنفط، مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار، وهذا الأمر يمثل خيارًا سياسيًّا من خيارات السياسة الخارجية البريطانية إزاء العراق.

وبعد عشرين عامًا من الغزو الأمريكي-البريطاني للعراق وما رافق هذه الأعوام الفائتة من تداعيات على العراق، يتضح يومًا بعد آخر زيف الادعاءات التي قامت عليها الحرب من جهة، وأنّه لم تتحقق أهدافها لكل الأطراف من جهة أخرى.

وتزامنًا مع الذكرى السنوية العشرين لهذه الحرب والإعداد لها، كشفت وثائق بريطانية جديدة رُفِعت عنها السرية في شهر فبراير ٢٠٢٣ الكثير من الحقائق حول الحرب على العراق، وهذه الوثائق تخص مجلس الوزراء البريطاني خلال تلك المدة، وهي الأولى من نوعها التي تتعلق بدور "توني بلير" وحكومته في الإعداد لشن الحرب وغزو العراق، وبحسب عدة تقارير حول هذه الوثائق نشرتها قناة BBC، كشفت الوثائق أن حكومة "بلير" كانت تعلم بعدم امتلاك العراق أي قدرة تمكنه من الحصول على أسلحة دمار شامل أو امتلاك صواريخ بعيدة المدى وذلك قبل عامين على الأقل من غزوه.

وكشفت الوثائق المفرج عنها أن ما تم اعتماده من سياسة الاحتواء والعقوبات الدولية الصارمة والمختلفة على العراق خلال التسعينيات كانت قد حققت أهدافها في مجال منع النظام العراقي من امتلاك القدرة على تطوير أية أسلحة محظورة عليه بموجب القرارات الدولية. وهذا الأمر تم إثباته وفقًا لمراجعة أجرتها حكومة "بلير" في عام ٢٠٠١ للسياسة البريطانية-الأمريكية الخاصة بالعراق.

كما تشير الوثائق إلى أن بريطانيا في ذلك الوقت قد عرضت على إدارة "بوش الابن" إمكانية تطبيق سياسة جديدة تُسمى "عقد مع الشعب العراقي"، تهدف هذه السياسة إلى كسب المساندة من دول وشعوب المنطقة والحصول على تأييدهم للسياسة الأمريكية-البريطانية تجاه العراق هذا من جهة، ومن جهة أخرى سعت بريطانيا إلى كسب تأييد فرنسا وتفعيل التواصل معها ومحاولة إقناعها لتبني سياسة "العقد مع الشعب العراقي" والترويج لها في الخطاب الفرنسي.

وأوضحت الوثائق أن من ضمن مقترحات بريطانيا أن يتم اعتماد "استراتيجية إعلامية" تمكنها من كسب التأييد، بعد أن تصاعدت موجة من الغضب الرسمي والشعبي سواء في الساحة العربية أو الساحة العالمية بعد أن رأى العالم تداعيات العقوبات الدولية على الشعب العراقي وتزايد معاناته الإنسانية.

تضمنت الوثائق أيضًا الكشف عن أن "ديك تشيني" نائب الرئيس الأمريكي حينها هو المسؤول الأول عن ملف العراق، وتم إبلاغ "بلير" من قِبل بوش و"كولن باول" بأنهما يتفقان مع كل ما يذهب إليه "تشيني" بخصوص العراق، وأن "بلير" طرح على "تشيني" فكرة مفادها إجراء مراجعة، وتفاخر "بلير" حينها بأن العراق موضع اتفاق و"نموذج للتعاون" بين الدولتين، مثلما ذهب "بلير" إلى أن العراق لا يزال يسعى -حينها- إلى تطوير أسلحة دمار شامل وأن العقوبات الدولية يتم خرقها. وبالمقابل وبحسب الوثائق قد أقر "تشيني" بأن هنالك تراجعًا كبيرًا في تأييد العالم العربي للسياسة الأمريكية إزاء العراق.

وختامًا، يتضح بما لا يدع مجالًا للشك أن جل مبررات شن الحرب الأمريكية-البريطانية على العراق

عام ٢٠٠٣ غير حقيقية وثبت بطلانها، وأن الإدارتين الأمريكية والبريطانية على علم بذلك من أجل التسويق لهذه الحرب، حيث كان لا بد من الترويج لها لكسب التأييد من جهة، ولكبح التعاطف مع العراق من جهة أخرى.

والآن بعد مضي عشرين عامًا من الغزو الأمريكي-البريطاني للعراق وما أفرزه من تداعيات، تقر الدول التي شنت الحرب على العراق بعدم مصداقية مبرراتها وفشلها في تحقيق أهدافها، ولكن الثمن قد دفعه الشعب العراقي بشكل باهظ.

STATES FORCES-IRAQ

"بديل واشنطن".. دوافع وتحديات تصاعد الدور الصيني في العراق

أ. محمد علي سالم

باحث متخصص في الشؤون الإقليمية

بعد نجاح الصين في الوساطة بين السعودية وإيران "اتفاق المصالحة" بات واضحًا أن "بكين" أضحت أكثر انخراطًا مع التحولات الجارية في المنطقة، ومع تصاعد التوقعات بلعبها دورًا سياسيًّا ودبلوماسيًّا كبيرًا في المرحلة القادمة، تضع الصين أنظارها على العراق كأحد أهم الساحات التي قد تشهد دورًا يتجاوز العلاقات التجارية المتنامية بين البلدين؛ لمحاولة اقتناص الفرصة التي يوفرها تقلُّص الانخراط الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط.

وتعد العلاقات مع العراق بمثابة "نمذجة مثالية" لتَقدُّم سياسة الصين في الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة؛ ومن ثَمَّ، يصبح من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على أبعاد ودوافع الاهتمام الصيني بالعراق، مع تناول أهم العوائق التي تقف حجر عثرة أمام تنامي علاقات البلدين.

أولًا: أبعاد التقارب الصيني-العراقي

إن انتقال الصين إلى مصاف القوى العظمى في نظام دولي يشهد على نحو متزايد بروز أقطاب عديدة بات يسير بنسق تصاعدي، ليدفع "بكين" نحو تغيير بوصلة سياستها الخارجية نحو الانخراط الفعَّال في علاقتها بالشرق الأوسط، ولعل الساحة العراقية تقف عنوانًا لافتًا لهذا الانخراط، فقد أشار الرئيس الصيني "شي جين بينج" في ١٨ أغسطس ٢٠٢١، إلى أن "الصين تُولي أهمية كبيرة لتنمية علاقاتها مع العراق، ومستعدة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بينهما؛ من أجل تحقيق مزيد من التنمية".

وعلى الجانب الآخر، أضحت بغداد في حاجة ماسة إلى الانخراط في فضاءات بديلة عن واشنطن، عبر الشروع في سياسة خارجية ترتكز على التوازن في العلاقات الدولية، ما يمكِّنها من اكتساب هامش أوسع لاعتماد سياسات قادرة على التكيُّف مع حقيقة تبلور ترتيبات جديدة قد تشهدها المنطقة في مرحلة ما بعد الانكفاء الأمريكي.

ومن هذا المنطلق، تكتسب العلاقات الصينية-العراقية زخمًا متزايدًا في الأعوام الأخيرة، فقد شرع البلدان في تكثيف الخطوات الرامية إلى تأسيس شراكة استراتيجية بينهما، وهو ما يتجلَّى بوضوح في الأبعاد التالية:

١- البعد الاقتصادي: يمثل العامل الرئيس للتقارب بين البلدين؛ إذ تعد الصين الشريك التجاري الأول للعراق، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ٥٣,٣٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢، وفقًا للسفارة الصينية في بغداد، كما يعد العراق ثالث أكبر شريك تجاري عربي مع الصين بعد السعودية والإمارات.

٢- وهنا، يمكن التوقف عند تطورات ثلاثة كاشفة عن التنامي المضطرد على المستوى الاقتصادي، تتمثل في:

أ- التجارة باليوان: في خطوة هي الأولى من نوعها، تعكس تنامي دور اليوان الصيني على حساب الدولار الأمريكي، يعتزم البنك المركزي العراقي تنظيم تمويل التجارة الخارجية من الصين مباشرة باليوان، وهو ما يسهم في تسهيل وتسريع المعاملات المالية، ويحمي من مخاطر تذبذب أسعار الصرف داخل العراق.

ب- النفط مقابل الإعمار: أصبح العراق في عام ٢٠٢١ ثالث أكبر مورِّد للنفط إلى الصين بعد السعودية وروسيا، فوفقًا لمستشار رئيس الوزراء العراقي للشؤون المالية "مظهر محمد صالح" تستورد الصين وحدها ٤٤% من صادرات النفط العراقية"، وقد توطدت العلاقة النفطية عبر تدشين برنامج (النفط مقابل الإعمار) في سبتمبر ٢٠١٩، حيث تُودَع إيرادات صادرات ١٠٠ ألف برميل يوميًّا من النفط العراقي المُصدَّر إلى الصين في حساب مخصص لتمويل المشروعات المنفذَة من قِبل الشركات الصينية حصرًا، والتي من أهمها بناء ٨٠٠ مدرسة على ٣ مراحل، و٩٠ ألف منزل، و١٠٠ مرفق للرعاية الصحية، ومحطات الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى بناء مطار "الناصرية".

ج- مبادرة الحزام والطريق: وقَّع رئيس الوزراء العراقي الأسبق "حيدر العبادي" في ديسمبر ٢٠١٥، مذكرة لمشاركة العراق في المبادرة الصينية، وقد أشار وزير النقل العراقي السابق "ناصر الشبلي" إلى أن "العراق سيكون المحطة الرئيسة في مشروع طريق الحرير الرابط بين قارتي: آسيا وأوروبا"، مؤكدًا أن "تنفيذ طريق الحرير عبر العراق سيوفر آلاف الوظائف، كما سيكون له مردود اقتصادي كبير للبلد، يوازي إيرادات النفط المالية، وهو مرتبط بإنجاز ميناء الفاو الكبير"، ومن هذا المنطلق، فإن مشاركة العراق في المبادرة تعزز من دوره الإقليمي والدولي.

> "إن انتقال الصين إلى مصاف القوى العظمى في نظام دولي يشهد على نحو متزايد بروز أقطاب عديدة بات يسير بنسق تصاعدي، ليدفع "بكين" نحو تغيير بوصلة سياستها الخارجية نحو الانخراط الفعَّال في علاقتها بالشرق الأوسط."

٣- البعد العسكري: لطالما حرصت "بكين" على الاستفادة الاقتصادية دون الاقتراب من نيران التدخل العسكري في منطقة تعاني من وطأة الصراعات الشائكة، بيد أن تدشين "الحزام والطريق"، يبدو أنه يمثل رأس الحربة للتحرك الصيني الناعم، نحو إيجاد موطئ قدم عسكري وأمني لها في الشرق الأوسط، ولعل هذا ما يفسر رغبة الصين في وجود بيئة عراقية آمنة ومستقرة؛ ما دفعها إلى توقيع اتفاقية للتعاون العسكري في ديسمبر ٢٠١٥، فبالإضافة إلى توقيع اتفاقية بين وزارة الداخلية العراقية، والأمن العام الصيني، في سبتمبر ٢٠١٩، هدفت إلى تدريب وتطوير الأمن العراقي، سبقهما العمل على تعزيز قدرات الجيش العراقي خلال حربه على تنظيم "داعش"، من خلال بيعها في عام ٢٠١٤ طائرات من دون طيار من طراز CH-B4، بالإضافة إلى صواريخ موجهة من طراز FT-9، وفقًا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

٤- البعد السياسي: تم تدشين آلية للتشاور السياسي بين وزارتي خارجية البلدين في أعقاب زيارة الرئيس العراقي الراحل "جلال طالباني" عام ٢٠٠٧، ثم أعادت السفارة الصينية في العراق فتح خدماتها القنصلية، ومنح التأشيرات في عام ٢٠١٢، وانطلاقًا من الأهمية الاستراتيجية للعراق، سعت الصين إلى توطيد علاقاتهما السياسية عبر انتهاج مقاربة براجماتية حيال القضايا الداخلية الشائكة، تنطوي على "دعم المصالحة الوطنية، وبناء عملية

ديمقراطية سلمية، ودعوة الأطراف العراقية لمواصلة العمل على تسوية الخلافات عبر الحوار والتشاور"؛ ما أسهم في توافر مقبولية سياسية لدورها النشط في المنطقة، عكستها مشاركة العراق في القمة العربية-الصينية في ديسمبر ٢٠٢٢.

٥- البعد الثقافي: تحرص الصين على تدعيم أواصر التعاون الثقافي مع العراق، ولعل أبرز الأمثلة في هذا الصدد زيادة المنح الدراسية للطلاب العراقيين، والموافقة على فتح فرع لمعهد "كونفوشيوس" في بغداد لتشجيع تدريس اللغة الصينية، ناهيك عن توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التعليم العالي، ومكتب الإعلام في مجلس الدولة الصيني؛ لإنشاء المكتبة الصينية في جامعة بغداد.

ثانيًا: دوافع التوجه الصيني نحو العراق

اعتبر "شي جين بينج" أن "العراق شريك استراتيجي وأساسي في منطقة الشرق الأوسط"؛ ما يدلل على محورية العراق في السياسات الصينية الرامية إلى خلق مناخ إقليمي مواتٍ؛ لتحقيق أهداف عديدة، من أبرزها:

- **دعم الصعود الصيني:** في ضوء الخطوات الملموسة نحو اعتلاء قمة النظام الدولي، باتت الصين تهدف إلى الاضطلاع بدور مؤثر في مجمل القضايا والأحداث الإقليمية والدولية، ويمكن اعتبار وساطة "بكين" لاستئناف العلاقات السعودية-الإيرانية حالة معبرة عن هذا التوجه؛ ما يمكن معه استنتاج أن التقارب مع العراق، يعد نقطة ارتكاز أساسية في تأسيس علاقات استراتيجية مع الدول ذات الثقل الإقليمي، التي تعوِّل عليها "بكين" لإعادة ترتيب أوراق المنطقة، بما يفضي إلى التأثير في إعادة صياغة التوازنات الدولية الحالية.
- **الضغط على واشنطن:** في تغيير محتمل لحقائق التعاون والصراع بين القوى الدولية في المنطقة، وعطفًا على مساعيها الرامية إلى دفع الاستراتيجية الأمريكية المتصورة لتطويق الصين، شرعت "بكين" في بلورة نفوذها السياسي في العراق، بما يسهم في تمهيد الطريق أمام الترويج لخيارات عراقية تتناغم مع المصالح الصينية، وتشكل ورقة ضغط على واشنطن مستقبلًا.
- **الاستقرار الإقليمي:** حيث تتمثل المصلحة الأساسية للصين في الحفاظ على نمو اقتصادي مطرد، تتوقف ديمومته على دعم التهدئة الإقليمية، والعلاقات المشذبة بعناية مع دول ذات مصالح غير متطابقة بالمنطقة، وفي مقدمتها العراق.
- **تأمين إمدادات الطاقة:** تعد الصين أكبر مستورد عالمي للنفط، وثاني أكبر مستهلك له، بحسب بيانات الحكومة الصينية، ومنظمة "أوبك"؛ ومن ثَمَّ تطمح إلى تأمين إمدادات مستمرة من النفط والغاز، وهو ما يرتهن باستدامة الشراكات الاقتصادية مع الدول المنتجة، وفي مقدمتها العراق الذي يحتل المرتبة الخامسة عالميًّا في امتلاك النفط بإنتاج قدره ٤,٤٠٠ ملايين برميل يوميًّا.
- **الاستئثار بالأسواق العراقية:** فالعراق أحد أهم الأسواق الاستهلاكية للمنتجات والبضائع الصينية؛ إذ يشير التقرير السنوي للواردات لعام ٢٠٢١ الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، إلى أن الصين هي أكبر مُصدِّر للسلع غير النفطية؛ حيث بلغت قيمة الواردات العراقية من الصين نحو ٢,٤ مليار دولار بما نسبته ٢٢,١% من إجمالي الواردات السلعية غير النفطية.
- **مستقبل الحزام والطريق:** تكمُن أهمية العراق الاستراتيجية في موقعه الجغرافي الذي يقع في قلب الشرق الأوسط، الذي يعد منطقة اتصال والتقاء قارات العالم القديم؛ لذا فإن الحفاظ على نسق التقارب الراهن مع بغداد يعد أحد المحددات الحاسمة لمستقبل المبادرة.

ثالثًا: تحديات الدور الصيني

على الرغم من تكثيف الخطوات الرامية إلى تعزيز التعاون العراقي-الصيني، فإنه يجابه عددًا من التحديات، من أبرزها:

١- تشظّي الرؤية السياسية العراقية: حيث لا يحظى الدور الصيني بإجماع القوى الفاعلة في المشهد السياسي العراقي، فثمَّة فريقان: أحدهما يرى أن تنويع العلاقات مع القوى الدولية الفاعلة كالصين، والتوجه شرقًا بات مطلبًا أساسيًّا لتعزيز استقلالية القرار العراقي، بعيدًا عن فلك التأثيرات الغربية، بينما يؤكد الفريق الثاني مركزية الولايات المتحدة الأمريكية في صنع القرار في السياسة الخارجية العراقية.

٢- المنافسة الأمريكية-الصينية: يشير "مارتن جاك" في كتابه "حينما تحكم الصين العالم"، إلى أن "الصين لن تكون القوة الاقتصادية العظمى المقبلة فحسب، بل ستسعى إلى تأسيس نظام عالمي مختلف عن النظام الذي أنشأته، وتتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية حاليًّا؛ مما سيؤدي إلى إزاحة الغرب، وإنشاء عالم جديد بالكامل"، ورغم أن الصين تتجنب طرح نفسها كبديل عن الولايات المتحدة في العراق على وجه التحديد، لكن ثمَّة مخاوف تتصاعد في واشنطن من مغبة تنامي النفوذ الصيني في دول المنطقة، ومن ضمنها العراق؛ ما دفع وزارة الدفاع الأمريكية، إلى التحذير من "الإضرار بالمصالح الأمريكية من خلال التعامل على مستوى واسع مع الصين".

> ثمَّة مخاوف تتصاعد في واشنطن من مغبة تنامي النفوذ الصيني في دول المنطقة، ومن ضمنها العراق؛ ما دفع وزارة الدفاع الأمريكية، إلى التحذير من "الإضرار بالمصالح الأمريكية من خلال التعامل على مستوى واسع مع الصين".

٣- المعضلة الكردية: إن غياب موقف واضح من محاولات الاستقلال الكردية، بالتزامن مع توسع حركة الاستثمار الصيني في إقليم كردستان العراق، يضع "بكين" في موقف حرج مع الحكومة الاتحادية التي تصبغ علاقتها بأربيل خلافات عديدة، في الصدارة منها سياسات الطاقة المستقلة، وهو ما دفعها إلى اللجوء للقضاء الدولي لكبح جماح الأكراد، ولعل أبرز الأمثلة هنا هو قرار هيئة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية في باريس، في ٢٥ مارس ٢٠٢٣، بعدم قانونية سماح تركيا لإقليم كردستان بتصدير نفطه عبر أنبوب النفط العراقي، المار في الأراضي التركية باتجاه ميناء "جيهان" على البحر المتوسط.

٤- الهشاشة السياسية والأمنية: إن الأوضاع المتأزمة بفعل التناحر بين أطراف العملية السياسية، بالإضافة إلى المعضلة الأمنية الناجمة عن وجود جيوب نشطة لفلول "داعش"، وانتشار السلاح خارج إطار الدولة، وتفاقم النزاعات العشائرية، تجعل إقدام الشركات الصينية للاستثمار في العراق محفوفًا بمخاطر عالية.

وختامًا، خلال نصف قرن، تم إعادة هندسة العلاقات الصينية العراقية والتي تقف اليوم عند مفترق طرق؛ فإما أن تتطور إلى شراكة استراتيجية شاملة، أو أن تراوح مكانها حيث التموضع في بوتقة المصالح الاقتصادية، والتفاهمات السياسية، ويمكن هنا الخلوص إلى أن دور "بكين" المستقبلي في العراق يعتمد بشكل أساسي على رؤيتها لمسار التنافس الجيوسياسي مع واشنطن، لتبقى الحقيقة الشاخصة هي أنه متى تطلعت الولايات المتحدة إلى فك الارتباط مع العراق، تقف الصين على استعداد لملء الفراغ.

عقب التوصل إلى تفاهمات مع الوكالة: هل يمكن العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني؟

د. محمد عباس ناجي

خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

بعد فترة من الجمود في المفاوضات النووية امتدت إلى أكثر من ستة أشهر، بدا أن هناك مؤشرات توحي بإمكانية تجدد احتمالات الوصول إلى اتفاق نووي جديد بين إيران والقوى الدولية، يفرض قيودًا على الأنشطة النووية الإيرانية التي وصلت إلى مرحلة غير مسبوقة، خاصة عقب بدء إيران في تخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى ٦٠%، بل وأشارت تقارير عديدة إلى أنها وصلت إلى نسبة ٨٣,٧%.

إذ قام المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية "رفاييل جروسي" بزيارة طهران في ٣ و٤ مارس ٢٠٢٣، عقد فيها لقاءات مع كبار المسؤولين الإيرانيين، مثل الرئيس "إبراهيم رئيسي"، إلى جانب رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية "محمد إسلامي"، وقد انتهت الزيارة بالتوافق بين إيران والوكالة على تقديم طهران مزيدًا من الدعم للملف المتعثر الذي تصر الوكالة على فتحه، والخاص بوجود آثار لجزيئات يورانيوم في ثلاث منشآت إيرانية غير معلنة، إلى جانب زيادة عدد عمليات التفتيش على المنشآت الإيرانية.

ورغم أن إيران عادت مرة أخرى إلى تقليص أهمية هذا الاتفاق، خاصة عندما أكدت عدم التوصل إلى تفاهمات مع الوكالة حول تركيب كاميرات المراقبة في المنشآت النووية، والتي قامت بتعطيلها، واحتفظت قبل ذلك ببطاقات الذاكرة الخاصة بها كجزء من إجراءات تخفيض التزاماتها في الاتفاق النووي الحالي، فإن ذلك لم يَحُل دون أن تسعى الوكالة إلى تجنب إدانة إيران في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي عُقِد في ٧ مارس ٢٠٢٣، على نحو يوحي بأن التوتر العالق بين الطرفين تراجع بعد زيارة "جروسي"، وبعد قرار الإدانة الذي سبق أن أصدره المجلس في اجتماعه في ٨ يونيو ٢٠٢٢.

أسباب متعددة

من دون شك، فإن تقليص حدة التوتر بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن يمثل مدخلًا لإعادة تجديد المفاوضات النووية مرة أخرى، بعد أن تعثرت في أغسطس ٢٠٢٢، عقب رفض إيران لمسودة الاتفاق التي طرحها مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل"، فإن ذلك لا يبدو كافيًا لترجيح إمكانية الوصول إلى اتفاق نووي جديد في المرحلة القادمة، وذلك في ضوء أسباب ثلاثة رئيسة:

يتمثل **السبب الأول** في أن الدول الغربية تشترط ضرورة إنهاء ملف الضمانات العالق بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، قبل أن توافق على الوصول إلى صفقة جديدة مع إيران؛ إذ تبدي هذه

القوى قلقًا شديدًا من الأنشطة النووية التي تزعم أن إيران قامت بها في المنشآت الثلاث في "توركوز أباد" و"مريوان" و"فارامين"، وبالطبع فإن ذلك يعود في قسم منه إلى أن إيران سبق أن حاولت الالتفاف على الوكالة، واتُهِمت في بعض الأحيان بعدم التعامل بشفافية معها.

ففي الأساس، تم الكشف عن النشاط المثير للقلق في المنشآت النووية الإيرانية في عام ٢٠٠٢ عن طريق بعض جماعات المعارضة الإيرانية في الخارج، على غرار المجلس الوطني للمقاومة، الذي كشف آنذاك عن وجود اثنتين من المنشآت النووية السرية، واحدة لتخصيب اليورانيوم في "ناتانز"، وأخرى لإنتاج الماء الثقيل بالقرب من مفاعل "آراك"، كما اضطرت إيران إلى الاعتراف بوجود منشأة "فوردو" التي أنشأتها تحت الأرض في سبتمبر ٢٠٠٩ عقب إدراكها أن أجهزة الاستخبارات الغربية نجحت في اكتشافها.

ومن دون شك، فإن إسرائيل مارست دورًا في هذا السياق؛ حيث ضغطت من أجل عدم السماح بالوصول إلى اتفاق من دون إغلاق ملف الضمانات، وإجابة إيران عن أسئلة الوكالة، وقد قامت بشن حملة على مستوى الدول الغربية، إلى جانب روسيا، لاستقطاب دعم هذه الدول لسياستها إزاء المفاوضات النووية بين إيران والقوى الدولية، بل إن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية نفسه قام بزيارة إسرائيل في ٣ يونيو ٢٠٢٢، حيث كان الملف الإيراني على قمة أجندة مباحثاته مع المسؤولين الإسرائيليين.

ويعود ذلك في قسم منه إلى أن إسرائيل سبق أن نجحت في الاستيلاء على الأرشيف النووي الإيراني، في العملية التي نفذها جهاز الموساد، في ٣١ يناير ٢٠١٨، داخل إيران نفسها، على نحو أتاح لها معلومات في غاية الأهمية عن الأنشطة النووية الإيرانية

> **"تقليص حدة التوتر بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن يمثل مدخلًا لإعادة تجديد المفاوضات النووية مرة أخرى، بعد أن تعثرت في أغسطس ٢٠٢٢، عقب رفض إيران لمسودة الاتفاق التي طرحها مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل".**"

يبدو أنها وفَّرتها لدول غربية عديدة، وربما للوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضًا.

لكن إيران ترد على اهتمام الدول الغربية بملف الضمانات مع الوكالة بأنه محاولة من جانب هذه الدول -وبضغط من إسرائيل - لتسييس الملف، ومحاولة امتلاك أوراق ضغط؛ من أجل دفع إيران إلى تقديم تنازلات في المفاوضات التي عقدت على مدار الفترة من أبريل ٢٠٢١ وحتى أغسطس ٢٠٢٢.

وبالطبع، فإن ما زاد من تمسك إيران بموقفها في هذا الملف تحديدًا هو أنها استمرت في توجيه اتهامات إلى بعض مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بنقل معلومات إلى إسرائيل عن الأنشطة النووية، ساعدت الأخيرة في تنفيذ عمليات استخباراتية داخل بعض أهم المنشآت النووية الإيرانية، على غرار مفاعل "ناتانز" الذي يمثل أحد الأركان الرئيسة في البرنامج النووي الإيراني، والذي تعرض للهجوم مرتين في يوليو ٢٠٢٠ وأبريل ٢٠٢١، إلى جانب منشأة "كرج" لإنتاج وصيانة أجهزة الطرد المركزي التي تعرضت للهجوم في يونيو ٢٠٢١.

ويتعلق **السبب الثاني** بإصرار إيران على المضي قدمًا في تطوير برنامجها النووي، بصرف النظر عن مدى التقدم في المفاوضات التي كانت تجري مع القوى الدولية، وقد وصل الأمر إلى حد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعلنت، في ٧ سبتمبر ٢٠٢٢،

أنها لا تستطيع ضمان أن البرنامج النووي الإيراني سِلمي حصرًا، وذلك بعد أن أكدت التقارير المختلفة التي تصدرها أن إيران راكمت من كميات اليورانيوم المخصب ما يعادل نحو ١٨ ضعف ما تضمنه الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه بين إيران وقوى مجموعة "٥+١" في ١٤ يوليو ٢٠١٥.

ووفقًا للتقرير الذي صدر في ٢٨ فبراير ٢٠٢٣ - أي قبل زيارة "جروسي" بأيام قليلة - فإن مخزون إيران من اليورانيوم المخصب، وصل إلى ٣٧٦٠,٨ كيلوجرامًا، في مقابل ٣٦٧٣,٧ كيلوجرامًا في أكتوبر ٢٠٢٢، في حين أن الاتفاق النووي يقضي باحتفاظ إيران بكمية لا تتجاوز ٢٠٢,٨ كيلوجرام.

كما أكد التقرير أن الوكالة رصدت جزيئات من اليورانيوم المخصب بنسبة ٨٣,٧%، وهي نسبة تساهم في اقتراب إيران إلى حد كبير من المرحلة التي تمتلك فيها القدرة على مراكمة المواد النووية اللازمة لإنتاج القنبلة النووية، وإن كانت إيران قد أكدت أن إنتاج هذه النسبة كان "أثرًا جانبيًّا لمحاولة الوصول إلى نسبة نقاء ٦٠%"، بما يعني أنها لم تكن مقصودة في حد ذاتها.

ومن دون شك، فإنه يمكن تفسير إصرار إيران على تبنِّي هذه السياسة في ضوء عدم ثقتها في إمكانية الوصول إلى صفقة جديدة تعيد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق النووي، بعد أن انسحبت الأخيرة في عهد الرئيس السابق "دونالد ترامب" من الاتفاق في ٨ مايو ٢٠١٨، وأعادت فرض العقوبات الأمريكية على إيران بداية من ٧ أغسطس من العام نفسه.

وقد كان هذا القرار الأمريكي سببًا في تعرض إيران لخسائر كبيرة على المستوى الاقتصادي؛ حيث تراجع مستوى الصادرات النفطية الإيرانية، كما خرجت الاستثمارات الأجنبية من السوق الإيرانية؛ بسبب حرص الشركات الأجنبية على تجنب التعرض للعقوبات الأمريكية، وهو ما توازَى مع تصعيد آخر على المستوى العسكري وصل إلى ذروته في المواجهة المباشرة والمحدودة التي نشبت بين الطرفين في الأيام العشرة الأولى من يناير ٢٠٢٠، عقب قيام الولايات المتحدة الأمريكية، في ٣ يناير من هذا الشهر، بشن عملية عسكرية أسفرت عن مقتل القائد السابق لفيلق القدس، التابع للحرس الثوري "قاسم سليماني" برفقة نائب أمين عام ميليشيا الحشد الشعبي "أبو مهدي المهندس"، وهي العملية التي ردت عليها إيران بشن ضربات صاروخية ضد قاعدتين عراقيتين توجد بهما قوات أمريكية بعد ذلك بخمسة أيام.

المهم في كل ذلك هو أن التقدم المستمر في البرنامج النووي الإيراني، والذي دفع رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية "محمد إسلامي"، في ٩ أبريل ٢٠٢٣، إلى تأكيد أن "إيران لديها القدرة على تخصيب اليورانيوم بأيَّة نسبة شاءت وفي أي وقت"، كان سببًا في بروز اتجاه داخل الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، يدعو إلى إبرام اتفاق مؤقت مع إيران، يقضي بدفع الأخيرة إلى وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة ٦٠% مقابل تخفيف العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، وحصولها على جزء من أموالها المجمدة في الخارج.

وقد أشارت تقارير عديدة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتشاور مع حلفائها الأوروبيين وإسرائيل بشأن هذه الصفقة.

وقد كان لافتًا للانتباه أن إيران لم تنفِ هذه التقارير، بل إنها أشارت إلى استعدادها لمواصلة التفاوض حتى الوصول إلى اتفاق جديد، بالتوازي مع تلميحها إلى إمكانية إبرام صفقة لتبادل السجناء مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي نوعية من الصفقات تسبق دائمًا الوصول إلى تفاهمات بين واشنطن وطهران حول بعض الملفات الخلافية، وإن كانت واشنطن قد نفت انخراطها في مفاوضات للوصول إلى هذه الصفقة.

وينصرف **السبب الثالث** إلى إصرار إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" على التمسك بسياستها إزاء الملف النووي الإيراني؛ إذ ترفض منح ضمانات لإيران بعدم الانسحاب مجددًا من الاتفاق النووي، على غرار الخطوة التي سبق أن اتخذها الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب"، كما لم توضح مدى إمكانية رفع اسم الحرس الثوري من قائمة التنظيمات الإرهابية التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية.

ويمكن تفسير إصرار واشنطن على هذه السياسة في ضوء ثلاثة عوامل:

أولها: عدم وجود سلطة لدى الرئيس الأمريكي لمنح هذه الضمانات التي سوف تقيد حركة أي رئيس قادم، وتقلص من هامش الخيارات المتاحة أمامه للتعامل مع هذا الملف.

وثانيها: الضغوط التي تتعرض لها الإدارة الأمريكية، سواء من جانب الكونجرس الأمريكي، أو من قِبل إسرائيل؛ إذ إن هناك اتجاهًا قويًّا داخل الكونجرس - يضم حتى بعض نواب الحزب الديمقراطي - يوجه انتقادات قوية للسياسة الأمريكية تجاه إيران، ويعتبر أنها دفعت الأخيرة إلى المضي قدمًا في تطوير برنامجها النووي مطمئنة إلى أن الإدارة الحالية تبدو عازفة عن استخدام خيارات أخرى غير العقوبات للتعامل مع التهديد الذي يفرضه هذا البرنامج.

بل إن هذا الاتجاه يحاول وضع عراقيل تُقلِّص من قدرة الإدارة على الوصول إلى اتفاق جديد مع إيران، ويسعى في الوقت ذاته إلى دفع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبنِّي سياسة أكثر تشددًا في التعامل مع الأخيرة، على نحو بدا جليًا في الرسالة التي وجهها أكثر من ١٣٠ نائبًا ديمقراطيًّا وجمهوريًّا، في ١٢ أبريل ٢٠٢٣، إلى مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل"، لحثِّه على إدراج الحرس الثوري الإيراني على لوائح الإرهاب، بعد أن أصدر البرلمان الأوروبي توصية في هذا الصدد في ١٢ يناير من العام ذاته، دون أن يُقْدِم الاتحاد الأوروبي على تنفيذها؛ بحجة أن هذا الإجراء يجب أن يسبقه إصدار حكم من إحدى المحاكم الأوروبية في هذا الشأن.

كما أن إسرائيل تواصل ضغوطها على الإدارة الأمريكية؛ من أجل تبنِّي سياسة أكثر تشددًا في مواجهة إيران، خاصة أن الحكومة الحالية برئاسة "بنيامين نتنياهو" حريصة على منح الأولوية في المرحلة الحالية لمواجهة التهديدات التي ترى أن البرامج النووية والصاروخية، والتدخلات الإقليمية الإيرانية تفرضها على مصالحها، بالتوازي مع استمرار محاولاتها تنفيذ عمليات استخباراتية تستهدف من خلالها بعض المنشآت النووية والعسكرية الإيرانية، وكان آخرها الهجوم على مقر أمير المؤمنين التابع لوزارة الدفاع الإيرانية في محافظة أصفهان، في ٥ أبريل ٢٠٢٣.

وثالثها: تصاعد حدة التوتر في العلاقات بين إيران والدول الغربية؛ بسبب الدعم العسكري الذي تقدمه طهران إلى روسيا لتعزيز قدرتها على مواصلة عملياتها العسكرية في أوكرانيا، ومواجهة الضغوط والعقوبات التي تفرضها الدول الغربية، ويتمثل هذا الدعم في الطائرات من دون طيار من طرازَي: "شاهد ١٣٦" و"مهاجر ٦"، والتي تستخدمها روسيا في استهداف البنية التحتية الأوكرانية.

> **الوصول إلى اتفاق نووي جديد بين إيران والقوى الدولية هو احتمال قائم، لكنه ليس مضمونًا في ضوء استمرار الخلافات العالقة بين الطرفين، والتي لا تبدو ثانوية، ولا يمكن تسويتها بسهولة.**

وقد دفع هذا الدعم بعض تلك الدول إلى فرض مزيد من العقوبات على إيران، توازت مع عقوبات أخرى استهدفت بعض القادة والمؤسسات الإيرانية بعد اتهامهم بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان خلال الاحتجاجات التي اندلعت في إيران بداية من منتصف سبتمبر ٢٠٢٢ عقب وفاة الفتاة الكردية العشرينية "مهسا أميني" بعد توقيفها من قِبل شرطة الأخلاق بتهمة عدم الالتزام بقواعد ارتداء الحجاب.

بل كان لافتًا للانتباه أنه تم الربط بين هذا الدعم العسكري الإيراني لروسيا، وبين تعرُّض إحدى المنشآت العسكرية الإيرانية في محافظة أصفهان أيضًا لهجوم في ٢٨ يناير ٢٠٢٢، على نحو انعكس في التصريحات التي أدلى بها مستشار الرئيس الأوكراني "ميخايلو بودولياك" تعليقًا على الهجوم، والتي قال فيها إن "منطق الحرب يجعل المرتكبين والمتواطئين يدفعون الثمن".

اتفاق مشروط

على ضوء ذلك، يمكن القول في النهاية إن الاعتبارات السابقة تعني أن الوصول إلى اتفاق نووي جديد بين إيران والقوى الدولية هو احتمال قائم، لكنه ليس مضمونًا في ضوء استمرار الخلافات العالقة بين الطرفين، والتي لا تبدو ثانوية، ولا يمكن تسويتها بسهولة.

ومع أن الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها إيران في المرحلة الحالية تمثل متغيرًا ضاغطًا عليها لإبرام صفقة جديدة، فإنها أثبتت قدرتها في المرحلة الماضية على الالتفاف على العقوبات الأمريكية، والغربية عمومًا، كما أنها اتجهت مؤخرًا إلى تحسين علاقاتها مع بعض دول الجوار، مثل المملكة العربية السعودية، التي وقَّعت معها اتفاقًا برعاية الصين لاستئناف العلاقات الدبلوماسية في ١٠ مارس ٢٠٢٣، وهي كلها تطورات توحي بأن كل المسارات لا تزال مطروحة، سواء الوصول إلى اتفاق نووي جديد، أو تعثر المفاوضات وانهيار الاتفاق الحالي، أو إبرام اتفاق مؤقت.

لكن يبقى أن المتغير الأهم الذي سوف يحسم أيًا من هذه المسارات يتمثل في اتجاهات العلاقة بين إيران، والوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال المرحلة القادمة؛ إذ إن رفع مستوى التعاون بين الطرفين سوف يعزز من إمكانية إبرام اتفاق جديد، أمَّا استمرار الوضع على ما هو عليه، فهو كفيل ليس فقط بإضعاف الفرص التي لا تزال قائمة للوصول إلى هذا الاتفاق، وإنما أيضًا بإعادة ترجيح سيناريوهات أخرى مثل الخيار العسكري، لا سيما أن واشنطن وتل أبيب لن تسمحَا لطهران بالمضي قدمًا في تطوير برنامجها النووي على الوتيرة نفسها التي يبدو عليها في المرحلة الحالية.

التوجُّه جنوبًا.. دلالات زيارات الرئيس السيسي لدول القارة الإفريقية

د. نرمين توفيق

خبير سياسي - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء - باحثة في الشؤون الإفريقية - جامعة القاهرة

في ضوء استمرار اهتمام الرئيس السيسي بالبعد الإفريقي لمصر، جاءت زيارته مؤخرًا لعدد من الدول في منطقة الجنوب الإفريقي، حيث بدأ في ٧ يونيو ٢٠٢٣ زيارة لكل من أنجولا وزامبيا وموزمبيق، تزامنًا مع مشاركة سيادته في أعمال القمة الـ٢٢ للسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي "كوميسا"، وتسليم مصر رئاسة الكوميسا لزامبيا.

وفي إطار جولة الرئيس الإفريقية، صرح المتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية المستشار أحمد فهمي بأن الرئيس الأنجولي "جواو لورينسو" رحَّب بزيارة الرئيس السيسي إلى أنجولا، معربًا عن اعتزاز أنجولا بهذه الزيارة، ومثمِّنًا الدور الفاعل للسيد الرئيس في معالجة القضايا الإفريقية، لا سيما في إطار جهود دفع عجلة التنمية بالقارة وصون السلم والأمن بها، مؤكِّدًا تطلُّع أنجولا إلى العمل مع مصر على مواجهة التحديات العديدة في القارة الإفريقية، والتي تتطلب تضافر الجهود الإفريقية لمواجهتها من خلال تفعيل آليات العمل الإفريقي المشترك، خاصةً على صعيد الاتحاد الإفريقي.

كما ذكر المتحدث الرسمي أن المباحثات تطرقت إلى عدد من الملفات والقضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها مجمل تطورات بؤر النزاعات المختلفة بالقارة، خاصةً السودان، وأيضًا سبل تضافر الجهود بين البلدين لمكافحة ظاهرة الإرهاب والفكر المتطرف في القارة الإفريقية، من خلال تعزيز التعاون الأمني بين الأجهزة المعنيَّة بالبلدين، وبالتنسيق مع الجهود القارية ذات الصلة، كما تناولت المباحثات قضية سد النهضة الإثيوبي، حيث تم تأكيد أهمية التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن ملء السد وتشغيله؛ اتساقًا مع قواعد القانون الدولي، وبما يراعي شواغل الأطراف المعنيَّة.

وفي مساء السابع من يونيو ٢٠٢٣ وصل الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى زامبيا، في زيارة تشهد مشاركته في قمة الكوميسا، وتسليم مصر رئاسة الكوميسا لدولة زامبيا.

ومنذ تولِّي الرئيس السيسي الحكم في يونيو ٢٠١٤ قام سيادته بزيارة عدد كبير من الدول الإفريقية، حيث بلغ عدد الزيارات التي قام بها الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى إفريقيا منذ عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٠ (٢٧) زيارة، وذلك وفقًا للكتاب الذي أصدرته الهيئة العامة للاستعلامات في يناير ٢٠٢١ بعنوان "الزيارات الخارجية واللقاءات الدولية للرئيس عبدالفتاح السيسي"، وهو عدد يعكس الاهتمام الكبير للرئيس بالقارة الإفريقية، بشكل يفوق عدد زياراته إلى قارة آسيا في الفترة نفسها، والتي بلغت

١٨ زيارة، ويقترب من عدد زياراته إلى القارة الأوروبية التي بلغت ٣٠ زيارة، وهذا يوضح أن مصالح القارة الإفريقية تقع في مقدمة أولويات مصر، وتحتل جزءًا مهمًا من نشاطات رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى حرص الرئيس السيسي على المشاركة بنفسه في القمم الإفريقية المختلفة، أو القمم الدولية المتعلقة بإفريقيا.

ومن الدول الإفريقية التي زارها الرئيس: جنوب السودان، والجزائر، وإثيوبيا، وأوغندا، وكينيا، وتنزانيا، ورواندا، وتشاد، وكوت ديفوار، وغينيا الاستوائية، والجابون.

كما استمرت الزيارات الرئاسية لدول القارة الإفريقية مثل زيارة الرئيس السيسي للسودان وجيبوتي في ٢٠٢١، لتمتد الزيارات للجولة الإفريقية الحالية التي يقوم بها الرئيس في ٢٠٢٣ لعدد من دول الجنوب الإفريقي تزامنًا مع اجتماعات الكوميسا.

والمتأمل في زيارات الرئيس السيسي يجد أنها تغطي جميع أقاليم القارة الإفريقية؛ شمالًا وجنوبًا وشرقًا وغربًا، بمعنى أنها لم تركِّز فقط على دول حوض النيل؛ مما يشير إلى أن مصر لا تقصر علاقتها بالقارة الإفريقية على قضية المياه فقط، وإنما تركز على كل أوجه التعاون في المجالات التنموية، كما يجد المتابع للخطاب السياسي للرئيس عبد الفتاح السيسي أنه يعكس الأهمية التاريخية والاستراتيجية لعلاقات مصر مع إفريقيا.

وخلال السنوات السابقة استقبل الرئيس السيسي في القاهرة عددًا كبيرًا من رؤساء الدول الإفريقية، إضافة إلى عشرات الزيارات للوزراء والمسؤولين الأفارقة لمصر، وحرص قادة الدول الإفريقية على مشاركة مصر في مناسباتها المهمة خلال السنوات الأخيرة، مثل: المشاركة في احتفال تنصيب الرئيس السيسي،

> **"تأتي مصالح القارة الإفريقية في مقدمة أولويات مصر، وتحتل جزءًا مهمًّا من نشاطات الرئيس السيسي، وهذا ما توضحه زياراته المتعددة إلى الدول الإفريقية."**

والاحتفال بافتتاح قناة السويس الجديدة، ومؤتمرات شرم الشيخ، والمؤتمرات الاقتصادية التي انعقدت في مصر، بالإضافة إلى لقاءات واجتماعات الرئيس بالقادة الأفارقة الذين استقبلهم في مصر وقت رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي.

وقد حرصت مصر أثناء توليِّها رئاسة الاتحاد الإفريقي في ٢٠١٩ على تسليط الضوء على القضايا الإفريقية التي تهم كل دول القارة، والتي تنطلق من أجندة إفريقيا (٢٠١٣-٢٠٦٣) تحت شعار "إفريقيا التي نريد"، وتحقيق أهداف الخطة العشرية الأولى من هذه الخطة الخمسينية، وتوفير موارد لتمويل أجندة الاتحاد، ورفع مشاركة الدول في الميزانية حسب دخلها المحلي الإجمالي، وإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية رسميًّا خلال القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي في نيامي بالنيجر في يوليو ٢٠١٩ برئاسة الرئيس السيسي، كما حرصت مصر من خلال عضويتها بمجلس السلم والأمن الإفريقي، وفي المحافل الدولية على دعم القضايا الإفريقية، وسعت إلى تعزيز بنية السلم والأمن الإفريقي، وكثَّفت مشاركتها في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالقارة.

هذه التحركات تدل على حرص مصر على تعزيز انتمائها الإفريقي، والذي يعد مكونًا من مكونات الهُوية المصرية، وبعدًا مهمًّا من أبعاد الأمن القومي المصري؛ حيث ترتبط مصر بقارتها الإفريقية بروابط تاريخية وجغرافية وسياسية واقتصادية ممتدة حتى الآن.

هـذا، وكـانـت الـهيئة الـعـامـة لـلاسـتـعـلامـات قد نشرت في ٢٠١٧ ملامح سياسة مصر تجاه إفريقيا، والتي تعكس أهمية البعد الإفريقي في السياسة الخارجية لمصر، أبرزها: -

١- إعـلاء شـأن انـتـمـاء مـصـر الإفـريـقـي، الـذي يعد مكونًا رئيسًا من مكونات الهُوية المصرية على مر العصور، وعنصرًا مهمًّا في تشكيل المعالم الثقافية للشخصية المصرية، وهو الأمر الذي أكدته نصوص دستور ٢٠١٤.

٢- انفتاح مصر على قارتها الإفريقية، وحرصها على استمرار تعزيز علاقاتها بدول إفريقيا في مختلف المجالات، وتعزيز التواصل مع الـدول الإفريقية، بما يرسِّخ مكانة القارة الإفريقية، كإحدى أهم دوائر السياسة الخارجية المصرية.

٣- تعزيز مبادئ التعاون الإقليمي، وتبنِّي دور فعال في مجالات التنمية البشرية والاقتصادية، بحيث يمكن القول بأن شعار "الأمـن والتنمية والتكامل الإقليمي" أصبح رسـالـة مهمة لمصر تجاه دول القارة الإفريقية من ناحية، وفي المحافل العالمية من ناحية أخرى.

٤- تعدُّد محاور التحرك المصري في القارة الإفريقية، وذلك في: القرن الإفريقي، شرق إفريقيا، دول حوض النيل، دول وسط إفريقيا، دول الجنوب الإفريقي، دول غرب إفريقيا، وهو ما توضحه زيارات الرئيس المتعددة للدول الإفريقية.

٥- تتبنَّى السياسة المصرية مبدأ "المكسب للجميع"، وهو الأمر الذي أكده الرئيس عبد الفتاح السيسي أمام قمة دول حوض النيل في عنتيبي بأوغندا، في يونيو ٢٠١٧ بقوله: "إن نهر النيل يجمعنا ولا يفرقنا، وإن مصلحتنا المشتركة في الاستفادة من مواردنا الطبيعية والبشرية لبناء وتطوير مجتمعاتنا، أعظم وأكثر أهمية بكثير من أي اختلافات قيَّدت مواقفنا وكبَّلت طاقاتنا على مدار عقود طويلة".

وهذا يوضح أن مصر ترى أن نهر النيل محور أساسي في العلاقات المصرية ـ الإفريقية، وتؤكد دائمًا أن النيل هو سبيل للتعاون بين الدول الإفريقية ودعم التنمية وليس سبيلًا للصراع.

وختـامًـا، نستطيع القـول إنّ الـسـنـوات التسع الماضية منذ وصـول الرئيس السيسي إلى حكم مصر شهدت حِـراكًا كبيرًا تجاه الـقـارة الإفريقية، ورغبة حقيقية في دعم التكامل البيني (الإفريقي-الإفريقي) في القطاعات كافة، وأن اهتمام مصر لم يقتصر على دول حوض النيل فقط، وإنما سعى الرئيس السيسي إلى تعزيز العلاقات مع أقاليم القارة الإفريقية كافة، سواء في الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب الإفريقي، ونجد أيضًا أن اهتمام مصر بإفريقيا لم يتوقف بعد انتهاء رئاستها لدورة الاتحاد الإفريقي في ٢٠١٩، حيث استمرت زيارة الرئيس السيسي للدول الإفريقية، والـزيارات الأخيرة لكل من أنجولا وزامبيا وموزمبيق خير دليل على ذلك.

هذا، وتُعد المشروعات والمبادرات المصرية التي تنفذها مصر حاليًّا في أكثر من دولة إفريقية مثل إنشاء سد جوليوس نيريري بتنزانيا، ومشروعات الـطـاقـة الكهربية والبنية التحتية، ومـشـروعـات الطرق، والمبادرات الصحية في أكثر من دولة، مثل مبادرة "علاج مليون إفريقي" من فيروس سي، في كـلٍّ مـن: جنوب الـسـودان، وتـشـاد، وإريـتـريـا، والتي أطلقها الرئيس السيسي عام ٢٠١٩، وأيضًا إرسال مساعدات طبية إلى السودان خلال أزمة "كورونا" - دليلًا عمليًّا على دعـم مصر للتنمية المستدامة فـي الـقـارة الإفـريـقـيـة، بـمـا لا يـدع مـجـالًا للشك وبالأدلة الواقعية أن مصر لا تقف أمام تنمية الدول الإفريقية، بـل تهتم وتـشـارك فـي تنمية إفريقيا، ولكنها فـي الـوقـت نفسه لا تقبل الـتـفـريـط في حقوقها المكتسبة.

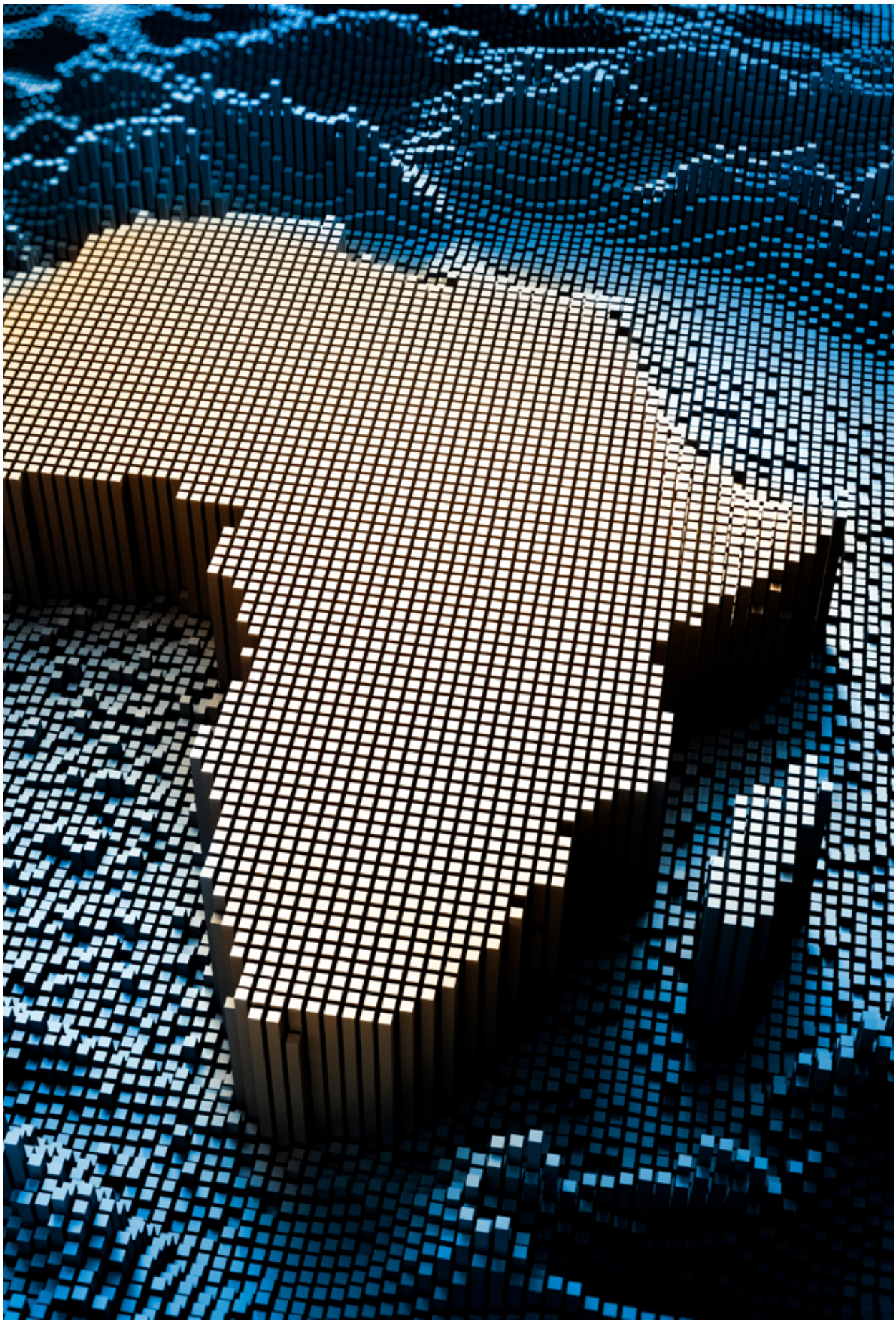

"الطائرات المسيّرة": أداة للسلام أم للصراع في إفريقيا جنوب الصحراء

أ. حسناء تمام كمال

باحثة ماجستير بكلية الدراسات الإفريقية جامعة القاهرة - متخصصة بدراسات السلام والصراع

يلفت تطور التكنولوجيا النظر إلى دورها في إحلال السلام أو تأجيج الصراع، خصوصًا في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وهي واحدة من المناطق الأقل سلامًا وفقًا لتقرير السلام العالمي لعام ٢٠٢٢، ويمكن التفريق بين نوعين من الأدوات التكنولوجية، الأولى المفتوحة والأخرى المغلقة، فأما التكنولوجيا المغلقة فغالبًا ما تكون غير متاحة إلا للحكومات، ومنها الأسلحة النووية، ونظم الأسلحة الرئيسة والطائرات المقاتلة والرادارات. أما التكنولوجيا المفتوحة فهي متاحة لأي شخص وتشمل أنظمة تحديد المواقع والإنترنت والهواتف الذكية والرقائق الدقيقة، ومع أن التكنولوجيا المغلقة تقع أحيانًا في أيدي المتطرفين، لكن التكنولوجيا المفتوحة هي التي تشكل في الغالب المشكلات الكبرى، وتقع الطائرات المسيّرة ضمن النوع الثاني، وتعد واحدة من أهم الأدوات التكنولوجية التي برز استخدامها، وقد أصبحت أداة رئيسة في عدد من الصراعات حول العالم. ومع التطور التكنولوجي، وقفزات الثورة التكنولوجية، زادت فاعلية هذه الطائرات وزادت فرص الحصول عليها، وتراجعت تكلفتها.

وللطائرات المسيّرة العديد من المقومات التقنية والفنية التي تميزها، أهمها انخفاض تكلفتها فقد لا تتجاوز تكلفتها ألف دولار، إضافة إلى القدرة على الطيران لمدد مختلفة لا تقل عن ثلاثين دقيقة، وحمل أوزان أقل من كيلوجرامين وتصل إلى ٢٠٠ كجم، كما تتباين أحجامها؛ فيمكن أن تكون صغيرة كالطير أو كبيرة بحجم طائرة تقليدية . وهذا التطور السريع في مقوماتها يتطلب التتبع الدقيق لحالها، للتعرف على كيفية توسيع استخدامها لخدمة الأهداف السلمية، وتحجيم استخدامها في الأغراض العنيفة.

أولًا: الطائرات المسيّرة كأداة للسلام

تُستخدم الطائرات المسيّرة في العديد من أنشطة دعم السلام في مراحله المختلفة، وبالرغم من أن استخدامها في هذا الاتجاه غير ذائع الصيت، فإنه يمكن تتبع استخدام الطائرات المسيّرة في المهام الآتية:

تدعيم عمل بعثات حفظ السلام: تعكس بعثات الأمم المتحدة الاستخدام الأمثل للطائرات المسيّرة كأداة لدعم بعثات حفظ السلام، وكانت المرة الأولى التي تستخدم فيها الأمم المتحدة طائرات دون طيار ضمن بعثة حفظ السلام في الكونغو الديمقراطية، فمنذ نهاية عام ٢٠١٣ استخدمت الأمم المتحدة الطائرات دون طيار للتحليق فوق المنطقة الشرقية من جمهورية

الكونغو الديمقراطية لمراقبة المناطق النائية التي لا تستطيع قوات حفظ السلام الوصول إليها؛ حيث تقوم بدوريات على الحدود الشرقية على ارتفاع منخفض لمراقبة المتمردين والميليشيات المسلحة، ورصد عمليات التعدين غير المشروعة في المنطقة. ويتم تزويد هذه الطائرات بعدد من الأدوات التقنية التي تساعدها على المراقبة في الظلام، ورصد التحرك في مناطق الغابات والتي يمكن أن تكون ملاذًا للمتطرفين. كما تساعد في جمع المعلومات لاتخاذ القرارات الخاصة بالبعثات.

ومن ناحية أخرى تتوالى توصيات الخبراء الأمميين بضرورة أن تكون هذه الطائرات إحدى الأدوات التكنولوجية التي يجب أن يعتمد عليها في بعثات حفظ السلام.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه في يونيو ٢٠١٤ أعلنت الأمم المتحدة تشكيل لجنة من ٥ أعضاء لتقديم المشورة بشأن استخدام التكنولوجيا الجديدة لخدمة بعثات حفظ السلام، وجاءت توصية من أحد خبرائها (وبالتحديد اللواء المتقاعد من جنوب إفريقيا "مايكل فريار") بالتوسع في استخدام الطائرات المسيّرة بصفتها خطوة على الطريق الصحيح.

وسيلة للإنذار المبكر: يجرى استخدام الطائرات المسيّرة كأداة للإنذار المبكر للكوارث الطبيعية، وفي مواجهة الكوارث بشكل عام من خلال مراحل ثلاث؛ أولها تحديد مواقع الكوارث المحتملة ونقاط الضعف، ثم في مرحلة وقوع الكارثة الطبيعية، تليها مرحلة إعداد وتجهيز الاستجابة المناسبة وإدارة الكوارث، كما يمكن أيضًا استخدام الطائرات دون طيار في بناء القدرة على التعامل مع الكوارث المستقبلية. ويمتد هذا الاستخدام لتفعيلها كأداة للإنذار المبكر في المناطق المتأزمة سياسيًّا، والمعرضة لاندلاع صراعات، وذلك من

> تبرز أهمية الطائرات المسيّرة في القواعد العسكرية في إفريقيا؛ إذ بدأت تمثل جزءًا رئيسًا من عمل هذه القواعد باعتبارها أداة مساعدة في جمع المعلومات، ورصد تحركات الجماعات المسلحة، وتنفيذ ضربات استباقية ضد هذه الجماعات.

خلال برمجتها للعمل فوق المناطق المضطربة، ومخيمات اللاجئين، ومناطق البؤر الساخنة المعروفة للمراقبة ورصد التحركات وجمع البيانات.

تدعيم القواعد العسكرية ومراقبة أنشطة الجماعات المتطرفة: تبرز أهمية الطائرات المسيّرة كذلك في القواعد العسكرية في إفريقيا؛ إذ بدأت تمثل جزءًا رئيسًا من عمل هذه القواعد باعتبارها أداة مساعدة في جمع المعلومات، ورصد تحركات الجماعات المسلحة، وتنفيذ ضربات استباقية ضد هذه الجماعات. هذا، وقد تنامت أهميتها العسكرية في الجيش الأمريكي منذ عام ٢٠١٣، عندما نقل البنتاجون أسطوله من الطائرات دون طيار من قاعدة ليمونير في جيبوتي، وهي القاعدة العسكرية الرئيسة في إفريقيا، إلى قاعدة شابلي الصغيرة والتي تقع على بعد ١٠ كيلومترات من العاصمة. كما أن للولايات المتحدة الأمريكية القاعدة الجوية ٢٠١ في النيجر، والتي تُستخدم لتسيير طائرات دون طيار لمهاجمة "الجهاديين" ومراقبة تحركاتهم.

كذلك يبرز استخدام الطائرات المسيّرة لمراقبة أنشطة الجماعات المسلحة لدى كل من نيجيريا والصومال، وفي سبتمبر عام ٢٠٢٢، أكدت الحكومة الصومالية أنها تستخدم الطائرات التركية المسيّرة للمراقبة والاستكشاف والاستطلاع، وفي العمليات العسكرية الجارية في مناطق عديدة

في جنوب ووسط الصومال في حربها ضد حركة الشباب.

أداة للمساعدات الإغاثية للمتضررين من الصراعات والأزمات: تستخدم الطائرات دون طيار بشكل متزايد لمساعدة المشردين في مناطق الصراعات، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أبرز الحالات الإغاثية والإنسانية التي تم الاعتماد فيها على الطائرات المسيّرة:

- خلال السنوات السبع الأخيرة تعددت حالات الدعم الإنساني والإغاثي المعتمدة على الطائرات المسيّرة، وكان أبرز هذه التحركات في عام ٢٠١٦، حيث بدأت منظمة اليونيسف في استخدام ممر للطائرات دون طيار في سيراليون لتسليم الإمدادات الطبية الطارئة.
- في ٢٠١٧ عملت منظمة اليونيسف بالتعاون مع حكومة ملاوي على إنشاء ممر إنساني للطائرات دون طيار لتقديم الإمدادات الطبية الطارئة واللقاحات وأدوات اختبار فيروس نقص المناعة البشرية. وفي عام ٢٠١٩، استُخدِمت الطائرات المسيّرة لتوصيل الدم واللوازم الطبية إلى غانا.
- في ٢٠٢٠ أطلقت منصة Swoop Aero (وهي منصة لوجستية متخصصة في الطائرات المسيّرة) رحلات خاصة بالطائرات الطبية دون طيار لتقديم اللوازم الطبية إلى جنوب مالاوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية بالتعاون مع Village Reach الكيان الأمريكي المتخصص في تقديم الرعاية الصحية للمجتمعات منخفضة الموارد. وفي عام ٢٠٢١ قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع الحكومة الهولندية بتقديم اللوازم الطبية وأدوات تنظيم الأسرة إلى غانا عبر استخدام الطائرات المسيّرة

ثانيًا: الوجه الآخر.. الطائرات المسيّرة كأداة للصراع

استخدمت الجماعات المتطرفة الطائرات المسيّرة كأداة لتأجيج الصراعات من خلال ثلاث طرق رئيسة؛ وهي: المراقبة، وشن الهجمات، وتحقيق أهداف دعائية.

المراقبة: استخدم المتطرفون طائرات دون طيار لمراقبة القواعد العسكرية في مقاطعة كابو ديلجادو في موزمبيق، وقال وزير الداخلية الموزمبيقي إن المتطرفين استخدموا طائرات دون طيار فوق المناطق المخصصة لقوات حفظ السلام التابعة لمجموعة تنمية الجنوب الإفريقي خلال هجمات وقعت في أواخر مارس وأوائل أبريل عام ٢٠٢١، والتي استهدفت مناطق مثل بالما ذات الأهمية الاستراتيجية.

وفي الصومال، في عام ٢٠١٦، أشارت حركة الشباب إلى استعانتها في تصميم هجماتها بالعبوات الناسفة بتكتيكات وتقنيات وإجراءات تعتمد على الطائرات المسيّرة في شن هجمات على منشآت حكومية، وفي عام ٢٠٢٠ أشارت تقارير عديدة إلى أن حركة الشباب نشرت طائرات مسيّرة لأغراض المراقبة.

شن هجمات: يبدو استخدام الطائرات المسيّرة فرصة أمام الجماعات المسلحة تسمح لها بشن هجمات دون التضحية بأعضائها، حيث تحل محل الهجمات الانتحارية، وذلك إلى جانب "تكلفتها المنخفضة نسبيًّا" والمسافة "الكبيرة" التي يمكنها التحليق خلالها، كما أن الجمع بين تقنيات الطائرات المسيّرة والذكاء الاصطناعي يمكن أن يسمح للجماعات الإرهابية بحيازة أو ابتكار أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل، من شأنها إحداث نقلة نوعية في قدرتها على شن هجمات تسبب دمارًا واسع النطاق.

أغراض دعائية: حيث تستخدم الجماعات الإرهابية الطائرات المسيّرة لتصوير مشاهد تنفيذ عملياتها الإرهابية بغرض الدعاية في إطار الحرب النفسية التي تمارسها ضد الحكومات والمواطنين، لخلق صورة ذهنية تقدم الجماعة على النحو الذي تريد، كما تستخدمها لتعبئة الروح المعنوية لدى أفرادها، وتعد حركة شباب المجاهدين، واحدة من أبرز الجماعات التي تستخدم الطائرات المسيّرة لهذا الهدف.

ثالثًا: الانعكاسات المحتملة والتداعيات

مدخل جديد للوجود بالقارة الإفريقية: لم تعد القوى الكبرى فقط هي المعروفة بقدراتها المتنوعة على إنتاج الطائرات المسيّرة، بل برز عدد كبير من القوى الصاعدة التي اتجهت بخطى بينة تجاه إنتاج وتصدير الطائرات دون طيار، منها: (تركيا، وإيران، والهند، وكوريا الجنوبية، وتايوان)، وتعد الطائرات المسيّرة آلية ملائمة للقوى المختلفة الصاعدة والمتوسطة والتي تسعى لأن يكون التسليح والجانب الأمني مدخلًا لها للوجود في القارة الإفريقية، بجانب أن مكاسب إنتاج المسيّرات التجارية مضمونة في ظل تنافس مختلف الفاعلين على الحصول عليها.

رفع قدرات الفاعلين من غير الدول: يساعد تعدد الجهات القادرة على إنتاج الطائرات المسيّرة، وتطوير إمكانات هذه الطائرات، في رفع قدرات الفاعلين من غير الدول، بما يمكنهم من رفع قدراتهم العسكرية ويوفر لهم أداة تمكنهم من المناورة، والضغط على الحكومات، مما يمثل تهديدًا متناميًا لدول إفريقيا جنوب الصحراء.

الحاجة إلى تطوير البنية التحتية التكنولوجية: حيث يفرض تطور استخدام الطائرات المسيّرة في دول إفريقيا جنوب الصحراء وفرص تناميها، الاهتمام الحكومي بالبنى التحتية التكنولوجية في القارة، سواء من جهة الشركاء الدوليين أو حكومات الدول، وذلك لاعتبارات الحاجة إلى الاستفادة منها في سبل حفظ السلام وتقديم المساعدات الإنسانية، ومواجهة استخدامات الفاعلين من غير الدول والجماعات المسلحة لها.

وختامًا، بالقراءة في واقع امتلاك الطائرات المسيّرة واستخدامها في حالة دول إفريقيا جنوب الصحراء نجد أن نيجيريا هي أكثر الدول امتلاكًا لهذه الطائرات، وتُعد الصين المُصدِّر الأول للطائرات المسيرّة لدول إفريقيا جنوب الصحراء، فيما يعد تنظيم "بوكو حرام" أكثر التنظيمات الإرهابية استخدامًا لهذه التقنية، وكانت المرة الأولى التي يتأكد فيها استخدام جماعة متطرفة للمسيّرات في هجماتها في إفريقيا، من خلال الهجوم الذي شنّته جماعة "بوكو حرام" ضد قوى الأمن النيجيرية في عام ٢٠١٨.

ومن المتوقّع أن يصل حجم السوق العالمية للطائرات التجارية دون طيار إلى ٤٣ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٤، ومن المرجّح أن يتم استخدامها بشكل متزايد للأغراض الإنسانية، وأن يتم التوسع في استخدامها في مجالات أخرى مثل الأمن البحري وعمليات شرطة الحدود.

ويُلاحظ أن مستويات امتلاك الفاعلين من غير الدول في إفريقيا جنوب الصحراء للطائرات المسيّرة يعد محدودًا مقارنة بالأقاليم السياسية والجغرافية المجاورة، كمنطقة دول الشرق الأوسط، فعلى سبيل المثال في اليمن تعد سلاحًا رئيسًا لدى جماعة الحوثي، فيما يعد استخدام تنظيم داعش لها في معركة الموصل في العراق في عام ٢٠١٦ نقلة نوعية في استخدام الفاعلين من غير الدول لها.

"بالقراءة في واقع امتلاك الطائرات المسيّرة واستخدامها في حالة دول إفريقيا جنوب الصحراء، نجد أن نيجيريا هي أكثر الدول امتلاكًا لهذه الطائرات، وتُعد الصين المُصدِّر الأول للطائرات المسيّرة لدول إفريقيا جنوب الصحراء، فيما يعد تنظيم "بوكو حرام" أكثر التنظيمات الإرهابية استخدامًا لهذه التقنية."

يمكن القول إن مكمن فاعلية الطائرات المسيّرة يتمثل في قدرتها على تحقيق الأهداف بسرعة، وفي فترة زمنية قصيرة، بتكلفة منخفضة، دون إلحاق ضرر بالعنصر البشري. وفي ظل كون استخدامها في الأغراض السلمية أو العنيفة يتحدد وفقًا للمتحكمين فيها، فقد تمثل تحديًا للدول إذا ما وقعت في أيدي الفاعلين من غير الدول من الجماعات الإرهابية، مما يدعو لأهمية إيلاء مزيد من الاهتمام لمنع وصول الجماعات المسلحة لها.

ومن ناحية أخرى، تتزايد احتمالية حصول تلك الجماعات على هذه الطائرات خصوصًا في ظل تنافس القوى المختلفة على تصنيعها، لما لها من ثقل وأهمية عسكرية وأمنية وتجارية، وهو ما يتطلب إجراءات سريعة حاسمة، مثل رصد نشاط الطائرات دون طيار في جميع أنحاء إفريقيا من قبل أية جهات فاعلة غير حكومية لضمان عدم تعرض برامج المساعدات التي تعتمد على الممرات الإنسانية للخطر، إضافة إلى تفعيل أنظمة الإنذار المبكر للإبلاغ عن الشحنات الكبيرة من الطائرات دون طيار التي يتم شراؤها وتسليمها إلى مناطق الصراعات، والدفع بوجود أطر قانونية تحكم وتصنف استخدامات الطائرات المسيّرة، والتمييز بين الطائرات المسيّرة ذات الاستخدامات التجارية والعسكرية.

التحديات السياسية والاقتصادية أمام "بولا تينوبو" الرئيس النيجيري الجديد

د. حكيم آلادي نجم الدين

كاتب نيجيري والمدير التنفيذي لمؤسسة الأفارقة للدراسات والاستشارات -لاجوس نيجيريا

في الأول من مارس ٢٠٢٣ أعلنت المفوضية القومية المستقلة للانتخابات في نيجيريا فوز "بولا أحمد تينوبو" -والذي ينتمي إلى حزب "مؤتمر الجميع التقدمي" الحاكم منذ عام ٢٠١٥- في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي أُجْرِيت في ٢٥ فبراير ٢٠٢٣؛ حيث تغلّب على منافسين آخرين بمن فيهم: "أتيكو أبو بكر" نائب الرئيس النيجيري السابق، و"بيتر أوبي" رجل أعمال، وحاكم ولاية "أنمبرا" السابق.

وقد حصل "تينوبو" على ٣٧% من الأصوات العامة، وأكثر من ٢٥% من الأصوات في ثلثي جميع الولايات النيجيرية البالغة ٣٦ ولاية؛ مما مكّنه من الفوز بالرئاسة وفق الدستور النيجيري .

هذا وينتظر "تينوبو" العديد من التحديات، بما في ذلك: الانقسام السياسي، وتصدُّع نظام الحكم الوطني، وانتشار الفساد، وضعف فاعلية النظام القضائي، والوضع الأمني المتردِّي الذي أثّر في الاقتصاد، وأزمات أخرى خلقتها السياسات المتناقضة على مدار السنوات الثماني الماضية من حكم إدارة "محمد بخاري"، الرئيس المنتهية ولايته الثانية والأخيرة، والذي تولَّى حكم نيجيريا في عام ٢٠١٥.

التحديات السياسية

تعد نيجيريا أكبر دولة إفريقية من حيث عدد السكان، وحجم الاقتصاد، ولكنها اليوم من الناحية السياسية أكثر تصدُّعًا؛ إذ كشفت الانتخابات الأخيرة والقضايا المتعلقة بها خطوط الانقسامات والصدع المتمثلة في: المركزية الإثنية، والإقليمية، والطائفية، وضيق الأفق الوطني، ويتجلَّى هذا في النقاشات المتجددة منذ العودة إلى الحكم المدني الديمقراطي عام ١٩٩٩ حول تناوب الرئاسة بين الأقاليم والإثنيات، ورمزية أديان المرشحين الرئاسيين ونائبيهم، والنزعات الانفصالية في بعض الأقاليم، بالإضافة إلى الخطابات المتعصبة لإثنيات محددة في وسائل الإعلام الرئيسة، والتي طغت على الانتخابات الأخيرة بعدما تجاهلت الأحزاب السياسية الرئيسة الترتيب المتبع منذ عام ١٩٩٩؛ حيث إن مرشح الحزب الحاكم ونائبه "بولا تينوبو" و"كاشيم شيتيما" مسلمان، حتى وإن كان الأول ينتمي إلى إثنية اليوروبا، والثاني ينتمي إلى إثنية الكانوري. بينما مرشح الحزب المعارض الرئيس "أتيكو أبو بكر" مسلم شمالي، رغم أن المتوقّع بحسب الترتيب المعتاد أن يكون الدور الرئاسي من نصيب مسيحيٍّ من الجنوب، بعد انتهاء ولاية الرئيس "محمد بخاري" المسلم الشمالي.

وكانت نتيجة تجاهل هذا الترتيب امتعاض غير المسلمين لترشيح الأحزاب الرئيسة لشخصيات مسلمة وشمالية، وادَّعى المسيحيون أن ذلك

يأتي ضمن مساعي أسلمة نيجيريا من قِبل إقليم الشمال، بل اتخذ سكان جنوب الشرق هذا التطور مبررًا لمطالبهم الانفصالية، كدليل على تهميشهم، وبالتالي جاء تبنِّيهم مرشح حزب العمل المعارض "بيتر أوبي" الذي ينتمي إلى إثنية الإيبو، مع الاعتماد على الكنائس، ورجال الدين المسيحيين في أرجاء نيجيريا لحشد الدعم له .

وتؤكد خطوط تصويت الناخبين وميولهم نحو مرشح معيّن على أساس إثنيته ودينه أن المواجهات العنيفة التي وقعت بين الناخبين من إثنيات مختلفة أثناء إجراء عمليات التصويت مجرد نموذج مصغر لفوضى وشيكة على مستوى الوطن؛ مما يستدعي قيام الرئيس الجديد بمحاولة التهدئة لإخراج البلاد من حافة الهاوية، واتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق المصالحة الوطنية، والتكامل بين جميع الإثنيات، وتعزيز آليات الحكم الرشيد.

وإذا كان "بولا تينوبو" قد أدى أدوارًا بارزة في السياسة الحزبية النيجيرية منذ عام ١٩٩٢ عندما انتُخِب عضوًا في مجلس الشيوخ عن منطقة غرب "لاجوس"، وشغل بعد ذلك منصب حاكم ولاية "لاجوس" لمدة ثماني سنوات بين عامي: ١٩٩٩ و٢٠٠٧ ؛ فقد رفض هو وفريقه الانتقالي الذي شكَّله بعد فوزه بالرئاسة ما دعا إليه البعض من إنشاء حكومة وحدة وطنية لتحقيق المصالحة، حيث صرّح فريقه بأن تركيزهم ينصب على تشكيل حكومة كفاءة وخبرة وجودة، بدلًا من حكومة وحدة وطنية تُقيّد قدراتهم وإمكاناتهم في حل الأزمات العاجلة، ومعالجة انهيار القانون، والنظام في جميع المجالات والقطاعات.

وبالرغم من أن مدى قدرة الرئيس الجديد على ترويض المعارضة، والتصالح معها سيدعم تنفيذ وعوده الانتخابية، وبرامجه الوطنية، فإن صعوبة تحقيق المصالحة السياسية في دولة مثل نيجيريا -التي يوجد بها أكثر من ٢٥٠ إثنية، مع هيمنة الهوسا، والفولاني، واليوروبا، والإيبو، وتحرُّكات الإثنيات الباقية التي تشكو من التهميش نحو تأمين نصيبها من الموارد - قد يعني أن تغليب الكفاءة، وتحقيق مصلحة معظم المواطنين الفقراء، المتمثلة في توفير مستلزمات الحياة الكريمة هو المخرج الأنسب لـ "تينوبو"، لا سيما في ضوء ما أفادته بعض التقارير من مساعي "تينوبو" بعد إعلان فوزه إرسال مبعوثين للتصالح مع كل من "أتيكو أبو بكر" و"بيتر أوبي" ومحاولاته التقرُّب منهما، لكن دون نجاح.

> **"تعد نيجيريا أكبر دولة إفريقية من حيث عدد السكان وحجم الاقتصاد، ولكنها اليوم من الناحية السياسية أكثر تصدُّعًا؛ إذ كشفت الانتخابات الأخيرة والقضايا المتعلقة بها خطوط الانقسامات والصدع المتمثلة في المركزية الإثنية، والإقليمية، والطائفية، وضيق الأفق الوطني."**

وتتطلب معالجة التحديات السياسية في نيجيريا، وسد الهوة الإثنية والإقليمية، مواجهة الفساد المستشري، والكسب غير المشروع؛ إذ يؤثر الفساد على المشروعات التنموية في جميع أنحاء البلاد، ويشكِّل ولاءات بعض مشرِّعي الجمعية الوطنية بشقَّيها: مجلس النواب، ومجلس الشيوخ.

وبالرغم من الجهود التي بذلها الرئيس "بخاري" في مجال مكافحة الفساد بين عامي: ٢٠١٥ و٢٠١٧، فإن الفساد لايزال مستشري في البلاد، لا سيما بين الموظفين العموميين، إذ تؤكد جميع المؤشرات أن إدارته تقاعست فيما بعد عن هذا التعهد؛ حيث اتُّهِم مرارًا بغض الطرف عن المخالفات من قِبل المقربين منه، ومقاومة الإشراف المستقل على بعض الوكالات المتَّهَمة بالفساد.

ويمكن فهم حجم الفساد تحت إدارته من خلال قضية "إدريس أحمد"، المحاسب العام السابق للاتحاد النيجيري، الموقوف عن العمل بعدما اتهمته لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية بسرقة أكثر من ١٠٠ مليار نايرا (٢١٦,٤٤٩ مليون دولار أمريكي)، أعاد منها ٣٠ مليار نايرا بعد الاعتقال.

يُضاف إلى ما سبق، إشكالية عائدات النفط النيجيري، ومحدودية أثرها في حياة النيجيريين، حيث يؤول ذلك إلى انتشار الفساد في قطاع النفط والغاز، وسيطرة كيانات إجرامية وأفراد على خطوط الأنابيب البرية والبحرية في منطقة دلتا النيجر، فضلًا عن قضايا أخرى مرتبطة بتضخيم الميزانية، وتكرار المشروعات في الأوراق بهدف نهب الأموال العامة؛ إذ أشارت الهيئة المستقلة للممارسات الفاسدة، والجرائم الأخرى النيجيرية Independent Corrupt Practices and other Offences Commission إلى أن وزارات وإدارات ووكالات ضخَّمت في عام ٢٠٢١ ميزانياتها، وكرّرت المشروعات التي سبق تخصيص ميزانية لها، وذلك بالتواطؤ مع بعض المشرّعين وموظفي الخدمة المدنية.

هذا إلى جانب ما اكتُشِف في عام ٢٠٢٢ من سرقة مبلغ ٤٩,٩ مليار نايرا (١١٥,٣٦٨ مليون دولار) كان يتلقاها بعض الموظفين العموميين كرواتب لعمال وهميين بين يناير ويونيو من العام ذاته .

وفي حين تطال الرئيس الجديد "تينوبو" سلسلة اتهامات، فإن مواجهة التحدي السياسي، وإرساء دعائم الحكم الرشيد تتطلب منه الحزم والشفافية، وعدم التسامح المطلق مع الفساد أو عوامله؛ وذلك لتفادي خطأ إدارة سلفه.

وسيحتاج "تينوبو" أيضًا إلى تعزيز دور النظام القضائي المستقل دون تدخل من الجهات التنفيذية والتشريعية، مع فرض الإصلاحات اللازمة لتسريع القضايا العالقة في المحاكم؛ حيث أجبرَ

> "سيحتاج الرئيس "تينوبو" إلى تعزيز دور النظام القضائي المستقل دون تدخل من الجهات التنفيذية والتشريعية، مع فرض الإصلاحات اللازمة لتسريع القضايا العالقة في المحاكم؛ حيث أجبر بطء وضعف النظام القضائي الكثيرين على تجنُّب الإجراءات القانونية."

بطء وضعفُ النظام القضائي الكثيرين على تجنُّب الإجراءات القانونية، بالرغم من أن نيجيريا كدولة ترتكز على الاعتقاد بأن قرار المحاكم يمثل الحكم النهائي للمواطنين.

هذا إلى جانب ضرورة تحفيز القضاة لمواجهة الفساد، وإنشاء محاكم متخصصة لمكافحة الفساد؛ لتسريع عمليات البت في القضايا المرتبطة به.

التحديات الاقتصادية

يمكن القول من خلال استقراء الوضع الاقتصادي الحالي إن "تينوبو" ورث ظاهرة يأس المواطنين الفقراء وخريجي الجامعات الشباب، وفقدانهم الثقة في الحكومة؛ إذ يعاني المواطنون من انعدام الأمن؛ نظرًا للعديد من الأسباب، بما في ذلك تمرد "بوكو حرام" الذي استمر عقدين من الزمان في الشمال الشرقي، وجرائم السرقة في أجزاء أخرى من الشمال، وتصاعد انتشار الجماعات الإجرامية المنظمة في الجنوب، واستمرار الاشتباكات العنيفة في إقليم الشمال الأوسط بين الرعاة المنسوبين إلى إثنية الفلان والمزارعين المحليين، الذين يشكون من تدمير محاصيلهم الزراعية من قِبل مواشي الرعاة، كل ذلك أدَّى إلى وقوع صدامات إثنية، وإغلاق التجارات متوسطة الحجم،

وترك المزارعين لأراضيهم الزراعية، وفاقم من أزمة انعدام الأمن الغذائي ما شهدته نيجيريا من فيضانات في أواخر عام ٢٠٢٢، التي دمَّرت الأراضي الزراعية في أكثر من ٢٠ ولاية من ولايات البلاد.

وقد أجبر تدهور الوضع الاقتصادي الحاد عددًا كبيرًا من الشباب والعاطلين عن العمل على الانخراط في الأنشطة الإجرامية والعنيفة لإعالة أنفسهم وعائلاتهم؛ مما يفسر سبب استمرار أنشطة العصابات واللصوصية في إقليم الجنوب الغربي، ومعاناة جنوب-الجنوب (South south Nigeria) من التطرف والقرصنة وسرقة النفط.

كما أن الانفصاليين في منطقة الجنوب الشرقي يواصلون حملاتهم، مثل "حركة السكان الأصليين في بيافرا" التي تنفِّذ أعمالًا إجرامية، وتهاجم المراكز الأمنية، والمنشآت النفطية، وتفرض حظر التجوال على السكان المحليين كل يوم أحد في أماكن مختلفة؛ الأمر الذي أثّر سلبًا في الأنشطة الاقتصادية، والاستقرار الأمني في الإقليم، وجعل الحياة بائسة للسكان البسطاء.

ويُضاف إلى ما سبق، أنه في عام ٢٠٢٢ بلغ معدل التضخم في نيجيريا أعلى مستوى له منذ ١٧ عامًا؛ حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمواد الأخرى بشكل كبير، مع تباطؤ النمو الاقتصادي من ٣,٩٨% في عام ٢٠٢١ إلى ٣,٥٢% في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ .

بل وانخفض إنتاج النفط - الذي يعد شريان الحياة الاقتصادية النيجيرية، وأحد صادرات البلاد الرئيسة في الأسواق الدولية - في عام ٢٠٢٢ إلى أدنى مستوياته منذ ٢٥ عامًا؛ حيث لم تستطع البلاد تلبية حصتها من إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط.

ويتزامن ارتفاع أسعار المنتجات البترولية مع ندرة هذه المنتجات والعملة الصعبة في ظل تعطُّل مصافي النفط الرئيسة؛ وهو ما أدى إلى فوضى في محطات الوقود، والبنوك النيجيرية.

وإلى جانب تباطؤ النمو الاقتصادي، فقد عكست السياسات النقدية بشأن العملة النيجيرية (نايرا) فقدان حكومة "بخاري" زخمها في التخطيط والإدارة الاقتصادية؛ إذ انخفضت قيمة العملة بشكل كبير وسط تقلب سعر الصرف، وأعلن البنك المركزي في أكتوبر ٢٠٢٢ إعادة تصميم أعلى فئات العملة (٢٠٠ و٥٠٠ و١٠٠٠ نايرا) بشكل مفاجئ؛ بهدف الحد من استخدام الأوراق النقدية المزيفة، والترويج للمجتمع الرقمي، والتعاملات الإلكترونية، وهي خطوة أدت إلى نقص حاد في السيولة؛ مما خلق أزمة اقتصادية ومعيشية؛ لكون معظم النيجيريين يتعاملون بالأوراق النقدية، حيث يمكن لـ ٤٥% فقط الوصول إلى الخدمات المصرفية؛ الأمر الذي أدى إلى تنامي حالة الاستياء العام، وخروج احتجاجات في مدن مختلفة، وتراجع شعبية الرئيس "بخاري" في الانتخابات الأخيرة.

وكشفت مصادر حكومية عن معاناة ما لا يقل عن نصف النيجيريين من البطالة، ووصلت النسبة إلى الثلثين بالنسبة للشباب الذين يشكلون غالبية السكان، وأفادت البيانات الحكومية الصادرة في نوفمبر ٢٠٢٢ أن ١٣٣ مليون شخص يعيشون الآن في فقر متعدد الأبعاد.

هذا إلى جانب ضعف الآفاق الاقتصادية، وتدهور البنية التحتية اللازمة في بعض القطاعات الحساسة -مثل قطاع الصحة؛ مما تسبب في ضعف الخدمات الصحية- مما دفع إلى هجرة العقول الشابة والخبراء من المهنيين بحثًا عن مراعٍ أكثر اخضرارًا.

وإذا كانت إدارة الرئيس "بخاري" تمكَّنت من بناء وإكمال بعض مشروعات البنية التحتية الكبرى، إلا أنها عجزت عن زيادة الإيرادات، وتغطية عجز الميزانية؛ ولذلك ينبئ فوز "تينوبو" بأنه قد يكون الشخصية المناسبة لضمان تحقيق التنمية، وإيلاء

الاهتمام بتطوير البنية التحتية الحيوية في مجالات توليد الطاقة الكهربائية، والنقل، والإسكان، والصحة؛ حتى وإن تسبب ذلك في ارتفاع وتيرة انعدام الأمن.

وقد تعهَّد "تينوبو" أثناء حملاته الانتخابية بسنِّ إصلاحات حاسمة يطالب بها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، بما في ذلك خفض الدعم على الوقود، والذي كلف نيجيريا أكثر من نصف عائداتها من ضخ النفط الخام في عام ٢٠٢٢، كما يبدو من التحركات الأخيرة لفريق "تينوبو" الانتقالي، وجولاتهم المتعددة إدراك جسامة التحديات الراهنة، وأنه قد يستفيد من التجارب السابقة فيما يتعلق بإدارة اقتصاد ولاية "لاجوس" إبَّان حكمه لها، ووضعه الخطة الأساسية، والهياكل اللازمة التي ساهمت في تحسين إيراداتها داخليًّا لتصل في عام ٢٠٢١ إلى ٤٤,٥ مليار نايرا شهريًّا (١٠٢,٨٨٣ مليون دولار بسعر صرف سبتمبر ٢٠٢٢).

وختامًا، في ضوء ما سبق، يمكن القول إن الرئيس الجديد "بولا تينوبو" يرث عبئًا هائلًا، من حيث الصراعات السياسية، والتحديات الاقتصادية، وأن التعامل مع هذه التحديات يتطلب منه الصراحة، وصدق الهدف، والإرادة السياسية التي تمكنه من تنفيذ الإصلاحات اللازمة بطريقة مناسبة لتحقيق المصلحة الوطنية العامة، وهذا يعني أن الرئيس الجديد لن يحتاج فقط إلى الالتزام بالمثل الأعلى للحكم الرشيد؛ للتغلب على تلك التحديات، بل سيحتاج أيضًا إلى خطة مغايرة لأسلافه من الرؤساء، وبذل جهود شاقة لحماية الأرواح والممتلكات، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز الأمن في جميع أنحاء البلاد.

AKG

إعادة ترشح "جو بايدن" لفترة رئاسية ثانية... الفرص والتحديات

أ. عمرو عبد العاطي

باحث متخصص في الشؤون الأمريكية، ومساعد رئيس تحرير مجلة "السياسة الدولية"- مؤسسة الأهرام

أعلن الرئيس الأمريكي "جو بايدن" رسميًّا، في ٢٥ أبريل ٢٠٢٣، ترشحه لفترة رئاسية ثانية في الانتخابات الرئاسية التي ستُجرَى في نوفمبر ٢٠٢٤، وهو اليوم ذاته الذي أعلن فيه منذ أربعة أعوام ترشحه للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠، وسبق أن أعلن ترشحه للانتخابات الرئاسية لعامي ١٩٩٨ و٢٠٠٨، ولكنه باء في أول مرتين بهزيمة ساحقة، وفاز في الثالثة على منافسه الجمهوري، الرئيس السابق "دونالد ترامب".

وقد طالب "بايدن" خلال فيديو ترشحه الناخبين بمنحه أربع سنوات أخرى لإنهاء المهام التي بدأها منذ أدائه اليمين الدستورية في ٢٠ يناير ٢٠٢١، والتي تتمثل في: النضال من أجل روح الأمة الأمريكية، وتوحيد البلاد، ودعم الطبقة المتوسطة.

تأتي مساعي الرئيس الأمريكي للفوز بفترة رئاسية ثانية في الانتخابات الرئاسية القادمة بعد تمكُّن الحزب الديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس التي أُجريت في نوفمبر ٢٠٢٢، من تحدي الاتجاهات التاريخية التي كانت تشير إلى خسارته الأغلبية في الكونجرس، بتعزيزها في مجلس الشيوخ الذي كان منقسمًا بين الديمقراطيين والجمهوريين خلال أول عامين لبايدن في البيت الأبيض، وتجنب موجة حمراء كان يروج لها الجمهوريون، وخسارة الأغلبية بمجلس النواب بعدد كبير من المقاعد لصالح الجمهوريين، ونجاح "بايدن" في تمرير العديد من التشريعات بموافقة الحزبين، ولكن مساعيه ستواجه جملة من التحديات في وقت يحتدم فيه الاستقطاب الحزبي والسياسي داخل الولايات المتحدة.

ملامح الحملة الانتخابية

ستركز الحملة الانتخابية لإعادة ترشح "جو بايدن" لفترة رئاسية ثانية، والتي ستقودها "جولي شافيز رودريجيز"، المستشارة البارزة في البيت الأبيض، على أنه الرئيس الأمريكي الأكثر إنجازًا منذ الرئيس "فرانكلين روزفلت" بعد نجاحه في تمرير تشريعات تعالج العديد من التحديات الداخلية التي تؤرق الناخب الأمريكي، ومن أبرزها: حزمة إغاثة كوفيد-١٩ بقيمة ١,٩ تريليون دولار، وبرنامج بقيمة تريليون دولار لإعادة بناء الطرق، والمطارات، والبنية التحتية الأخرى المتهالكة في الولايات المتحدة، وتعزيز الاستثمارات لمكافحة تغير المناخ، وخفض تكاليف الأدوية المخصصة لكبار السن، وعلاج قدامى المحاربين، وتعزيز مكانة الولايات المتحدة في صناعة أشباه الموصلات التي ستحدد مستقبل القوة عالميًّا خلال العقود القادمة. وكذلك إعادة تشكيل التحالفات الأمريكية الدولية التي توترت

خلال الإدارة الجمهورية السابقة، وإعادة وحدة أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والشركاء والحلفاء الآخرين في جميع أنحاء العالم؛ للوقوف ضد الغزو الروسي لأوكرانيا الذي دخل عامه الثاني، وعزل روسيا دوليًّا، وتقديم المساعدات لتسليح الجيش الأوكراني، وتعزيز قدراته على صد العمليات العسكرية الروسية.

وستكون الولايات التي حسمت فوز الرئيس "بايدن" في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠، محور حملة إعادة انتخابه، وكذلك التواصل مع التجمعات الانتخابية التي كان لها دور رئيس في الانتخابات الرئاسية السابقة، بمن فيهم النساء، والأمريكيون من أصول إفريقية، واللاتينيون، والمحاربون القدامى، والتقدميون، والمثليون، والشباب .

ومن المقرر أن يكرس الرئيس الأمريكي جزءًا كبيرًا من خطاباته الانتخابية للحديث عن أزمة الديمقراطية التي تعرضت للتهديد والهجوم في ٦ يناير ٢٠٢١، عندما اقتحم أنصار الرئيس السابق "ترامب" مبنى الكونجرس، في محاولة لوقف تصديقه على نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠ التي فاز بها "بايدن"، وعلى قضية الإجهاض، بعد قرار المحكمة العليا الأمريكية بإنهاء خمسة عقود من حق المرأة في الإجهاض، والتي كانت أحد أسباب تجنب الديمقراطيين الهزيمة المتوقَّعة في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس التي أُجريت في نوفمبر الماضي.

وعلى الرغم من محاولة الرئيس "بايدن" الموازنة بين أداء مهام منصبه اليومية، وكونه مرشحًا في الانتخابات الرئاسية، فإنه سيستفيد من منصبه والخطابات والأحداث الرسمية داخل البيت الأبيض، والسفر خارج العاصمة للترويج لإنجازاته، وإعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية، وانتقاد سياسيات الحزب الجمهوري، بينما سيتخلى عن التجمعات الانتخابية لحين اختيار الحزب الجمهوري مرشحه الرسمي للانتخابات الرئاسية القادمة، وسيركز على لقاءات المانحين الرئيسين لجمع التبرعات لحملة إعادة انتخابه.

> **"ستركز الحملة الانتخابية لإعادة ترشح "جو بايدن" لفترة رئاسية ثانية، على أنه الرئيس الأمريكي الأكثر إنجازًا منذ الرئيس "فرانكلين روزفلت" بعد نجاحه في تمرير تشريعات تعالج العديد من التحديات الداخلية التي تؤرق الناخب الأمريكي."**

وتسعى الحملة الانتخابية للرئيس "بايدن" إلى إقناع الأمريكيين القلقين من تقدم عمره (حيث سيبلغ ٨٢ عامًا مع بداية فترته الرئاسية الثانية، و٨٦ عامًا في نهايتها، متقدمًا على الرئيس الجمهوري الأسبق "رونالد ريجان" الذي ترك منصبه في سن ٧٧ عامًا) واحتمال عجز قدراته الذهنية والبدنية عن القيام بمهام منصبه كرئيس للولايات المتحدة لأربع سنوات قادمة، بأن خبرته (التي أتت مع العمر) يمكن أن تكون مفيدة في اجتياز المسار التصادمي مع الجمهوريين في الكونجرس بشأن رفع سقف الدين الأمريكي مقابل خفض الإنفاق الحكومي.

وفي هذا الصدد، يرد "بايدن" على المخاوف المتعلقة بعمره وترشحه لفترة رئاسية ثانية بقوله: "راقبوني" وكثيرًا ما يشير البيت الأبيض إلى إنجازاته داخليًّا وخارجيًّا على أنها دليل على لياقته وقدراته على إدارة مهام منصبه الرئاسية.

كذلك تشير التقديرات إلى أن حملة "بايدن" الانتخابية ستعمل على تخويف الناخبين الأمريكيين من وصول الجمهوريين للبيت الأبيض، مشيرة لنيتهم خفض الإنفاق الحكومي؛ الأمر الذي ستكون له تداعيات جمَّة على الإنفاق الفيدرالي على الضمان الاجتماعي،

والرعاية الصحية، وتعنتهم في رفع سقف الدين الأمريكي، وهو ما سيكون له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الأمريكي، وبرامج المساعدات الحكومية.

وفي أول خطاب له بعد إعلان ترشحه للانتخابات الرئاسية القادمة أمام حشد من العمال النقابيين، انتقد "بايدن" مساعي الجمهوريين لربط زيادة سقف الدين بإجراء تخفيضات في الإنفاق الحكومي.

وفي فيديو إعادة ترشحه لفترة رئاسية ثانية وَصَفَ الجمهوريين بالتطرف، ومحاولة تقليص الحريات التي يتمتع بها الأمريكيون.

تحديات عديدة

يحاول الجمهوريون بعد فوزهم بالأغلبية الضئيلة في مجلس النواب إحباط الأجندة التشريعية للرئيس "بايدن" خلال عامي: ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، وإخضاع سياسات الإدارة الديمقراطية الداخلية والخارجية خلال أول عامين لها في البيت الأبيض - لا سيما تعاملها مع قضية الهجرة غير الشرعية، والانسحاب الأمريكي من أفغانستان في ٣١ أغسطس ٢٠٢١ - لتحقيقات داخل المجلس.

ومن المرجَّح خلال الفترة التي ستسبق الانتخابات الرئاسية أن تتخذ المعارك الحزبية الجمهورية نبرة سياسية حادة لانتقاد سياسات الديمقراطيين تحت رئاسة "بايدن"، لا سيما في قضايا رفع سقف الدين، والهجرة غير الشرعية، والإنفاق الحكومي، وجرائم إطلاق النار، ونشر الكراهية.

ففي أعقاب إعلان الرئيس "بايدن" ترشحه لفترة رئاسية ثانية سارع الجمهوريون إلى انتقاده؛ لتسبب سياساته في ارتفاع معدلات التضخم لمستويات قياسية لم تشهدها الولايات المتحدة منذ أربعة عقود، كما أشار "ترامب" إلى أن العالم يقف على أعتاب حرب عالمية ثالثة؛ بسبب سياسات "بايدن"، وتحدث عن فشله في توحيد البلاد كما وعد خلال حملته الانتخابية السابقة.

وقد قالت اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري إن "بايدن" منفصل عن الواقع، لدرجة أنه بعدما تسبب في أزمة تلو الأخرى يرى نفسه جديرًا بأربع سنوات أخرى، محذرة من أنه في حال فوزه؛ فإن التضخم سيواصل ارتفاعه الصاروخي، وسترتفع معدلات الجريمة، وستكون العائلات الأمريكية في أسوأ حال.

هذا، ويمثل اختلاف السياق الذي ستجرى فيه الانتخابات الرئاسية القادمة عن تلك السابقة معضلة أخرى للرئيس الأمريكي؛ حيث أدى إجراء انتخابات عام ٢٠٢٠ في وسط جائحة كوفيد-١٩ إلى تقليل تواصل "بايدن" المباشر مع الناخبين الأمريكيين؛ حيث كان يدير حملته الانتخابية خلال الإنترنت من منزله في "ويلمنجتون" بولاية "ديلاوير"، وتجنَّب الحشود الانتخابية خوفًا من إصابته بفيروس كورونا مع تقدم عمره، كما تم إلغاء بعض المناظرات الانتخابية، ولكن الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤ ستتطلب مزيدًا من النشاط البدني، وعقد مؤتمرات انتخابية بالولايات المفصلية في الانتخابات الرئاسية، وهو أمر قد يكون صعبًا مع تقدم عمر الرئيس الأمريكي.

وتُظهِر استطلاعات الرأي تبايُن آراء الديمقراطيين بشدة بشأن إعادة ترشح "بايدن" لفترة رئاسية ثانية؛ حيث وافق واحد فقط من كل أربعة ديمقراطيين على إعادة ترشحه؛ وفقًا لاستطلاع الرأي الذي أجرته جامعة "مونماوث"، بينما وافق أربعة من كل عشرة ديمقراطيين على تقديم مرشح آخر، ولكن ليس لديهم رؤية واضحة عمن يرغبون في رؤيته كمرشح للحزب بدلًا من "بايدن".

وتكشف نتائج استطلاع رأي أجرته وكالة "أسوشيتد برس"، ومركز "نورك" لأبحاث الشؤون العامة، عن تراجع تأييد الأمريكيين (بشكل عام) لترشح "بايدن" للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤، حيث بلغت نسبة

تأييد ترشحه ٢٦%، مقارنة بـ ٢٢% في يناير الماضي، ويدعم ٤٧% من الديمقراطيين ترشحه لفترة رئاسية ثانية، مقارنة بـ ٣٧% في يناير ٢٠٢٢.

وعلى الرغم من إحجام عديد من الديمقراطيين عن تأييد ترشُّح "بايدن" لفترة رئاسية ثانية، فإن ٧٨% منهم يوافقون على أدائه كرئيس.

وتشير التوقعات إلى أن "بايدن" سيواجه خلال الأشهر التي تسبق موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة العديد من التحديات الداخلية، من أبرزها: المعركة مع الجمهوريين لرفع سقف الدين الأمريكي، وتحقيقات وزارة العدل في تعاملات ابنه "هانتر" المالية، والتحقيق في الوثائق السرية التي ترجع إلى فترة شغله منصب نائب الرئيس في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما"، والتي تم العثور عليها في مكتب الرئيس الأمريكي ومنزله.

وختامًا، يمكن القول إن إعلان الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" عن ترشحه للانتخابات الرئاسية القادمة يصب في مصلحة الرئيس "بايدن"؛ حيث يسهم في توحيد موقف الحزب الديمقراطي حوله؛ إذ لا تزال العوامل ذاتها التي تسببت في تجمع الحزب خلف "بايدن" في الانتخابات الرئاسية السابقة لعام ٢٠٢٠ متوفرة لتوحيد الحزب بأطيافه المختلفة وراءه، ودعم مساعيه إلى الفوز بفترة رئاسية ثانية.

وعلى الرغم من تحقيق الرئيس "بايدن" خلال أول عامين له في البيت الأبيض نجاحات اقتصادية متعددة، مثل توفير أكثر من ١٢ مليون وظيفة منذ توليه منصبه، وتعافي الاقتصاد الأمريكي من البطالة، وانخفاض معدلاتها لأدنى مستوياتها التاريخية، فإن العديد من الناخبين الأمريكيين لديهم مخاوف من الوضع الاقتصادي الأمريكي، ولا يزال الاقتصاديون قلقين بشأن الركود المحتمل، وسيكون تقدم عمر الرئيس الأمريكي قضية مركزية في الانتخابات الرئاسية القادمة، ولن تكون في صالح الرئيس "بايدن" إذا اختار الحزب الجمهوري منافسًا أصغر سنًا على غرار المرشح الجمهوري المحتمل حاكم فلوريدا "رون ديسانتيس"، الذي يبلغ من العمر ٤٤ عامًا، والذي سيكون أكثر نشاطًا خلال المناظرات الرئاسية، والتجمعات الانتخابية، ويشير العديد من استطلاعات الرأي الأمريكية إلى أن فرصة فوزه أمام "بايدن" ستكون أقوى من "ترامب".

> **"إعلان "دونالد ترامب" عن ترشحه للانتخابات الرئاسية القادمة يصب في مصلحة "بايدن"؛ حيث يسهم في توحيد موقف الحزب الديمقراطي حوله؛ إذ لا تزال العوامل ذاتها التي تسببت في تجمع الحزب خلف "بايدن" في الانتخابات السابقة متوفرة لتوحيد الحزب وراءه للفوز بفترة رئاسية ثانية."**

واشنطن ما بين قمة الديمقراطية الأولى والثانية.. قراءة في "القمة الثانية من أجل الديمقراطية ٢٠٢٣"

أ. أحمد ياسر عبد العظيم

باحث سياسي - الإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

على خلفية تراجع حالة الديمقراطية في العالم خلال السنوات الأخيرة وتصاعد التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين من جهة، وروسيا والصين من جانب آخر في ضوء الأزمة الأوكرانية التي اندلعت في فبراير ٢٠٢٢، إلى جانب تنامي مخاوف واشنطن حيال تصاعد النفوذ الصيني في العالم، استضافت الولايات المتحدة بمشاركة كوستاريكا وهولندا وكوريا الجنوبية وزامبيا القمة الافتراضية الثانية من أجل الديمقراطية Summit For Democracy 2023، خلال يومي ٢٩ و٣٠ مارس ٢٠٢٣ ، بحضور قادة وممثلين من نحو ١٢١ دولة، وذلك مع استبعاد دولتين من دول حلف الناتو للمرة الثانية، وهما تركيا والمجر، فضلًا عن غياب لافت للدول العربية وروسيا والصين. وكانت واشنطن قد استضافت "القمة الأولى من أجل الديمقراطية"، في ديسمبر ٢٠٢١، تنفيذًا لتعهُّد الرئيس الأمريكي "جو بايدن" إبّان حملته الانتخابية بمواجهة الاستبداد المُتصاعد في العالم، والذي تقوده -بحسب زعمه- روسيا والصين.

ومن هذا المنطلق، يسعى المقال إلى تسليط الضوء على أبرز المحاور والقضايا التي تناولتها "القمة الثانية من أجل الديمقراطية"، ودوافع وأهداف واشنطن الحقيقية وراء عقد هذه القمة، بالإضافة إلى استعراض أبرز الآراء والانتقادات التي وُجهت إليها بشأن جدواها وانعكاساتها المتوقَّعة على الديمقراطية والسلام العالميين.

تجمُّع عالمي لمواجهة التحديات الناشئة أمام الديمقراطية

يُعّد هذا الحدث العالمي-الذي استهله "بايدن" بتعهد بلاده بإنفاق ٦٩٠ مليون دولار لتعزيز برامج الديمقراطية في أنحاء العالم - استكمالًا وبناءً على ما تقدم خلال القمة الأولى، والتي ركزت على ثلاثة محاور رئيسة، وهي: مواجهة الاستبداد، ومكافحة الفساد، وتعزيز احترام حقوق الإنسان. وقد تعهد المشاركون آنذاك باتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق هذه الأهداف على الصعيدين المحلي والدولي.

هذا، وقد أضافت قمة هذا العام محورًا رئيسًا رابعًا يتمثل في الدور المهم الذي تلعبه التكنولوجيا المتطورة في تعزيز الديمقراطية أو تقويضها؛ حيث أبرزت القمة أهمية تطويع التكنولوجيا من أجل تمكين المواطنين وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الابتكار، بالإضافة إلى التصدي للمخاطر والتحديات التي يفرضها الاستبداد الرقمي، ونشر الشائعات والمعلومات المضللة، والهجمات السيبرانية، ومخاطر تكنولوجيا المراقبة. وكذلك

تناولت القمة بعض التحديات الناشئة الأخرى التي تُقوِّض الديمقراطية حول العالم وتتمثَّل في تصاعد الاتجاهات والتيارات الشعبوية والمتطرفة خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى تزايد التفاوت الاقتصادي والتهديدات الأمنية.

وقد تناولت القمة بعض الموضوعات والمحاور الفرعية الأخرى المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي مقدمتها دور الشباب في الأنظمة الديمقراطية، وتشجيع العمل الجماعي المشترك من أجل تعزيز الديمقراطية والدفاع عنها، وتحقيق السلام الدائم والعادل في أوكرانيا، ومكافحة التضليل الإعلامي وحماية حرية الإعلام، والنهوض بالحقوق الرقمية، ودعم وتعزيز النزاهة والمشاركة الانتخابية والشفافية والحوكمة، بالإضافة إلى دعم المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، إلى جانب تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال من أجل تحسين الديمقراطية.

لماذا عقد "بايدن" قمة ثانية من أجل الديمقراطية؟

بحسب رواية الإدارة الأمريكية، تأتي القمة الثانية هذا العام بهدف تأكيد التزام إدارة "بايدن" بجعل الديمقراطية وحقوق الإنسان في جوهر أولويات وجدول أعمال السياسة الخارجية الأمريكية، فضلًا عن إحياء القيم الديمقراطية في الداخل والخارج، وكذلك مواجهة الأنظمة الاستبدادية. كما تهدف القمة إلى أن تكون ملتقى عالميًّا يجمع قادة العالم ونشطاء المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص من أجل مواجهة الاستبداد، ومكافحة الفساد، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تأكيد أهمية تطويع التكنولوجيا في تعزيز الديمقراطية،

> "أضافت قمة الديمقراطية هذا العام محورًا رئيسًا رابعًا يتمثل في الدور المهم الذي تلعبه التكنولوجيا المتطورة في تعزيز الديمقراطية أو تقويضها."

وكذلك تشجيع الأفكار والشراكات الجديدة التي يُمكِن أن تُسهِم في تعزيز الديمقراطية سواءً على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

ومع ذلك، يرى بعض المراقبين أن القمة كانت في الأساس بمثابة مبادرة رمزية وليست جهدًا حقيقيًّا لمواجهة التحديات التي تواجه الديمقراطية، وأن ثمَّة أغراضًا وأسبابًا أخرى هي التي دفعت واشنطن لعقد هذه القمة، وتتمثل في:

أولًا، سعي الولايات المتحدة إلى استعادة مكانتها الدولية:

وخاصة بعد أربع سنوات من تراجع مكانتها في العالم إبّان فترة حكم الرئيس السابق "دونالد ترامب"، لذا تسعى إدارة الرئيس "بايدن" إلى استعادة وضع الولايات المتحدة ومصداقيتها في العالم، من خلال إظهار التزامها وقدرتها على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والدفاع عنهما في جميع أنحاء العالم.

ثانيًا، مواجهة النفوذ الصيني والروسي المتصاعد في جميع أنحاء العالم:

حيث تهدف واشنطن من وراء هذه القمة إلى تعزيز مصالحها الدبلوماسية والجيوسياسية والحفاظ على هيمنتها في العالم، لا سيما ضد خصومها الرئيسين الصين وروسيا، وذلك من خلال حشد الدول وإنشاء "تكتل أو تحالف عالمي مناهض" لبكين وموسكو. وينبع ذلك خصوصًا من مخاوفها المتنامية حيال تنامي وانتشار النفوذ

الصيني في العالم، وكذلك تصاعد التوترات بين واشنطن وحلفائها الغربيين من جهة، وروسيا من جهة ثانية، لا سيَّما في أعقاب الأزمة الأوكرانية. وهو الأمر الذي أدى إلى تصاعد المخاوف والانتقادات بشأن احتمالية أن تُفضي قمة "بايدن" وتوجهه بشأن الديمقراطية إلى تقسيم دول العالم إلى معسكرين، وهما الديمقراطيات في مقابل الأنظمة الاستبدادية، وخاصة في ظل استبعاد روسيا والصين من القمة.

انتقادات وتساؤلات حول جدوى القمة

طرح العديد من النقاد والمحللين آراء ووجهات نظر وتساؤلات مختلفة تنتقد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعقد قمة الديمقراطية الثانية، وتمثلت أبرز هذه الانتقادات فيما يأتي:

قمة تفتقر إلى المصداقية:

حيث تواجه الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول المشاركة في القمة اتهامات بانعدام المصداقية؛ وذلك بالنظر إلى أن هذه الدول نفسها بما فيها واشنطن تعاني من مشكلات وأزمات داخلية متفاقمة، تتعلق بتراجع الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما يتجسد في عدة مظاهر من قبيل قمع التظاهرات والإضرابات، والتمييز العنصري، والعنف الشرطي، وارتفاع معدلات الجرائم، وحوادث إطلاق النار، وانعدام المساواة والتفاوت الاقتصادي، بالإضافة إلى فرض المزيد من القيود على حرية الإعلام. وفي هذا الإطار، أشارت بعض وسائل الإعلام وكبرى الصحف الأمريكية تعليقًا على قمة الديمقراطية الثانية إلى أن "أفضل شيء يمكن أن تفعله الولايات المتحدة لتعزيز الديمقراطية في العالم هو تحسين ممارستنا لها هنا"، زاعمة أن واشنطن ليست مؤهلة لأن تكون "داعية الديمقراطية" في العالم.

قمة إقصائية ومُحفّزة للانقسام:

حيث تم استبعاد بعض الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي "الناتو" وكذلك بعض الدول التي لديها تطلعات إلى الديمقراطية، وذلك في حين تمت دعوة بعض الدول التي تُعد دولًا استبدادية أو غير ديمقراطية. ولذلك يرى بعض النقاد أن عملية اختيار ودعوة المشاركين في القمة كانت قائمة على معايير انتقائية ومزدوجة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عززت القمة الشعور بالأفضلية والاستعلاء بين البلدان، حيث ترفض بعض الدول اتجاه واشنطن إلى فرض قيمها ومعاييرها الديمقراطية على الدول الأخرى دون احترام سيادتها واستقلالها، وعدم تقبلها لوجود ديمقراطيات أخرى تختلف عن الديمقراطية على النمط الأمريكي، وهو الأمر الذي يراه البعض مثيرًا للانقسام والتوتر والمواجهة بين دول العالم، كما يراه البعض الآخر مُناقضًا لمبادئ وقيم الديمقراطية التي تدّعي واشنطن الدفاع عنها.

استفزاز روسيا والصين وإثارة عدائهما:

حيث تشير بعض التقديرات إلى أن عقد الولايات المتحدة لقمة ثانية للديمقراطية مع استبعاد روسيا والصين منها سيؤدي إلى تقسيم العالم إلى معسكرين، وهما: (الديمقراطيات ويمثلها العالم الحر بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين وكل من يشاركهما هذه القيم) في مقابل (الأنظمة التي ترى واشنطن أنها تعد استبدادية وعلى رأسها روسيا والصين)، وذلك بما يمثل إعادة تدوير لمفاهيم "الحرب الباردة"، كما يحفز الصراع والمنافسة بين واشنطن من جانب وموسكو وبكين من جانب ثانٍ، كما يؤدي إلى تقسيم الدول إلى (أصدقاء وأعداء) مما يزيد من احتمالات تفاقم التوترات في العالم، وكذلك تقويض آفاق التعاون متعدد الأطراف في مواجهة القضايا والأزمات العالمية الملحّة.

قمة غير واقعية:

حيث يشير البعض إلى افتقار قمة الديمقراطية إلى الواقعية وميلها إلى التبسيط، وذلك من حيث تجاهلها للسياقات والحقائق السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية للدول المختلفة، والتي تتسم بالتعقيد والتنوع، وكذلك افتراضها الخاطئ أن الديمقراطية تتمثل في نهج واحد يناسب جميع المجتمعات باختلاف ظروفها وأزماتها وسياقاتها.

عدم جدوى عقد قمة ثانية للديمقراطية:

في ضوء عجز الولايات المتحدة والدول المشاركة في القمة الأولى عن تحقيق أهدافها والتزاماتها المرجوة، أو إحراز تقدُّم ملحوظ على صعيد النهوض بالديمقراطية ومواجهة الاستبداد وتعزيز احترام حقوق الإنسان في الداخل أو الخارج، وكذلك الفشل في عكس اتجاه حالة التراجع الديمقراطي المستمرة في العالم منذ انعقاد القمة الأولى في عام ٢٠٢١؛ إذ أشار تقرير صادر عن معهد (Variety of Democracy) السويدي، في ٢٠٢٢، إلى أن ٧٢% من سكان العالم يعيشون خلال الوقت الراهن في ظل أنظمة استبدادية، في مقابل ٤٦% في عام ٢٠١٢. كما أعلنت مؤسسة "فريدوم هاوس" (Freedom House) مؤخرًا أن عام ٢٠٢٢ هو العام السابع عشر على التوالي الذي يشهد تراجع حالة الديمقراطية في العالم.

وختامًا، على الرغم من تأكيد الولايات المتحدة والدول المشاركة في القمة أهميتها في التصدي للتحديات التي تواجه الديمقراطية في العالم، وطرحها للعديد من القضايا المهمة ووضعها لمجموعة من الأهداف، فإن التحقق من جدوى ونتائج القمة يبقى مسألة جدلية تحتاج إلى متابعة وتقييم دقيق، وخاصة قبل انعقاد القمة الثالثة من أجل الديمقراطية التي من المقرر أن تستضيفها كوريا الجنوبية في وقتٍ لاحق.

التداعيات المحتملة على تصاعد الموقف ببحر الصين الجنوبي

د. هبة الله المسماري
وكيل كلية النقل الدولي واللوجستيات - مدرس بقسم إدارة اللوجستيات وسلاسل الإمداد - الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

إن لبحر الصين الجنوبي أهمية جيو-اقتصادية كبيرة؛ فهو يمر عبره نحو ثلث التجارة البحرية العالمية، كما أنه يضم في أعماقه الكابلات الحيوية لخدمات الاتصالات الدولية، بالإضافة إلى ما يتمتع به من احتياطات نفطية ضخمة تتراوح من ٢٣ إلى ٣٠ مليار طن، و١٦ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي. وبالتالي فإن أيّ تهديد بإغلاق ممراته الملاحية سيكون له تأثير كبير على دول العالم.

ولا شك في أن هذه المنطقة تشهد صراعًا واضحًا؛ وحالة من عدم الاستقرار، لا سيما وأن هناك تهديدًا مباشرًا من الولايات المتحدة ضد الصين؛ ولأن الأخيرة تريد أن تستمر في الحفاظ على التقدم الاقتصادي الذي أصبح يقترب من التقدم الاقتصادي الأمريكي، فهي لن تقوم بأي عمل عسكري في الفترة القادمة، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بكل الطرق إلى إيقاف هذا التقدم حتى لا تتفوق الصين عليها اقتصاديًّا.

أولًا: أبرز التطورات

أصبحت الصين حاليًّا تمتلك أكبر قوة بحرية في العالم، وذلك بعد التحديث العسكري الذي قامت به من حيث عدد الوحدات البحرية، متفوقة في ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية، كما تعد الصين القوة الكبرى في شرق آسيا من حيث القوات الجوية، وثالث أكبر قوة جوية في العالم. بينما يصل حجم القوات البرية الصينية إلى مليون جندي، وقد استحدث الجيش الصيني وحدة الدعم الاستراتيجي المختصة بتطوير الأسلحة التكنولوجية، في حين زادت ميزانية الدفاع لتصل إلى ٢٢٩,٤٧ مليار دولار بعد التركيز على التقنيات المتقدمة لتطوير جميع وحدات الجيش الصيني، بما في ذلك تطوير الذكاء الاصطناعي، وقوات الفضاء العسكري الذي تتنافس فيه حاليًّا مع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد انزعجت واشنطن من التوسع والوجود العسكري الصيني في المنطقة من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات العسكرية مع الدول الأخرى حتى تتمكن من نشر قواتها؛ حيث تسعى القوة العسكرية الصينية إلى أن تكون الأولى في العالم بحلول عام ٢٠٤٩.

اللافت للانتباه هو إلغاء المحكمة العليا الفلبينية في ١٠ يناير ٢٠٢٣، اتفاقية مع الصين وفيتنام للتنقيب المشترك عن الغاز والنفط في بحر الصين الجنوبي، وهي اتفاقية يعود تاريخها إلى عام ٢٠٠٥، وذلك وفق معلومات رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

ثانيًا: التأثير على منطقة دول الشرق الأوسط

من المؤكد أن اقتصاد دول منطقة الشرق الأوسط قد يتأثر بدرجة مباشرة وكبيرة إذا حدث أي تعطل لحركة التجارة أو الإنتاج الصناعي في الصين، فهي وحدها تستحوذ على نحو ١٧% من إجمالي واردات المنطقة من العالم، ونحو ٤٠% من الواردات من السلع الإلكترونية، وما يقرب من ٢٨% من الواردات من الآلات والمعدات، بل إن التأثير الأكبر سيكون على صادرات هذه الدول من الغاز والنفط، فالصين تستحوذ على ١٧% من الصادرات النفطية للمُنتجين في منطقة الشرق الأوسط، وهي تمثل في الوقت نفسه قرابة ٣٠% من واردات الصين من السلع النفطية من كل دول العالم.

ومؤخرًا فرضت "بكين" على تايوان مجموعة من العقوبات الاقتصادية، أهمها: إيقاف تصدير الرمال الطبيعية التي تستخدم في صناعة الرقائق الإلكترونية، والتي تمثل أهمية اقتصادية كبيرة لتايوان. كما أوقفت الصين تصدير الأسماك والفواكه إلى تايوان. وفي حال تصاعد وتيرة الأزمة بين تايوان والصين، قد تتراجع التدفقات الاستثمارية الصينية في منطقة الشرق الأوسط، مما قد يلحق بالضرر على اقتصادات تلك الدول؛ نظرًا إلى أهمية الاستثمارات الصينية، وخصوصًا في مشروعات البنية التحتية، والاستثمارات اللوجستية لدول المنطقة، ونموّها بشكل كبير على مدار السنوات الأخيرة.

وفي ضوء أن الشرق الأوسط يدخل ضمن أولويات الصين، ولا سيما مشروعها العملاق "الحزام والطريق" فقد أصدرت بكين "الكتاب الأبيض" في عام ٢٠١٦، لإبراز سياساتها تجاه المنطقة، والتي تلخصت في ثلاثة محاور رئيسة:

> ربما تجد دول منطقة الشرق الأوسط في تنافس الصين مع الولايات المتحدة فُرصةً في خلق توازن قوي، وإظهار تأثيرات تعدُّدية النظام الدولي بدلًا من سيطرة الأحادية القطبية، وهو الأمر الذي يعطي قدرًا أكبر للحركة والمناورة، كما يقلل من القيود الأمريكية على المنطقة.

المحور الأول هو الاهتمام بمجال الطاقة، وارتبط **المحور الثاني** بمجال البنية التحتية، وتسهيل وتسريع وتيرة الاستثمار والتجارة، أمَّا **المحور الثالث** فقد ركز على المجالات التقنية المتقدِّمة كالطاقة النووية، والفضاء، والأقمار الصناعية.

وعلى هذا النحو، قامت "بكين" بإنشاء البنية التحتية لمشروعات التكنولوجيا الحديثة، والطاقة المتجدِّدة، وإبرام العقود الاستثمارية، بالإضافة إلى عقد الصفقات التسليحية، وبهذا، أصبحت شريكًا محوريًّا في اقتصاد واستثمارات دول المنطقة، لا سيما وأنها تتمتع بميزة تنافسية عن دول أخرى فيما يتعلق بالتكلفة المنخفضة للخدمات التي تقدمها، فضلًا عن التلويح المستمر للولايات المتحدة الأمريكية بأنها بصدى فك الارتباط مع الشرق الأوسط؛ مما أدى إلى تنامي الإحباط المتزايد لدى دول المنطقة، ودفع بتلك الدول نحو التقارب مع الجانب الصيني.

وإذا ما دخلت المنطقة في حرب باردة بين الطرفين: الأمريكي، والصيني، فستكون النتيجة هي تفاقم الصراعات وإطالة أمدها في المنطقة، وكذلك تقليص مساحة المناورات الدبلوماسية لدول الشرق الأوسط، في هذه الحالة، إذا قام كل طرف بتدعيم معسكرات متضادة، فستكون الصين أمام حتمية الاختيار بين أطراف النزاعات الإقليمية،

وسيكون الضغط الأكبر على عاتق الدول الشريكة للولايات المتحدة، إذا اضطرت للانضمام لأحد الأطراف ضد الآخر، وهو ما يمكن أن يترتب على هذا القرار من خسارة الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة، أو الاستثمارات الاقتصادية والتكنولوجية مع الصين.

أما صانع القرار الأمريكي فهو يواجه معضلاتٍ متشابكة، فهو يدرك أن هذا التنافس في العالم سيؤدي إلى تنافُساتٍ إقليمية قد تؤدي إلى انقسامات بين حليفٍ شرقي، وآخر غربي، وكيف يمكن احتواء الصين، في الوقت الذي يجب ألا يتخلَّى فيه عن منطقةٍ حيوية كالشرق الأوسط، ولا يتوقف عن موازنة الصراعات بين القُوى الإقليمية؛ لضمان عدم انحيازها للصين. وتُعد مباحثات الاتفاق النووي مع إيران من أهم التحرُّكات الأمريكية لكبح التمدُّد الصيني، خاصة بعد توقيع الاتفاقية الإيرانية-الصينية، والتي تُمكن إيران من النفوذ في أنظمةٍ تسليحيةٍ متنوِّعة، مما يزيد من حدَّة التوتُّرات في المنطقة.

ثالثًا: الفُرص والتحدِّيات أمام دول الشرق الأوسط

ربما تجد دول المنطقة في تنافس الصين مع الولايات المتحدة فُرصةً في خلق توازن قوي، وإظهار تأثيرات تعدُّدية النظام الدولي بدلًا من سيطرة الأحادية القطبية، وهو الأمر الذي يعطي قدرًا أكبر للحركة والمناورة، كما يقلل من القيود الأمريكية، وكذلك الضغوط والعقوبات، فهذا التنافُس قد يدفع بدول الشرق الأوسط لأن تتوازن في علاقاتها، وتنوعها، وتوزعها بين الدول المتنافسة، فيمكن لدول المنطقة الاحتفاظ بعلاقات متنوعة بين القوتين المتنافستين، وتوظيف هذا التنافُس لصالحها بالشكل الأمثل، فبينما يمكن اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية شريكًا أمنيًّا وعسكريًّا وتجاريًّا رئيسًا، يمكن في الوقت ذاته، الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية وتجارية قويّة مع الصين التي تسعى إلى توسيع استثماراتها مع دول المنطقة ليتجاوز حجم تجارة هذه الدول مع الولايات المتحدة.

وهكذا، يمكن لدول المنطقة أن تستفيد أمنيًّا بالوجود الأمريكي المستمر في المنطقة، ومن ناحية أخرى، يمكن الاستفادة من الصين في ضوء اهتمامها بالاستثمار في البنية التحتية في جميع أنحاء الشرق الأوسط؛ مما جعل الأخيرة أكبر شريك تجاري، ومستثمر إقليمي، لإحدى عشرة دولة في الشرق الأوسط، وهذا ما تدركه القيادة الصينية، وينعكس بوضوح في تطوير دور "بكين" في المنطقة كأمر في غاية الأهمية لنجاح مبادرة "الحزام والطريق"؛ حيث وقعت الصين صفقات مع إحدى وعشرين دولة في منطقة الشرق الأوسط بشأن مشروعات هذه المبادرة.

من هذا المنطلق، تولي وزارة الخارجية الصينية أهمية كبيرة لتعزيز علاقاتها مع مصر، والمملكة العربية السعودية، وإيران، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، وهو ما يدخل في إطار ما يُسمى "شراكات استراتيجية شاملة" مع الصين، كما تعتبر الصين كلًّا من المغرب، والعراق، والأردن، وقطر، وعمان، شركاء استراتيجيين، كذلك لديها "شراكة ابتكارية شاملة" مع إسرائيل، و"علاقة تعاون استراتيجية" مع تركيا.

هذا ما يجعل الصين شريكًا تجاريًّا بديلًا لإنجاح ودعم الخطط التنموية في أغلب دول المنطقة التي تمر بتحوُّلات اقتصادية قوية، تشمل تغييرات بنيوية، كما يمكن أن تؤمن الصين الصناعات العسكرية لدول المنطقة، والتي يمتنع كثير من الدول بما فيها الولايات المتحدة عن بيعها لهذه الدول.

وحيث يمتلئ الشرق الأوسط بالأزمات والتحدِّيات، وقد لا تتحمل أيَّة دولة في المنطقة تصاعد التنافُس

بين القُوى العُظمى، فإنه يمكن الاستفادة من تحقيق الاستقرار الإقليمي؛ حيث يتوافق ويتكامل كُلٌّ من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في المصالح المتعلقة بالوضع الأمني في المنطقة، والتخفيف من حدَّة تفاقم النزاعات؛ مما قد ينتج عنه تشكيل ديناميكيات هيكلية لواشنطن وبكين، للوصول إلى أرضية مشتركة تضمن تحقيق مصالح الصين الجيو-اقتصادية في مجال الطاقة والتجارة والاستثمارات، وتمكِّن الولايات المتحدة الأمريكية من الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية بتعزيز ونشر الأمن والدفاع عن حلفائها من دول الشرق الأوسط؛ وهو ما قد يساعد في تجنب الآثار السلبية للتنافُس بين القوتين.

ومن ناحية أخرى، يمكن النظر إلى التحديات فيما يلي:

قد تستخدم إحدى القوَّتين وسائل مختلفة للحدِّ من اندفاع الطرف الآخر وعرقلته؛ فيمكن لواشنطن أن تزيد من ممارسة ضغوط دبلوماسية وسياسية على عددٍ من دول الشرق الأوسط، مع تهديداتٍ تجارية واقتصادية على الحكومات التي تجتاز أو تفكِّر باجتياز الخطّ الأحمر في التعامل مع الصين، مما قد يؤدي إلى ظهور انقساماتٍ في دول عديدة، وينتج عنه زعزعة الأمن والاستقرار داخليًّا، وعلى مستوى الإقليم.

فالولايات المتحدة تسعى إلى تقليل النمو الاقتصادي الصيني في الشرق الأوسط، وقد تلحق الضرر بمصالح حُلفائها اقتصاديًّا، إذا حاولوا تدعيم النفوذ الصيني، وقد حذر "مايك بومبيو" وزير الخارجية الأمريكي السابق المسؤولين الإسرائيليين في مايو ٢٠٢٠ أثناء زيارته إلى تل أبيب، من تعاونهم مع الصين الذي سيُضر بعلاقاتهم الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وضغطت واشنطن بشدة على إسرائيل لمنع فوز الشركات الصينية بمناقصةٍ لبناء أكبر محطَّة في العالم لتحلية المياه، والتي يتمّ إنشاؤها في إسرائيل، وقد تستمر الولايات المتحدة في استخدام سلاح التهديد نفسه مع باقي حُلفائها في المنطقة.

وقد يؤدي هذا التنافُس على البنية التحتية والاستثمارات والأسواق في المنطقة إلى دفع الصين نحو التفكير في زيادة وجودها العسكري بالمنطقة؛ مما قد ينذر بالدخول في حرب باردة مع الولايات المتحدة تكون ساحتها منطقةَ الشرق الأوسط، فقد أنشأت الصين قاعدةً عسكرية في جيبوتي تحت عنوان "حماية طُرق التجارة في المحيط الهندي والبحر الأحمر"، وربّما تستمر زيادة انتشارها العسكري تحت عناوين مماثلة؛ بهدف تأمين مبادرة "الحزام والطريق"، والدليل على ذلك المبادرات الأخيرة التي أقرَّها الحزب الشيوعي الصيني في مارس ٢٠٢١، والتي تم من خلالها رصد موازنات كبيرة لتحديث الجيش، وتطوير الأسطول البحري؛ ليكون قادرًا على حماية البلاد من الداخل والخارج.

وتواجه دول الشرق الأوسط تحدي عدم امتلاك أمريكا للذكاء الاصطناعي وشبكات الجيل الخامس، التي أصبحت مطلبًا مهمًّا لها في خططها للتنمية والتحوُّل من النفط إلى الرقمنة، كما في رؤية ٢٠٣٠ السعودية، ورؤية أبو ظبي ٢٠٣٠، وتتسابق الصين حاليًّا لتطوير شبكات الجيل السادس (G6)، مما يجعل دول الخليج في حالة تردُّد بين خيارات التعاون الأمني والعسكري مع الولايات المتحدة، والتكنولوجية الصينية، كما أنَّ تحيُّز الصين لمصلحة إيران في ملفات كثيرة، وعدم امتلاكها بدائل دبلوماسية أو عسكرية تستطيع من خلالها أن تكون ضامنًا للمعادلة الأمنية-الإقليمية كالولايات المتحدة، فإن جميع هذه العوامل تجعل دول المنطقة في حاجة إلى تحقيق التوازن في علاقاتها مع هاتين القوَّتين.

رابعًا: بدائل السياسات لدول المنطقة في ظل احتدام هذا التنافس

يجب على دول منطقة الشرق الأوسط إدراك أهمِّية العلاقات مع الولايات المتحدة كشريك استراتيجي أمني لا غنى عنه، فلا يمكن فك الارتباط الكامل بالولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث إن الصين نفسها تعتمدُ على واشنطن لضمان تدفُّق مصالحها بصورةٍ أساسية، ولضمان الاستقرار في المنطقة.

وفي الوقت ذاته، فإن الصين شريك اقتصادي وتجاري لا يمكن أيضًا الاستغناء عنه أو تعويضه، ومن هذا المنطلق، فإنه من المهم جعل الشرق الأوسط بعيدًا عن الصراع المتصاعد بين هاتين القوتين، أو بعبارة أخرى الحفاظ على نهج التوازن بين القوتين؛ وذلك للاستفادة من المعادلة الجيو-أمنية مع الولايات المتحدة، والجيو-اقتصادية مع الصين.

وفي حال تنامي هذا التنافُس ومحاولة كُلّ طرفٍ جذب دول المنطقة لناحيته، وتقديم الإغراءات لها، قد تلجأ هذه الدول إلى تقليل الاعتماد على واشنطن وبكين، وذلك بالبحث عن شُركاء غير تقليديين لتعزيز العلاقات السياسية والتجارية والأمنية. كما سينبغي لهذه الدول ضرورة تطوير خطط بديلة تدعم استقلاليتها، وتقوِّم سياساتها السابقة في ضوء المتغيِّرات بموازين القُوى، كما يجب أن تلتفتَ هذه الدولُ إلى تصفية الصراعات الإقليمية، وسدّ الثغرات، وتكوين التحالُفات الاستراتيجية، والمبادرات الأمنية، بحيث لا يمكن محاولة توظيف الإقليم في إطار الصراع بين القُوى الكبرى، كما ستحتاج دول المنطقة إلى تعميق علاقاتها مع الدول والشُركاء من القوى المتوِّسطة، وذات التأثير في النظام الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي، والدول صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن؛ لتكون بمثابة خطوط دفاعٍ أمامية عن مصالحها في المنطقة، ولتحقيق التوازن، والحد من تأثيرات أيّ حربٍ باردة قد تلحق بالمنطقة.

خامسًا: تأثير التوترات الأمريكية-الصينية على قناة السويس وسلاسل الإمداد

إن استثمارات الصين مدفوعة باعتبارات استراتيجية على عكس استثماراتها في دول الخليج، والتي تتعلق في الغالب بإمدادات الطاقة اللازمة للصناعة الصينية، فإن استثمار الصين في قناة السويس مدفوع بالأهمية الجيو-استراتيجية للقناة كجزء من مبادرة "الحزام والطريق"، والتي حولت الصين إلى واحدة من الوجهات الاقتصادية الرئيسة، وبموجبها سيتم شحن المزيد من البضائع عبر قناة السويس، وستُسهم في جعل محور قناة السويس مركزًا اقتصاديًّا ولوجستيًّا عالميًّا.

أظهر تقرير صادر عن مركز الأبحاث الإيطالي للدراسات الاقتصادية أن شحن البضائع عبر القناة قد وصل إلى مستويات قياسية، ومن المرجح أن يزداد أكثر؛ نتيجة لمبادرة "الحزام والطريق"، فهناك عدة فوائد لعمليات الشحن والاستثمارات الصينية، فهي تدعم الاقتصاد المصري، كما توفر للصين تأثيرًا سياسيًّا كبيرًا على البلاد.

إن ما يسمى "مبادرة بكين الديناميكية للبنية التحتية" والاستثمارات المهيمنة على الاستثمار في مبادرة "الحزام والطريق" تحتوي على مكون استراتيجي لها، وهو عنصر يهتم به المجتمع الدولي الحذر ويقلق بشأنه، إنها بطبيعتها ذات استخدام مزدوج، وقادرة على تعزيز كل من الأنشطة التجارية المشروعة، والعمليات العسكرية.

ومن الناحية الاقتصادية، يجب أن تستمر مصر في تطوير المنطقة الاقتصادية المحيطة بالقناة، وخلق

الاستثمار وفرص العمل؛ نظرًا لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، فيجب على مصر أن تسعى جاهدة إلى تحويل هذه المنطقة من محيط إلى مركز. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون مصر على دراية بالنتائج المحتملة للاستثمار الصيني في منطقة القناة، وأن تضمن ألا تؤدي هذه الاستثمارات إلى وضع يكون فيه للصينيين سيطرة على تشغيل القناة.

وعلى نطاق أوسع، يجب توجيه جزء أكبر من عائدات مصر من قناة السويس، والمنطقة الاقتصادية المحيطة بها نحو تحسين الوضع الاقتصادي المصري، كما تتطلب المنافسة المتوقعة من الممر الشمالي الشرقي في القطب الشمالي أن تكون مصر قادرة على إظهار قدر أكبر من الكفاءة والربحية للاحتفاظ بحركة الملاحة، فينبغي ألا تقتصر جهود مصر لتأمين الملاحة في قناة السويس وحدها، بل يمكنها العمل، سواء من جانب واحد أو كجزء من تحالف، على الحد من التهديدات الأمنية، وأبرزها القرصنة التي يعاني منها خليج عدن والبحر الأحمر، والتي تقلل من جاذبية الملاحة عبر القناة.

وأخيرًا، في حين أن الاستثمار الصيني في قناة السويس، وفي الاقتصاد المصري على نطاق أوسع يعد أمرًا مربحًا بالتأكيد، فهو أيضًا ليس مجانيًّا، ويتضمن أبعادًا سياسية واستراتيجية مهمة.

من أجل ذلك، كان لا بد من وضع رؤية استراتيجية جديدة لقناة السويس، وتطوير دورها التقليدي كممر ملاحي عالمي إلى دورها المستقبلي كمركز اقتصادي عالمي، يقوم على منظومة متكاملة من المشروعات، والأنشطة الاقتصادية، والإنتاجية، والصناعية، والتجميعية، والإلكترونية، وخدمات القيمة المضافة، والخدمات اللوجستية، واجتذاب الشركات العالمية الكبرى والمستثمرين بقدراتهم المالية والتكنولوجية، لتأسيس مركز اقتصادي عالمي بمنطقة قناة السويس.

هذا، وقد أدت التوترات الأخيرة بين الصين والولايات المتحدة، بالإضافة إلى دول أخرى مثل: تايوان، واليابان، وفيتنام، والفلبين، إلى وضع نقاط الاختناق البحرية التي يمكن أن تؤثر سلبًا على سلسلة التوريد العالمية؛ مما يستلزم الشركات والدول إلى إعادة النظر في كيفية تخفيف هذا الخطر.

كذلك في حال تصاعد التوتر بين تايوان والصين، والقيام بحصار بحري أو مناوشات عسكرية بحرية، فإن تأثير هذه الأزمة قد يظهر على حركة التجارة المشتركة بين الصين ودول الشرق الأوسط، وقد يمتد أيضًا إلى حركة التجارة العالمية من خلال تأثيرها على سلاسل الإمداد العالمية بشكل عام، وتحديدًا بالصناعات الإلكترونية، بالإضافة إلى التأثير المُتوقع على خطوط الشحن البحري في بحر الصين الجنوبي.

وقد تزداد مستقبلًا التقلبات في سلاسل التوريد، من حيث أحجام الشحن، وتوافر السعة ومعدلات النقل؛ ورؤية أقل للنشاط الاقتصادي الصيني؛ وتجارة عبر المحيط الهادئ "The trans-Pacific trade" أكثر تنوعًا، وأقل تركيزًا على الصين.

ومن المتوقَع أن يُعبِّر التنافس بين الصين والولايات المتحدة عن نفسه من خلال التكنولوجيا، والقانون الدولي، والدبلوماسية، والممارسات التجارية، والموقف العسكري، كما سيؤدي عدم اليقين والفوضى في منطقة المحيط الهادئ وارتفاع التكاليف، إلى سلوك غير متوقَّع ومربك في عمليات الشحن، على غرار ما شوهد في ٢٠١٨ و٢٠٢٠ و٢٠٢١.

أخيرًا، إذا قررت الولايات المتحدة والصين اتباع سياسة سحب الاستثمارات المتبادلة، فمن المتوقع أن تكون التجارة عبر المحيط الهادئ أكثر تنوعًا، وأقل تركيزًا على الصين، كما أن هناك اقتصادات أخرى في المنطقة ترتبط بها الولايات

المتحدة تشمل فيتنام، والفلبين، وتايوان، وكوريا، واليابان، وإندونيسيا، فقد يكون هناك نطاق أوسع لبدايات تدفقات الشحن المتجهة شرقًا، مع تناقص حصة الصين، وقد تصبح المواني مثل: بوسان في كوريا الجنوبية، وميناء كلانج الماليزي، وكاوشيونغ التايوانية، ويوكوهاما اليابانية، أكثر أهمية نسبيًّا.

وختامًا، يشير المسار المستقبلي للسلوك الصيني والأمريكي في الشرق الأوسط إلى أن الاستمرارية أكثر ترجيحًا من التغيير، ويرجع ذلك إلى أن صانعي السياسات في كلا البلدين يواجهون قيودًا مختلفة، ولكنها خطيرة بالقدر نفسه في وضع وتنفيذ استراتيجيات بديلة.

فمن المهم النظر في دور الفاعلين الإقليميين؛ حيث ترغب الدول الصغيرة والمتوسطة في زيادة الدعم الذي يمكن أن تحصل عليه من القوى الأقوى، وفي الوقت نفسه، هم أيضًا عرضة بشكل خاص لمحاولات تقليص استقلاليتهم.

وحيث لا تختلف دول الشرق الأوسط عن هذه الدول، فهي بطبيعة الحال أكثر ميلًا للاقتراب مع من لا يطلب منها تحديد خياراتهم الخاصة، فلذلك تبدو الصين في وضع جيد لمواصلة زيادة نفوذها في المنطقة، برغم أن هذا لا يعني أنها ستصبح أهم قوة خارج إقليمية في أي وقت قريب، ومن غير المحتمل أن يكون ذلك من أولويات بكين أيضًا.

ومع ذلك، فإن التوترات الإقليمية المتزايدة، وتطور الوضع في إيران، وتأثير الركود الاقتصادي المحتمل في الغرب وكذلك تطور الأزمة في أوكرانيا على أسعار النفط، ووضع الاقتصاد الصيني في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩، والاقتراب من الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤ في الولايات المتحدة كلها عوامل يمكن أن تغير الاتجاهات الحالية.

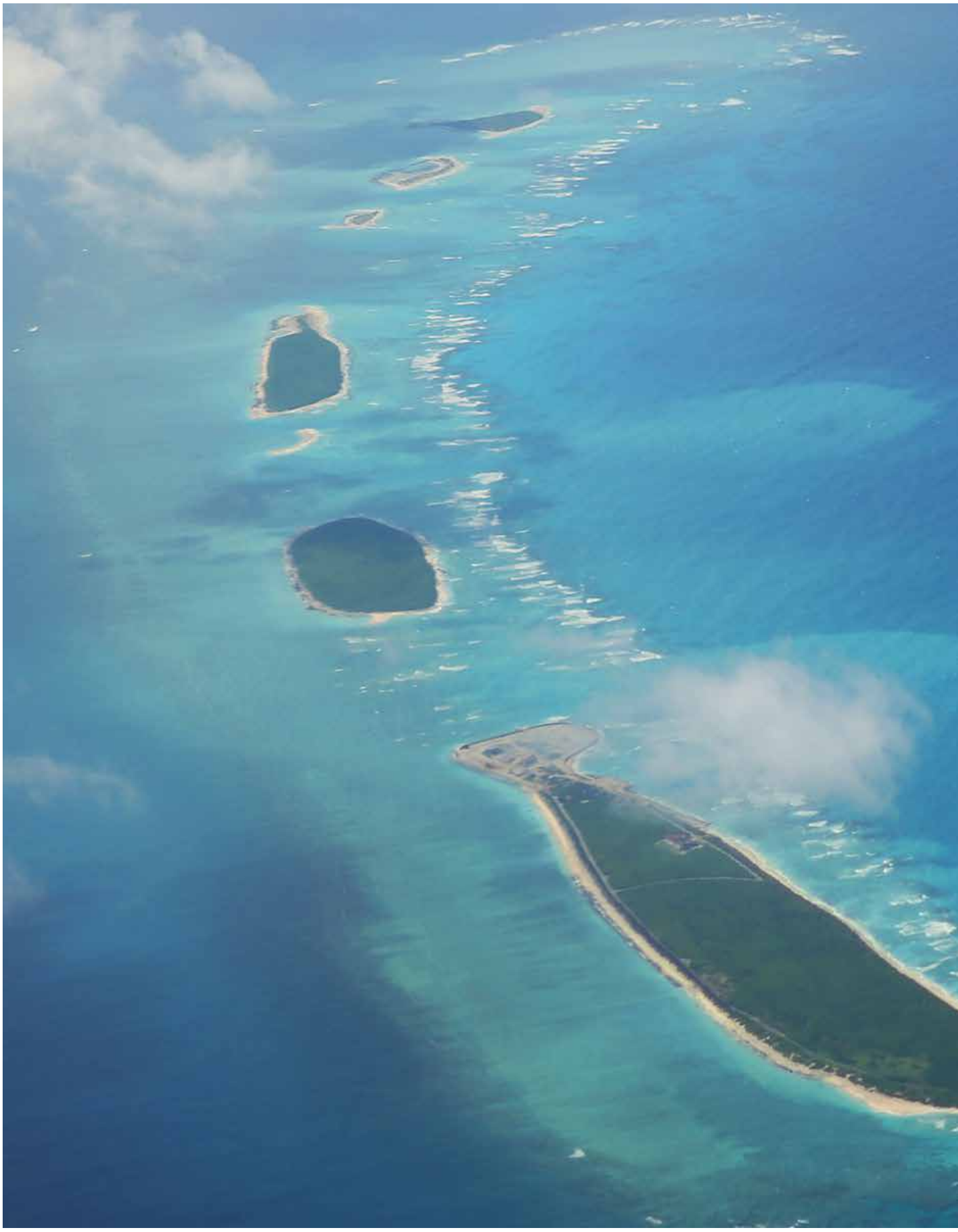

دور الهند العالمي خلال رئاستها لمجموعة العشرين

أ. رانيا سليمان سعد الدين

رئيس فريق عمل - الإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

مقدمة:

في ضوء رئاسة الهند لمجموعة العشرين -لأول مرة في تاريخها- خلال الفترة بين (ديسمبر ٢٠٢٢ ونوفمبر ٢٠٢٣)، أطلقت نيودلهي شعار "One Earth - One Family - One Future"، والذي يعني "أرض واحدة، أسرة واحدة، ومستقبل واحد"، وأكَّدت أنها تولي جُل اهتمامها لتعزيز التعاون في مواجهة التغيرات المناخية، من خلال تطبيق أنماط الحياة المستدامة، بما يُسهم في تعزيز الأمن والاستقرار العالمي.

وتُعد رئاسة الهند لمجموعة العشرين خُطوة إيجابية على طريق تلبية تطلعات دول الجنوب لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والحفاظ على استمرار سلاسل التوريد العالمية في ظل الاضطرابات الجيوسياسية المتنوعة، وتعزيز الأمن العالمي.

وفي هذا السياق، أُثير العديد من التساؤلات بشأن طبيعة الدور العالمي للهند خلال فترة رئاستها لمجموعة العشرين G20، لا سيَّما الفرص المتاحة لها في هذا الصدد، والتحديات التي قد تواجهها في ظل تواتر الحديث بشأن تحول النظام العالمي نحو التعددية القطبية، وهو ما سيتم تناوله بشكل أكثر تفصيلًا في النقاط التالية:

أولًا: أهمية رئاسة الهند لمجموعة العشرين:

تُعد مجموعة العشرين من التجمعات الاقتصادية المهمة على مستوى العالم؛ حيث تضم في عضويتها كلًّا من: الولايات المتحدة الأمريكية، والأرجنتين، والبرازيل، وأستراليا، وكندا، والمكسيك، وتركيا، وإندونيسيا، وكوريا الجنوبية، واليابان، والصين، وألمانيا، وبريطانيا، والهند، والمملكة العربية السعودية، وجنوب إفريقيا، وإيطاليا، وفرنسا، وروسيا، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي.

وتتمثَّل أهمية مجموعة العشرين في كونها تضم نحو ٦٥% من سكان العالم، وتمثل ٨٤% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العالمي، و٧٩% من حجم التجارة العالمية، وفي هذا الإطار فإن دول المجموعة مسؤولة عن نحو ٧٩% من الانبعاثات الكربونية العالمية.

علاوةً على ذلك، تضم مجموعة العشرين في عضويتها ٥ دول أعضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي، فضلًا عن جميع أعضاء مجموعة الدول السبع (G7)، بالإضافة إلى أعضاء مجموعة دول البريكس (BRICS)، الأمر الذي يعزز من فرص الهند في إيصال رؤيتها إلى العالم أجمع، وإثبات أن دول العالم النامي أصبح لها دور واضح في حل

المشكلات العالمية، لا سيَّما وأن دول الترويكا الحالية (الدول الثلاث المتعاقبة على رئاسة مجموعة العشرين) من دول العالم النامي، وهي: الهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، وتجدر الإشارة إلى أن القمة الافتراضية التي عقدتها الهند في يناير ٢٠٢٣، شاركت بها ١٢٥ دولة، أبرزها: كمبوديا، وتايلاند، وفيتنام، وماليزيا، وميانمار، وتيمور الشرقية، والفلبين، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

الفرص المتاحة للهند خلال رئاستها لمجموعة العشرين:

توفِّر مجموعة العشرين جملة من الفرص الواعدة للهند، لا سيَّما إرساء دورها في النظام الدولي كقائد عالمي له دور واضح في معالجة عدد من القضايا الملحة على الصعيد العالمي، وذلك من خلال علاقاتها الوثيقة مع دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء.

وفي هذا الإطار، تشير بعض التقديرات إلى أن الهند قد تتمكَّن من توجيه المجتمع الدولي نحو تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصادي، باعتباره أحد الأهداف الرئيسة لمجموعة العشرين، فضلًا عن تعزيز دورها في تسوية الأزمة الروسية-الأوكرانية، وإحلال السلام العالمي.

وتولي الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) اهتمامًا بالغًا لرئاسة الهند لمجموعة العشرين، لا سيَّما وأنها توفر نافذة لها لإدراج مخاوفها وأولوياتها على جداول أجندات القمم العالمية المختلفة، خاصةً وأن هناك عددًا كبيرًا من شركاء حوار الآسيان أعضاء أيضًا في مجموعة الـ٢٠، أبرزهم: أستراليا، والصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي؛ وبالتالي فقد تكون رئاسة الهند لمجموعة العشرين بمثابة

> **تُعد رئاسة الهند لمجموعة العشرين خُطوة إيجابية على طريق تلبية تطلعات دول الجنوب لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والحفاظ على استمرار سلاسل التوريد العالمية في ظل الاضطرابات الجيوسياسية المتنوعة.**

أداة لمواجهة التحديات العالمية، وفي صدارتها التحديات الجيو-اقتصادية الناجمة عن تغير المناخ، والتي تعرقل نمو وازدهار المنطقة.

كما قد تتمكَّن نيودلهي خلال رئاستها لمجموعة العشرين من التأثير في هيكل النظام العالمي، وخاصة على الصعيد الاقتصادي، من خلال إنشاء ما يُعرف بالمعهد الدولي للتنمية التنظيمية International Institute for Regulatory Development، والذي يهدف إلى تمكين المؤسسات العالمية، والهيئات متعددة الأطراف، والحكومات من تقييم مخاطر وفرص السوق الجديدة بشكل جماعي؛ ومن ثَمَّ توفير آلية عالمية لتبادل المعلومات، فضلًا عن تمكين الاقتصادات الناشئة من المشاركة في تقييم المخاطر العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن رئاسة الهند لمجموعة العشرين تأتي بالتزامن مع صعود نيودلهي كأحد أبرز القوى الاقتصادية الصاعدة عالميًّا؛ حيث انتقلت الهند خلال العقد الماضي من المرتبة الـ ١١ إلى الـ ٥ عالميًّا من حيث حجم الاقتصاد، هذا فضلًا عما تتمتع به من خبرات ومكانة قوية في قطاع تكنولوجيا المعلومات، والذي قد يمكنها من لعب دور رئيس في التجارة العالمية التي تتجه بقوة نحو الرقمنة؛ ومن ثمَّ تتمكن من فرض شروطها على الاقتصادات الكبرى في هذا الشأن.

هذا، وقد بدأت الهند مؤخرًا في تقديم الدعم لدول العالم لمساعدتها في مواجهة بعض الأزمات الداخلية؛ حيث أرسلت معونات غذائية للدول المتضررة من أزمة الغذاء الناجمة عن الأزمة الروسية-الأوكرانية، هذا فضلًا عن تقديم الدعم المادي لبعض الدول التي تعرَّضت لأزمة ديون حادة، بالإضافة إلى ذلك، شاركت نيودلهي بالتعاون مع الأمم المتحدة وبعض الدول الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، في تطوير أنظمة البنية التحتية في أكثر من ٨٠ دولة حول العالم تربطها علاقات شراكة بالهند.

علاوةً على ذلك، نجحت الهند خلال رئاستها لمجموعة العشرين في أخذ زمام المبادرة حيال جملة من الملفات والقضايا، وعلى رأسها: حوكمة السلع الرقمية، والاعتماد على الذات، ودبلوماسية اللقاحات، وهو ما يجعل الفرصة سانحة أمام الهند لقيادة الجهود الدولية الرامية لتحقيق السلام العالمي.

وفي ضوء ما سبق، فإن الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم إبَّان رئاسة الهند لمجموعة العشرين، لا سيَّما الأزمة الروسية-الأوكرانية، وما تمخض عنها من تداعيات مثلت بدورها فرصًا لتعزيز ريادة الهند، لا سيَّما فيما يتعلق بأخذ زمام المبادرة نحو إيجاد حل سلمي يرضي جميع الأطراف.

التحديات التي تواجه رئاسة الهند لمجموعة العشرين:

تأتي رئاسة الهند لمجموعة العشرين وسط جُملة من التحديات العالمية، أبرزها: أزمة تايوان، فضلًا عن أزمة الغذاء والطاقة الناجمة عن الأزمة الروسية-الأوكرانية، بالإضافة إلى التسليح النووي لكوريا الشمالية، وكذلك الأزمات الاقتصادية العالمية المؤثِّرة على نمو القوى الناشئة، وعلى حركة التجارة العالمية أيضًا.

وتتمثَّل أبرز التحديات التي تواجه الهند خلال رئاستها لمجموعة العشرين، في تعزيز جهود مكافحة التغيرات المناخية؛ حيث تحتاج نيودلهي إلى حشد المزيد من الموارد المالية؛ للمساهمة في نشر التقنيات الخاصة بمواجهة تغير المناخ على الصعيد العالمي، لا سيَّما جهود التكيف، فضلًا عن دعم الاستثمارات المناخية للوصول إلى صفر انبعاثات كربونية، بالإضافة إلى العمل على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والعادل لجميع دول العالم.

علاوةً على ذلك، فإن الهند بحاجة إلى مواكبة الجهود العالمية ذات الصلة بالوقاية من الأوبئة، وذلك من خلال تعزيز التعاون مع منظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بما يُعزز من قدرة الدول ذات الدخل المنخفض على مواجهة مخاطر انتشار الأوبئة المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى وجود بعض التحديات المرتبطة بمجموعة العشرين نفسها؛ حيث إن الخلافات بين الدول الأعضاء قد تقف كحجر عثرة أمام نيودلهي خلال رئاستها للمجموعة، لا سيَّما مواقف الدول المتباينة من الأزمة الروسية-الأوكرانية، فضلًا عن قضية إعادة هيكلة الديون السيادية للاقتصادات الناشئة في ظل التضخم العالمي المتزايد، علاوةً على ضمان وفاء الدول الأعضاء بتعهداتها المتعلقة بالحياد الكربوني .

وختامًا، بالرغم من أن تاريخ مجموعة العشرين ينذر بعدم فعالية السياسات والمبادرات الهندية، خاصة في ظل تصاعد التوترات العالمية، فضلًا عن التداعيات العالمية الكارثية التي تمخضت عن الأزمة الروسية-الأوكرانية، فإن بعض التحليلات تشير إلى أن نيودلهي بإمكانها التأثير في توجهات الخطاب العالمي بشأن مواجهة التحديات العالمية الحالية، ومن المرجَّح أن يعزز هذا الاتجاه رئاسة البرازيل للمجموعة خلال العام المقبل، حيث من

المتوقَّع أن تحذو حذو الهند في جملة من الملفات، وفي مقدمتها: دعم دول الجنوب في مواجهة مخاطر سلاسل التوريد العالمية، وتطوير البنية التحتية المتهالكة في بعض الدول، ومواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات المناخية.

هذا، وتتواصل جهود الهند الحثيثة لتعزيز مكانتها كدولة رائدة على الصعيد العالمي، وذلك عبر الاستفادة من رئاستها لكل من مجموعة العشرين، ومنظمة شنجهاي للتعاون (SCO)، وذلك عبر إيلاء المزيد من الاهتمام لزيادة معدلات التبادل التجاري مع دول آسيا الوسطى، وبحث إجراءات انضمام كل من إيران، وبيلاروسيا للمنظمة، وكذا انضمام كلٍ من جزر المالديف، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وميانمار كـ "شريك حوار" (dialogue partner) بالمنظمة.

التحول في السياسة الدفاعية اليابانية: الأسباب وأبرز الملامح وتحديات التنفيذ

أ. جمال الدين محمد حسن

باحث - إدارة التخطيط الاستراتيجي
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

أصدرت الحكومة اليابانية، في ١٦ ديسمبر ٢٠٢٢، ثلاث وثائق استراتيجية في غاية الأهمية، وهي: استراتيجية الأمن القومي، واستراتيجية الدفاع الوطني، وبرنامج تعزيز الدفاع. كما تم الإعلان أيضًا عن خطط لزيادة الإنفاق الدفاعي، وهي كلها خطوات يُمكن عدّها بمثابة تحول تاريخي في السياسة الدفاعية اليابانية والنهج السلمي المُتبع لعقود طويلة، وتحديدًا منذ الهزيمة في الحرب العالمية الثانية.

أولًا: الأسباب والدوافع.. بيئة دولية مضطربة وغير مستقرة

في خضمّ الحرب الروسية-الأوكرانية، وبالتزامن مع تنامي القدرات العسكرية للصين وكوريا الشمالية بوتيرة سريعة وما ترتب على ذلك من تزايد التحديات الأمنية التي أضحت تواجهها اليابان، وسعيًا من طوكيو إلى تقوية قدراتها الدفاعية استعدادًا لأي تهديدات محتملة، أعلنت عن خططها لتحديث الجيش وزيادة ميزانية الدفاع لتصل إلى ٤٣ تريليون ين (أي ما يعادل ٣١٥ مليار دولار) خلال السنوات الخمس القادمة ، ومضاعفة الإنفاق الدفاعي من ١% إلى ٢% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٧، اتساقًا مع معايير حلف الناتو ، لتُصبح بذلك الميزانية العسكرية اليابانية ثالث أكبر ميزانية على مستوى العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين. هذا بالإضافة إلى إصدار ثلاث وثائق استراتيجية تشتمل على التحديات الرئيسة التي تواجه اليابان، واستعداداتها وتوجهها المستقبلي لتعزيز قدرات الردع الخاصة بها، من خلال امتلاك القدرة على شن ضربات مضادة للتعامل مع أي مخاطر محتملة في ظل البيئة الأمنية المحيطة المضطربة وغير المُستقرة. وفيما يلي أبرز ما جاء بهذه الوثائق:

استراتيجية الأمن القومي National Security Strategy

تنبع أهمية هذه الوثيقة بالتحديد من كونها المراجعة الرئيسة الأولى لاستراتيجية الأمن القومي اليابانية منذ صدورها في عام ٢٠١٣ ، أي إنها تأتي بعد ما يقرب من ١٠ سنوات، وهي فترة طويلة شهد العالم خلالها تحولات جيوسياسية مهمة ومتسارعة.

وقد أشارت الاستراتيجية إلى أن البيئة الأمنية الحالية التي تواجهها اليابان تُعد الأكثر تعقيدًا وحدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. كما تم تأكيد أن حماية المصالح الوطنية للدولة هي مسؤولية تقع على عاتقها، لذا ستنفذ طوكيو الإصلاحات اللازمة، وستعزز من قدراتها وأدوارها بما يصون أمنها القومي.

وفيما يتعلق بالبيئة الأمنية المحيطة، ولا سيما التحديات الأمنية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، فقد أكدت الوثيقة أن الصين أصبحت تُشكل مصدر قلق وتحديًا استراتيجيًّا كبيرًا وغير مسبوق لأمن وسلامة اليابان، وذلك في ضوء الخطوات المستمرة والمتسارعة التي تتخذها بكين لزيادة الإنفاق الدفاعي، وتعزيز قوتها العسكرية -بما يشمل القدرات الصاروخية والنووية- على نطاق واسع، مع عدم وجود شفافية كافية. هذا إلى جانب تناول محاولات الصين المُكثفة لتغيير الوضع الراهن من جانب واحد وبالقوة في المجالين البحري والجوي، بما في ذلك بحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، بالإضافة إلى توسيع بكين لأنشطتها العسكرية والتي توثر على الأمن القومي الياباني في بحر اليابان والمحيط الهادئ وغيرها من المناطق.

وفي سياق متصل، أشارت الوثيقة إلى جهود الصين لتعزيز علاقاتها الاستراتيجية بروسيا في محاولة لتحدي النظام الدولي، ناهيك عن التخوف من احتمالية استخدام الصين للقوة العسكرية لضم تايوان في ظل ما تقوم به من أنشطة عسكرية مكثفة في البحر والمجال الجوي المحيطين بها، وما ترتب على ذلك من إطلاق صواريخ باليستية في المياه المحيطة باليابان .

ولم تغفل الوثيقة أيضًا التحديات التي باتت تفرضها كوريا الشمالية، حيث تم إلقاء الضوء على جهودها المتواصلة لتخصيص مواردها بشكل كبير لخدمة الشؤون العسكرية، كما تم التطرق إلى ما أحرزته من تقدم سريع في التكنولوجيا المرتبطة بالصواريخ، والتي نجم عنها إطلاقها لعدد من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات (ICBM) يغطي مداها البر الرئيس للولايات المتحدة، وكذلك إطلاق الصواريخ التي تطير في مسارات غير منتظمة، وتلك التي تُطلَق من منصات مختلفة، كالغواصات والقطارات.

> **"سعيًا من طوكيو إلى تقوية قدراتها الدفاعية استعدادًا لأي تهديدات محتملة، أعلنت عن خططها لتحديث الجيش وزيادة ميزانية الدفاع لتصل إلى ٤٣ تريليون ين (أي ما يعادل ٣١٥ مليار دولار) خلال السنوات الخمس القادمة."**

وهي كلها أمور جعلت بيونج يانج تُشكل تهديدًا خطيرًا للأمن القومي الياباني أكثر من أي وقت مضى.

واستكمالًا لما سبق، تمت الإشارة إلى المحاولات أحادية الجانب لتغيير الوضع الراهن باستخدام القوة، وفي مقدمتها "العدوان" الروسي على أوكرانيا، والذي يُشكل من وجهة نظر طوكيو انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي وزعزعة لأسس النظام الدولي، حيث أظهر أن موسكو لن تتوانى في استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهدافها الأمنية، بل قد يصل الأمر إلى استخدام الأسلحة النووية، وهو ما تم التلويح به في أكثر من مناسبة. كما تناولت الوثيقة الأنشطة العسكرية المتزايدة لروسيا في المناطق المحيطة باليابان، وتعزيز تسليحها في الأقاليم الشمالية، وهو ما يُمكن تفسيره في ضوء الأهمية التي يُمثلها بحر أوخوتسك (Sea of Okhotsk) كمنطقة لنشاط الغواصات النووية الاستراتيجية، والتي تُعد جزءًا مهمًّا من القوات النووية الاستراتيجية لروسيا .

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن السياسة اليابانية إزاء روسيا قد شهدت تحولًا كبيرًا؛ فبعد أن كانت طوكيو تستهدف تعزيز التعاون مع موسكو في مجالات عديدة، ولا سيما الأمن والطاقة لضمان الاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو ما ذُكِر صراحة في استراتيجية الأمن القومي الياباني لعام ٢٠١٣ ، أصبحت روسيا من أبرز التحديات الأمنية لليابان في الوقت الراهن.

ولمواجهة التحديات السابقة، وخاصة تلك المتعلقة بتطور القدرات الصاروخية كمًّا ونوعًا في الإقليم، وخشية من التعرض لأية هجمات صاروخية، ارتأت طوكيو ضرورة تطوير قدراتها على شن ضربات مضادة لردع أي هجوم محتمل من قِبل خصومها، وذلك عبر توسيع مدى صواريخ "Type-12"، وشراء صواريخ "Tomahawk" الأمريكية الصنع -والتي يصل مداها لنحو ١٦٠٠ كيلومتر- في غضون ٥ سنوات.

وعلى الرغم من أن البعض قد ينتقد التوجه الدفاعي السابق باعتباره بمثابة انتهاك لنص المادة (٩) من الدستور الياباني، والخاصة بنبذ الحرب والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتسوية النزاعات الدولية، فإن الحكومة اليابانية عدّت ذلك دستوريًّا لكونه يستوفي الشروط الثلاثة لاستخدام القوة، وأولها: أن هناك هجومًا مسلحًا قد وقع أو على وشك الحدوث، وثانيها: أنه لا توجد طريقة أخرى لوقف الهجوم، وثالثها: أن استخدام القوة يقتصر على الحد الأدنى الضروري.

استراتيجية الدفاع الوطني National Defense Strategy

تهدف الوثيقة إلى استعراض أهداف اليابان الدفاعية، وطرق وسبل تحقيقها، وبموجبها تم تأكيد أن القدرة الدفاعية هي الضامن الأساسي لصون أمن اليابان وردع أي تهديدات، وكذلك تعطيلها وإفشالها حال وقوعها بالفعل. وعليه، تم تحديد الأهداف الدفاعية اليابانية على النحو الآتي:

- تشكيل بيئة أمنية لا تسمح بحدوث تغييرات أحادية الجانب للوضع الراهن بالقوة.
- ردع أية محاولات لتغيير الوضع الراهن بالقوة من جانب أحادي من خلال التعاون مع الحلفاء، وفي حالة حدوث ذلك، فالهدف هو الاستجابة السريعة وبأي طريقة للسيطرة على الوضع قبل أن يتفاقم، وبما لا يؤدي إلى تهديد اليابان.
- الاستجابة السريعة حال فشل الردع وتعرض اليابان للتهديد بطرق مدروسة ومصمَّمَة جيدًا.

وفي ضوء ما سبق، أكدت طوكيو أنها ستكثف جهودها لتحقيق الأهداف السابقة والدفاع عن ذاتها، ولكنها ستظل في حاجة إلى قيام الولايات المتحدة بتوسيع نطاق ردعها، خاصة الردع النووي؛ لمواجهة التهديدات النووية.

برنامج تعزيز الدفاع Defense Buildup Program

يُعد البرنامج بمثابة خطة لبناء وتطوير القدرات العسكرية اليابانية خلال الفترة القادمة، وبموجبه من المقرر أن يبلغ إجمالي حجم الإنفاق الدفاعي خلال خمس سنوات حتى عام ٢٠٢٧، نحو ٤٣ تريليون ين ياباني. هذا، وقد تم تأكيد أنه سيتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات بشأن مجالات الإنفاق والإيرادات، ومنها إصلاح الإنفاق الحكومي، وبعض التدابير الضريبية؛ بهدف توفير الموارد المالية اللازمة لهذا الغرض .

ثانيًا: التحالف الياباني-الأمريكي

اتساقًا مع ما جاء بالوثائق الأمنية المُشار إليها، صرّح "فوميو كيشيدا"، رئيس الوزراء الياباني، خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية مطلع العام الجاري بأن "العدوان" الروسي على أوكرانيا مَثّل النهاية التامة لعالم ما بعد الحرب الباردة، وأن عدم مواجهة المحاولات أحادية الجانب لتغيير الوضع القائم بالقوة، سيُسفر عن تجددها في مناطق أخرى من العالم، بما في ذلك آسيا، في إشارة إلى التخوف من غزو الصين لتايوان. ورحب الرئيس الأمريكي "جو بايدن" من جانبه بإعلان الحكومة اليابانية عن زيادة الإنفاق الدفاعي ووصفه بالتاريخي، مشددًا على التزام الولايات المتحدة بالتحالف مع اليابان والدفاع عنها، ومشيرًا إلى أن البلدين بصدد تحديث التحالف العسكري بينهما .

واستكمالًا للحديث عن تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية، أشار "كيشيدا" إلى أن انضمام اليابان للقوى الغربية في فرض عقوبات على روسيا جرّاء "عدوانها" على أوكرانيا، أسهم في إضفاء البُعد العالمي على القتال ضد روسيا. وفي واقع الأمر، كان التحرك الياباني ضد روسيا متوقعًا، نظرًا لعدة أسباب، منها: الخلافات بين طوكيو وموسكو حول بعض الملفات، ومنها أزمة جزر الكوريل، وكذلك متانة العلاقات اليابانية-الغربية والتي تتضح في صور عديدة، أبرزها أن اليابان هي العضو الوحيد غير الغربي في مجموعة السبع (G7).

وتأكيدًا لمحورية التحالف الأمريكي-الياباني في ضمان الأمن والسلام الإقليمي، أشار البيان الذي أعقب اجتماع اللجنة الاستشارية الأمنية الأمريكية-اليابانية (٢+٢) بواشنطن، في ١١ يناير من العام الجاري، إلى أهمية تحديث التحالف بين البلدين عبر تعزيز التنسيق الثنائي من خلال إنشاء مقر مشترك دائم، وكذلك التعاون في مجالات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، فضلًا عن توسيع شراكات التحالف عن طريق تعميق التعاون مع أستراليا وجمهورية كوريا.

ثالثًا: تحديات التمويل

أثار إعلان الحكومة اليابانية عن نيتها لزيادة الإنفاق الدفاعي كثيرًا من التساؤلات حول كيفية التمويل وتوفير الإيرادات اللازمة لهذا الغرض، خاصة وأن الدين العام للبلاد خلال العام الجاري ٢٠٢٣ يُقدَّر بنحو ٢٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا الصدد، يُشير البعض إلى أن هناك عدة خطط يمكن تبنيها لتوفير التمويل، ومنها: إدخال إصلاحات على الإنفاق، وبيع الأصول الوطنية، وزيادة ضرائب الشركات والدخل، وكذلك الضرائب على التبغ. وبموجب المُقترح الأخير من المفترض أن يتم فرض رسوم إضافية على ضريبة الشركات تتراوح بين ٤ إلى ٤٫٥%، لتعظيم الإيرادات بنحو ٧٠٠ مليار ين، فضلًا عن تخفيض "ضريبة الدخل الخاصة بإعادة الإعمار" -والمفروضة بهدف إعادة إعمار شمال شرق اليابان- بـ ١%، على أن يتم فرض ضريبة جديدة بالنسبة ذاتها (١%) وتوجيهها لميزانية الدفاع، أي إن معدل الضريبة سيظل كما هو ولكن ما سيتم فقط هو إعادة توزيع الأموال. وأخيرًا، رفع ضريبة التبغ بحيث تُصبح ٣ ين لكل "سيجارة"، وهو ما من شأنه أن يوفر ٢٠٠ مليار ين.

وعلى الرغم من أن قطاعًا عريضًا من اليابانيين يؤيد زيادة ميزانية الدفاع بأكثر من ٤٠ تريليون ين للتعامل مع التحديات الأمنية الراهنة، وهو ما أظهره استطلاع رأي أُجري بواسطة جريدة "Yomiuri Shimbun" اليابانية في ديسمبر ٢٠٢٢، حيث وافق ٥١% من المستجيبين على زيادة الميزانية، مقابل رفض ٤٢%، فإن استمرار هذا الدعم يتوقف على الآلية التي سيتم توفير هذا التمويل بها، وهو ما اتضح بالفعل في استطلاع رأي تم إجراؤه في منتصف ديسمبر ٢٠٢٢، إذ عارض ٦٦% ممن تم استطلاع رأيهم رفع معدلات الضرائب لتوفير التمويل لزيادة الإنفاق الدفاعي، مقابل تأييد ٢٩%.

رابعًا: موقف القوى الدولية

تباينت ردود الأفعال الدولية إزاء السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة، إذ نجد أن الدول التي تُشارك اليابان قلقها بشأن السياسات الصينية، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وتايوان، وأستراليا، والمملكة المتحدة، والهند، وفرنسا، رحبت بالاستراتيجية اليابانية الجديدة وعبّرت عن رغبتها في التنسيق وتعزيز التعاون مع طوكيو في المجال الأمني.

ومن ناحية أخرى، قوبلت السياسة اليابانية الجديدة بالرفض من قِبل الصين وروسيا وكوريا الشمالية، حيث اتهمت كوريا الشمالية اليابان بأنها "دولة مجرمة حرب"، وعدّت أن الإنفاق الدفاعي الياباني

ستترتب عليه أزمة أمنية خطيرة في شبه الجزيرة الكورية وشرق آسيا ، فيما وصفت بكين الوثائق الأمنية اليابانية بأنها تثير التوتر والمواجهة الإقليمية، ودعتها إلى التوقف عن استخدام ما أسمته "التهديد الصيني" لتبرير توسعها العسكري. وفي السياق ذاته، اتهمت موسكو اليابان بالتخلي عن السياسة السلمية المتبعة منذ عقود وتبني ما أسمته "العسكرة الجامحة".

وجدير بالذكر أن اليابان قد طورت علاقاتها العسكرية بعدد من الدول في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وخارجها، حيث عززت التعاون الأمني مع أستراليا والهند، من خلال تحالف (كواد)، والحوارات رفيعة المستوى والتدريبات العسكرية المشتركة وتبادل المعلومات الاستخباراتية وغيرها. كما أعلنت طوكيو في ديسمبر ٢٠٢٢ عن برنامج مشترك مع إيطاليا والمملكة المتحدة لتطوير طائرة مقاتلة جديدة. ناهيك عن توقيع اتفاقية دفاعية مع المملكة المتحدة -في يناير من العام الجاري- تسمح بنشر قوات من أي من البلدين لدى الأخرى لأغراض التدريب المشترك.

وختامًا، يُمكن القول إن نظامًا دوليًّا جديدًا (متعدد الأقطاب) قيد التشكيل، إذ دفعت البيئة الأمنية الدولية المضطربة وغير المستقرة عددًا من الدول إلى إدراك أنه لا مفر من الاعتماد على قدراتها الذاتية، والاضطلاع بدور مُبادر وأكثر نشاطًا؛ للحفاظ على أمنها واستقرارها. وفي هذا الصدد، اتخذت اليابان مجموعة من الإجراءات الاستثنائية والطموحة بشأن سياستها الدفاعية، والتي سيتضح مدى إمكانية تنفيذها خلال الفترة القادمة، نظرًا لما تواجهه من تحديات مرتبطة بالتمويل.

في سياق آخر، توضح التحركات اليابانية الأخيرة، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز العلاقات العسكرية بعدد من القوى الدولية الأخرى، أن لطوكيو رغبة في تنويع شراكاتها وتقليل الاعتماد على واشنطن فيما يتعلق بصون وحماية أمنها، وهو ما يُمكن إرجاعه إلى التطورات الاستراتيجية الأخيرة وما أثبتته من عدم قدرة الولايات المتحدة على التحكم في زمام الأمور، وإجبار خصومها على الانصياع لرغباتها كما كان سائدًا في السابق.

نفوذ واشنطن في آسيا الوسطى: حرب باردة جديدة أكثر تعقيدًا

د. السيد علي أبو فرحة

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف- الباحث الزائر بكلية ويليم وماري بالولايات المتحدة الأمريكية.

تاريخيًّا؛ يُشير مصطلح الحرب الباردة إلى وصف التوتر السائد في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين بين المعسكرين، الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقًا، بيد أنه شهدت التقارير الغربية الصادرة في الآونة الأخيرة رواجًا متزايدًا للمصطلح على خلفية الأزمة الأوكرانية والتوتر بين روسيا والولايات المتحدة.

إلا أن السياقات الراهنة للمصطلح تتباين كليةً عن سياقات خمسة عقود فائتة، وإن ظلت جغرافيته مستقرة نسبيًّا وهي جغرافيا الأفنية الخلفية للقوى العظمى، وهو ما يعد اقترابًا ملائمًا لتطورات الأزمة في أوكرانيا من جهة، وتصادم النفوذ في آسيا الوسطى من جهة أخرى، ومنها محاولة واشنطن الأخيرة لإيجاد موطئ قدم مؤثر في آسيا الوسطى يكون عونًا لها في الحرب الباردة الجديدة.

بعد أيام من الذكرى الأولى لبدء العملية العسكرية الروسية الواسعة في أوكرانيا جاءت زيارة وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" في الأول من مارس ٢٠٢٣ لدولتي كازاخستان وأوزباكستان، والتي تخللها اجتماع مع وزراء خارجية مجموعة (C5 + 1)، وهي الزيارة الأولى له للإقليم بصفته وزيرًا للخارجية، بهدف تعزيز نفوذ الولايات المتحدة لدى دول الإقليم الخمس التي لطالما عدّتها روسيا ضمن فنائها الخلفي ومجالها الحيوي، وتحذير روسيا والصين من أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن مصالحها الاستراتيجية في هذا الإقليم، وهي مجموعة المصالح التي عكستها بوضوح استراتيجية الولايات المتحدة للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٥، والتي نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية تحت عنوان "استراتيجية الولايات المتحدة لآسيا الوسطى ٢٠١٩-٢٠٢٥: تعزيز السيادة والازدهار الاقتصادي"، ونُشرت بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٢٠ بصفة رسمية إبان إدارة الرئيس "دونالد ترامب"، وتأتي هذه الاستراتيجية استكمالًا للاستراتيجية السابقة لآسيا الوسطى والمعلنة في عام ٢٠١٥ .

وأكدت الولايات المتحدة أن الهدف الاستراتيجي لهذه الوثيقة هو بناء قدرات هذه الدول للصمود أمام التهديدات قصيرة وطويلة الأجل لاستقرارها، لتعزيز استقلالها عن الجهات الخبيثة (malign actors) بحسب وصف الاستراتيجية، وكذا تطوير شراكات سياسية واقتصادية وأمنية مع الولايات المتحدة، وهي الجهود الأمريكية التي تهدف بالنهاية إلى تعزيز الاستقلال الإقليمي وليس خلق تبعية للولايات المتحدة حسب ما نصّت عليه، وقد شملت الوثيقة المذكورة ستة أهداف شاملة ومتعاضدة

لتحقيق هدفها الاستراتيجي تمثلت فيما يأتي:

أولًا: دعم وتعزيز سيادة دول آسيا الوسطى واستقلالها فرادى وكمنطقة من خلال المشاركة الأمريكية المتسقة في قضايا الاقتصاد والطاقة والأمن والديمقراطية والحوكمة، ومن الأنشطة الأمريكية لتحقيق هذا الهدف، دعم الولايات المتحدة لشبكة كهربائية موحدة عبر دول آسيا الوسطى لتسهيل تجارة فائض الكهرباء لتقليل التكاليف على المستهلكين، وتوليد إيرادات للموردين، وتحسين أمن الطاقة الإقليمي، وتقليل الاعتماد على الجهات الفاعلة الخارجية، كما تعد الجامعة الأمريكية في آسيا الوسطى في مدينة "بيشكيك" مركزًا متناميًا لتخريج عقول محلية حاصلة على درجات علمية أمريكية، وكذا برنامج (Steppe Eagle) وهو برنامج مبادرات عسكرية مشتركة تحت شعار "نتدرب معًا ونقاتل معًا"، حيث يعد أحد برامج التدريب العسكري والأمني المشترك المهمة في هذا الصدد.

ثانيًا: الحد من التهديدات الإرهابية في آسيا الوسطى عبر تطوير قدرات مجتمعات آسيا الوسطى على الصمود أمام الأيديولوجية المتطرفة ومنعها من أن تصبح ملاذات آمنة للمنظمات الإرهابية، حيث دشنت الولايات المتحدة برامج الشراكة العسكرية والمدنية الثنائية مع هذه الدول بهدف فهم وتحديد ومنع ومكافحة التطرف العنيف، وإعادة تأهيل وإعادة دمج المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم في المجتمع، وتعزيز قدرة أجهزة إنفاذ القانون والأمن لحماية الحدود واعتراض حركة الإرهابيين والاتجار بهم في آسيا الوسطى وعبرها، ولهذا السبب استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ٩٠ مليون دولار في أمن الحدود في آسيا الوسطى، كما أجرت أكثر من ٢٠٠ نشاط تدريبي، حيث دربت أكثر من ٢٦٠٠ من ضباط الحدود حتى بدء الاستراتيجية الجديدة ٢٠١٩-٢٠٢٥.

> جاءت زيارة وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" في الأول من مارس ٢٠٢٣ لدولتي كازاخستان وأوزباكستان والتي تخللها اجتماع مع وزراء خارجية مجموعة (C5 + 1)، بهدف تعزيز نفوذ واشنطن لدى دول الإقليم الخمس، التي لطالما عدّتها روسيا ضمن فنائها الخلفي ومجالها الحيوي.

ثالث تلك المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الإقليم هو التوسيع والحفاظ على دعم الاستقرار في أفغانستان لتصبح دول آسيا الوسطى شريكة مستقرة وآمنة للولايات المتحدة، حيث تدرك الولايات المتحدة أن تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان يمثل أولوية قصوى لحكومات آسيا الوسطى.

رابع أهداف المصالح الأمريكية في إقليم آسيا الوسطى وفقًا لاستراتيجيتها المعلنة هو تشجيع التواصل بين آسيا الوسطى وأفغانستان عبر مد خطوط الطاقة وتطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية والتجارية والأمنية التي تساهم بشكل مباشر في الاستقرار الإقليمي، فتدعم الولايات المتحدة مشروعات تسهيل صادرات الكهرباء من آسيا الوسطى إلى كل من أفغانستان وباكستان، كما تدعم تبسيط إجراءات التأشيرات والجمارك لدعم ممر "اللازورد"، وهو ممر اقتصادي يهدف إلى تحسين التجارة بين آسيا الوسطى وأفغانستان من ناحية، وأوروبا وأوراسيا من ناحية أخرى، وفي إطار ذلك استثمرت الولايات المتحدة أكثر من ٩٠ مليون دولار في أمن الحدود -كما ذكر في السابق- للكشف بشكل أفضل عن الاتجار غير المشروع واعتراضه ومقاضاته، بما في ذلك تدريب حرس الحدود والجمارك، ورفع مستوى معدات أمن الحدود وإنشاء ١٣ نقطة حدودية عملياتية في جميع أنحاء الإقليم.

خامس تلك الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى هو تعزيز إصلاح سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، مما يزيد من فرص الاستقرار في تلك الدول، حيث تدعم الولايات المتحدة دول المنطقة في توفير مشاركة مؤثرة لمواطنيها، وانتخابات تعددية، وصيغ سياسية تشاركية تتسم بالشفافية، وكذا احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وآخر أهداف الولايات المتحدة ومصالحها في آسيا الوسطى والمعلنة وفقًا لهذه الاستراتيجية هو تشجيع استثمار الولايات المتحدة في آسيا الوسطى وتنميتها، عبر تأسيس بيئة تمكينية للأعمال في تلك الدول تتسم بالشفافية والانفتاح وجاذبة للشركات الأمريكية، بما ينعكس على أهداف التنمية الأوسع التي تصبو إليها الولايات المتحدة لهذه الدول.

ورغم أن هذه الأهداف والمصالح الأمريكية المعلنة لمصالحها الاستراتيجية في آسيا الوسطى لا تخرج بحال عن مقتضيات القانون الدولي والعلاقات الدولية، ومتطلبات التعاون الإقليمي والدولي، فإنها تهدف في واقع الأمر إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية غير المعلنة للولايات المتحدة الأمريكية في الإقليم -وإن ذُكرت ضمنًا بإيجاز في ديباجة الاستراتيجية عند وصفها للجهات الخبيثة- والتي تتمثل في زيادة مناعة هذه الدول ضد روسيا، ومنع مد النفوذ الروسي إليها في أية مواجهة باردة قادمة أو غير ذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية، بيد أنه وعلى الرغم من الجهود والمساعدات الأمريكية المبذولة بغية تحقيق هذا الهدف، فإن الواقع الراهن وما كشفت عنه ملابسات زيارة وزير الخارجية الأمريكي الأخيرة والمذكورة آنفًا، يكشف عدة حقائق قد تبدو غائبة عن داعم وصانع القرار الأمريكي.

فعلى الرغم من الخسائر الاقتصادية والمالية والعسكرية المستمرة لروسيا لما يربو على عام على خلفية شنها عملية عسكرية واسعة تجاه أوكرانيا، مما أعاد للواجهة حروب الجيل الثاني مع التلويح باستخدام القوة العسكرية بصورة كثيفة ومؤثرة في العلاقات الدولية من قِبل دول عظمى، فإن ذلك لم يخل من مكاسب سياسية واستراتيجية عديدة -وإن تضاءلت مع استمرار الأزمة وعدم الحسم- لصالح روسيا، ومن هذه المكاسب ترسيخ الاعتقاد لدى الدول الحليفة أو التي من المتوقّع أن تكون حليفة للولايات المتحدة الأمريكية أن واشنطن غير قادرة على، أو راغبة في المواجهة العسكرية المباشرة لحماية استقلال هذه الدول من الطموح الروسي أو الصيني المتزايد، وهو ما انعكس بوضوح في المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الخارجية الأمريكي مع نظيره الكازاخستاني "مختار تيلوبردي" على خلفية زيارته المذكورة؛ حيث أكد "بلينكن" "دعم الولايات المتحدة الثابت لكازاخستان ككل الدول لتقرير مستقبلها بحرية، وبخاصة أننا نحتفل بمرور عام على خسارة روسيا لغزوها الشامل لأوكرانيا في محاولة فاشلة لإنكار وجودها"، إلا أن تصريحه ذلك قوبل باستمرار الموقف المحايد لدول الإقليم تجاه الأزمة الأوكرانية، حيث اتخذت موقفًا لا يدعم الغزو الروسي ولا يتفق مع الإدانات الأمريكية والأوروبية للحرب، إذ رد وزير الخارجية الكازاخستاني بأن بلاده تشكر وزير الخارجية الأمريكي على التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحرية كازاخستان، إلا أنه أكد في الوقت ذاته حياد بلاده في الأزمة مستبعدًا أن تتبنى موقفًا مواليًا لروسيا أو مؤيدًا للغرب، حيث إن بلاده "ستواصل العمل من أجل تحقيق مصلحتها

الوطنية بالنظر إلى "الوضع الدولي المعقد عبر سياسة خارجية متوازنة متعددة الأطراف"، خاصة أن للأخيرة علاقات وثيقة وتاريخية مع روسيا من جهة وأوكرانيا من جهة أخرى، وأنها لن تسمح باستخدام أراضيها لأي عدوان روسي أو تهرب من العقوبات، لا سيما وأن بلاده تشترك في أطول حدود برية في العالم مع روسيا.

وما يدعم رأي الباحث في تضاؤل النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى على الرغم من الجهود المذكورة هو امتناع جمهوريات آسيا الوسطى الخمس بالإضافة إلى الهند التي شملتها زيارة "بلينكن" عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة الغزو باعتباره انتهاكًا للمبادئ الدولية والأممية.

> "رغم الجهود الأمريكية المبذولة، اتخذت دول آسيا الوسطى موقفًا محايدًا لا يدعم الغزو الروسي ولا يتفق مع الإدانات الأمريكية والأوروبية للحرب."

وختامًا، في نهاية التحليل يمكن القول إن الجهود الأمريكية المستمرة لبناء نقاط ارتكاز في الأفنية الخلفية تنطلق منها إلى محاصرة روسيا أو الصين في أية مواجهة باردة وشيكة إنما تصطدم مع واقعية السياسة الروسية في الميدان من ناحية، وتعقُّد الواقع الدولي والإقليمي من ناحية ثانية، وتحول السياقات الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية بصورة معتبرة مقارنة بخمسة عقود مضت.

الردع المعدل.. استراتيجية جديدة لحماية الدول

أ. أحمد حمادي
باحث سياسي واستراتيجي

بشكل عام، يفرض حجم التحديات الراهنة والمستقبلية التي يواجهها العديد من الدول اهتمامًا على كل من المتخصصين، والمنظرين الاستراتيجيين نحو ضرورة التوجه إلى طرح العديد من النظريات التي تخدم المجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات، وهو ما تم الوصول إليه في وضع أسس نظرية "الردع المعدل" فهي تعد من أحدث النظريات الردعية الحديثة التي فرضت نفسها على الساحة العالمية بشكل أكثر تفاعلًا للتعامل مع جميع التحديات والتهديدات، حيث يسعى رواد هذه النظرية إلى التركيز دائمًا على إثبات فلسفة ردعية، مفادها أن التزود بأدوات واستراتيجيات ومنظومات ردعية متنوعة لدولة ما يُمكِّنها من تحقيق أهدافها دون حدوث اشتباك عسكري مباشر مع دولة أخرى، وهو ما أحدث تغييرًا جذريًّا في استراتيجية الردع لدى الدول، وخاصة القوى الدولية والإقليمية.

وتجدر الإشارة إلى أن مضمون نظرية "الردع المعدل" يكمن في القدرة على حسن توظيف الإمكانات، والقدرات المتاحة لدى الدول لتحقيق استراتيجية "الردع المعدل" دون مخالفة الأعراف، والقواعد الدولية لحفظ السلم والأمن الدوليين، وهو ما يؤدي إلى تنوع في الآليات والأدوات المستخدمة في ردع الدول المعادية لها، ولكي يتم تطبيق نظرية "الردع المعدل" فلا بد من الاعتماد على عنصر محوري، وهو توافر المعلومات حول الدول المعادية؛ حيث تُعد المعلومات من أهم عوامل إنجاح هذه النظرية، وبالتالي فإن استغلال المعلومات الاستغلال الأمثل يلعب دورًا حاسمًا في تحديد نوع أداة الردع المناسبة؛ لذلك فهذه النظرية الردعية الجديدة هي بمثابة ترسيخ لنمط جديد من أنماط العلاقات الدولية التي تنضوي تحت إطار دولة فارضة، ودولة مفروض عليها.

الجدير بالذكر أن نظرية "الردع المعدل" أصبحت مدخلًا لتجارب العديد من الأطراف الدولية والإقليمية التي طبقتها من خلال تبني المنظومات والسياسات التي تساعدها على تحقيق أهدافها وأجنداتها، وبالتالي فإن العائد من اختبار تطبيق النظرية في الواقع هو قياس مدى قدرة منظومة "الردع المعدل" على تحقيق الهدف المرجو من تطبيقها؛ ولذلك يسعى الكثير من المنظرين إلى البحث دائمًا عن منظومة ردعية جديدة متكاملة تخدم أهداف الدول، ولكن بطريقة أكثر أمنًا وملائمة لشكل العلاقات الدولية، وفقًا للمتغيرات العالمية المتطورة، والمتلاحقة بوتيرة سريعة، مما يتطلب تقديم منظومة ردعية ذات مدى أعمق في حماية الدول.

وعلى هذا النحو، يسعى المقال أيضًا إلى تناول أوجه الاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية التي طبقت منظومة "الردع المعدل"، وكيفية تطبيقها تجاه التحديات التي تواجه الدولة المصرية في جميع الملفات والقضايا الإقليمية والدولية، والتي قد تسبب تهديدًا مباشرًا أو غير مباشر لمصالح وسياسات الدولة المصرية؛ وبالتالي فإن تطبيق مصر لنظرية "الردع المعدل" يتم من خلال تنويع الأدوات والوسائل التي تُمكنها من إيصال رسالة الردع لدى الدول الأخرى، بحيث تفشل جهود هذه الدول في مزيد من التصعيد للمواقف المعادية للمصالح المصرية، وهو ما يترتب عليه تحقيق الهدف المراد لحماية الدولة المصرية.

نظرية الردع المعدل وروادها

يقينًا، تتمثل نظرية "الردع المعدل" في أنها: تجبر الدولة (أ) الدولة (ب) على عدم الإقدام بتصريحات أو أفعال من شأنها أن تضر بمصالح وسياسات الدولة (أ) وذلك من خلال تأثير صناع القرار في الدولة (أ) على صناع القرار في الدولة (ب) بما يتجاوب مع أهداف وأجندات الدولة (أ)، وهو ما يعني ارتباط نظرية "الردع المعدل" باستراتيجية ردعية متطورة تعتمد على قوى الدولة الشاملة، وليست القوة العسكرية فقط، مثل: (الردع التقليدي)، فنظرية "الردع المعدل" تؤسس لاستراتيجية ردع جديدة تتداخل فيها قوى الدولة الشاملة لتحقيق أهدافها.

وفي ضوء ذلك، يظهر تفسير النظرية في كيفية تطوير استراتيجية منظومة "الردع المعدل" بما يتناسب مع مجريات الأحداث، والدوافع، والعوامل المؤثرة فيها على الساحة العالمية بما يسمح للدولة (أ) أن تطوع سياسة الدولة (ب) مما يؤثر إيجابيًّا في محركات العلاقات الدولية بين الدولة (أ) من جهة، والدولة (ب)، وجميع فواعل المجتمع الدولي من جهة مقابلة؛

> **مضمون نظرية "الردع المعدل" يكمُن في القدرة على حسن توظيف الإمكانات والقدرات المتاحة لدى الدول؛ لتحقيق استراتيجية "الردع المعدل" دون مخالفة الأعراف والقواعد الدولية لحفظ السلم والأمن الدوليين، وهو ما يؤدي إلى تنوع في الآليات والأدوات المستخدمة في ردع الدول المعادية لها.**

وبالتالي فإن فن عدم استخدام القوة العسكرية للتأثير في سلوك الدولة (ب) يتطلب نجاح استراتيجية "الردع المعدل" من قِبل الدولة (أ) وقدرتها على حماية مصالحها.

واستكمالًا في هذا الشأن، تنطلق نظرية "الردع المعدل" من عدد من المنظرين العرب والأمريكيين اللذين وضعوا الإرهاصات الأولى لها، فنجد أن أول من تطرَّق لهذه النظرية هو المفكر الاستراتيجي المصري "أمين هويدي"، حيث تعرَّض في فكرته لمفهوم الردع غير العسكري، وكانت بمثابة البذور الأولى للنظرية التي تم تطويرها فيما بعد من قِبل الأمريكيين (بول هاث وبروس) اللذين طوَّرَا نظرية "الردع المعدل" على أنها محاولة متخذي القرار في دولة ما؛ للضغط على متخذي القرار في دولة ما أخرى، بما يحقق أهداف الدولة الأولى بشكل أكثر دبلوماسية ومرونة.

اللافت للانتباه، أن هذه النظرية تبلورت حديثًا في المجتمع الدولي؛ حيث إن تطوير المنظومة الاستراتيجية للردع من أجل الوصول إلى أفضل صورة ردعية متمثلة في نظرية "الردع المعدل" تكونت منذ مدة وجيزة لا تتعدى الخمسين عامًا الماضية، وهو ما يشير إلى ارتفاع مستوى الردع لدى المفكرين الاستراتيجيين عن (الردع التقليدي)، فقد أثبتت نظرية "الردع المعدل"

نجاحها بشكل أكثر واقعية للتطبيق؛ لذلك أصبح مستقبل منظومة الردع للدول لا يعتمد على القوة الصلبة فقط، وهو ما يأخذ في الاعتبار تنوع آليات وأدوات منظومة الردع المعدل بشكل أكثر شمولًا من آليات الردع التقليدي.

آليات وأدوات منظومة الردع المعدل

تشير نظرية "الردع المعدل" إلى قدرة دولة ما على الضغط والتحكم في إرادة وأدوات صنع القرار في دولة ما أخرى، من خلال تطويع عناصر قوى الدولة الشاملة للدولة الأولى، وبدون أي تدخل عسكري؛ لذلك تُعبِّر منظومة "الردع المعدل" عن عملية ديناميكية متعددة الوسائل يتم توظيفها بطريقة احترافية، بما يحقق الأهداف والمصالح للدولة المستخدمة لها ضد الدولة الأخرى؛ وبالتالي لا تقتصر استراتيجية "الردع المعدل" على الوسائل العسكرية فقط.

وفي هذا الإطار، تتعدد آليات وأدوات منظومة "الردع المعدل" من خلال تعزيز النفوذ والتأثير باستخدام الآليات والأدوات المتوفرة، كالاطمئنان، أو المكافأة، أو الحرمان، أو العديد من روافد القوة الناعمة لدى بعض الدول؛ وذلك بهدف درء خطر من الممكن أن يشكل تهديدًا لمصالح وأهداف، وموقع ومكانة الدولة المعتدى عليها.

وانطلاقًا من هذا، فإن أبرز الآليات والأدوات لمنظومة "الردع المعدل" التي تستخدمها الدول تتمحور في: آليات القوى الشاملة للدولة، وخاصة الآليات (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، وغيرها)؛ حيث تستطيع الدول تطويع آليات الردع المعدل في تبنِّي سلوك تهديد، أو إقناع، أو طمأنة، أو إغراء؛ وفقًا للموقف الذي يتطلب سلوكًا محددًا تجاه الدولة المعادية لها.

وفي السياق ذاته، تتنوع آليات الردع السياسية لدى الدول المستخدمة لمنظومة "الردع المعدل"، والتي تظهر أحيانًا في استخدام دولة ما أدوات سياسية ردعية، مثل: حشد الرأي العام الدولي في المنظمات الدولية والإقليمية لتأييد أو انتقاد سياسة دولة ما أخرى بشكل يردعها، إما بالإيجاب، أو بالسلب، أو من خلال تقديم مشروع ضدها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، أو من خلال تكوين تحالف سياسي معها لردعها من تبنيها موقفًا سياسيًّا مضادًا للدول التي تردعها، وهو ما يعد محددًا للعلاقات السياسية بين الدولتين.

واتصالًا بما سبق، تعد الآليات الاقتصادية الوجه الثاني للآليات السياسية لمنظومة "الردع المعدل"، فدائمًا ما ترتبط العلاقات السياسية بالعلاقات الاقتصادية بين الدول، ويتجلّى ذلك من خلال استغلال دولة ما عددًا من أدواتها الاقتصادية لردع دولة ما أخرى، وذلك باستخدام زيادة الجمارك الاقتصادية، أو فرض عقوبات اقتصادية، أو مقاطعة دولة، أو تكوين مجموعة اقتصادية لها هدف مشترك، وهو ما يمثل ردعًا بشكل إيجابي، أو تكوين منظمة اقتصادية لعدد محدد من الدول لرسم السياسات الاقتصادية العالمية، بما يتناسب مع الدول أعضاء هذه المنظمة، وفي حالة مخالفة أيَّة دولة عضو لسياسات هذا التحالف الاقتصادي تُهدَد بالفصل، وينقطع الدعم المستفاد من عضويتها بانضمامها.

هذا، وتبرز أهم آليات القوة الناعمة في منظومة "الردع المعدل" في استخدام الدول للأدوات الاجتماعية بشتى أنواعها من خلال تعميق التأثير ثقافيًّا في الدول المعادية، وهذه الأدوات الاجتماعية الردعية سلاح ذو حدين، إما بشكل إيجابي أو سلبي، مثل: إرسال بعثات علمية لدولة ما، فقد يعمل ذلك على إنشاء مدارس، أو إعطاء مزايا اجتماعية، أو دعم توجه ديني أو ثقافي، ومن ناحية أخرى، قد

يؤثر سلبًا من خلال تحقيق ما يسمى الاستعمار الثقافي، أو الإبادة الثقافية لدولة ما، وهو ما ينتج عنه تدمير القيم والمبادئ الخاصة بهذه الدولة.

والجدير بالإشارة، أنه عندما نتطرق إلى الآلية العسكرية كإحدى آليات منظومة "الردع المعدل" فإنه لم يقصد بها التهديد بتنفيذ عمليات عسكرية نوعية أو استخدام القوة العسكرية، إنما يقصد بها هنا كيفية تطويع الأدوات العسكرية المستخدمة للردع السلمي بشقيه: الإيجابي والسلبي من قِبل الدول الرادعة تجاه الدول التي يطبق عليها الردع المعدل، وهي تظهر إمَّا في شكل بعثات عسكرية، أو دعم عسكري، أو توريد أسلحة ومعدات، أو التعاون في مناورات مشتركة، وهنا تظهر أهمية فن استخدام الأداة العسكرية في الردع المعدل من خلال التعاون العسكري، أو الحرمان من هذا التعاون، أو فرض العقوبات من قبيل حظر تطوير أسلحة أو امتلاك أسلحة دمار شامل.

نماذج دولية وإقليمية لمنظومة الردع المعدل

في هذا الصدد، يبرز العديد من التجارب الدولية والإقليمية التي نجحت في تطبيق "الردع المعدل" في التعامل مع الصراعات والتنافسات الدولية ضمن النظام العالمي الحالي؛ لذلك سيتم التنويه عن أبرز مثال لقوة دولية وإقليمية.

وهنا نتطرق للقوة الدولية، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث أثبتت ريادتها في هذا النمط من "الردع المعدل"؛ إذ استطاعت أن تنفرد بأحادية العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وهو ما ظهر في سيطرتها على الدول الأوروبية، ووضع إطار لعدم خروج الاتحاد الأوروبي عن السياسة العالمية الأمريكية، ودعمها في كل مواقفها.

كذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق "الردع المعدل"، ولكن بشكل سلبي تجاه إيران لردعها عن القيام بأيّة عمليات تهدد المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي، والشرق الأوسط، وذلك من خلال فرض العقوبات الاقتصادية، وتوجيه النقد لسياساتها العدائية في المنظمات الدولية، مثل: الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن.

وعلى الصعيد الإقليمي، يمكن الإشارة إلى قوة إقليمية لها مخططاتها ومصالحها في المنطقة وهي إسرائيل، حيث تسعى دائمًا إلى ردع كل ما يشكل خطرًا صريحًا أو ضمنيًّا عليها، لذلك تسعى إلى التطبيع مع دول المنطقة من منطلق تعزيز أمنها. وعلى صعيد متصل تطبق إسرائيل "الردع المعدل" تجاه إفريقيا للاستفادة من الكتلة الإفريقية التصويتية لصالحها في المنظمات الدولية، وبالتالي تعد الدائرة الإفريقية من أبرز القضايا الخارجية التي تهتم بها إسرائيل؛ لاحتواء الكتلة الإفريقية، وتطويع مصالحها في القارة.

مصر ومنظومة الردع المعدل

تسعى الدولة إلى تقديم اعتبارات المصلحة المصرية أمام أيَّة اعتبارات أخرى، وذلك إما بتطبيق ردع إيجابي من خلال إيجاد أرضية مشتركة ومنفعة متبادلة مع الدول الأخرى، أو بتحقيق ردع سلبي من خلال تطبيق الحرمان، وقطع أواصر التعاون والتلويح بذلك؛ مما يتطلب دراسة جيدة وعميقة لاختيار الأداة المناسبة من أدوات "الردع المعدل" لتحقيق الهدف الرئيس، وهو ردع أيَّة دولة تخطط للإضرار بالمصالح المصرية، وتؤثر سلبًا على مكتسبات الدولة المصرية على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي.

ووصولًا لذلك، يتبلور الهدف الأسمى لنجاح الدولة المصرية في الاستفادة من تطبيق "الردع المعدل" في القضايا الإقليمية أو الدولية، في قدرتها على التأثير في صناعة القرار لدى الدول المنافسة؛ حيث تنظر الدولة المصرية دائمًا بعين الحرص والاهتمام تجاه ما يدور حولها من تفاعلات إقليمية ودولية، بما يحتم عليها أن تكون جزءًا من المعادلة؛ مما يجعل استراتيجية "الردع المعدل" هي السبيل لتحقيق أهدافها في مختلف الملفات.

وختامًا، لم يعد مستقبل الردع مقتصرًا على المواجهة العسكرية المباشرة فقط؛ وبالتالي تلاشى منظور الردع التقليدي، خاصة بعد ظهور سلسلة من الاستراتيجيات الجديدة متمثلة في "الردع المعدل" نتيجة تطور أشكال الصراع الدولي، وتعدد أدواته.

وفي ضوء ذلك أصبح النظام العالمي الآن بصدد الدخول في مرحلة جديدة من الردع العالمي، وهو ما يعكس حدوث تغيير جذري في شكل الردع وأدواته، بما يتناسب مع القوانين الدولية، ويحفظ السلم والأمن الدوليين.

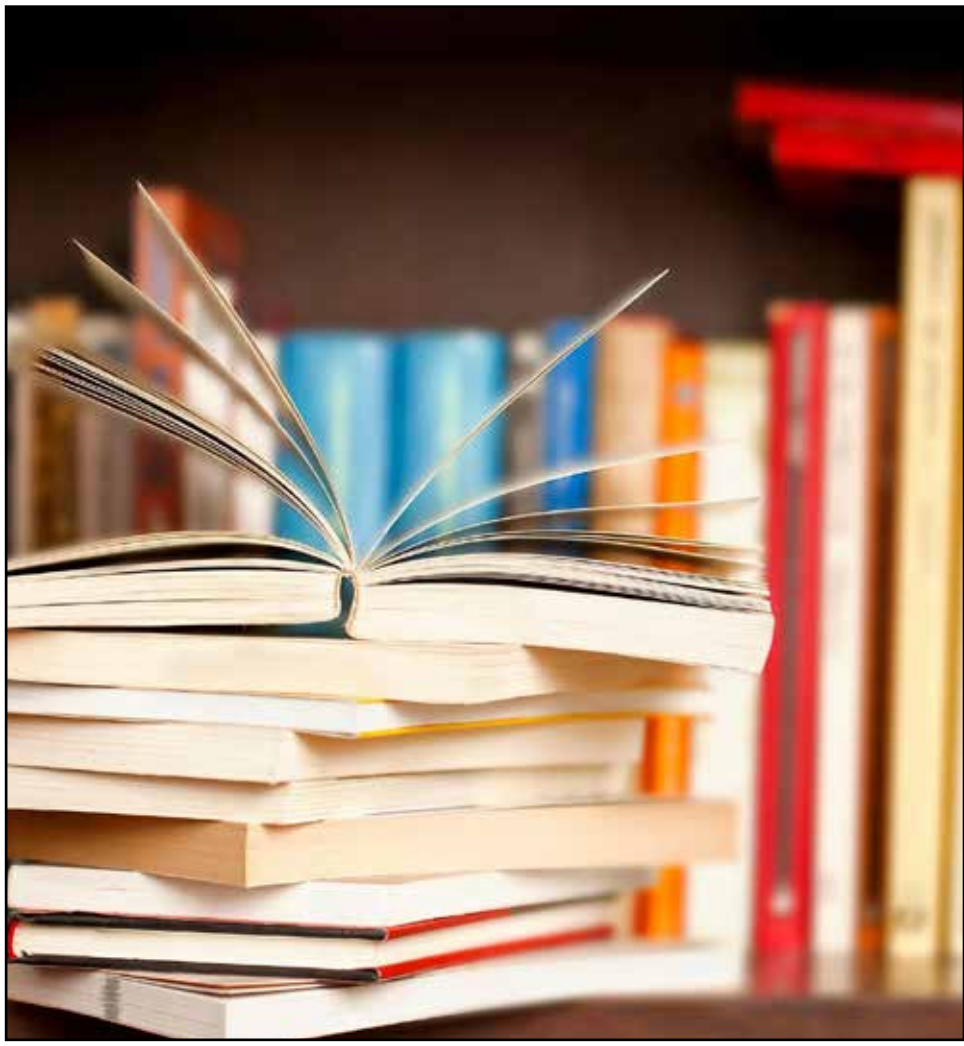

عـــــروض

- سبع تقنيات حاسمة لكسب حروب المستقبل
- المخاطر الأمنية الناشئة من أفغانستان ما بعد أغسطس ٢٠٢١.. تحديات جديدة تواجه المجتمع الدولي
- التاريخ المحطم: مذكرات البيت الأبيض لـ "جاريد كوشنر" (Jared Kushner)

سبع تقنيات حاسمة لكسب حروب المستقبل(*)

عـرض : أ. ابتهال أحمد عبد الغني

باحث سياسي - إدارة القضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

"هناك سبع تقنيات حاسمة لتحقيق الانتصار في حروب المستقبل، منها ثلاث تقنيات يجب أن تمتلكها الحكومات وتستثمر بها، وتتضمن: (اتصالات آمنة وغير منقطعة، تكنولوجيا الكم، الهندسة الحيوية)، وأربع تقنيات أخرى يمكن للحكومات أن تشجع جهود القطاع الخاص لتطويرها، وهي: (تكنولوجيا الفضاء، بطاريات عالية الكفاءة، تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي، تصميم واستخدام الروبوتات)."

سلّط تقرير بعنوان "سبع تقنيات حاسمة لكسب الحرب القادمة" "Seven Critical Technologies for Winning the Next War" الصادر عن "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠٢٣ الضّوء على دور التكنولوجيا الجديدة في حروب المستقبل، متوقعًا اعتماد الحروب القادمة على الأنشطة الاستخباراتية والحروب الهجينة واستخدام أساليب الإكراه البطيئة لإضعاف عزيمة الخصم، أو الاعتماد على شن هجمات سريعة دقيقة لإحكام السيطرة عليه وعلى أدواته وذلك لتحقيق انتصار سريع وحاسم في أية معركة.

وعلى هذا المنوال، نبه التقرير إلى أن أشكال الحروب المستقبلية ستتراوح بين تبني إجراءات تهدف إلى إعادة تشكيل الواقع ببطء، أو شن هجوم سريع مصمم لخلق أمر واقع يعوق قدرة الخصم على حشد الدعم والمساعدة، وهو الأمر الذي يتطلب بدوره استخدام القدرات التي تعزز تكنولوجيا الاستشعار عن بعد لجمع البيانات والمعلومات اللازمة، وتحليل تلك البيانات، وتعزيز القدرة على اتخاذ القرار بشكل سريع، ونقل القرارات الاستراتيجية المهمة إلى ساحة المعركة بشكل موثوق وآمن، فضلًا عن التنسيق بين القوات في مواقع جغرافية متفرقة.

(*) https://www.csis.org/analysis/seven-critical-technologies-winning-next-war

وفي هذا السياق، أوضح التقرير أهمية الاستعداد لمواجهة الحروب البطيئة أو الحروب الهجينة، والتي يسعى فيها الخصم إلى تشكيل البيئة العالمية لصالحه بطريقة سرية لا ترقى إلى الحرب، وذلك من خلال رفع كفاءة الاستخبارات، وتعزيز القدرة على نقل المعلومات بطريقة آمنة، والتعامل مع وفرة المعلومات المتاحة والعمل على تقييم مصداقيتها وتحديد العناصر ذات الأهمية، مما يوفر معالجة ذكية للمؤشرات وسط كم هائل من المعلومات، فضلًا عن إرسال التحذيرات في الوقت المناسب.

وفي الوقت ذاته، أعلى التقرير من أهمية الاستعداد لشن الهجمات السيبرانية السريعة، وذلك من خلال المراقبة المستمرة لنقاط ضعف العدو، والثغرات التي من الممكن استخدامها لاختراق أنظمته، مشددًا على ضرورة الاستعداد لإلحاق الهزيمة التكنولوجية بالخصوم وكسب ثقة الحلفاء، لافتًا الانتباه إلى أن الدول في المستقبل ستعمل على إظهار قدراتها على الهيمنة وردع سباق التسلح التكنولوجي.

وعلى هذا النحو، رجّح التقرير أن يشهد عالم الحروب الجديد تبادلًا مكثفًا للأسلحة الدقيقة، مما يعلي من أهمية وجود جيوش سريعة الحركة، فضلًا عن أنظمة اتصالات مرنة، باستخدام شبكة متداخلة من الاتصالات الفضائية والأرضية وتحت سطح البحر، موضحًا أهمية الاتصالات الآمنة في حروب المستقبل، فضلًا عن إيجاد أنظمة بديلة لنظام تحديد المواقع العالمية (GPS) المثبتة في الأسلحة الهجومية بعيدة المدى؛ لمواجهة أي احتمال لتعطل النظام؛ حيث من المحتمل أن تنجح الأطراف المتصارعة في تعطيل الاتصالات في المجال الإلكتروني والكهرومغناطيسي وضرب الكابلات البحرية وإلحاق الضرر بالأصول الفضائية.

وفي هذا الإطار، تطرق التقرير إلى التقنيات الحاسمة لكسب الحروب القادمة، مع توضيح التطبيقات الحاكمة لكل تقنية، واقتراح التوصيات التي تعزز قدرات الحكومات على القدرات الأساسية لمواجهة حروب المستقبل، كالتالي:

أولًا: التقنيات الحاسمة لكسب الحروب القادمة

حدد التقرير سبع تقنيات حاسمة لتحقيق الانتصار في حروب المستقبل، منها ثلاث تقنيات يجب أن تمتلكها الحكومات وتستثمر بها، وتتضمن: (اتصالات آمنة وغير منقطعة، تكنولوجيا الكم، الهندسة الحيوية)، وأربع تقنيات أخرى يمكن للحكومات أن تشجع جهود القطاع الخاص لتطويرها، وهي: (تكنولوجيا الفضاء، بطاريات عالية الكفاءة، تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي، تصميم واستخدام الروبوتات)، وذلك على النحو الآتي:

١. **اتصالات آمنة وغير منقطعة (Secure and Redundant Communications):** نبه التقرير إلى أن حروب الغد ستعتمد على الاتصالات الآمنة وغير المنقطعة، بما يضمن تكاتف القوات والتنسيق بين وحداتها، فضلًا عن خلق قنوات اتصال آمنة ومستقرة مع الحلفاء.

٢. **تكنولوجيا الكم (Quantum Technology):** أشار التقرير إلى تزايد أهمية الحواسيب الكمومية، والتي بإمكانها إجراء حسابات محددة وبسرعة أكبر بكثير من سرعة أي حاسوب عادي، موضحًا قدرتها على فك الشفرات المعقدة التي يستغرق فكها آلاف السنين في دقائق، هذا إلى جانب امتلاكها القدرة على الاستشعار في بيئات يُحظر فيها نظام تحديد المواقع العالمي (GPS).

٣. **الهندسة الحيوية (Bioengineering):** وهي التي تقوم على استخدام المبادئ الهندسية للتصميم وتحليل الأنظمة البيولوجية والتقنيات الطبية الحيوية. وفي هذا الصدد، أوضح التقرير أهمية الهندسة الحيوية في إجراء عمليات تهدف إلى إحداث تعديلات على الكائنات الحية للتحكم في سلوكها، أو استخدام البكتيريا في عمليات إنتاج الوقود، أو حتى إنشاء مسببات الأمراض لاستهداف مجموعات معينة من البشر.

٤. **تكنولوجيا الفضاء (Space-Based Technology):** نبه التقرير إلى التطورات الهائلة التي يشهدها مجال الفضاء، بما في ذلك التزود بالوقود في الفضاء، ومعالجة البيانات فيه من خلال تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي، فضلًا عن تعزيز أجهزة الاستشعار الحساسة المثبتة على مجموعات من الأقمار الصناعية الصغيرة، والتي بإمكانها إرسال البيانات بشكل أسرع إلى الشبكات الأرضية.

٥. **بطاريات عالية الكفاءة (High-Performance Batteries):** أشار التقرير إلى تزايد متطلبات الجيوش الحديثة من الوقود والطاقة، سواء لتشغيل المركبات أو أجهزة الاتصالات أو الحواسيب المحمولة، أو الطائرات دون طيار، فضلًا عن أجهزة المراقبة الدقيقة. ومن ثمَّ، تتزايد أهمية وجود أنظمة بطاريات طويلة الأمد، لا سيما التي تتميز بصغر الحجم، لخلق أنظمة تشغيل ذاتي قادرة على العمل لفترات طويلة.

٦. **تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي (AI/ML):** أوضح التقرير أهمية تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات الضخمة وانتقاء الإشارات المهمة، وتوفير المؤشرات والتحذيرات اللازمة للعمليات الاستخباراتية، ومساعدة الجنود على إدارة المعارك، لا سيما التي تعتمد على المركبات ذاتية القيادة.

٧. **تصميم واستخدام الروبوتات (Robotics):** لفت التقرير الانتباه إلى أن التطورات في تصميم الروبوتات واستخدامها ستجعل من الممكن تقليل المخاطر على حياة الإنسان في المهام الخطرة وساحة المعارك.

وأشار التقرير إلى أن الجمع بين هذه التقنيات قد يؤدي إلى اختراقات جذرية، مشيرًا على سبيل المثال إلى أن دمج تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي مع الهندسة الحيوية قد ينتج عنه اكتشاف مركبات بيولوجية جديدة، مشددًا على الحاجة إلى تحديد المجالات التي سيتم تركيز الجهود عليها، ودعمها بما تحتاج إليه من استثمارات.

ثانيًا: التطبيقات المحددة لكل تقنية

أوضح التقرير المواقع التي تناسب كل تقنية لتعزيز الأدوات الدفاعية والاستخبارية، مشيرًا إلى ما يمكن عدّه تقنيات استراتيجية، من أبرزها تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي؛ حيث تعمل على تزويد صانع القرار بالمعلومات المطلوبة وبسرعة أكبر، فضلًا عن تنفيذ القرارات بأعلى كفاءة ممكنة. إلى جانب هذا، ستسمح تقنيات الذكاء الاصطناعي بترجمة وصياغة رسائل الدبلوماسيين والمسؤولين، ومن ثم ستتيح لهم القدرة على التواصل بأية لغة مع أي شخص في العالم. في المقابل حذر التقرير من خطورة استخدام التقنيات التي تقوم على الذكاء الاصطناعي بشكل خاطئ، مثل تقنية التزييف العميق والتي تقوم على نشر أخبار ومعلومات مزيفة، فضلًا عن السلبيات التي ظهرت عند استخدام بعض التقنيات مثل تقنية "الشات جي

بي تي" (ChatGPT) والتي اتضح عند استخدامها قيامها بتقديم إجابات غير دقيقة وغير واقعية.

علاوة على هذا، عدّ التقرير أن وجود اتصالات آمنة وغير منقطعة لنقل المعلومات في الوقت الفعلي في ساحة المعركة وتقديم المعلومات الاستخبارية، فضلًا عن وجود أجهزة الاستشعار المثبتة على الأقمار الصناعية للحصول على صور أو بيانات دقيقة، -عدّها بمثابة تقنيات استراتيجية، لا سيما التي تسمح بمعالجة البيانات وتنقيتها، ومن ثمّ تقليل كمية البيانات المرسلة إلى المحطات الأرضية، منبهًا إلى ضرورة وجود الشبكات ذاتية الإصلاح، والتي تتمكن من إرسال الإشارات عبر الشبكة حتى في حال وجود أعطال.

وفي سياق متصل، تطرق التقرير إلى التقنيات التكتيكية التي بإمكانها إحداث فرق في ساحة المعركة الفعلية أو الافتراضية، أو في جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها على طول نطاق الصراع، والتي تأتي أيضًا من ضمنها تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي، موضحًا قدرتها على خلق نماذج التدريب والمحاكاة لتوقع العقبات التي من الممكن مواجهتها في ساحة المعركة، مؤكدًا أنه مع التطورات المستقبلية لتقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن استخدامها في برمجة الطائرات دون طيار التي تعمل على تحديد الأهداف والقيام بعمليات المراقبة، أو حتى تعطيل الاتصالات، والتسبب في أضرار جسيمة إذا تلقت أوامر بذلك، مشيرًا في السياق ذاته إلى ما يمكن أن توفره الروبوتات في ساحة المعركة، لا سيما في عمليات التأمين والتخلص من العبوات الناسفة والألغام، والقيام بمهام الاستطلاع وتوصيل الوقود؛ حيث من الممكن أن يصبح بعد ذلك أي عمل شاق أو خطر على الجنود من مسؤولية الروبوتات.

إلى جانب هذا، شدد التقرير على أهمية الهندسة الحيوية ودورها في الحفاظ على صحة الجنود وتعزيز أدائهم من جهة، أو في شن الهجمات وإنشاء أسلحة متطورة لاستهداف مجموعة من الأفراد من جهة أخرى، محذرًا مما قد ينتج عن الهندسة البيولوجية من أسلحة بيولوجية معقدة ومميتة تعمل على نقل الأمراض المعدلة وراثيًّا والمقاومة للقاحات. علاوة على هذا، أوضح التقرير أهمية البطاريات عالية الكفاءة، موضحًا أن استبدال البطاريات الثقيلة والضخمة ببطاريات طويلة الأمد وخفيفة وقابلة لإعادة الاستخدام يمكن أن يؤدي إلى ميزة حاسمة في الحروب.

ثالثًا: توصيات

استعرض التقرير بعض التوصيات حول القدرات الأساسية التي ستحتاج إليها الحكومات في المستقبل، والتي يتمثل أبرزها في إنشاء شبكات اتصالات آمنة ومستقرة، تتميز بقدرتها على الإصلاح الذاتي، وفك الشفرات، فضلًا عن تحليها بالمرونة اللازمة لصد الهجمات الإلكترونية، مشددًا على ضرورة تشجيع وزيادة الأبحاث لاستكشاف تطبيقات الهندسة الحيوية واستخداماتها المحتملة، مؤكدًا الحاجة إلى وضع قواعد دولية وتعزيز التعاون بين الدول لضمان التحكم الفعال في التطبيقات التي قد تكون ضارة.

إلى جانب هذا، أكّد التقرير أهمية دور الحكومات في تشجيع وإدارة تحديث هذه التكنولوجيات، من خلال إعطاء الأولوية لرعاية أبحاث القطاع الخاص، وتشجيعها على إجراء تغييرات طفيفة على المنتجات التجارية الجاهزة لتلبية احتياجات الحكومة في مجال الدفاع، والاستعداد التام كما لو أن العالم سيواجه حربًا وشيكة، موضحًا

دور القطاع الخاص في تطوير تكنولوجيا الفضاء وأهميته لإنشاء أجهزة الاستشعار الحساسة اللازمة لمعالجة البيانات في الفضاء، مؤكدًا الفرص التي قد يوفرها القطاع الخاص بما يمتلكه من إمكانات لإنشاء بطاريات مصغرة طويلة الأمد ومستدامة، مثل البطاريات التي لا تتحلل عند تعرضها للماء أو درجات الحرارة الشديدة أو البرودة.

وفي سياق متصل، شدد التقرير على الدور المهم الذي يمكن للقطاع الخاص أن يلعبه في مجال تطوير تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي، لا سيما وأن تقنيات الذكاء الاصطناعي الحالية جاهزة لتحليل البيانات ولكنها ليست جاهزة لاستخدامها في ميادين الحروب؛ وذلك نظرًا لافتقارها إلى قدرات التفكير المتقدمة المطلوبة، معليًا من أهمية قيام وزارات الدفاع بتحديد مجموعة واضحة من مجالات استخدام تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي، مع إبلاغ تلك الاحتياجات بوضوح للشركات الناشئة والصناعات التي تتطلع إلى دخول سوق الدفاع، مؤكدًا أهمية دور القطاع الخاص في الدمج بين تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي من جهة، وصناعة الروبوتات من جهة أخرى لإنشاء روبوتات فائقة الذكاء يمكن دمجها في الممارسات العسكرية.

وختامًا، يرى التقرير أن الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص يمكن أن تغير قواعد اللعبة في حروب المستقبل، مشيرًا إلى أن القطاع الخاص هو الذي يمتلك ويتحكم في المستقبل الآن، وليست مؤسسات الجيش، وذلك من خلال ما يمتلكه من صناعات ومستثمرين وعلماء قادرين على خلق مستقبل جديد إذا أتيحت لهم الفرصة.

المخاطر الأمنية الناشئة من أفغانستان ما بعد أغسطس ٢٠٢١.. تحديات جديدة تواجه المجتمع الدولي(*)

عرض: أ. فيصل عبد الله

باحث سياسي - إدارة القضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

"يفرض استيلاء حركة طالبان على السلطة في أفغانستان منذ أغسطس عام ٢٠٢١ تحديات إقليمية بالغة الخطورة، فعلى الرغم من إعلان طالبان عدم رغبتها في تهديد الاستقرار الإقليمي والعالمي، فإن النظام الذي دشنته طالبان في أفغانستان أحدث تغييرات جذرية في ديناميكيات الأمن الإقليمي باتت تشكل تهديدًا عابرًا للحدود. وتتصاعد مخاوف دول الجوار لأفغانستان بشكلٍ خاص من احتمال تسرب الجماعات الإرهابية النشطة في أفغانستان إلى أراضيها؛ إذ يلعب العديد من الجماعات الإرهابية دورًا فاعلًا في أفغانستان، وهو الأمر الذي ينعكس بشكلٍ خطير على الأمن القومي لدول الجوار الإقليمي."

وفي هذا الإطار، نشر "معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية" (The European Union Institute for Security Studies) تقريرًا موجزًا في ٢٨ أبريل ٢٠٢٣، بعنوان "المخاطر الأمنية النابعة من أفغانستان: تقييم التهديدات الإرهابية ما بعد أغسطس عام ٢٠٢١"، والذي يسلّط الضوء على ما تشكله الطبيعة المُعقدة للتهديدات الأمنية الناشئة من أفغانستان.

ويسعى التقرير إلى تقييم المخاطر الأمنية التي تهدد الاتحاد الأوروبي نتيجة للتطورات الأخيرة في أفغانستان، وتقييم التهديد المتزايد للإرهاب، وتداعياته المحتملة على الأمن الأوروبي، فمن المرجح أن يشكل تنامي نشاط حركة طالبان وغيرها من التنظيمات الإرهابية في المنطقة تهديدًا كبيرًا للاستقرار العالمي بشكل عام، ولأمن القارة الأوروبية بصفة خاصة.

(*) https://www.iss.europa.eu/content/security-risks-emanating-afghanistan#_policy_recommendations_for_the_eu

ويتناول القسم الأول من التقرير الوضع الحالي للتنظيمات الإرهابية المختلفة المتمركزة في أفغانستان وروابطها الإقليمية، فضلًا عن العلاقات بين حركة طالبان الأفغانية والجماعات المتطرفة.

ويناقش القسم الثاني تداعيات التهديدات الإرهابية العابرة للحدود، ويسلط الضوء على منطقة غرب إفريقيا، التي باتت ملاذًا آمنًا لتنظيمي القاعدة وداعش. وبناءً على ذلك، يقدم القسم الثالث مجموعة من التوصيات للاتحاد الأوروبي، وسياسات مكافحة الإرهاب، وذلك استنادًا إلى تحليل الأنشطة التي يقوم بها مختلف الجماعات الإرهابية داخل حدود أفغانستان وخارجها؛ بهدف تحسين الاستراتيجيات الأمنية والحد من التهديدات الإرهابية في المستقبل.

أولًا: البُعد الإقليمي

استعرض التقرير المخاطر الأمنية المتزايدة التي تشكلها أفغانستان، والتي لا تقتصر على صعود حركة طالبان إلى السلطة، بل تشمل أيضًا تنامي دور الجماعات الإرهابية الأخرى، مثل: تنظيم القاعدة، والدولة الإسلامية - ولاية خراسان، وحركة طالبان باكستان، وحركة تركستان الشرقية الإسلامية، وهو الأمر الذي يفاقم خطورة الوضع الأمني في منطقة آسيا الوسطى وجنوب آسيا.

وأوضح التقرير أن هذه التنظيمات الإرهابية يمكن أن تستغل الاضطرابات وعدم الاستقرار الأمني الناجم عن سيطرة طالبان على السلطة لتوسيع نفوذها وأنشطتها في المنطقة، خاصة وأن بعض هذه الجماعات الإرهابية تحتفظ بعلاقات وثيقة مع طالبان التي تلعب دور الحامي لها. علاوةً على ذلك، تضم بعض هذه الجماعات الإرهابية عناصر سابقة في حركة طالبان.

ولفت التقرير الانتباه إلى أهمية عدم الافتراض أن نظام طالبان الجديد يملك أجندة محلية لا تتجاوز حدود أفغانستان، مؤكدًا عدم إمكانية تجاهل الشبكات الإقليمية التي قامت الحركة ببنائها منذ ثمانينيات القرن الماضي، والتي من الممكن أن تستخدمها لتوسيع نفوذها في المنطقة.

وسلَّط التقرير الضوء على استمرار العلاقات التعاونية بين كلٍّ من حركة طالبان وتنظيم القاعدة وشبكاتهما المترابطة في أفغانستان، مؤكدًا أن هذه العلاقات لم تتأثر رغم التغيرات التي طرأت على هيكل القيادة في الجماعتين خلال العقدين الماضيين، ولا تزال هذه العلاقات تحتفظ بقوتها حتى اليوم.

واستطرد التقرير موضحًا أن المنصة الأيديولوجية المشتركة التي تربط بين الجماعتين تجعل الخلاف بينهما غير محتمل، لافتًا الانتباه إلى تعهدات قادة القاعدة بالولاء لقادة طالبان، مما يشير إلى أن سيطرة طالبان على السلطة كانت تعدّ بمثابة انتصار للقاعدة أيضًا.

وألقى التقرير الضوء على التقارير الرسمية الصادرة من الدول المجاورة لأفغانستان، والتي تشير إلى أن نظام طالبان بدأ في إصدار جوازات سفر أفغانية لأعضاء المنظمات الإرهابية العاملة في البلاد، مما يشكل خطرًا أمنيًّا داهمًا على الأمن الإقليمي، ويتمثل هذا الخطر في أنه بمجرد خروج المقاتلين الأجانب من أفغانستان بأسماء مستحدثة وجوازات سفر أفغانية بهويات مزيفة، فقد يجعل ذلك تحديد هويتهم من قِبل أجهزة الاستخبارات أمرًا صعبًا.

وأشار التقرير إلى أنه بالرغم من سيطرة طالبان على جميع أراضي أفغانستان، فإن التحديات الأمنية الداخلية ما تزال قائمة بفعل الصراعات بين الحركة وبعض الجماعات الأخرى، واستشهد

التقرير بأنشطة "جبهة المقاومة الوطنية"، وهي حركة تضم مسؤولين سابقين منشقين عن طالبان وأفرادًا من قوات الأمن الأفغانية، والتي تقوم بتنفيذ هجمات كبيرة ضد طالبان، ومن المرجّح أن تستمر في أنشطتها. بالإضافة إلى ذلك، تثار خلافات أيديولوجية بين حركة طالبان وبعض الجماعات الإرهابية الأخرى، كتنظيم داعش وشبكاته، مما قد يؤدي إلى صراع مستقبلي بين الجانبين على النفوذ في بعض المناطق الجغرافية المضطربة.

وأكَّد التقرير أن تفاقم الاضطرابات الأمنية على الأراضي الأفغانية قد ينعكس بشكلٍ خطير على دول الجوار الإقليمي، خاصة الصين وإيران وجمهوريات آسيا الوسطى، ملقيًا الضوء على مخاوف طهران من أن يؤدي استمرار تدهور الأوضاع في أفغانستان إلى انتشار جماعات متطرفة على حدودها، فضلًا عن مخاوف صينية مماثلة من أن تطال التنظيمات الإرهابية حدودها.

وحذَّر التقرير من أن بعض المناطق في آسيا تحولت إلى مركز لتدريب الإرهابيين وبؤرة لتصدير العناصر الجهادية، مستشهدًا بمساعي تنظيم الدولة الإسلامية في إقليم خراسان لتوسيع نطاق نفوذه في هذه المنطقة من أجل الاستيلاء على السلطة في عدة دول، من بينها: أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان.

ومن ناحية أخرى، عزز تنظيم الدولة الإسلامية من انتشار أجهزته الإعلامية الرسمية، من خلال نشر دعاية مترجمة باللغات الطاجيكية والأوزبكية واللغات الإقليمية الأخرى، من أجل تجنيد المزيد من المتطرفين.

ثانيًا: البعد العابر للحدود

أوضح التقرير أن أفغانستان شهدت تغييرات جذرية منذ عام ٢٠٠١، فلم تعد بمثابة بؤرة الإرهاب الرئيسة في العالم كما كانت من قبل، إلا أن سيطرة طالبان على الحكم قد تشكل مصدر قلق لتهديدات إرهابية عالمية، موضحًا أن أكثر هذه المخاطر إلحاحًا هو انتشار ونمو الجماعات الإرهابية التي قد تعظم الاستفادة من سيطرة طالبان على أفغانستان؛ إذ شرع تنظيم داعش والشبكات التابعة لتنظيم القاعدة في إيجاد ملاذات آمنة أخرى في جميع أنحاء العالم، وخاصة في إفريقيا.

ويشير التقرير إلى أن تنظيم داعش يسعى إلى توسيع نفوذه في منطقة غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، مستغلًّا الفراغ الأمني الذي خلَّفه انتهاء العملية العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي "برخان" في نوفمبر عام ٢٠٢٢، وهو الأمر الذي قد يفتح المجال أمام تنظيم داعش لتعزيز نفوذه في بعض الدول الإفريقية، ومن ثَم جذب مزيد من المتطرفين وتجنيدهم لصفوفه.

وفي السياق ذاته، أكَّد التقرير أن تنظيم داعش يستخدم استراتيجية التحالف مع الجماعات الإرهابية المحلية، وخاصة تلك التي تنتمي إلى تنظيم القاعدة، لتعزيز شبكاته في القارة الإفريقية.

وشدد التقرير على ضرورة أخذ المجتمع الدولي التهديدات الإرهابية على محمل الجد، من خلال اتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة الإرهاب في منطقة غرب إفريقيا، مرجحًا تمكن الشبكات التابعة لداعش من تحقيق مكاسب مماثلة لما حدث في أفغانستان في أغسطس من عام ٢٠٢١؛ إذ يتوقع أن يزداد تأثير الشبكات التابعة لتنظيم داعش على نطاق واسع في جميع أنحاء إفريقيا في المستقبل القريب.

ولفت التقرير الانتباه إلى أن سيطرة طالبان على أفغانستان بعد انسحاب القوات الدولية من البلاد، منحت الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة، مثل: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتحالف جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" الذي يقوده تنظيم القاعدة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، مرونة عملياتية أكبر لتجنيد المزيد من غير العرب. وقد أدى ذلك إلى تجاوز الحدود القومية والعرقية للمتمردين من خلال بناء تحالفات قوية مع الجماعات الإرهابية الأخرى في إفريقيا جنوب الصحراء.

واستطرد التقرير موضحًا أن هذه التطورات تتماشى مع استراتيجية القاعدة في بناء شبكة إرهابية واسعة الانتشار على نطاق عالمي، مؤكدًا أن التنظيم لم يتخلَّ عن طموحاته في تنفيذ هجمات ضد الغرب، وهو ما يتجلّى في مقال نشرته مجلته الإلكترونية "أمة واحدة"، في ٢٦ ديسمبر عام ٢٠٢٢، والذي سلّط الضوء على نشاط "حركة الشباب" -فرع تنظيم القاعدة في الصومال- التي أصبحت أكثر عدوانية. وبمقارنة الوضع بانسحاب القوات الدولية من أفغانستان، أفادت المجلة التابعة للتنظيم الإرهابي بشكل ينذر بالسوء أن "الحرب لم تنتهِ"، وهذا يؤكد التهديد العالمي المتزايد الناجم عن أنشطة القاعدة والفروع الإقليمية التابعة لها.

ثالثًا: الاستجابة الأوروبية والعالمية للتهديدات الإرهابية الناشئة

أكَّد التقرير أهمية الاستجابة للمخاطر الأمنية المتزايدة التي تنطوي على توسع نفوذ الجماعات الإرهابية في آسيا الوسطى وإفريقيا، بما يفرض تهديدات أمنية نتيجة للفرص المتزايدة لانتشار المتطرفين في أوروبا وزيادة الهجمات الإرهابية في القارة.

واستعرض التقرير مجموعة من التوصيات التي ترمي إلى تعزيز استجابة الاتحاد الأوروبي لمجابهة التهديدات الإرهابية المحتملة، مؤكدًا ضرورة تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد، عوضًا عن ترك الأمر لكل دولة عضو للتعامل مع التهديد على المستوى الوطني.

وأوصى التقرير الاتحاد الأوروبي كذلك بضرورة التنسيق مع الوكالة الأوروبية للتعاون في مجال إنفاذ القانون "يوروبول" (Europol) فيما يتعلق باستخدام الإنترنت والوسائل الرقمية لتحديد وتعقب عناصر التنظيمات الإرهابية.

وختامًا، دعا التقرير الاتحاد الأوروبي إلى سرعة الاستجابة من أجل التصدي لتلك المخاطر الأمنية، داعيًا المجتمع الدولي إلى أهمية متابعة الأنشطة الإقليمية لطالبان والجماعات الإرهابية الأخرى عن كثب، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لأي تهديدات إرهابية تنبعث من المنطقة.

التاريخ المحطم: مذكرات البيت الأبيض لـ "جاريد كوشنر" (Jared Kushner)(*)

عرض: أ. حبيبة ياسر

باحث سياسي - إدارة القضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

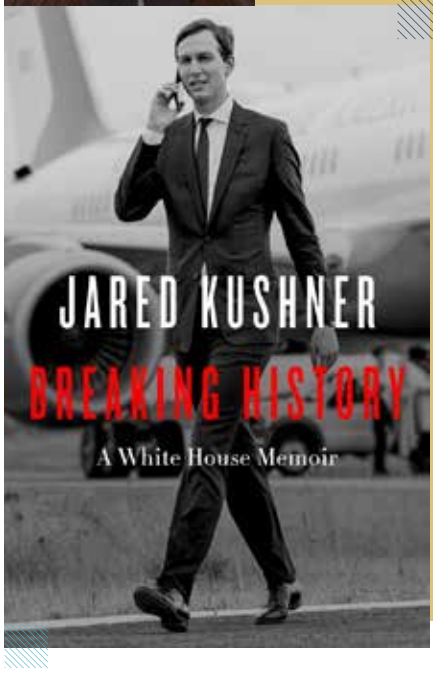

"لم أخطط أبدًا لكتابة هذا الكتاب، ولم أخطط أبدًا للعمل في البيت الأبيض" هكذا يفتتح "جاريد كوشنر" كتابه "التاريخ المحطم: مذكرات البيت الأبيض"، والصادر في أغسطس٢٠٢٢، مُسلطًا الضوء على السنوات الأربع التي قضاها في البيت الأبيض في عهد "ترامب"؛ حيث خصص "كوشنر" الفصول الأولى في الكتاب للحديث عن حياته الشخصية، والذي روى فيها قصة عائلته التي هربت من مذبحة الهولوكوست، وهاجرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بينما خصص "كوشنر" الفصول التالية في الكتاب للحديث عن تجربته في العمل السياسي بدءًا من قرار الرئيس السابق "دونالد ترامب" بشأن مشاركته في الانتخابات الرئاسية، وتعيين "كوشنر" في منصب مستشار الرئيس الأمريكي، ووصولًا إلى نهاية الفترة الرئاسية لـ"ترامب".

يهدف "كوشنر" من نشر هذا الكتاب إلى الترويج لذاته كمستثمر عقاري ناجح، دخل إلى البيض الأبيض لتولي منصب مستشار؛ بهدف إثبات قدراته بشأن حل القضايا المُستعصية التي فشل أسلافه في الحكومات الأمريكية المتعاقبة في حلها.

وفي هذا الإطار، أشار "كوشنر" في كتابه إلى السنوات الأربع التي قضاها في البيت الأبيض في عهد "ترامب"، وما فيها من أحداث قد أدت بشكل مباشر إلى خلق حالة غير مسبوقة من الاستقطاب السياسي في المجتمع الأمريكي، لا سيما وأن هذه السنوات الأربع قد وقع فيها كثير من الأحداث الفارقة في تاريخ المجتمع الأمريكي، والتي يتمثل أبرزها في: ظهور جائحة كورونا، واعتزام إدارة "ترامب" إعادة العلاقات مع كوريا الشمالية بعد سنوات من القطيعة الدبلوماسية، وذلك قبل أن يفشل البلدَان عن التوصل إلى اتفاق، فضلًا عن اعتراف إدارة "ترامب" بـ "القدس" عاصمة إسرائيل، وطرح ما يُعرف باسم صفقة "القرن" (Deal of the century) على

(*) Kushner, Jared. "Breaking history: a White House memoir". Broadside. 2022.

أطراف الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والتي رأت الإدارة الأمريكية السابقة أنها قد تُسهم في إحلال "السلام" بمنطقة الشرق الأوسط.

إن هذا الكتاب يُعد بمثابة شهادة يُدلي بها "كوشنر" بشأن الكثير من الأحداث السياسية التي جرت في عهد "ترامب"، مُسلطًا الضوء على الهجوم الذي حدث على مبنى "الكابيتول" (Capitol) الأمريكي، في ٦ يناير ٢٠٢١، من قِبل أنصار الرئيس "ترامب" الرافضين لنتائج الانتخابات الرئاسية التي أكدت فوز الرئيس الأمريكي الحالي "جون بايدن" في الانتخابات.

كما سلَّط الضوء أيضًا على مصير إسرائيل ومستقبلها، وذلك بالنظر إلى أنه كان جزءًا من الفريق الذي أعد صفقة "القرن"، والتي بحسب الإدارة الأمريكية السابقة كانت تهدف إلى إنهاء الصراع بين الجانبين: الفلسطيني والإسرائيلي بشكل نهائي.

ويستهل "كوشنر" أولى فصول الكتاب بسرد بعض اللحظات المؤثرة في حياته، والتي صاغت شخصيته وهيأته بدرجة كبيرة ليصبح مستشارًا للرئيس "ترامب" فيما بعد، مُشيرًا إلى التجربة المريرة التي تعرض لها في عام ٢٠٠٤، وذلك بعد أن تم سجن والده "تشارلز كوشنر" (Charles Kushner) بعد أن أقرَّ بأنه مذنب بشأن قيامه بالتلاعب والتهرب من الضرائب، فضلًا عن الإدلاء بأقوال كاذبة أمام "لجنة الانتخابات الفيدرالية" (Federal Election Commission)؛ حيث حُكم عليه بالسجن لمدة عامين، الأمر الذي دفع "كوشنر" إلى الشعور بغضب شديد من عائلته، لا سيما والده الذي انتهى به المطاف في السجن.

ويستعرض "كوشنر" في كتابه أحداث اقتحام أنصار "ترامب" لمبنى "الكابيتول"، موضحًا أنه لم يكُن على علم باقتحام مبنى "الكابيتول" حتى وقت متأخر من ذلك اليوم، متجنبًا الحديث في كتابه عن احتمالية أن تكون النتائج قد تم تزويرها لصالح الرئيس "بايدن".

وفي هذا الإطار، أكَّد "كوشنر" أنه لم يكن أحد في البيت الأبيض يتوقع وقوع أي أعمال عنف في ذلك اليوم، مُشيرًا إلى أنه واثق بشكل تام من أنه إذا كان المستشارون الآخرون في البيت الأبيض أو الرئيس "ترامب" نفسه قد توقعوا وقوع أحداث عنف، فإنهم كانوا سيعملون على منعها بأي شكل ممكن.

ونبه "كوشنر" في كتابه إلى أنه من حثَّ "ترامب" على جعل أولى زياراته الخارجية إلى المملكة العربية السعودية، وذلك بالنظر إلى أن إعادة بناء العلاقات مع السعودية قد تُسهم في اتخاذ إجراءات فعَّالة ضد تمويل الإرهاب في جميع أنحاء المنطقة، فضلًا عن أنها قد تؤدي بشكل مباشر إلى تعزيز علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بمختلف الدول العربية، الأمر الذي قد يفتح الباب في نهاية المطاف أمام تحقيق السلام بين الدول العربية وإسرائيل.

وفي هذا الإطار، أوضح "كوشنر" أنه كان قد مارس دورًا مهمًّا وفعالًا للغاية بشأن تقريب وجهات النظر بين الدول الخليجية وقطر؛ وذلك بهدف إنهاء القطيعة التي كانت بينها، مُشيرًا إلى أنه قد أجرى شخصيًّا مكالمة هاتفية جمعته بولي العهد السعودي "محمد بن سلمان" وأمير قطر "تميم بن حمد آل ثاني"، وهي المكالمة التي بحسب كتابه قد حالت دون مقاطعة قطرية في اللحظة الأخيرة للقمة الأمريكية-العربية التي عُقِدت بمدينة الرياض في يناير ٢٠٢١.

وأشار "كوشنر" إلى دوره في عقد اتفاقيات "أبراهام للسلام" (Abraham Accords) بين إسرائيل وبعض الدول العربية، موضحًا أن نجاح التطبيع يُعد أكبر إنجاز بالنسبة له أثناء توليه منصب أحد المستشارين في البيت الأبيض.

وفي هذا الصدد، نبه "كوشنر" إلى تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي "بنيامين نتنياهو" والتي أشاد فيها بالجهود الحثيثة التي بذلها -"كوشنر"- في سبيل إنجاح اتفاقات "أبراهام للسلام"، مصرحًا بأن إسرائيل قد أنشأت حديقة

باسم "جاريد كوشنر" تكريمًا لمجهوداته من أجل إحلال الأمن والسلام في المنطقة، وحتى تتذكر الأجيال القادمة إسهاماته في حفظ الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

وفيما يتعلق بعملية السلام بين الجانبين: الفلسطيني والإسرائيلي، فقد أوضح "كوشنر" وفقًا لكتابه أن الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" قد أعرب عن استعداده للتفاوض مع الجانب الإسرائيلي، مؤكدًا ثقته في الرئيس "ترامب"؛ كونه بمثابة حكم بين الجانبين: الفلسطيني والإسرائيلي.

وفي هذا الصدد، أوضح "كوشنر" أن الجانب الأمريكي كان يتطلع إلى سماع المزيد من "عباس"، لا سيما فيما يتعلق بما ستقدمه السلطة الفلسطينية من تنازلات إلى الجانب الإسرائيلي أثناء المفاوضات.

وأوضح "كوشنر" أنه بمجرد أن أنهى "ترامب" جولته الخارجية الأولى بعد توليه رئاسة البلاد، والتي شملت ثلاث دول، وهي: السعودية، والفاتيكان، وإسرائيل، وحطت الطائرة الرئاسية في واشنطن، فقد شرع "كوشنر" في العمل على الملف الذي كلفه به الرئيس "ترامب" وهو ملف الشرق الأوسط، وذلك استعدادًا لأداء الدور الموكول إليه، موضحًا أنه قد قام باستعراض جميع الوثائق والاتفاقات الموقع عليها بين الجانبين: الفلسطيني والإسرائيلي، وجميع المبادرات التي تم طرحها في السابق لحل القضية الفلسطينية، مُشيرًا إلى أن الأمر الذي أدهشه بشكل كبير هو تلك الوثائق التي جاءت في الميثاق التأسيسي لـ "منظمة التحرير الفلسطينية" الصادر في عام ١٩٨٨، والذي أشار إلى "أحقية الجانب الفلسطيني في اتخاذ مدينة القدس عاصمة لدولة فلسطين".

وفي السياق نفسه، أوضح "كوشنر" أن دراسته لمختلف الوثائق والاتفاقات التي عقدها الجانبان: الفلسطيني والإسرائيلي أفضت إلى اعتقاده بأنه لم يقترب أي من الدبلوماسيين السابقين قط من التوصل إلى حل حقيقي وواقعي يمكن أن يتم تنفيذه بهدف إنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، مُشيرًا إلى أن أولئك الدبلوماسيين "كانوا أكثر تركيزًا على رد الفعل السياسي لمفاوضاتهم، بدلًا من تقديم اقتراحات تفصيلية، من شأنها أن تُنهي الصراع بشكل جذري".

وتطرق "كوشنر" في كتابه إلى النهج الذي اتبعه لإحلال الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، موضحًا أنه قرر ألا يتحاشى التفاصيل، وهو الأمر الذي دفعه إلى مطالبة فريقه بإعداد قائمة بجميع نقاط الخلاف بين الجانبين: الفلسطيني والإسرائيلي؛ وذلك بهدف عرض هذه النقاط على مختلف قادة دول منطقة الشرق الأوسط للمساعدة في العثور على حلول واقعية وملموسة تُنهي الصراع، فضلًا عن أنه طلب من فريقه العمل على إيجاد نهج واقعي يمكن تطبيقه بشأن المعاملات التجارية بين الطرفين.

ووفقًا للكتاب، فإن "كوشنر" يرى أنه ربما يرجع سبب عدم حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إلى أنهما صراعان وليس صراعًا واحدًا؛ حيث إنه يعتقد أن هناك نزاعًا بين الجانبين: الفلسطيني والإسرائيلي من جهة، وهناك صراع أكبر وعلى نطاق أوسع بين إسرائيل وجميع الدول العربية بشأن المسجد الأقصى، موضحًا أن تعارض هاتين القضيتين جعل الصراع غير قابل للحل، مُشيرًا إلى أنه لو كان التركيز منصبًّا على كل قضية من هاتين القضيتين بشكل منفرد؛ لكان من الممكن أن يتم إحراز تقدم.

وختامًا، أكَّد "كوشنر" في كتابه أنه قد تعلم بعد قضاء أربع سنوات في البيت الأبيض أثناء توليه منصب مستشار الرئيس الابتعاد عن الصراعات على السلطة؛ وذلك بهدف كسب صداقات جديدة والبُعد عن تكوين عداءات، مُشيرًا إلى أنه قد اكتسب خبرة لا يُستهان بها في كيفية التحدث بشكل أقل، والقيام بالمزيد من العمل لخدمة الشعب الأمريكي خلال المدة التي قضاها في البيت الأبيض.

إعلان جدة ٢٠٢٣... والأمن القومي العربي

د. خديجة عرفة

رئيس محور التواصل المجتمعي

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

في التاسع عشر من مايو الماضي استضافت مدينة جدة السعودية أعمال القمة العادية الـ٣٢ لمجلس جامعة الدول العربية، والتي شارك فيها الرئيس الأوكراني "فولوديمير زيلينسكي" مع مشاركة للدول العربية كافة. وقد عُقدت القمة في ظل ظروف استثنائية على المستويات كافة داخل المنطقة وخارجها خاصة فيما يخص التوقيت الذي انعكس على البيان الختامي للقمة من حيث التصعيد الشديد في الأراضي الفلسطينية، إلى الصراع المشتعل في السودان، وكذلك أزمة الزلازل العنيفة التي ضربت كلًّا من سوريا وتركيا في فبراير الماضي، والتي مثلت مدخلًا مهمًّا لعلاقات الدول العربية مع سوريا عبر "دبلوماسية الأزمات والكوارث". مع وجود تحولات إقليمية لا يمكن تجاهل تداعياتها وتحديدًا الاتفاق السعودي-الإيراني الذي نص على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين وإعادة فتح بعثاتهما، وكذلك تفعيل اتفاقية التعاون الأمني والاقتصادي والذي تم برعاية صينية ليشكل نهجًا مغايرًا في سياستها الخارجية ويطرح تساؤلات بشأن مستقبل النفوذ الصيني في الشرق الأوسط، بحيث جاء انعقاد القمة في وقت تشهد فيه المنطقة أزمات متعددة مع سيادة جو من التفاؤل في ضوء تحولات مهمة على مستوى العلاقات الثنائية العربية والتطورات الإقليمية.

وقد صدر عن القمة "إعلان جدة" الذي اشتمل على ١٢ بندًا، أكدت عددًا مهمًّا من الرسائل، والتي عكست درجة كبيرة من التوافق بين القادة العرب؛ عبر تأكيد وحدة الدولة القومية ورفض أدوار المليشيات والكيانات الدخيلة على الدول العربية. وكذلك محورية الدور العربي في حل المشكلات العربية مع بذل الجهود لتسوية الصراعات العربية في سياقها العربي مع رفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول العربية، مع تأكيد صعوبة وجود منتصر وحيد في الصراعات العسكرية الداخلية في الدول العربية "المجموع الصفري" Zero Sum Game. والإشارة إلى مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للدول العربية باعتبارها محورًا رئيسًا لاستقرار المنطقة. كما أعادت القمة تأكيد الأمن القومي العربي في ظل مشاركة الرئيس السوري "بشار الأسد" بعد غياب دام ١٢ عامًا، مع الإشارة إلى البعد الخاص بالتنمية المستدامة بصفته مدخلًا لحل أزمات شعوب المنطقة وطرح مبادرة تتعلق باستدامة سلاسل إمداد الغذاء العربية.

التفاؤل الذي سبق القمة والبيان المهم الصادر عنها، يتطلبان خطوات مستمرة على العديد من المستويات، فالقضية الفلسطينية ما زالت هي الشاغل العربي الأهم، كما تعاني المنطقة من العديد من المشكلات الإنسانية وفي مقدمتها ملف اللاجئين، وغير ذلك من الملفات التي تتطلب تحركات على الأرض للحد من تداعياتها.

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

EFQM

الحي الحكومي- العاصمة الإدارية الجديدة- القاهرة - مصر
رقم بريدي: ١١٥٨٢ ص.ب: ١٩١ مجلس الشعب
تليفون: ٢٧٩٢٩٢٩٢(٠٢) فاكس: ٢٧٩٢٩٢٢٢(٠٢)
info@idsc.gov.eg www.idsc.gov.eg

حقوق النشر محفوظة
لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري